

الانجيليات

تأليف: ابن حمزه طوسي

جلد (1)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الوسيله

كاتب:

عماد الدين ابى جعفر محمد بن على طوسى ابن حمزه

نشرت فى الطباعة:

مكتبه آيه الله المرعشى النجفى العامه - قم

رقمى الناشر:

مركز القائميه باصفهان للتحريرات الكمبيوترية

الفهرس

٥	الفهرس
١٦	الوسيله
١٦	اشاره
١٦	المقدمه
١٨	كتاب العبادات
١٨	اشاره
١٨	فصل فى بيان أقسام العبادات
١٩	كتاب الصلاه
١٩	اشاره
١٩	فصل فى بيان الطهاره
٢٠	فصل فى الطهاره
٢١	فصل فى بيان مايقارن الوضوء
٢١	اشاره
٢١	والترك عشرون شيئا
٢١	والمندوب خمسه أضرب
٢٢	فصل فى بيان السهو العارض فى الوضوء
٢٣	فصل فى بيان نواقض الطهاره
٢٣	فصل فى بيان الطهاره الكبرى
٢٤	فصل فى بيان أحكام الحيض
٢٨	فصل فى بيان أحكام المستحاضه
٣٠	فصل فى بيان حكم النفاس
٣٠	فصل فى بيان أحكام الموتى وكيفيه غسلها وتكفينها ودفنها
٣٤	فصل فى بيان التيمم
٣٤	اشاره

٣٨	و أما كيفيه التيمم
٣٨	فصل فى بيان أحكام المياه
٤١	فصل فى بيان أحكام النجاسات ووجوب إزالتها عن الثياب والبدن
٤٣	فصل فى بيان حكم التطهير
٤٥	فصل فى بيان أعداد الصلوات
٤٥	فصل فى بيان أوقات الصلاة
٤٨	فصل فى بيان القبلة
٥٠	فصل فى بيان مايجوز فيه الصلاة
٥١	فصل فى بيان ستر العوره
٥١	فصل فى بيان ماتجوز الصلاة عليه من المكان
٥١	فصل فى بيان مايجوز السجود عليه
٥٣	فصل فى بيان الأذان والإقامة
٥٤	فصل فى بيان مايقارن حال الصلاة
٥٤	اشاره
٥٥	والكيفيه عشرون شيئاً
٥٨	فصل فى بيان من ترك فعلا من أفعال الصلاة
٥٩	فصل فى بيان أحكام السهو
٦٢	فصل فى بيان صلاة الجمعة
٦٣	فصل فى بيان أحكام الجماعه
٦٦	فصل فى بيان أحكام صلاة السفر
٦٨	فصل فى بيان صلاة الخوف
٦٩	فصل فى بيان صلاة العيد
٧٠	فصل فى بيان صلاة الكسوف
٧١	فصل فى بيان صلاة الاستسقاء
٧١	فصل فى بيان صلاة المريض
٧٢	فصل فى بيان صلاة العريان

٧٢	فصل فى بيان الصلاه فى السفينه
٧٢	فصل فى بيان صلاه الغريق والمتوحل والسايح
٧٢	فصل فى بيان صلاه الليل ونوافل شهر رمضان وغيرها
٧٤	فصل فى بيان الصلاه على الأموات
٧٦	كتاب الزكاه
٧٦	اشاره
٧٩	فصل فى بيان زكاه الإبل
٨٠	فصل فى بيان زكاه البقر
٨٠	فصل فى بيان زكاه الغنم
٨٠	فصل فى بيان زكاه الذهب والفضه
٨١	فصل فى بيان زكاه الغلات والثمار
٨١	فصل فى بيان من يستحق الزكاه
٨٣	فصل فى بيان زكاه الرؤوس
٨٥	فصل فى بيان أحكام الأرضين
٨٥	فصل فى بيان إحياء الموات
٨٧	كتاب الخمس
٨٩	كتاب الصوم
٨٩	اشاره
٩٠	فصل فى بيان أقسام الصوم
٩٦	فصل فى بيان الصوم فى السفر
٩٧	فصل فى بيان أحكام المريض والعاجز عن الصيام
٩٨	كتاب الاعتكاف
٩٩	كتاب الحج
٩٩	اشاره
١٠٣	فصل فى بيان أحكام الإجمام ومقدماته
١٠٦	فصل فى بيان موجبات الكفار

١٠٧	فصل فى بيان ما يكره فعله للمحرم
١٠٧	فصل فى بيان الكفارات المتعلقة بما ذكرنا
١١٤	فصل فى بيان دخول مكه والطواف
١١٤	فصل فى بيان السعى وأحكامه و ما يتعلق به وبيان التقصير و غير ذلك
١١٨	فصل فى بيان الإحرام بالحج ونزول منى
١١٨	فصل فى بيان الغدو من منى إلى عرفات
١١٩	فصل فى بيان نزول عرفات وكيفيه الوقوف بها والإفاضه منها إلى المشعر
١٢١	فصل فى بيان نزول منى ثانيا وقضاء المناسك بها
١٢٩	فصل فى بيان مناسك النساء
١٣١	فصل فى بيان أحكام المحصر والمصدود
١٣٢	فصل فى بيان حج المكاتب والعبد والمدبر والصبى
١٣٢	فصل فى بيان العمرة
١٣٣	فصل فى بيان زياره النبى ص
١٣٤	كتاب الجهاد
١٣٤	اشاره
١٣٥	فصل فى بيان أقسام الكفار و من يجوز قتاله وبيان القتال
١٣٧	فصل فى بيان حكم البلاد إذا فتحت
١٣٧	فصل فى بيان حكم الأسارى
١٣٧	فصل فى بيان الفى ء والغنيمه و من يستحقهما وكيفيه قسمتهما
١٣٨	فصل فى بيان أحكام الجزيه
١٣٨	فصل فى بيان أحكام البغاه وكيفيه قتالهم
١٣٨	فصل فى بيان حكم المحارب
١٤٠	فصل فى بيان الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر
١٤١	كتاب القضايا والأحكام
١٤١	فصل فى بيان صفه القاضى وأداب القضاء مباشره
١٤٨	فصل فى بيان سماع البيئات وكيفيه الحكم بها

١٥٠	فصل فى بيان أحكام البيّنات وكيفيتها
١٥٣	فصل فى بيان أعداد البيّنه وغيرها
١٥٤	فصل فى بيان تعارض البيّنيتين وحكم القرعه
١٥٥	فصل فى بيان دعوى الميراث
١٥٧	فصل فى بيان دعوى النسب
١٥٨	فصل فى بيان تداعى الزوجين فى متاع البيت
١٥٨	فصل فى بيان أحكام اليمين وما يتعلق بها
١٦٠	فصل فى بيان الشهادات
١٦١	فصل فى بيان شهاده الفاسق
١٦٢	فصل فى بيان كيفيه تحمل الشهاده
١٦٤	فصل فى بيان حكم الرجوع عن الشهاده
١٦٤	فصل فى بيان الحجر والتفليس
١٦٥	كتاب البيع
١٦٥	فصل فى بيان أحكام البيع وحقيقته
١٦٧	فصل فى بيان بيع الأعيان المرئيه
١٦٩	فصل فى بيان خيار الرؤيه
١٦٩	فصل فى بيان البيع بالنسيئه
١٦٩	فصل فى بيان بيع السلف
١٧١	فصل فى بيان بيع المرابحه
١٧١	فصل فى بيان بيع الصرف
١٧٣	فصل فى بيان بيع الجزاف
١٧٣	فصل فى بيان بيع الغرر
١٧٤	فصل فى بيان بيع تبعض الصفقه
١٧٥	فصل فى بيان بيع الحيوان
١٧٦	فصل فى بيان بيع الفضولى
١٧٦	فصل فى بيان الإقاله

١٧٦	فصل فى بيان بيع الثمار
١٧٧	فصل فى بيان بيع الشرب
١٧٧	فصل فى بيان بيع الديون والأرزاق
١٧٧	فصل فى بيان بيع ما لم يقبض وبيان حكم القبض
١٧٨	فصل فى بيان بيع ما يباع حملا بعد حمل أو جزه بعد جزه
١٧٨	فصل فى بيان الربا
١٧٩	فصل فى بيان البيع الفاسد
١٨٠	فصل فى بيان أحكام الرد بالعيب
١٨٢	فصل فى بيان أشياء تتعلق بالباب
١٨٢	باب الشفعه
١٨٣	باب الاحتكار والتلقى
١٨٤	باب فى بيان حكم الوزن والناقد والمنادى والكيال والواسطه
١٨٤	فصل فى بيان قسمه العقود
١٨٤	فصل فى بيان عقد الشركه
١٨٥	فصل فى بيان حكم القراض
١٨٧	فصل فى بيان حكم الرهن
١٨٨	باب فى بيان الإجاره
١٩٠	باب المزارعه
١٩١	باب المساقاه
١٩١	فصل فى بيان الجعاله
١٩٢	فصل فى بيان القرض
١٩٢	فصل فى بيان الدين
١٩٤	فصل فى بيان الوديعه
١٩٤	فصل فى بيان العاريه
١٩٤	فصل فى بيان الغصب
١٩٦	فصل فى بيان اللقطه والضاله

١٩٨	فصل فى بيان التصرف فى مال اليتيم
١٩٨	فصل فى بيان الضمان
١٩٩	فصل فى بيان الكفاله
٢٠٠	فصل فى بيان الحواله
٢٠٠	فصل فى بيان الوكاله
٢٠٠	فصل فى بيان الصلح
٢٠١	فصل فى بيان الإقرار
٢٠١	كتاب النفقات
٢٠١	فصل فى بيانها وبيان مايتعلق بها
٢٠٤	فصل فى بيان من له حظ فى الحضانه و من هوأولى بها
٢٠٤	كتاب النكاح
٢٠٤	اشاره
٢٠٤	فصل فى بيان مقدمه الكتاب وكيفيه العقد
٢٠٧	فصل فى بيان من يجوز العقد عليه
٢١٠	فصل فى بيان مايجوز عقد النكاح عليه من المهر
٢١٣	فصل فى بيان من إليه العقد على النساء
٢١٥	فصل فى بيان أحكام الرضاع
٢١٧	فصل فى بيان عقد العبيد والإماء
٢٢١	فصل فى بيان أحكام السرارى وملك الإيمان
٢٢٣	فصل فى بيان نكاح المتعه
٢٢٤	فصل فى بيان العيب المؤثر فى فسخ العقد
٢٢٥	فصل فى بيان مايلزم بالعقد
٢٢٦	فصل فى بيان أحكام الزفاف وآداب الخلوه وحكم الإحصان واتخاذ الوليمه
٢٢٧	فصل فى بيان حكم الولاده والإرضاع والعقيقه وإلحاق الولد و مايتبعها
٢٣٠	كتاب الطلاق
٢٣٠	فصل فى بيان أقسام الطلاق

٢٣٥	فصل فى بيان العده وأحكامها
٢٣٩	فصل فى بيان أحكام الرجعه
٢٤٠	فصل فى بيان النكاح المحلل للزوج الأول
٢٤١	فصل فى بيان الخلع
٢٤٢	فصل فى بيان المباره والنشوز
٢٤٣	فصل فى بيان الشقاق
٢٤٣	فصل فى بيان الظهار
٢٤٤	فصل فى بيان الإيلاء
٢٤٥	فصل فى بيان أحكام اللعان
٢٤٨	فصل فى بيان الفسخ بالارتداد
٢٤٩	كتاب العتق والتدبير والمكاتبه
٢٤٩	فصل فى بيان العتق وأحكامه
٢٥١	فصل فى بيان أحكام أمهات الأولاد
٢٥٢	فصل فى بيان أحكام الولاء
٢٥٢	فصل فى بيان الكتابه
٢٥٣	فصل فى بيان التدبير
٢٥٤	كتاب الأيمان والندور
٢٥٤	فصل فى بيان أقسام اليمين
٢٥٦	فصل فى بيان النذر
٢٥٨	كتاب الكفارات
٢٦٠	كتاب المباحات
٢٦٠	فصل فى بيان أحكام الصيد
٢٦٤	فصل فى بيان أحكام حيوان الحضر
٢٦٥	فصل فى بيان أحكام الذباجه
٢٦٦	فصل فى بيان ما يحرم من الذبيحه ويحل من الميته وحكم الجلود والبيض
٢٦٦	فصل فى بيان أحكام الأطمعه

٢٦٧	فصل فى بيان أحكام الأشربه
٢٦٨	فصل فى بيان أدب الأكل والشرب
٢٦٩	فصل فى بيان أحكام الملبوسات
٢٧١	كتاب الوقوف والصدقات والوصايا والنحل والهبات
٢٧١	اشاره
٢٧١	فصل فى بيان الوقف وأحكامه
٢٧٣	فصل فى بيان أحكام الوصيه و مايتعلق بها
٢٧٩	فصل فى بيان الهبات
٢٨١	فصل فى بيان العمرى والرقيبى والسكنى والحبيس
٢٨١	كتاب المواريث
٢٨١	اشاره
٢٨٢	فصل فى بيان السهام المفروضه
٢٨٣	فصل فى بيان من يرث بالفرض مره وبالقرابه أخرى
٢٨٥	فصل فى بيان ميراث الأولاد
٢٨٧	فصل فى بيان ميراث الوالدين و من يرث معهما
٢٨٧	فصل فى بيان ميراث الإخوه والأخوات
٢٨٩	فصل فى بيان ميراث أولاد الإخوه والأخوات
٢٩٠	فصل فى بيان ميراث الأزواج والزوجات
٢٩٠	فصل فى بيان ميراث الأجداد والجدات
٢٩١	فصل فى بيان ميراث ذوى القربات
٢٩٣	فصل فى بيان توارث أهل ملتين
٢٩٤	فصل فى بيان حكم ميراث القاتل
٢٩٤	فصل فى بيان ميراث الحر من المملوك والمملوك من الحر
٢٩٥	فصل فى بيان الميراث بالولاء
٢٩٦	فصل فى بيان ميراث الأسير والحميل والمفقود والجنين
٢٩٨	فصل فى بيان ميراث الغرقى والمهدوم عليهم دفعه

٢٩٩	فصل فى بيان ميراث الخنائى
٣٠٠	فصل فى بيان ميراث ولد الملاعنه وولد الزنى
٣٠٠	فصل فى بيان ميراث المجوس
٣٠٠	فصل فى بيان جمل يعرف بهاستخراج سهام الموارىث
٣٠٥	كتاب الجنایات
٣٠٥	اشاره
٣٠٥	فصل فى بيان ماهیه الزنى و ما يثبت به و ما يلزم بسببه وأقسام الزناه
٣٠٩	فصل فى بيان أحكام اللواط
٣١٠	فصل فى بيان أحكام السحق
٣١٠	فصل فى بيان حد القيادة
٣١٠	فصل فى بيان الحد على وطء الميت والبهيمه والاستمناء باليد
٣١٠	فصل فى بيان الحد على شرب الخمر وسائر المسكرات وشرب الفقاع و غير ذلك من الأشربه المحظوره
٣١٢	فصل فى بيان السرقة وأحكامها وبيان إقامه الحد عليها
٣١٥	فصل فى بيان الحد فى الفريه و ما يوجب التعزير من قذف غيره
٣١٧	فصل فى بيان أحكام المختلس والنباش والمحتال والمفسد والخناق والمبنج
٣١٨	فصل فى بيان أحكام المرتد والساحر وغيرهما
٣١٩	فصل فى بيان من يفعل فعلا يهلك بسببه إنسان أو حيوان أو يتلف بسببه شىء
٣٢٠	فصل فى بيان أحكام الجنایه على الحيوان و جنایه الحيوان على الغير
٣٢٢	كتاب أحكام القتل والشجاج و ما يتعلق بذلك من القصاص والديات والقسامه و غير ذلك
٣٢٢	فصل فى بيان أقسام القتل
٣٢٣	فصل فى بيان أحكام قتل العمد المحض
٣٢٩	فصل فى بيان قتل الخطأ المحض
٣٣١	فصل فى بيان حكم القتل إذا لم يعرف قاتله
٣٣٢	فصل فى بيان أحكام الدیات
٣٣٣	فصل فى بيان أحكام الشجاج والجراح و ما يصح فيه القصاص و ما لا يصح وكيفيه الاقتصاص وأحكام الدیات و ما يتعلق بذلك
٣٤٥	فصل فى بيان ضمان النفوس والاشترک فى الجنایات وغيرها

٣٤٦	فصل فى بيان ديه الجنين والميت
٣٤٨	فصل فى بيان أحكام الشهاده على الجنائيات وأحكام القسامه
٣٥٥	فصل فى بيان مايتعلق بذلك من استخراج المناسخات
٣٥٦	فصل فى بيان جمل يعرف بهاستخراج سهام المواريث
٣٥٨	فصل فى بيان أشياء مايتعلق بالكتاب
٣٦٠	تعريف مركز

شماره کتابشناسی ملی: ع ۱۷۹۹ سرشناسه: حلی طوسی شیخ محمدبن علی بن حمزه عنوان و نام پدیدآور: الوسيله الی نیل الفضيله (= وسيله ابن حمزه [نسخه خطی] شیخ محمدبن علی بن حمزه حلی طوسی مکتبی به ابوجعفر و ملقب بعمادالدین آغاز، انجام، انجامه: آغاز نسخه بسمله اما بعد حمدالله الکریم الا لآ العظیم النعماء والصلوه علی نبیه محمد

انجام نسخه و آخر کان ما فضل للورثه دون الیدیان: معرفی کتاب نویسنده می گوید برای جلاآ قلوب و پاکی اذهان و براه صواب رفتن مردمان (که بدان همواره وصیت می کنم بر آن شدم کتابی در فقه پردازم و باب های آن بر تمیز بین واجب و مندوب و محظور و مکروه و فعل و ترک و کیفیه و کمیه باشد بر وجهی که شامل همه ابواب فقه شود و طالب را هم گمراه و ملول نکند پس این کتاب را بر این زمینه پرداختم او پس از این مقدمه وارد بحث میشود و از کتاب عبادات شروع و درین نسخه تا مواریث می آورد مشخصات ظاهری: ۲۰۹ برگ ۱۷ سطر کامل اندازه سطور ۱۶۰X۱۲۰ یادداشت مشخصات ظاهری: نوع کاغذ: فرنگی خط: نسخ تزئینات جلد: مقوایی یک لت جدا از کتاب دامن دار، میشن عنابی حاشیه دار، ۱۸۵ X ۲۵۰

تزئینات متن ساده سرلوحه زر و بنفش و قرمز و گل و بوته (=قسمتی رفته، جدول دور سطور زر و آبی عناوین صدر با مرکب قرمز دسترســــــــــــــــی و مــــــــــــــــل الــــــــــــــــکــــــــــــــــترونیکی: <http://dl.nlai.ir/UI/۶۲bd۴d۴c-a۸۹۱-۴۲۵۹-۹۴C۷> : ۰۳f۶۱a۱۱۱abvf/Catalogue.aspx

بسم الله الرحمن الرحيم أما بعد حمد الله الکریم الالاء العظیم النعماء والصلاه

على نبيه محمد خاتم الأنبياء وسيد الأولياء و على آله سادة الأتقياء الأئمة الهداه النجباء.فإنى أوصيك يا بنى بتقوى الله والاعتصام بحبله والتمسك بطاعته والتخرج عن معصيته والإخلاص فى العمل بما يرضيه والتوفر على التفكير فيما يزيد فى معرفتك ويقينك ويعينك على أمور معادك ودينك ويمنعك عن التورط فى الشبهات ويردعك عن التميل إلى الشهوات ويزعك عن ركوب المحارم ويكبحك عن التسرع إلى المآثم وإياك وغفله الاغترار وفترة الإصرار و عليك بالاستعانه بالله سبحانه على أمور دينك ودنياك فإنك إن توكلت عليه كفاك . و عليك بتلاوه كتابه فى آناء ليلك ونهارك وحالتى استقرارك وأسفارك فإن ذلك شفاء لما فى الصدور ونور يوم النشور ونجاه يوم تزل فيه الأقدام وتقضى فيه الأحكام و عليك بالعمل بما فيه والتنبه على ما فى مطاويه فإنه شافع

[صفحه ٤٢]

مشفع أوماحل مصدق . و عليك بسنه نبيه محمدص فإنها جلاء القلوب واستراحه الكروب و عليك بما سن لك الأئمة الهداه فإنهم إلى الجنة الدعاه و من النار الحماماه. و عليك بسيره الصالحين والاقتناص من شواردهم والاقتباس من فوائدهم والاشتغال بنفسك عن غيرك والتوفر على الإكثار من خيرك وليكن ماتعرف من نفسك شاغلا- لك عمن سواك فتحمد منقلبك ومثواك و عليك بالإكباب على طلب العلوم فإنه أرجح ميزانا وأنجح أمرا وشأنا و ليس يمكنك البلوغ إلى نهايته والوصول إلى غايته فعليك بما هو أكثر فائده وأغزر عائده وأعود عليك فى أولائك وأخراك ودنياك وعقباك . و عليك بالفقه و عليك بالفقه و عليك بالفقه فإنه شرف لك فى الدنيا وذخر لك فى الآخرة ولن يتيسر لك ذلك إلا بحسن السيره ونقاء الجيب وطهاره الأخلاق والتوقى من العيب وإقامه دعائم الإسلام والإذعان لقواعد الأحكام والتعظيم لأمر الله فإن الله سبحانه لم يخلق الخلق عبثا

و

لم يتركهم مهملاً بل خلقهم ليلوهم أيهم أحسن عملاً وعلم ضمائرهم وخبر سرائرهم وأحصى أعمالهم وحفظ أحوالهم واحتج عليهم بإرسال الرسل مبشراً ومنذراً ويأنزال الكتب آمراً ومخبراً وداعياً وزاجراً والله الحجة البالغه والنعمة السابغه و له الحمد على نعمه والشكر على فيض كرمه حمداً وافيًا وشكراً كافياً. ثم إنى رأيت أن أجمع لك كتاباً فى الفقه لتحفظه على ترتيب سهل على

[صفحه ٤٣]

المتيقظ الشروع فى التحفظ و قد بينته على بيان الجمل وحصرها ونظم العقود ونثرها وانقسام أبوابه على التمييز بين الواجب والمندوب والمحذور والمكروه والفعل والترك والكيفيه والكميه على وجه لا يلحقه خلل ولا يبلغ طالبه ملل و قد سميته بالوسيله إلى نيل الفضيله مستمداً من الله تعالى التوفيق على الإتمام والتيسير لدرك المرام و أن يجعل ذلك خالصاً لرضاه فإنه لا يضيع من استكفاه ولا يخيب من رجاه وهو أكرم مسئول وأفضل مأمول

[صفحه ٤٤]

كتاب العبادات

إشارة

العبادات الشرعيه ضربان أحدهما يجب على الإطلاق على المكلف مثل الصلاة. والثانى يجب

عند شروط مثل الزكاه والصوم والحج والجهاد فإن الزكاه تجب

عند حصول المال على ما سذكروه والصوم بشرط الصحة والإقامه أو حكمها والحج بشرط الاستطاعه والجهاد بشرط الحاجه والاستطاعه وغيرهما. ولها مقدمات لاتصح من دونها وهى ضربان أحدهما غير تابع لها مثل الإسلام فإن العباده لاتصح بدون الإسلام بل هو أصل فى العبادات . والثانى تبع لها وإن لم تصح من دونه وهو الطهاره فإنها شرط فى صحه الصلاه والطواف المفروض أو فى الفضيله فى مثل دخول المساجد وقراءه

[صفحه ٤٥]

القرآن والسعى بين الصفا والمروه فتقدم الإسلام شرط فى صحه جميع العبادات وتقدم الطهاره شرط فيما ذكرنا وللصلاه مقدمات آخر سذكرها إن شاء الله تعالى

فصل فى بيان أقسام العبادات

عبادات الشرع عشر الصلاه والزكاه والصوم والحج والجهاد وغسل الجنابه والخمس والاعتكاف والعمره والرباط

[صفحه ٤٦]

للصلاه مقدمات لاتصح من دونها وهى ستة عشر شيئاً الطهاره ومعرفه الوقت والقبله وعدد الفرائض وستر العوره ومعرفه مايجوز الصلاه فيه من الثياب أوالمكان و مايجوز السجود عليه وتطهير البدن والثوب وموضع السجود من النجاسه ومعرفه النجاسات ليتمكن من الاحتراز عنها ومعرفه مايتطهر عنه أو له ومعرفه مايطهر وكيفيه التطهير. و أماالأذان والإقامه فمن شروط فضل الصلوات الخمس دون الصحه

فصل فى بيان الطهاره

للطهاره مقدمات تنقضها وتوجبها فيجب بيان المقدمات و مايرتب عليها

[صفحه ٤٧]

بيانها وهى تنقسم قسمين واجب وندب .فالواجب ثلاثه أنواع فعل وكيفيه وترك .فالعمل ثلاثه أشياء الاستنجاء والاستبراء وغسل مخرج البول بالماء إذاوجد. والكيفيه أربعة تنقيه موضع النجو بالماء حتى تزول العين والأثر أو بالحجاره حتى تزول العين . والمسح من

عندمخرج النجو إلى أصل القضيب بالإصبع فى الاستبراء ثلاث مرات ونتر القضيب بين الإبهام والسبابه ثلاث مرات . والاستجمار بأبكار الحجاره أو بما يزيل العين سوى ما يؤكل . ووضع الحجر على موضع النجاسه لإزالتها فإن زالت النجاسه بواحد استعمل تمام الثلاثه سنه و إن لم تزل بثلاثه استعمل حتى تزول فرضاً فإن تعدت النجاسه عن الموضع لم يجز غيرالماء إذاوجد. والترك ستة أشياء استقبال القبلة فى حال الخلاء واستدبارها مع الإمكان واستعمال المستعمل من الأحجار والحجر النجس والاستجمار بما له حرمة من المأكولات واستعمال الخرقه من وجهين إذانشفت . والندب ثلاثه أشياء أدب وذكر ومكروه فأدب عشره الاستتار وتقديم الرجل اليسرى

عندالدخول واليمنى

عندالخروج وتغطيه الرأس والجلوس للحدث على موضع مرتفع والجمع بين

[صفحه ٤٨]

الحجاره والماء فى الاستنجاء وتقديم الحجر على الماء أوالاقتصار على الماء والاستجمار بما يزيل العين والاستنجاء باليسار والمسح باليد على البطن بعد ماقام عنه ونزع الخاتم من اليسار إن كان عليه اسم

معظم أوفسه حجر له حرمه. والذكر سته الدعاء

عند دخول الخلاء و

عند الاستنجاء و

عند الفراغ منه و

عند الخروج من الخلاء وذكر الله تعالى فيما بينه وبين نفسه وإعادة الأذان كذلك . والمكروه اثنان وعشرون شيئاً الاستنجاء باليمين مختاراً وباليسار إذا كان فيها خاتم على ما ذكرنا واستقبال الشمس والقمر بالبول والغائط والريح بالبول والبول في الماء الجارى أو الرائد وكذلك الغائط والحدث على شطوط الأنهار ومساقط الثمار والطرق المسلوكة وأفياء النزال وأفيه الدور والمواضع التى يتأذى الناس بها والمواضع التى يثمر الحدث فيها اللعن وحجره الحيوان والبول على الأرض الصلبه والطموح به فى الهواء وقراءه القرآن سوى آيه الكرسي فيما بينه وبين نفسه لثلاث- يفوته شرف فضلها والتكلم إلا لحاجه مست إليه والسواك والأكل والشرب

فصل فى الطهاره

الطهاره ضربان اختياريه وهى بالماء

[صفحه ٤٩]

و ضروريه وهى بالثلج أو بالتراب أو بما يقوم مقامه

عند فقدته . والاختياريه وضوء وغسل و كل واحد منهما مفروض ومسنون . فالمفروض من الوضوء شيان أحدهما الوضوء لصلاه فريضه لزمه أداؤها حاله الوضوء والثانى للطواف المفروض . والمسنون أحد عشر أحدها للتأهب للصلاه الفريضه قبل دخول وقتها . والثانى تجديده لكل صلاه مع بقاء حكمه . والثالث لأداء النوافل . والرابع لقراءه القرآن . والخامس لمس المصحف . والسادس للسعى بين الصفا والمروه . والسابع للطواف المسنون . والثامن لدخول المسجد أو موضع شريف . والتاسع للتأهب للصلاه متى شاء . والعاشر للنوم عليه . والحادى عشر للحائض فإنها تتوضأ لالرفع الحدث وتجلس فى المصلى ذاكره لله تعالى بمقدار زمان صلاتها . وإذ اتوضأ نافله ونوى رفعا للحدث أو استباحه للصلاه جاز له أن يؤدى به كل صلاه . والطهاره الضروريه بالثلج أو بالتراب و هو التيمم و هو ضربان أحدهما يكون بدلا من الوضوء والثانى يكون بدلا من الغسل المفروض إلا فى موضع واحد

يكون فيه بدلا من الغسل المندوب و هو الغسل للإحرام إذا لم يجد الماء

[صفحه ٥٠]

فصل فى بيان مايقارن الوضوء

اشاره

الوضوء يشتمل على أمور واجبه ومندوبه. فالواجبه فعل وكيفية وترك. فالفعل سبعة أشياء النيه وغسل الوجه مره واحده وغسل كل واحده من اليدين ومسح الرأس ومسح كل واحده من الرجلين كذلك . والكيفيه ثلاثه عشر شيئا مقارنه النيه لحال الوضوء والاستمرار على حكمها والابتداء فى غسل الوجه من قصاص شعر الرأس واستيعاب الوجه بالغسل وحده من قصاص شعر الرأس إلى محادر شعر الذقن طولا و مدارت عليه الإبهام والوسطى عرضا وغسل اليدين من المرفق إلى أطراف الأصابع وإدخال المرفق فى الغسل ومسح مقدم الرأس ببله الوضوء ومسح الرجلين من رءوس الأصابع إلى الكعيبين ببلته أيضا والترتيب على مراتبه الله تعالى والموالاه وهى أن يوالى بين غسل الأعضاء ولا يؤخر بعضها عن بعض بمقدار مايجف ماتقدم وإيصال الماء إلى ماتحت الخاتم وغيره إن كان عليه .

والترك عشرون شيئا

استقبال الشعر فى غسل الوجه وفى غسل اليدين وفى مسح الرأس واستئناف الماء لمسح الرأس والرجلين ومسح مؤخر الرأس ومسح أحد جانبيه ومسح جميع الرأس ومسح الأذنين وتخليلهما والمسح على الشعر إذاجمعه وسط الرأس والمسح على مايحول بين العضو الماسح والممسوح ومسح باطن

[صفحه ٥١]

القدمين وغسل الرجلين للوضوء مختارا والمسح على الخفين وعلى الشمشك وعلى النعل غيرالعريه مختارا والتكرار فى المسح والزيادة فى الغسل على المرتين والاستيضاء مع القدره

والمندوب خمسه أضرب

زياده فى الغسل وأدب وذكر وكيفيه وترك. فالزياده ثلاثه أشياء غسل الوجه واليد اليمنى واليسرى ثانيا. والأدب ثمانيه وضع الإناء على اليمين إذاغترف منه باليد وأخذه باليمين وإدارته فى غسل اليمين إلى اليسار وغسل اليدين قبل إدخالهما الإناء من حدث النوم أوالبول مره و من الغائط مرتين والنيه

عندغسل اليدين فإن ترك تعين

عندغسل الوجه والمضمضه والاستنشاق والسواك خاصه فى صلاه الليل . وكيفيه النيه أن يقرر فى نفسه أنه يتوضأ فرضا رفعا للحدث واستباحه للصلاه قربه إلى تعالى و إن لم يكن فرضا لم يقرر ذلك فى نفسه . والذكر عشره أشياء التسميه إذانظر إلى

الوضوء والدعاء

عند غسل اليدين

[صفحة ٥٢]

و

عند المضمضة و

عند الاستنشاق و

عند غسل الوجه واليد اليمنى واليسرى ومسح الرأس ومسح الرجلين والفراغ من الوضوء. والكيفية أحد عشر شيئاً ابتداء بالمضمضة قبل الاستنشاق والإتيان بهما ثلاثاً ثلاثاً والمضمضة بكف واحد من الماء وكذلك الاستنشاق وغسل الوجه باليد اليمنى وغسل المسنونه على هيئته الواجبه ووضع الرجل الماء على ظهر ذراعه والمرأه على باطنها ومسح مقدم الرأس قدر ثلاث أصابع مضمومه ومسح الرجلين بالكفين من رءوس الأصابع إلى الكعبين . والترك ثلاثه الاستعانه فى الوضوء بالغير والتمندل وتأخير الاستنجاء وغسل مخرج البول

فصل فى بيان السهو العارض فى الوضوء

السهو فيه أربعة أضرب أحدها يوجب إعادة الوضوء و ذلك فى ثمانية مواضع من شك و لم يدر تقدم وضوءه أم حدثه والشك فى الوضوء مع تيقن الحدث والشك فيهما معا والشك فى الوضوء و هو جالس عليه و أن يظن الإخلال بفعل واجب من أفعال الوضوء أو يظن فعل شىء ينقض الوضوء أو يذكر حدثاً و قد توضحاً لكل صلاه صلاها عقيب إحداها بلا فصل واشتبه عليه أو يذكر ترك غسل عضو من أعضاء هذه الطهارات كذلك . والثانى لم يلزمه إعادة

مواضع من تيقن الوضوء وشك فى الحدث أو شك فى الوضوء بعد ما قام عنه أو شك فى غسل عضو كذلك . والثالث يجب عليه غسل المشكوك وإعادته المترتب عليه ما لم يجف العضو السابق وإعادته الوضوء إن جف و ذلك فى موضعين من شك فى غسل عضو من أعضاء الطهاره جالسا عليه غسل المشكوك وإعادته المترتب عليه و من قدم بعض أعضاء الطهاره على بعض ثم ذكر بنى على ما يجب الابتداء به وأعاد ما قدمه عليه . والرابع من صلى صلوات و قد جدد الوضوء لكل صلاه من غير حدث ثم ذكر أنه ترك غسل عضو فى واحده أعاد الصلاه الأولى و إن ترك فى اثنتين أعاد الصلاتين و على هذا و من صلى بغير طهاره تطهر وأعاد الصلاه

فصل فى بيان نواقض الطهاره

نواقضها أربعة أضرب أحدها ينقضها ويوجب الصغرى من الطهاره و هوسته أشياء خروج البول والغائط من الإنسان وخروج شىء ملوث بالغائط من مخرجه والريح والنوم الغالب على السمع والبصر و كل ما يزيل العقل والتمييز من الإغماء والجنون وغيرهما من سائر الأمراض . وثانيها يوجب الطهاره الكبرى فحسب و هو الجنابه . وثالثها يوجب الصغرى مره و كليهما أخرى و هو الاستحاضه . ورابعها يوجبها معا و هو ثلاثه أشياء الحيض والنفاس ومس الميت من الناس أو قطعه أبيت من حى أو ميت منهم فيهما عظم بعد البرد بالموت وقبل التطهير بالغسل و لا ينقض الطهاره غير ما ذكرناه

فصل فى بيان الطهاره الكبرى

وهى ضربان إما يجب إيقاعها على المكلف فى نفسه أو فى غيره و ذلك شيئان أحدهما غسل المولود بعد الولاده والثانى غسل الميت من الناس . والأول ضربان أحدهما يؤمر بالغسل لإقامه الحد عليه . والثانى أربعة أضرب فرض و واجب ومختلف فيه ومندوب والجميع خمسه وثلاثون غسلا . فالفرض واحد و هو غسل الجنابه . والواجب ثلاثه غسل الحيض والاستحاضه والنفاس . والمختلف فيه ثلاثه غسل مس الأموات وغسل قاضى صلاه الكسوف إذا تركها متعمدا و قد احترق القرص كله وغسل من سعى إلى مصلوب عامدا بعد ثلاثه أيام . والمندوب ثمانيه وعشرون غسل يوم الجمعة

وروى أنه سنه واجبه

وغسل ليله النصف من رجب و يوم السابع والعشرين منه وليله النصف من شعبان وأول ليله من شهر رمضان وليله النصف منه وليله سبع عشره وتسع عشره وإحدى وعشرين وثلاث وعشرين منه وليله الفطر و يوم الفطر و يوم الأضحى وغسل الإحرام و

عند دخول الحرم ودخول مكة ودخول المسجد الحرام ودخول الكعبة ودخول المدينة ومسجد النبي ص و

عند زيارته ع

[صفحه ٥٥]

و

عند زياره الأئمه ع وغسل يوم المباهله و يوم الغدير و يوم المولد وغسل التوبه وصلاه الحاجه وصلاه الاستخاره. فأما الجنابه

فهى بانزال الماء الذى منه الولد وعلامته الدفق سواء كان معه شهوه أو لم يكن و إن وجد شهوه من غيردقق و كان مريضا فكذلك و إن كان صحيحا لم يكن ذلك منيا إذا لم يكن معه دفق وبغيوبه الحشفه فى فرج آدمى حى أوميت قبل أودبر ويجب الغسل عليهما معا. و إذاأجنب الإنسان بأحد ماذكرناه حرم عليه سته أشياء قراءه العزائم ودخول المساجد إلاعابر سبيل إلاالمسجد الحرام ومسجد النبى ص ووضع شىء فيها ومس كتابه المصحف ومس كل كتابه معظمه من أسماء الله تعالى أوأسماء أنبيائه أوأئمته ع والتوضؤ للجنبه. وكره له سبعة أشياء الأكل والشرب إلا- بعدالمضمضه والاستنشاق والنوم إلا بعدالوضوء والخضاب ومس المصحف ماعدا الكتابه وقراءه ماعدا العزائم فوق سبعين آيه والارتماس فى الماء الراكد و إن كان كثيرا.فأما الغسل ففيه الفرض والندب فالفرض مقدم عليه ومقارن له فالمقدم ثلاثه أشياء الاستبراء وكيفيه وهى أن يستبرئ بالبول إن كان رجلا فإن لم يتأت له اجتهد وإزاله المنى عن رأس الإحليل و عن جميع جسده إن أصابه . والمقارن ضربان فعل وكيفيه فالفعل النيه وغسل جميع البدن . والكيفيه أربعة أشياء مقارنه النيه لحال الغسل واستدامه حكمها إلى

عندالفراغ وإيصال الماء إلى جميع أصول الشعر والترتيب و هو أن يبدأ بغسل

[صفحه ٥٦]

الرأس ثم بالميامن ثم بالمياسر و إن أفاض الماء بعدالفراغ على جميع البدن كان أفضل . والندب خمسه أشياء غسل اليدين قبل إدخالهما الإناء ثلاث مرات والمضمضه والاستنشاق ثلاثا ثلاثا والغسل بصاع من الماء فما زاد والدعاء

عندالغسل . والكافر إذاأسلم وقدأجنب كافرا لزمه الغسل من الجنبه والمخالف إذااستبصر وأقام فرائضه لم يلزمه الإعادة و إن لم يقمها أعاد و إن

اجتمع عليه أغسال كثيره كفاه غسل الجنابه عن الجميع و لم يكف عنه غيره . وسائر الأغسال لا بد فيه من تقديم الوضوء عليه أو تأخيره عنه وينوى فى الغسل والوضوء معا رفعا للحدث أو استباحه للصلاه إن كان الغسل واجبا سوى غسل من سعى إلى المصلوب بعد ثلاثه أيام و إن كان الغسل نفلا ارتفع الحدث بالوضوء لا به وصوره نيه الغسل من الجنابه على ما اخترناه أغتسل من الجنابه فرضا قربه إلى الله تعالى

فصل فى بيان أحكام الحيض

الحيض هو الدم الأسود الغليظ الخارج من المرأة بحراره وحرقة على وجه له دفع ويتعلق به أحكام من بلوغ المرأة وانقضاء العده و غير ذلك و لاتحيض امرأه لها دون تسع سنين و لا من زاد سننها على ستين سنه من القرشيه والنبطيه و على خمسين سنه من غيرهما . وللحائض ثلاثه أحوال إما ترى الدم قليلا و هو ثلاثه أيام متواليات وروى [صفحہ ۵۷]

مقدار ثلاثه أيام من عشره أو كثيرا و هو عشره أيام أو متوسطا و هو ما بين الثلاثه والعشره . فإذا بلغت المرأة تسع سنين فصاعدا ورأت دما لم يخل من ثلاثه أحوال إما عرفته يقينا أنه دم حيض أو غيره أو اشتبه عليها فإن عرفت يقينا عملت عليه و إن اشتبه عليها بدم استحاضه فهو حيض و إن اشتبه بدم العذره اعتبرت بقطنه فإن انغمست فهو دم حيض و إن تطوقت فهو دم عذره و إن اشتبه بدم القرع و كان خارجا من الجانب الأيمن فهو دم قرع و إن كان خارجا من الجانب الأيسر فهو دم حيض . والصفرة والكدره فى أيام الحيض أو فيما يمكن أن يكون حيضا حيض و فى أيام الطهر طهر فإذا رأت الدم بعد انقضاء تسع سنين و لم يشته عليها أو اشتبه و كان محكوما

عليه بالحيض تركت الصلاة والصوم ولها أربعة أحوال أحدها أن تراه ثلاثه أيام متواليات ثم ينقطع ولا تراه بعد ذلك إلى انقضاء عشره أيام . والثاني أن ينقطع الدم ثم يعود قبل انقضاء عشره أيام . والثالث أن تراه يوما أو يومين ثم ينقطع عنها ولا يعود. والرابع أن ينقطع عنها بعد يوم أو يومين ثم يعود قبل انقضاء عشره أيام بمقدار ما يتم به ثلاثه أيام . فالأول يلزمها أن تعمل عمل الحائض في الأيام التي رأت فيها الدم تغتسل . والثاني كان الدمان معا والظهر المتخلل بينهما حيضا. والثالث يكون دم فساد ويجب عليها قضاء الصلاة والصوم .

[صفحه ٥٨]

والرابع يكون جميع عشره الأيام بحكم الحائض في إحدى الروايتين و إذارات الدم في شهرين متوالين على حد واحد جعلت ذلك عادة ترجع إليها وتعمل عليها. ويتعلق بالحائض وبزوجها أحكام تنقسم إلى أربعة أقسام واجب وندب وكلاهما فعل وترك . فالفعل الواجب ثلاثه احتشاء الموضع بالكرسف والاستشفار ومنع الزوج من الوطء. والترك الواجب عشره الصلاة والصوم والاعتكاف والطواف ودخول المساجد ووضع شيء فيها ومس كتابه المصحف والأسماء المعظمه وقراءه العزائم وسجده التلاوه. والفعل المندوب إليه شيان الوضوء لا على وجه رفع الحدث وقت الصلاة وجلوسها في المصلى ذاكره لله تعالى بمقدار زمان صلاتها. والترك المندوب أربعة قراءه ماعدا العزائم ومس المصحف وحمله والخضاب . و مايتعلق بزوجه فأربعة لا يصح منه طلاقها حاضرا بعدالدخول بها ويحرم عليه وطؤها ويجب عليه الكفارہ إن وطئها في أول الحيض بدینار و في وسطه بنصف دينار و في آخره بربع دينار و إن وطئ أمته حائضا كفر بثلاثه أمداد من الطعام ويلزمه التعزير. فإذا ظهرت وكانت عادتھا أقل من عشره أيام استبرأت بقطنه فإن خرجت نقيه

فهى طاهر و إن خرجت ملوثة صبرت إلى النقاء و إن اشتبه عليها استظهرت بيوم

[صفحه ٥٩]

أويومين ثم اغتسلت و إن كانت عاداتها عشرة أيام لم يكن عليها استبراء و لاستظهار بل اغتسلت و إذاحاضت صائمه بطل صومها فإن حاضت بعددخول وقت الصلاة أو طهرت و تواتت فى الاغتسال و الصلاة و جب عليها قضاء تلك الصلاة و إن لم يمكنها ذلك لم يجب عليها القضاء بل يستحب و لا يجب عليها قضاء الصلاة الفائته فى أيام حيضها و يجب عليها قضاء الصوم

فصل فى بيان أحكام المستحاضه

الاستحاضه دم أصفر رقيق بارد تراه المرأه عقيب أيام الحيض أو أكثر أيام النفاس و المستحاضه مبتدئه و غير مبتدئه فالمبتدئه لها أربعة أحوال إذا استمر بها الدم أولها أن يتميز لها بالصفه و تعرف دم الحيض من دم الاستحاضه فيجب أن تعمل عليه و حاله الاستمرار إذا مر عليها أقل أيام الحيض و هو ثلاثة أيام و أقل أيام الطهر و هو عشرة أيام فإذا زادت الدم ثلاثة أيام متواليات عرفت يقينا أنه دم حيض فإذا استمر إلى تمام عشره أيام و جب عليها أن تعمل عمل الحائض فإذا زاد على عشره أيام ثلاثة عرفت يقينا أنه دم استحاضه فإذا لم ينقطع جوزت أن ذلك دم حيض لانقضاء أقل أيام الطهر و أقل أيام الحيض و جوزت خلاف ذلك فيلزمها تعرف الحال فإن تميز لها بالصفه عملت عليها. و إن لم تتميز رجعت إلى عاده نساءها من أهلها و عملت عليها. فإن لم يكن لها نساء من أهلها رجعت إلى عاده أترابها من أهل بلدتها و عملت عليها. فإن لم يكن لها شىء من ذلك تركت الصلاة و الصوم فى الشهر الأول أقل

[صفحه ٦٠]

أيام الحيض و فى الثانى أكثر أيام الحيض أو تركت الصلاة و الصوم فى كل شهر سبعة أيام و تعمل عمل المستحاضه فى الباقية. و إن

لم تكن مبتدئه كان لها أيضا أربعة أحوال أحدها أن تكون لها عادة بلا تمييز والثاني أن تكون لها عادة وتمييز والثالث أن يكون لها تمييز بلا- عادة والرابع أن لا-تكون لها عادة و لا تمييز. فالأول يلزمها العمل عليها مثاله امرأه كانت عاداتها خمسة أيام من كل شهر ثم رأت في شهر خمسة أيام دما وعشره طهرا ثم خمسة دما واتصل الدم فعملت في الدم الثاني ماتعمله المستحاضه. والثاني يجوز لها أن تعمل على العاده والتمييز مخيره فيهما مثاله امرأه عاداتها سبعة أيام من كل شهر ثم رأت الدم عشره أيام بصفه دم الحيض في شهر ثم اتصل الدم أورأت ثلاثه أيام بصفه دم الحيض والباقي دما أحمرًا وقد اتصل الدم فإن شاءت عملت على العاده وإن شاءت على التمييز وأمثال ذلك كذلك . والثالث يجب عليها أن تعمل على التمييز إذا لم يمكن أن يكون دم حيض مثاله امرأه كانت لها عادة فنسيت أو اختلطت عليها ولها تمييز فرأت ثلاثه أيام بصفه دم الحيض فوجب عليها عمل الحائض فإن رأت بعد ذلك خمسة بصفه دم الاستحاضه واتصل كان ثلاثه الأيام حيضا والباقي استحاضه و إن انقطع كان الدمان حيضا. والرابع لم يخل من ثلاثه أوجه إما كانت ذاكره لأيام الحيض والعدد ناسيه للوقت أو ذاكره للوقت ناسيه للعدد أو ناسيه لهما.

[صفحه ٤١]

فالأول لزمها عمل الحائض عده أيام عاداتها في وقت يكون الدم فيه أشبه بدم الحيض وعمل المستحاضه فيما بقي من الأيام . والثاني ترك الصلاة والصوم ثلاثه أيام في أول الشهر وعمل عمل المستحاضه في الباقي والثالث يكون لها وجهان أحدهما ترك الصلاة في كل شهر سبعة أيام والثاني أن تعمل ثلاثه أيام من

أول كل شهر عمل المستحاضه وتغتسل غسل الحيض بعد ذلك لكل صلاه وتصلى وتصوم شهر رمضان ولا يطؤها زوجها و لا يصح طلاقها بوجه . وللمستحاضه ثلاثه أحوال أحدها أن ترى الدم غير راسح على القطنه وعليها أن تتوضأ لكل صلاه وتصلى بعد الوضوء بلا فصل بعد تغيير القطنه والخرقه. والثانى أن تراه راسحا غير سائل وعليها الاغتسال لصلاه الغداه والوضوء لكل صلاه فريضه مع تغيير القطنه والخرقه والصلاه بعد الوضوء بلا فصل . والثالث أن تراه راسحا سائلا وعليها ثلاثه أغسال فى اليوم والليله غسل للمغرب والعشاء الآخره وغسل لصلاه الليل والغداه إن اعتادت صلاه الليل و إلا لصلاه الغداه وغسل للظهر والعصر وتجمع بين كل صلاتين و إذا فعلت ما فعله المستحاضه لم يحرم عليها شىء مما يحرم على الحائض إلا دخول الكعبه

فصل فى بيان حكم النفاس

و أما النفساء فهى المرأه التى ترى الدم عقب الولاده وحكمها حكم الحائض فى جميع المحرمات والمكروهات وأكثر الأيام ويفارقها فى الأقل فإنه ليس

[صفحه ٦٢]

لقليل النفاس حد و إن ولدت ولدين ورأت الدم بعد وضع كل واحد ابتداء حكم النفاس من وضع الأول وحكم الأيام من وضع الثانى

فصل فى بيان أحكام الموتى وكيفيه غسلها وتكفينها ودفنها

الفصل يشتمل على خمس أنواع حكم الاحتضار والغسل والتكفين والحمل إلى القبر والدفن . وحكم الاحتضار ينقسم ثلاثه أقسام واجب وندب ومكروه فالواجب شىء واحد وهو الاستقبال إلى القبله بباطن قدمه . والندب خمس عشر شيئا تلقينه الشهادتين والإقرار بالأئمه ع واحدا فواحدا وكلمات الفرج وقراءه القرآن عنده ونقله إلى موضع صلاته وبسط ما كان يصلى عليه تحته إن تصعب عليه خروج نفسه وتغميض عينيه وشد لحييه وإطباق فيه ومد يديه إلى جنبه ومد ساقيه وتغطيته بثوب والاستعجال فى تجهيزه إلا لخمسه نفر المصعوق والمسكت والمبطون والمدخن والمهدوم عليه إن اشتبه أمرها حتى يستبان والإسراج عنده إن كان بالليل وذكر الله تعالى . والمكروه أربعة تركه وحده وحضور الحائض والجنب عنده ووضع حديدته على بطنه . و أما التغميض فلم يخل الميت إما يكون ميتا حتف أنفه أو مقتولا - فالميت حتف أنفه لا يغسل إلا المسلم أو من كان فى حكمه من الطفل والمجنون و هو ضربان إما أمكن غسله أو لم يمكن خيفه تقطع أو صاله بالغسل أو صب الماء عليه مثل المحترق والمجدوم والمجدور فالثانى يجب أن ييمم والأول يجب

[صفحه ٦٣]

غسله طفلا - كان أو غير طفل . والمقتول لم يخل إما قتل بين يدي إمام عدل فى نصرته أو من أقامه للجهاد أو قتل بغير ذلك فالأول لم يغسل إن حمل من المعركة قتيلًا وصلى عليه ودفن بثيابه وخفه إن أصابه الدم وقيل ينزع خفه و

إن حمل من المعركة و به رمق غسل وكذلك سائر القتلى ما لم يكن باغيا فإنه لا يجوز غسله و لا الصلاة عليه مختارا و إن وجد من المقتول قطعه فيها عظم غسل و صلى عليه إن كان موضع الصدر و أولى الناس بغسل الميت أولاهم به فى الميراث . و الميت ذكر و أنثى فالذكر لم يخل موته من سته أوجه إما مات بين رجال و نساء مسلمين أو بين رجال مسلمين أو بين نساء مسلمات و لم تكن له فيهن ذات رحم أو كانت له فيهن ذات رحم أو بين كفار فيهم نسوة مسلمه أو بين كفار ليس فيهم نسوة مسلمه . فالأول يلى غسله الرجال دون النساء . و الثانى يغسله أولى الناس به . و الثالث لم يخل من ثلاثه أوجه إما كان صبيا ابن ثلاث سنين أو لا . أكثر من ذلك أو مرافقا فالأول تغسله النساء مجردا من ثيابه و الثانى تغسله من فوق ثيابه و الثالث دفنه من غير غسل . و الرابع من قسمه الأصل غسلته محارمه من وراء ثيابه . و الخامس أمرت النسوة المسلمه الرجال الكفار بغسله و علمتهم تغسيل أهل الإسلام . و السادس يدفن من غير غسل .

[صفحه ٦٤]

و الأنثى لم يخل موتها من سته أوجه أيضا فإن ماتت بين رجال و نساء مسلمات غسلتها النساء . و إن ماتت بين نساء مسلمات فكذلك . و إن ماتت بين رجال مسلمين لم يخل إما كانت لها فيهم ذو رحم و يغسلها من فوق ثيابها . أو لم يكن لها فيهم ذو رحم فإن كانت صبيه لها ثلاث سنين غسلها الأجنبى من فوق ثيابها و إن كانت لأكثر من ذلك دفنوها من غير غسل . و إن ماتت بين نسوة كافرات و رجال مسلمين غير ذوى رحم لها أمروا النسوة الكافره بغسلها و علموهن تغسيل أهل الإسلام .

و إن لم يكن فيهن رجال مسلمون دفنت من غير غسل . و ما يتعلق بالغسل فأربعة أضرب واجب و مندوب و محذور و مكروه . فالواجب سته أشياء تنجيه الميت و غسله مجردا من ثيابه غير عورته إلا العذر و تغسيله ثلاث مرات على ترتيب غسل الجنابه و هيئته و غسل ما خرج منه من النجاسه قبل التكفين فإن كان الميت قتيلا و لزم غسله غسل الدم عنه . و المندوب سبعة و عشرون شيئا تغسليه تحت سقف و وضع سرير أو ساجه ليغسل عليه مستقبل القبله و غسله أولا بماء السدر و ثانيا بماء جلال الكافور و ثالثا بالماء القراح و تنجيته بماء الحرض و السدر و لف خرقة على اليد

عند التنجيه و طرحها عن اليد عن الغسل و حفر حفيره لانصباب الماء إليها و وقوف الغاسل على جانب يمينه و غمز بطنه في الغسلتين الأوليين و ذكر الله تعالى و الاستغفار للميت

[صفحه ٦٥]

عند الغسل و طرح السدر في موضع نظيف و صب الماء عليه و ضربه ضربا جيدا حتى يرغو و يطرح رغوته في موضع نظيف لغسل رأسه و فتق جيب قميصه و نزعه من تحته و تركه على عورته قدر ما يسترها و تليين أصابعه إن أمكن و الإكثار من صب الماء عليه

عند حقوه و غسل فرجه و أن يغسله واحد و يصب عليه آخر و أن يغسل برفق و غسل يد الغاسل إلى المرفقين كلما فرغ من غسله و غسل الإجمان و استئناف ماء جديد للغسله الأخرى و تنشيفه بثوب نظيف بعد الفراغ من غسله و تقديم الغسل على التكفين ما لم يخف ظهور حادث به و قرض ما أصاب الكفن مما خرج منه بالمقراض . و المحذور خمسة أشياء قص شعره و ظفره و تسريح الرأس و اللحية و حلق شيء من شعره . و المكروه أحد عشر شيئا غسله تحت السماء مختارا و إسخان الماء إلا البرد يخاف الغاسل منه على نفسه و انصباب الماء إلى البالوعه مع إمكان الحفيره و إلى الكنيف على كل حال و التعنيف في

الغسل وغمز بطن الحبلى وغمز البطن فى الغسله الثالثه وركوب الميت فى حال الغسل والوقوف بين رجليه وإقعاده . وأحكام الكفن ضربان أحدهما يتعلق بالكفن نفسه والآخر بالتكفين والكفن فيه مفروض ومسنون فالفرض حاله الاختيار ثلاثه أثواب مئزر وقميص وإزار وحاله الاضطراب واحد و هو قدر ما يلف فيه جسده فإن لم يوجد أصلا دفن عاريا. والمسنون سته أشياء أن يزداد للرجل ثوبان حبره يمينه عبريه غير مطرز بشىء من الذهب أو الأبريسم وخرقه تشد بها فخذاه وعمامه يعمم بهما حنكا وللمرأه

[صفحه ٦٦]

لفافتان أولفاهه ونمط وخرقه تشد بهاتديهاها. و أما التكفين والتحنيط فيشمل حكمها على أربعة أوجه فرض وندب ومحظور ومكروه. فالفرض ثلاثه أشياء تكفينه فيما تجوز فيه الصلاه للرجال و فى الثوب الطاهر وإمساس شىء من الكافور مساجده والمندوب ثمانيه وعشرون شيئا تكفينه فى ثياب القطن الخالص و فى البياض منه وإقامه لفاهه مقام الحبره إن لم توجد وخياطه الكفن بغزله واستعمال ثلاثه عشر درهما وثلث من الكافور الخام أو أربعة مثاقيل إن لم يوجد أودرهم مع الاختيار ووضع جريدتين خضراوين معه من النخل أو السدر أو الخلاف أو شجر رطب مرتبا إذا وجد واستعداد مقدار رطل من القطن لتحشى به المواضع التى يخاف خروج شىء منها وفرش الحبره على موضع نظيف ونثر شىء من الذريره عليها وفرش الإزار فوقه ونثر شىء من الذريره عليه وفرش القميص فوق الإزار و أن يكتب على الحبره والإزار والقميص والعمامه والجريدتين الشهادتين والإقرار بالأئمه ع بالتربه أو بالإصبع إن لم توجد و أن يذر شىء من الذريره على القطن ويوضع على فرجه قبله ودبره ويحشى القطن فى دبره لئلا يخرج منه شىء و أن تكون الخرقه فى طول ثلاثه أذرع ونصف فى عرض شبر إلى أكثر أو أقل وشد حقويه ووركيه

إلى فخذه شدا وثيقا وإخراج رأسها من تحت رجله إلى الجانب الأيمن وغمزه فى الموضع الذى لف فيه الخرقه وكون الإزار فى عرض ما يبلغ من صدره إلى الساقين وتأزيره به وسحق الكافور باليد ووضع على مساجده السبعه ومسحها بذلك ورد القميص عليه بعده وإصاق إحدى الجريدتين بجلده من الجانب الأيمن إلى

[صفحه ٦٧]

الترقوه ووضع الأخرى من الجانب الأيسر بين القميص والإزار و أن يكون قدر كل واحده منهما مقدار عظم الذراع و أن يعمم بعد ذلك ويوضع وسطها على رأسه ويعمم بالتدوير ويحنك ويطح طرفاها على صدره ثم يلف فى اللفافه ثم فى الحبره طاويا جانب الأيسر من كليهما على الأيمن ثم جانب الأيمن على الأيسر و أن يعقد طرفيه بعد ماوضع فى الكفن ماسقط من شعره . والمحظور ثلاثه أشياء خلط الطيب بالكافور والتكفين فى الحرير المحض وإمساس الكافور جسد المحرم . والمكروه خمس عشر شيئا الزيادة فى الكفن على ما ذكرنا والتكفين فى الممزوج بالإبريسم مختارا و فى الكتان كذلك و أن يجعل للقميص كم ابتداء وقطع الكفن بالحديد وبل الخيط بالرقيق وتبخير الكفن بالطيب و كتابه الشهادتين بالسواد على الكفن والتكفين فى الثياب المصبوغه وجعل القطن فى فيه إلا- إذا خيف خروج شىء منه وجعل الكافور فى سمعه وبصره و فيه وسحقه بالحجر أو غيره وتعميمه عمه الأعرابى من غير حنك فإذا صلى عليه حمل إلى القبر. ويتعلق بذلك أربعة أحكام من الواجب والمندوب والمحظور والمكروه. فالواجب شىء واحد و هو دفنه . والندب خمس وأربعون شيئا إعلام أهل الإيمان بموته ليحضروا الصلاه عليه وحمله على الجنازه والمشى خلفها أو من أحد جانبيها مختارا وتريعها و هو أن يبتدىء بالأيمن من مقدم السرير ويدار به دور الرحى حتى يرجع إلى

المقدم من الجانب الأيسر والدعاء بالمأثور إذ انظر إليها ووضع الرداء لصاحب المصيبة ولبس القميص ليعرف فيعزى وتعزیه المصاب واتخاذ الطعام

[صفحه ٤٨]

له ولدوى قرابته وجيرته ووضع الجنازه

عند رجل القبر بمقدار ذراع مما يلي القبلة للرجل وحمله إلى القبر بثلاث دفعات وقدام القبر إن كانت لامرأه ونزول الولي إلى القبر أو من يأمره الولي حافيا من جانب الرجل واتخاذ القبر في جوار الصالحين من أفضل بقاع ذلك البلد وحفره قدر قامه أو إلى الترقوه ملحودا في سعه ما يتمكن الرجل فيه من الجلوس و أن يؤخذ من جانب رأسه من قبل رجل القبر والمرأه بالعرض والزوج أولى بها من غيرها و أن تؤخذ من قبل كتفيها ويدخل آخر يده تحت حقويها و أن يكشف رأسه من ينزل إلى القبر ويحل أزراره ويسل الميت إلى القبر سلا ويدعو حين يرى القبر ويتناول الميت وتضجج الميت على الجانب الأيمن والاستقبال به إلى القبلة إلا أن تكون المرأه ذميه حبلى من مسلم فإنها تستدبر بها القبلة وتحل عقد الكفن ويوضع خده على التراب فإن كان الميت محرما غطى وجهه بثوب ويجعل معه شىء من التربه ويشرح عليه اللبن ويدعو الله تعالى من يشرح ويلقن قبل التشريح بالتلقين المرسوم و أن يهيل التراب عليه من حضر سوى الأقارب بظهور أكفهم بالأصابع ويدعو له ويخرج من القبر من قبل الرجل ويطم القبر ويرفع من الأرض مقدار أربع أصابع مفرجات ويسوى ويربع ويجعل

عند رأسه لوح أولبته ويصب الماء على القبر من أربع جوانبه يبدأ بالصب من

عند الرأس وبصب ما فضل من الماء على وسط القبر ويترك شىء من الحصى على القبر وتوضع اليد عليه مفرجه الأصابع وتغمز فيه بعد مانضح بالماء والدعاء للميت وتأخر الولي

ورفع صوته بالتلقين إن لم يكن موضع تقيه والترحم عليه . والمحذور ثمانية أشياء اللطم والخدش وجز الشعر والنياحه وتخريق الثياب إلالأب والأخ وإرسال الإزار على الرأس وإرسال طرف العمامة إلالهما ووضع الرداء فى مصيبه الغير وروى أن ذلك مكروه . والمكروه تسعه عشر حمل ميتين على جنازه واحده ونقله إلى بلد آخر إلا إلى بعض مشاهد الأئمه ع فإنه يستحب له والمشى أمام الجنازه إلالعذر وضم اثنين فى قبر وفدحه إلى القبر دفعه واحده والنزول فيه بالخفين إلاتقيه والنزول إلى قبر ذوى القرباه إلالقرباه الميتة وتشريح اللبن عليه وهيل التراب لذوى القربى والجلوس فى المقابر قبل أن يدفن وتحويله إلى قبر آخر والجلوس للتعزيه يومين أو أكثر وتعزيه الشابه إلالمحارمها وغسل المخالف مختاراً وفرش القبر بالساج أو بالصفاح إذا لم يكن ندياً وتخصيص القبر والتظليل عليه والمقام عنده وتجديده بعد الاندراس و إذا كان الميت فى السفينه وتعذر دفنه فى التراب ثقل وطرح فى البحر بعد الفراغ من تجهيزه

فصل فى بيان التيمم

اشاره

التيمم طهاره المضطر ولا يرتفع به الحدث وإنما يستباح به الدخول فى الصلاه إذا اجتمع فيه ثلاثه شروط وهى فقد الماء أو حكمه وتضييق وقت الصلاه وطلبه قبل التضييق عن اليمين واليسار مقدار رميه فى حزن الأرض ورميتين فى سهلها.

وما هو فى حكم فقد الماء اثنا عشر شيئاً انتفاء آله التوصل إليه وعدم ثمنه أو حكمه من الإجحاف والخوف على النفس من استعماله وخوف الزيادة فى عله كانت به وخوف التشويه بالخلقه أو تغيير الصورة إلا إذا تعمد الجنابه وما يحول بينه وبين الماء من عدو أو سبع والحاجه إليه لسد الرمق وقلته بحيث لا يسع للطهاره والحدث بعد تيمم بدل غسل مفروض و يكون

معها ماء بمقدار ما يكفي الوضوء دون الغسل وخوف من جرح ببعض أعضاء الطهارة بحيث لا يمكن غسلها وخوف على المال . ويستحب التيمم في أربعة مواضع لغير استحبابه الصلاة

عند حضور الجنازة لغير المتطهر وللمحتلم في المسجد الحرام ومسجد النبي ص للخروج منه للاغتسال وللمحدث في المسجد الجامع يوم الجمعة و لم يمكنه الخروج للتوضؤ فإنه يتيمم ويصلى فإذا خرج توضأ وأعاد الصلاة أربعاً. وإنما لا يجوز له التيمم إلا بعد تضيق وقت الصلاة إذا قصد بالتيمم الدخول في صلاة حضر وقتها فإما أن يتيمم به نافله أو يقضى فريضه جاز ذلك على كل حال و أن يصلى به كل صلاة فريضه و نافله و إن لم يدخل وقتها أو دخل قبل تضيق وقتها إذا تضيق الوقت . وبنى هذا الباب على ثلاثه أقسام وقت وجوبه و كيفية فعله و بيان ما يصح أن يتيمم به . فأما وقت وجوبه فقد ذكرناه و أما ما يتيمم به فهو الصعيد الطيب الذي ذكره الله تعالى أو ما يكون في حكمه . و الأرض و ما يحصل منها خمسة أقسام أرض و معدن و مستحيل من الأرض و حجر و نبات فالأرض هو الأصل ترابا كان أو مدرا و يستحب أن يكون من

[صفحة ٧١]

عوالى الأرض و يجوز من المهابط والواجبه فيه كونه طاهرا. والمعدن لا يجوز التيمم منه بحال . والمستحيل مثل النوره والجص و يجوز التيمم بأرضهما و بنفس الجص دون النوره. والحجر يجوز التيمم به إذا لم يقدر على التراب والرمل فى حكم الأرض والسبخه كذلك فإن لم يجد شيئا من ذلك نفض ثوبه أو لبد سرج دابته و تيمم بغيرته فإن لم يكن معه شيء من ذلك و وجد وحلا- تيمم منه ضرب بيديه عليه و قد أطلق الشيوخ رحمهم الله تعالى ذلك على الإطلاق . و الذى تحقق لى منه أنه يلزمه أن يضرب يديه

على الوحل قليلا ويتركه عليها حتى ييبس ثم ينفذ عن اليد ويتيمم به فإن لم يجد شيئا من ذلك ووجد الثلج وضع يديه عليه باعتماد حتى تتنديا ويمسح الوجه واليدين على ترتيب الوضوء مثل الدهن ويمسح الرأس والرجلين ويمسح جميع البدن إن كان عليه غسل و إن لم يجد شيئا من ذلك أخر الصلاة إلى أن يجد. و أماالنبات فلايجوز التيمم به بوجه و إن كان مسحوقا مثل الأشنان سواء كان مختلطا بالتراب أو لم يكن وحكم النوره والكحل والزرنيخ كذلك .

و أماكيفية التيمم

فيشتمل على واجب وندب والواجب على فعل وكيفية فالواجب خمسة وهى النيه وضرب اليدين على الأرض ومسح الوجه واليد اليمنى واليسرى . والكيفية عشرة أشياء وهى مقارنة النيه لمسح الوجه والقصد بها إلى استباحه الصلاة ودون رفع الحدث و إلى أن تيممه بدل من الوضوء أو من

[صفحه ٧٢]

الغسل ومسح الوجه من قصاص شعر الرأس إلى طرف الأنف ومسح ظهر الكف اليمنى من الزند إلى أطراف الأصابع ببطن الكف اليسرى ومسح ظهر الكف اليسرى ببطن الكف اليمنى كذلك والترتيب و هوالبدأه بالوجه ثم باليمنى من اليدين ثم باليسرى . والندب ثلاثه أشياء تفريغ الأصابع إذاضرب يديه على الأرض ونفذ بعده والتيمم من عوالى الأرض ولافرق بين الوضوء والغسل إلا فى شىء واحد و هو أن يضرب يديه على الأرض مره للوضوء ومرتين للغسل ونواقض التيمم نواقض الوضوء ويبطل حكمه بوجدان الماء والتمكن من الاستعمال

فصل فى بيان أحكام المياه

الماء كله طهور مابقى على أصل خلقته وينقسم عشره أقسام جار و ما هو فى حكمه وواقف مثل ماء المصانع و ما هو فى حكمها من الغدران والقلبان وماء الأوانى والحياض والماء المستعمل وماء الآبار والماء المضاف والماء النجس والأسئار.فالماء الجارى طاهر مطهر ولاينجس بمجرد وقوع النجاسه فيه إلا باستيلائها على أحد أوصافه من اللون والطعم والرائحه ويمكن تطهيره بإكثار الماء إلى حد يزيل حكم الاستيلاء. و ما يكون فى حكم الجارى هو ماء الحمام مادامت له ماده من المجرى

[صفحه ٧٣]

فإذاانقطعت ماده ارتفع عنه هذاالحكم وحكم الماء الجارى من المثعب من ماء المطر كذلك . وماء المصانع لم يخل إما يبلغ مقدار كر فصاعدا أو لم يبلغ فإن بلغ لم ينجس بوقوع النجاسه فيه وإنما ينجس إذاغلبت النجاسه على أحد أوصافه

و إذا لم يبلغ كرا نجس بوقوع كل نجاسه فيه وبمباشره كل نجس العين مثل الكلب والخنزير وسائر المسوخ و كل نجس الحكم مثل الكافر والناصب وبارتماس الجنب فيه و لا ينجس بولوغ السباع والبهائم والحشار فيه سوى الوزغ والعقرب وبولوغ الطير فيه سوى ما يأكل الجيف أو ما يكون في منقاره أثر دم . و إذا بلغ كرا فصاعدا و نجس و أمكن أيضا تطهيره بإكثاره بالماء الطاهر إلى حد يزيل حكم الاستيلاء و إذا لم يبلغ كرا و نجس أمكن أيضا تطهيره بإكثاره بالماء الطاهر حتى يبلغ كرا فصاعدا إن لم يتغير أحد أوصافه حتى يزول التغيير إن استولت عليه وحد الكرم يبلغ ألفا ومائتي رطل بالعراقي وقيل بالمدني أو كان في موضع يكون طوله ثلاثة أشبار ونصفا طولاً- في مثله عرضا في مثله عمقا. و أمامياه الأواني والحياض فضربان إما بلغ كرا أو لم يبلغ حكمه ما ذكرناه إلا- في موضع واحد و هو أنه لا- يمكن تطهيره إلا بإخراجه من موضعه وبغسل الموضع لأن غسل الحياض والأواني غير متعذر وغسل المصانع والغدران والقلبان متعذر فخفض فيه .

[صفحه ٧٤]

و أما الماء المستعمل فثلاثة أضرب مستعمل في الطهاره الصغرى ومستعمل في الطهاره الكبرى من غسل الجنابه والحيض والاستحاضه والنفاس ومستعمل في إزاله النجاسه. فالأول يجوز استعماله ثانيا في رفع الحدث و في إزاله النجاسه. والثاني والثالث لا- يجوز ذلك فيهما إلا بعد أن يبلغ كرا فصاعدا بالماء الطاهر. و أماماه الآبار فإنه لا يعتبر فيه الكرم و ينجس بوقوع كل نجاسه فيه قل الماء أم كثر والنجاسه الواقعه فيها ثلاثة أضرب أحدها يوجب نزع جميعه على كل حال مع الإمكان أو تناوب أربعة رجال على نرحه من الغدوه إلى العشيّه إذا لم يمكن . وثانيها يوجب نرح الجميع في

بعض الأحوال ونزح البعض أخرى . وثالثها يوجب نزح البعض . فالأول يلزم حكمه بعشره أشياء بوقوع الخمر فيه و كل مسكر والفقاع والمنى ودم الحيض والاستحاضه والنفاس والبعر إذامات فيه وبكل حيوان كان في قدر جسمه أو أكبر وصغاره في حكم الكبار وبكل نجاسه غلبت على أحد أوصافه وروى بعض الأصحاب أن عرق الإبل الجلاله والجنب من الحرام كذلك . والثاني كل نجاسه توجب إخراج قدر معين من الماء فنقص الماء عن ذلك القدر أو لم ينقص عنه و لم يزد عليه . والثالث تسعه أضرب إما يوجب نزح كر من الماء أونزح سبعين دلوا أوخمسين أوأربعين أوعشر أدل أوسبعاً أوخمسا أوثلاثا أوواحد.فالأول أربعة أشياء موت الدابه والحمار والبقره أو ما هو في قدر جسمها فيه وصغارها في حكم كبارها. والثاني شىء واحد و هو موت الإنسان فيه .

[صفحه ٧٥]

والثالث شيثان العذره الرطبه والدم الكثير سوى ما ذكرناه مما يوجب نزح الجميع . والرابع عشره أشياء كل نجاسه لم يرد بنزح الماء لها نص وموت الكلب والخنزير والثعلب والأرنب والسنور والشاه والغزال و كل حيوان يكون في قدر جسم أحدها وبول الإنسان البالغ . والخامس شيثان العذره اليابسه والدم القليل . والسادس سبعة أشياء وقوع الكلب فيه من غير موت وموت الفأره فيه إذاتفسخت أوانتفخت والحمام والدجاج و ما كان في قدر جسمهما وبول الصبى وارتماس الجنب فيه ولا يطهر الجنب بذلك . والسابع شىء واحد و هو ذرق الدجاج . والثامن أربعة أشياء موت الحيه والوزغه والفأره فيه إذا لم تتفسخ و لم تنتفخ وبول الصبى إذا أكل الطعام ثلاثه أيام . والتاسع ثلاثه أشياء موت العصفور و ما كان في قدر جسمه وبول الصبى إذا لم يطعم . وإنما يجب

النزح بعد إخراج النجاسه عنه ما لم تستحل والدلو دلو العاده وماء الأخيره نجس و إن سقط أورش منها شيء في البئر لم يوجب حكما و إن حفر بئر بقرب بالوعه جعل بينهما سبع أذرع فصاعدا إن كانت البئر تحت البالوعه وكانت الأرض سهله وخمس أذرع فصاعدا إن كانت البئر فوق البالوعه أو كانت الأرض صلبه و إن لم يكن فوقها.

[صفحه ٧٦]

و أما الماء المضاف فثلاثه أضرب إما استخراج من جسم مثل ماء الورد والخلاف والآس وأشباهاها أو كان مرقا أو وقع فيه شيء. فالأول والثاني لا يجوز استعمالهما في إزالة النجاسات و لا في رفع الأحداث ويجوز فيما سوى ذلك . والثالث إن سلبه إطلاق اسم الماء لم يجز استعماله في الأمرين و جاز فيما سواهما و إن لم يسلبه جاز على كل حال ما لم ينجس . و أما الماء المتنجس فلا يجوز استعماله بحال إلا إبقاء على النفس حاله الضروره فإنه يجوز شربه ويجوز رفع حكم النجاسه عنه بالتطهير على ما ذكرنا. و أما الأستار فثلاثه أضرب مباح مطلق ومحظور نجس ومكروه فسؤر كل شيء طاهر طاهر ما لم يكن في فمه نجاسه وسؤر كل شيء نجس وسؤر كل شيء يكره لحمه يكره استعماله وسؤر السباع غير الكلب والخنزير وسؤر الحائض المتهمه و إذا وقع في الإناء حيه أو وزغه و خرجت حيه كره استعمال ذلك الماء و إذا اجتمعت المياه النجسه حتى صارت كرا لم يرتفع حكم النجاسه عنها و إن اجتمع النجس والطاهر ارتفع والأولى تجنبه و لا يجوز استعمال أمثال ذلك مع وجود المياه المتيقن طهارتها

فصل في بيان أحكام النجاسات ووجوب إزالتها عن الثياب والبدن

النجاسه ضربان دم و غير دم

[صفحه ٧٧]

فالدّم ثلاثه أضرب إما تجب إزالته قليلا كان أو كثيرا أو تستحب أو تجب إزاله كثيره وتستحب إزاله القليل. فالأول خمسّه أضرب دم الحيض والاستحاضه والنفاس والكلب والخنزير. والثاني

أيضا خمسة أضرب دم البق والبراغيث والسمك والجراح اللازمه والقروح الدمليه. والثالث سوى ما ذكرناه من سائر الدماء فإنه يجب إزاله ما بلغ مقدار درهم فصاعدا فى موضع واحد أو فى مواضع متفرقه و هو الكثير ويستحب إزاله ما نقص عن ذلك و هو القليل . و غير الدم ضربان إما يجب إزاله قليله وكثيره أو يستحب فما يجب إزاله قليله وكثيره أربعة أضراب أحدها يجب غسل مامسه إن كانا رطيين أو كان أحدهما رطبا. والثانى يجب رش الموضع الذى مسه يابسا بالماء إن كان ثوبا. والثالث يجب مسحه بالتراب إن مسه البدن يابسين . والرابع يجب غسل ما أصابه بالماء على كل حال . فالأول والثانى والثالث تسعه أشياء الكلب والخنزير والثعلب والأرنب والفأره والوزغه وجسد الذمى والكافر والناصب فإنه يجب غسل الموضع الذى مسه رطبا بالماء ثوبا كان أو بدنا ورشه بالماء إن مس الثوب يابسين ومسحه بالتراب إن مس البدن يابسين . والرابع أحد وعشرون شيئا بول آدمى وغائطه والمنى من جميع الحيوانات وبول ما لا يؤكل لحمه من جميع الحيوانات وروثه وذرقه

[صفحه ٧٨]

وذرق الدجاج والخمر و كل شراب مسكر والفقاع ولعاب الكافر والناصب والكلب والخنزير والمسوخ وجسد الميت من الناس بعد البرد بالموت وقبل التطهير بالغسل و كل قطعه منه و كل ما أبيض من الحى وجسد الميت من غير آدمى إلا ما ليس له نفس سائله سوى الوزغ والعقرب و عرق الجنب من الحرام على أحد القولين ولبن الصبييه. والنجاسه مرثيه و غير مرثيه فالمرثيه يجب إزالتها و لو كانت مقدار رأس إبره و غير المرثيه إذا علم أو غلب على الظن فكذلك . و ماتستحب إزالته فائنا عشر شيئا وهى بول الدابه والبغال والحمير وروى وجوب ذلك وأرواتها وذرق غير الجلال من الدجاج على روايه وبول ما يؤكل لحمه وعرق

الجنب من غير حرام وعرق الحائض والمذى والوذى وطين الطريق بعد ثلاثه أيام ما لم تغلب النجاسه عليه والقيء ما لم يأكل شيئاً نجساً وبول الصبي قبل أن يطعم وإنما يجب صب الماء على بول الصبي وغسله مستحب

فصل فى بيان حكم التطهير

ما يلزم تطهيره للمكلف خمس أشياء بدنه وثوبه وخفه وسلاحه وإناءه . فأما تطهير البدن من النجاسه إذا وجد الماء وكانت النجاسه مرثيه أن يغسله ويدلك الموضع الذى أصابته حتى يزيل العين والأثر وإن لم يجد الماء أن يتتبع أثرها حتى يزيل عينها بالخرق أو بالأحجار وإن لم تكن مرثيه و كان من مس الحيوانات التى ذكرناها رطبه صب عليها الماء وغسلها أى الموضع التى أصابتها وإن كانت يابسه مسحها بالتراب وإن اشتبه عليه الموضع من جميع

[صفحه ٧٩]

البدن غسل الجميع إذا وجد الغسل ومسح بالتراب إذا لم يتم المسح وإن كان من غير مس ما ذكرناه وعلم الموضع الذى أصابه غسله وذلكه وإن اشتبه عليه الموضع من أحد جانبيه غسل جميع ذلك الجانب وإن اشتبه عليه من جميع البدن غسل الجميع . و أما الثوب فيجب غسله بالماء إن كانت النجاسه مرثيه حتى تزول العين والأثر فإن لم يذهب أثرها و كان ذلك من دم الحيض والاستحاضه والنفاس صبغ موضع الأثر ببعض الأصباغ ولزم عصره إذا غسله وإن كانت غير مرثيه غسله وعصره فإن اشتبه عليه الموضع كان حكمه مثل ما ذكرناه فى البدن وإن لم يجد الماء ترك حتى يجد وصلّى عارياً على ما سنذكر إن شاء الله تعالى و إن مسته الحيوانات التى ذكرناها يابسه رش الموضع بالماء فإن اشتبه الموضع كان حكمه على ما ذكرناه و أما الخف فإن كانت النجاسه أصابت داخله فكان الحكم فيه مثل حكم البدن وإن أصابت

خارجة جاز فيه مسحه بالتراب حتى يزول عينها و إن غسلها كان أفضل . و أما السلاح فحكمه حكم الخف . و أما ما يجلس عليه فإن كان فرشاً وكانت النجاسة يابسه بحيث لا تتعدى إليه لم يكن بالوقوف عليه بأس والتنزه عنه أفضل و إن كانت رطبه لم يجز الوقوف عليه حتى يغسل مثل الثوب و إن كان حصيراً وكانت النجاسة رطبه وجب غسله بصب الماء عليه وذلك حتى تزول و إن كانت يابسه جاز الوقوف عليه على ما ذكرنا إذا كانت مرثيه دون السجود و إن كانت غير مرثيه وأصابته نجاسة مائه وكانت رطبه غسله و إن كانت يابسه وجففها الشمس جاز الوقوف عليه والسجود إذا كانت الجبهه يابسه و إن جففها غير الشمس جاز الوقوف عليه دون السجود

[صفحه ٨٠]

و إن كان أرضاً وكانت النجاسة مرثيه رطبه لم يجز الوقوف عليه حتى تزال و إن كانت يابسه فحكمه على ما ذكرنا و إن كانت النجاسة مائه رطبه كانت أو يابسه بالشمس أو غيرها فحكمه على ما ذكرنا. و أما الإناء فإن مسه أحد الحيوانات التي ذكرناها يابس رش بالماء و إن وقع فيه شيء من الحيوان ومات و فيه الماء أو ولغ فيه أو وقع فيه نجاسة نجس الماء ووجب إهراقه وغسله إلا- من موت ما ليس له نفس سائله سوى الوزغ والعقرب سبع مرات أو ثلاثاً إحداهن بالتراب أو ثلاثاً من غير اعتبار التراب أو مره واحده. فالأول يلزم من شيئين وقوع الخمر وموت الفأره فيه . والثاني من شيء واحد و هو ولوغ الكلب فيه فإنه يجب غسلها ثلاث مرات إحداهن بالتراب وروى وسطاهن . والثالث ويجب غسله ثلاث مرات من وقوع كل نجاسة فيه وموت كل حيوان على ما ذكرنا. والرابع يجب من مباشره تسعه أشياء دون ولوغها فيه وهي الحيوانات التي

فصل فى بيان أعداد الصلوات

والصلوات المفروضات فى اليوم والليله خمس فى الحضر والسفر إلا أن عدد ركعات السفر ناقص عن ركعات الحضر فصلاه الحضر سبع عشره ركعه وصلاته السفر إحدى عشره ركعه. فالظهر أربع ركعات بتشهادين وتسليمه والعصر والعشاء الآخره كذلك والمغرب ثلاث ركعات بتشهادين وتسليمه والغداه ركعتان بتشهاد وتسليمه وظهر

[صفحه ٨١]

السفر ركعتان بتشهاد وتسليمه والعصر والعشاء الآخر كذلك والمغرب والغداه فى السفر والحضر سواء. ونوافل الحضر أربع وثلاثون ركعه ثمان بعد الزوال قبل الفريضة وثمان بعدها وتسقطان فى السفر ونوافل المغرب أربع ركعات فى الحضر والسفر ونوافل العشاء الآخره ركعتان من جلوس تعدان بركعه فى الحضر دون السفر وتسمى الوتيره ونوافل الليل إحدى عشره ركعه فى الحالىين معا ونوافل الغداه ركعتان فى الحالىين كل ركعتين من الجميع بتشهاد وتسليمه و على هذاتكون نوافل السفر سبع عشره ركعه

فصل فى بيان أوقات الصلاه

لكل صلاه فريضه وقت يفضل عنها و له أول و آخر فالأول وقت من لا عذر له والآخر وقت من له عذر وإيقاع الصلاه فى وقتها أداء سواء كان فى أول الوقت أو فى آخره إلا- أن أول الوقت له فضل و بعد خروج الوقت يكون قضاء و لا-يجوز إيقاعها قبل دخول الوقت . ثم الصلاه ضربان إما يكون له وقت يفوت أداؤها بفواته أو لا يكون له ذلك فإن كان لم يخل إما يلزم قضاؤها أو لا يلزم قضاؤها وهى صلاه العيد والصلاه على الموتى . و ما يلزم قضاؤها ضربان أحدهما يكون القضاء مثله فى العدد أو يكون زائدا عليه مثل صلاه الجمع فهنا ركعتان فإذا فاتت لزم قضاؤها أربع ركعات و ما يكون القضاء مثل المقضى ضربان أحدهما يجب القضاء مع الغسل مثل صلاه الكسوف إذا احترق القرص كله وتركها صاحبها متعمدا والآخر لا يجب مع القضاء

الغسل و هو ضربان أحدهما يجب

عندسبب مثل صلاه الآيات

[صفحه ٨٢]

والآخر يجب بدون سبب و هو ضربان أحدهما يكون مقصورا مثل صلاه السفر والخوف والآخر ضربان و هو ما يكون له بدل من التسبيح مثل صلاه المطارده والآخر لا يكون له بدل و هو ماعدا ما ذكرناه . وأوقات الصلاه المفروضات تنقسم ثلاثه أقسام إما أن يكون الوقت وفقا للعمل مثل صلاه الكسوف والخسوف فإنه يجب أن يبتدئ بالصلاه إذا ابتداء الاحتراق بالقرص ويستحب أن يقف فيها حتى يبتدئ فى الانجلاء . وإما يكون الوقت فاضلا عنه مثل الصلوات الخمس . وإما يكون ناقصا عنه و هو الصلاه للرياح السود والزلازل فإنه يجب أن يبتدئ بالصلاه إذا ظهر السبب وربما ينجلى قبل الفراغ منها فإذا انجلى قبل الفراغ أتم صلاته وكانت أداء فإن لم يبتدئ بالصلاه حاله الظهور وانجلى قبل الشروع فيها كانت الصلاه قضاء . و أما الأعدار التى يجوز لها تأخير الصلاه إلى آخر الوقت فأربعة السفر والمطر والمرض وشغل تركه يضر به فى دينه أو دنياه . فأما أول وقت الظهر فزوال الشمس وآخره للمختار أن يصير ظل كل شىء مثله سوى ظل الزوال ولصاحب العذر أن يبقى إلى غروب الشمس مقدار ما يصلى فيه ثماني ركعات وروى أن وقت المختار أيضا ممتد مثل وقت صاحب العذر . وأول وقت العصر

عند ماضى من الزوال مقدار ما يصلى فيه فرض الظهر ثم هو وقت الصلاتين إلا أن الظهر مقدم على العصر إلى أن يمضى وقت الظهر للمختار ثم خلص الوقت للعصر إلى أن يصير ظل كل شىء مثليه ولصاحب العذر إلى أن يبقى من النهار مقدار ما يصلى فيه العصر .

[صفحه ٨٣]

ووقت المغرب غروب الشمس وعلامته زوال الحمرة من ناحيه المشرق إلى غروب الشفق للمختار و إلى ربع الليل لصاحب العذر . وأول

وقت العشاء الآخرة بعد الفراغ من فريضة المغرب وروى بعد غيوبه الشفق وآخره ثلث الليل للمختار ونصفه لصاحب العذر. وأول وقت صلاة الفجر طلوع الفجر الثاني وآخره للمختار ظهور الحمرة من ناحيه المشرق ولصاحب العذر إلى أن يبقى إلى طلوع الشمس مقدار ما يصلى فيه ركعتان . وروى أن وقت المختار وصاحب العذر واحد في جميع الصلوات . ووقت نوافل الظهر من غير يوم الجمعة بعد زوال الشمس إلى أن يصير الفى ء على قدمين ووقت نوافل العصر بعد الفراغ من فريضة الظهر إلى أن يصير الفى ء على أربعه أقدام ووقت نوافل المغرب بعد الفراغ من فريضته إلى سقوط الشفق ووقت الوتيره بعد الفراغ من فريضة العشاء ما لم يرد أن يصلى بعدها صلاة فإن أراد أن يصلى بعدها صلاة أخرها إلى أن يفرغ منها ثم يختم بها الصلاة. ووقت نوافل الليل بعد انتصاف الليل إلى طلوع الفجر وكلما قارب الفجر كان أفضل ووقت ركعتي الغداة بعد الفراغ من صلاة الليل إلى ظهور الحمرة من ناحيه من المشرق . وترتيب نوافل الظهر والعصر يوم الجمعة يخالف ترتيبها فى سائر الأيام

[صفحه ٨٤]

ويستحب أن يصلى يوم الجمعة ست ركعات

عند انبساط الشمس وستا

عند ارتفاعها وستا قريبا من الزوال وركعتي الزوال و إن صلى الست الثالثه بين الظهر والعصر أو آخر إلى بعد الفراغ من العصر جاز. و أما قضاء الفرائض فلم يمنع وقت إلا

عند تضيق وقت الصلاة الفريضة الحاضر وقتها و هو ضربان إما فاتته نسيانا أو تركها قصدا واعتمادا فإن فاتته نسيانا وذكرها فوقتها حين يذكرها إلا

عند تضيق وقت الفريضة فإن ذكرها و هو فى صلاة فريضة عدل بنيتها إلى القضاء ما لم يتضيق وقت الحاضر و إن تركها قصدا جاز له الاشتغال بالقضاء إلى آخر وقت الحاضر و إن قدم الحاضر وقتها على القضاء

كان أفضل و إن لم يشتغل بالقضاء و آخر الأداء إلى آخر الوقت كان مخطئا و إذا ظن المصلي دخول وقت صلاه فدخل فيها فحضر وقتها مصليا أجزاء فإن فرغ منها قبل دخول وقتها أعاد ويجوز الإبراد بالظهر قليلا في بلد شديد الحر لمن أراد أن يصلي جماعه خمس صلوات تصلى في كل وقت ما لم يكن وقت فريضة حاضره أو لم يتضيق وقتها أولها صلاه الإحرام و ثانيها ركعتا الطواف و ثالثها صلاه الكسوف فهذه الثلاث يجوز الشروع فيها أو يجب ما لم يدخل وقت فريضة حاضره و رابعها قضاء الفرائض و قد ذكرنا حكمها و خامسها صلاه الجنائز فإنه يلزم الصلاه عليها ما لم يتضيق وقت الحاضره. و أما قضاء النوافل فمستحب ما لم يكن وقت فريضة أو لم يلزمه قضاء فريضة ويستحب قضاء مافات ليلا- بالنهار و مافات نهارا بالليل ويجوز أن يقضى عده أو تار بليل واحد فإن عجز عن قضاء النوافل و قدر على الكفاره تصدق عن كل صلاه نافله بمد من طعام فإن لم يقدر فعن نوافل كل يوم .

[صفحه ٨٥]

و الأوقات التي يكره ابتداء النوافل فيها خمسه بعد فريضة الغداه إلى أن تطلع الشمس و

عند طلوعها و

عند قيامها نصف النهار إلا يوم الجمعة صلاه ركعتي الزوال و بعد فريضة العصر و

عند غروبها

فصل في بيان القبلة

القبلة ضربان قبله مختار و قبله مضطر فقبله المختار الكعبه لمن هو في المسجد الحرام مشاهدا لها أو في حكم المشاهد و لمن لا تلبس عليه جهتها و إن كان خارجا من المسجد و المسجد الحرام لمن هو من أهل الحرم و مشاهده أو كان في حكم المشاهد و الحرم لمن نأى عن الحرم . و الناس يتوجهون إلى القبلة من أربع جهات فالركن العراقي لأهل العراق و الشامى لأهل الشام و الغربي لأهل الغرب و اليماني لأهل اليمن و على أهل العراق

خاصه التياسر قليلا. والمصلى ضربان حاضر الحرم وغائبه. فالحاضر يعرف القبلة بالمشاهده. والغائب بأحد أربعة أشياء بالخبر الموجب للعلم وبأن ينصب النبي ص أو أحد من الأئمه ع قبله ويأمن يصلى إليها أو بالعلامات المعروفه لها. فعلامات أهل العراق أربع الشمس والشفق والجدى والفجر فإذا كان الشمس

عندالزوال على الحاجب الأيمن والشفق بحذاء المنكب الأيمن والجدى خلف المنكب الأيمن والفجر بحذاء المنكب الأيسر حصل التوجه

[صفحه ٨٦]

إلى القبلة وعلامات أهل الشام ست بنات نعش والجدى وموضع مغيب سهيل وطلوعه والصبا والشمال فإذا كانت بنات نعش حال غيوبتها خلف الأذن اليمنى والجدى خلف الكتف اليسرى إذاطلع وموضع مغيب سهيل على العين اليمنى وطلوعه بين العينين والصبا على الخد الأيسر والشمال على الكتف اليمنى كان مستقبلا إلى القبلة. وعلامه أهل الغرب ثلاث الثريا والعيوق والجدى فإذا كان الثريا على يمينه والعيوق على شماله والجدى على صفحه خده الأيسر فقد استقبل القبلة. وعلامات أهل اليمن ثلاث الجدى وسهيل والجنوب فإذا كان الجدى وقت طلوعه بين عينيه وسهيل حين يغيب بين كتفيه والجنوب على مرجع كتفه اليمنى فقد توجه إلى القبلة. والمضطر ضربان إما اشتبه عليه القبلة لفقد علاماتها أو لم يمكنه التوجه إليها لحصوله فى سفينه تدور به أو على راحله فى السفر و لم يمكنه النزول عنه أو فى مطارده و لا يمكنه الثبوت فيها. فالأول يصلى إلى أربع جهات مع الاختيار و إلى جهه غلبت على ظنه فى حال الضروره. والثانى إن أمكنه أن يدور مع السفينه دار فإن لم يمكنه استقبال القبلة بتكبيره الإحرام وصلّى إلى صدر السفينه. والثالث لايجوز للمفترض مختارا ويجوز حاله الضروره فإن أمكنه الاستقبال فى جميع الأحوال لزم و إن لم يمكنه استقباله بتكبيره الإحرام ثم صلى

كيف أمكن ويجوز للمتفل مختاراً والتوجه إلى القبلة في جميع الأحوال أفضل إذا أمكن و إن استقبل بتكبيره الإحرام مختاراً
وصلى الباقي حيث توجهت

[صفحة ٨٧]

به الراحله جاز. والرابع يصلى كيف شاء و إن استقبل بتكبيره الإحرام كان أفضل

فصل فى بيان مايجوز فيه الصلاة

اللباس ثلاثه أضرب إما تجوز فيه الصلاة أو تكره أو لاتجوز فيه .فالأول عشره أشياء القطن والكتان وكلما ينبت من الأرض من أنواع الحشيش والنبات وجلود مايؤكل لحمه إذا كان مذكى وصوف كل مايؤكل لحمه وشعره ووبره إذا لم يكن منتوفا عن حى أوميت والحواصل الخوارزمى والخز الخالص و ما كان مخلوطاً من ذلك بالقز والإبريسم وإنما تجوز الصلاة فى ذلك بشرطين جواز التصرف فيه إما بالملك أو الإباحه وكونه طاهراً من النجاسه. والثانى أحد عشر شيئاً الثياب السود سوى العمامه والثوب الشاف والسنباج و ما يكون فوق جلد الثعلب والأرنب أو تحته يابسين والحرير المحض للنساء والعمامه إذا لم يكن لها حنك وشد الإزار فوق القميص والقميص المكفوف بالحرير المحض والثياب المنقوشه بالتمثيل وروى حظر ذلك واشتمال الصماء و هو أن يلتحف بالإزار ويدخل طرفيه تحت يد

[صفحة ٨٨]

واحد و يطرحهما على منكب واحد مثل اليهود. والثالث خمسه عشر شيئاً الثوب المغصوب مع العلم به مختاراً والثوب النجس والحرير المحض للرجال إلا- فى حال الحرب والصوف والشعر والوبر إذانتفت من الحى أوالميت و إن كانت مما يؤكل لحمه وجلود الميتة و إن كانت مدبوغه وجلود السباع و إن كانت مذكاه وشعورها والفتك والسمور إلاحاله الاضطرار والخز المغشوش بوبر الأرنب والثعلب والثوب المخلوط بذلك والقباء المشدود إلا فى حال الحرب واللتام فى موضع السجود واللتام إذامنع القراءه. و أما ما لاتتم الصلاة فيه منفرداً فضربان أحدهما تكره فيه الصلاة و هو سبعة

أشياء التكه والجورب والقطنسوه المتخذات من شعر الثعلب والأرنب والشمشك والنعل السنديه والتكه والجورب إذالحقتهما نجاسه وروى أن الصلاة محظوره فى النعل السنديه والشمشك . والآخر لا تكره فيه الصلاة و هوخمسه أشياء الخفان والجرموقان إذا كان لهما ساق والتكه والقطنسوه والجورب من غير ما ذكرناه

[صفحه ٨٩]

فصل فى بيان ستر العوره

عوره الرجال من السره إلى الركبه ويجب منها ستر السواتين ويستحب مابقى والركبه داخله فيها وعوره النساء جميع البدن ويجب عليها ستره لإموضع السجود إذا كانت حره بالغه والصبيهه والأمه وأم الولد والمدبره والمكاتبه المشروطه يجب عليهن ستر ماسوى الرأس ويستحب لهن ستره ويستحب للرجل الصلاة فى إزار صفيق ورداء أوقميص ورداء وللمرأه أن تصلى فى ثلاثه أثواب مقنعه وقميص ودرع

فصل فى بيان ماتجوز الصلاة عليه من المكان

تجوز الصلاة فى كل مكان والوقوف فيه لها ما لم يمنع مانع من صحه الصلاة فيه أو لم يعرض مايكره فيه الصلاة له مما يمنع فما يمنع من صحه الصلاة ثلاثه أشياء كونه مغصوبا أو نجسا بحيث تتعدى إليه النجاسه أو بجنبه أو قدامه تصلى امرأه. والأمكنه التى تكره الصلاة فيها تسعه وعشرون بيوت الغائط والأرض الوحله وحياض الماء وتكون الصلاة فيهما بالإيماء إذا اضطر إلى الصلاة فيهما وبيوت النيران وبيوت المجوس اختيارا وإن اضطر إلى ذلك رش الموضع أولا بالماء والحمام ومعطن الإبل وقرى النمل وبتن الوادى والأرض الرمله والسبخه إذا لم يمكن السجود عليها وبيوت الخمر وجواد

[صفحه ٩٠]

الطرق دون الظواهر و كل موضع بين يديه صور وتمائيل غيرمغطاه أونا فى مجمره أوقنديل معلق أو سلاح مشهر مختارا أو امرأه جالسه أو مصحف مفتوح يشتغل المصلى بالنظر فيه أو حائط تنزقلته من بالوعه يبال فيها ومرابط الدواب والحمير والبغال مختارا وبيت فيه مجوسى مختارا ووادى ضجنان والبيداء ووادى الشقره وذات الصلاصل والمقابر إلا إذا كان بين القبر و بين المصلى عن قدامه ويمينه ويساره عشر أذرع إلا

عندقبور الأئمه ع فإنه يستحب الصلاة فيها ما لم يكن إلى القبور والفريضة فى جوف الكعبه دون النافله فإنها تستحب

فصل فى بيان مايجوز السجود عليه

الأرض كلها مسجد يجوز السجود عليها وعلى كل ماينبت منها مما لا يؤكل ولا يلبس بالعهاده إلا الحصر المعموله بالسيور الظاهره إذااجتمع فيه شرطان الملك أو حكمه و كونه خاليا من النجاسه.

[صفحه ٩١]

و مايسجد عليه أربعه أقسام إما يستحب أو يحرم أو يكره أو يكون السجود عليه مطلقا. فالأول شيئان الألواح من التربه و خشب قبور الأئمه ع إن وجد و لم يتق . والثانى ماسوى الأرض و ماينبت منها ما ذكرناه مختارا. والثالث مامسته النار من الأجر والخزف

والقرطاس المكتوب إذا بصره وأحسن القراءة. والرابع الأرض والحجر والحصى و ماينبت منها مما ذكرناه

فصل فى بيان الأذان والإقامة

الفصل يحتاج إلى بيان الصلاة التى فيها الأذان والإقامة والصلاة التى لا أذان لها ولا إقامة و من عليه أن يؤذن ويقوم لصلاته وكيفيه الأذان والإقامة و من له أن يؤذن للناس وشرائطهما. فالأول الصلوات الخمس فإنهما مندوب إليهما الرجال وأشدهما تأكيداً ما يجهر فيه بالقراءة وهما أوكد فى صلاة الغداة والمغرب منهما فى غيرهما وواجبان فى صلاة الجماعة. والثانى ما عدا الصلوات الخمس . والثالث الرجال دون النساء وإنما عليهن أن يتشهدن الشهادتين و أن أذن وأقمن وأخفتن كان فى ذلك فضل . والرابع أن يكبر فى أول الأذان أربع تكبيرات ويقول أشهد أن لا إله إلا الله مرتين وأشهد أن محمداً رسول الله دفعتين ويدعو إلى الصلاة دفعتين و إلى الفلاح مرتين و إلى خير العمل مرتين ويكبر مرتين ويهمل مرتين والإقامة

[صفحة ٩٢]

مثله إلا أنه ينقص من أولها التكبير مرتين و من آخرها التهليل دفعه ويزاد قبل التكبير فى آخرها قد قامت الصلاة دفعتين فجميع فصولهما خمسة وثلاثون فصلاً و قد روى أكثر من ذلك والعمل على ما ذكرنا. والخامس ينبغى أن يكون المؤذن قد اجتمع فيه ست خصال العدالة والأمانة والمعرفة بالوقت والاضطلاع بالعمل وجهاره الصوت وحسنه استحباباً ويجوز أن يؤذن ويقوم الصبى ويكره أن يؤذن الأعمى إلا أن يسدده غيره . والسادس يشتمل على الواجب والمندوب والمحذور والمكروه. فالواجب شىء واحد وهو الترتيب . والمندوب فى الأذان ثمانية كونه متطهراً والقيام واستقبال القبلة والترتيل وترك إعراب أواخر الفصول والإفصاح بالحروف ورفع الصوت به على المئذنة و فى البيت لئفى الأسقام عنه و فى الإقامة كذلك إلا أن استقبال القبلة فيها واجب والحدرد مندوب إليه بدل الترتيل .

والمحظور ثلاثه التثويب وقول الصلاه خير من النوم فى اذان الغداه إلا- إذا أراد تنبيه قوم والكلام فى خلال الإقامه بعد قوله قد قامت الصلاه إلا فيما يتعلق بالصلاه من تقديم الإمام أو تسويه الصف . والمكروه خمس الكلام فى خلالهما إلا ما ذكرنا و أن يؤذن أو يقيم ماشيا أو راكبا والالتواء بالبدن عن القبلة فى حال الأذان والتأذين فى الصومعه. و من شرط صحتها دخول الوقت إلا فى صلاه الغداه فإنه يجوز تقديم الأذان فيها على الوقت ويستحب إعادته بعد دخول الوقت ويستحب فيه

[صفحه ٩٣]

الفصل بين الأذان والإقامه بسجده أو جلسه أو خطوه وإتمام ما نقص المؤذن من فصولها فى النفس وإعادته ما يسمع من الأذان فى النفس ويجوز الاقتصار على مره مره حاله الضرورات

فصل فى بيان ما يقارن حال الصلاه

اشاره

الصلاه تشتمل على أفعال وكيفيات وتروك والفعل على واجب ومندوب والكيفيه كذلك والترك على المحظور والمكروه والمحظور على ما يقطع الصلاه فى كل حال أو فى حال دون حال . والفعل الواجب ثلاثه أضرب ركن و غير ركن ومختلف فيه فالركن سته أشياء القيام مع القدره واستقبال القبله مختارا والنيه وتكبيره الإحرام والركوع والسجود. و غير الركن المتفق على وجوبه تسعه أشياء قراءه الحمد وسوره معها فى الفرض مع القدره والاختيار وتسيحه فى الركوع ورفع الرأس منه والهوى إلى السجود وتسيحه فيه ورفع الرأس منه والعود إلى السجده الثانيه وتسيحه فيها ورفع الرأس منها. والمختلف فيه اثنا عشر شيئا رفع اليدين بتكبيره الإحرام وتكبيره الركوع ورفع اليدين بها وتكبيره السجده الأولى ورفع اليدين بها وتكبيره رفع الرأس منها ورفع اليدين بها وتكبيره السجده الثانيه ورفع اليدين بها وتكبيره رفع الرأس فيها ورفع اليدين بها وجلسه الاستراحه إذا أراد القيام إلى الثانيه. والكيفيه سته عشر شيئا مقارنه لنيه للتحريمه واستدامه حكمها إلى

عند الفراغ والتلفظ

بالله أكبر والتسميه فى أول الفاتحه و فى أول كل سورة يقرأ معها ووضع الحروف مواضعها مع الإمكان فى القراءه والجهر بالقراءه فيما يجهر

[صفحه ٩٤]

والمخافته فيما يخافت فيه والابتداء بالحمد ثم بالسوره والترتيب فى الصلاه والطمأنينه فى الركوع و فى الانتصاب منه و فى السجده الأولى و فى الانتصاب منها و فى السجده الثانيه والسجود على سبعة أعظم الجبهه واليدين والركبتين وأصابع الرجلين واستقبال القبله بأصابع الرجلين . والمندوب ضربان فعل وكيفية.فالفعل أربعة وثلاثون الإقبال على الصلاه والخشوع والإخلاص والدعاء بالمأثور بعدالإقامه والتوجه بسبع تكبيرات واحده منها تكبيره الإحرام وثلاثه أدعيه بينها والاستعاذه قبل قراءه الحمد والترتيل فى القراءه والفصل بين السورتين بسكته خفيفه و بين السوره والركوع وقول مازاد على تسبيحه واحده فى الركوع من التسبيح والدعاء وقول سمع الله لمن حمده

عندرفع الرأس منه والدعاء بعده وقول مازاد على تسبيحه واحده فى السجده الأولى من التسبيح والدعاء ومثل ذلك فى الثانيه والإرغام بالأنف فيهما والدعاء بينهما أوالنظر فى حال القيام إلى موضع السجود و فى حال الركوع إلى ما بين رجليه وإغماض عينيه و فى السجود إلى طرف أنفه و فى جلوسه إلى حجره ووضع يديه على فخذه بحذاء عيني ركبتيه فى حال القيام و على ركبتيه فى حال الركوع وبحذاء أذنيه على الأرض فى حال السجود و على فخذه فى حال الجلوس وتلقى الأرض باليدين إذاهوى إلى السجود والانكباب على يديه حاله النهوض والدعاء حاله القيام

والكفيه عشرون شيئاً

رفع اليدين إلى حذاء شحمتى أذنيه مع كل تكبيره وتقريب إحدى القدمين

[صفحه ٩٥]

من الأخرى بحيث يكون بينهما أربع أصابع مفرجات إلى شبر للرجل والمرأه لاتفرج بين قدميها وتضع فى حال القيام يديها على ثدييها

و أن يملأ الكفين من الركبتين مفرجه الأصابع ويرد ركبتيه إلى خلف ويسوى ظهره ويمد عنقه والتأني في القراءة والدعاء والتسيح وقول سمع الله لمن حمده إذا تمكن من القيام وتعمد الإعراب والجهر بيسم الله الرحمن الرحيم فيما لا يجهر بالقراءة فيه في الموضعين والتخوي إذا استرسل للسجود وبسط الكفين مضمومتى الأصابع حيال الوجه بين يدي الركبتين في السجود ورفع الأعضاء بعضه عن بعض في السجود وكشف الثوب عن الكفين للرجال والمرأة تضع الأعضاء بعضها على بعض في السجود ولا ترفع عجزتها ولا تكشف عن شيء من أعضائها سوى الجبهة والجلوس على الفخذ الأيسر ووضع ظاهر القدم اليمنى على باطن اليسرى بين السجدين وإن قعد متربعا جاز والمرأة لا تفرج بين قدميها وتضم ثدييها إلى الصدر وتضع يديها فوق ركبتيها على فخذها في الركوع فإذا جلست فعلى أليتيها وإذا أرادت السجود قعدت أولا ثم سجدت لاطئه بالأرض وإذا تشهدت ضمت فخذها ورفعت ركبتها من الأرض وإذا أرادت النهوض إلى الركعة الأخرى قامت على قدميها. فأما الركعة الثانية فتسقط فيها من الواجبات خمسة أشياء النية والمقارنه فيها والتحريمه وكيفيتها وجلسه الاستراحة و من النفل عشره أشياء التكبيرات الست والأدعية الثلاثه والاستعاذه. وتزيد فيها من الواجبات ثمانية أشياء الجلوس للتشهد والطمأنينه فيه والشهادتان والصلاه على النبي والصلاه على آله ع والترتيب

[صفحہ ۹۶]

في ذلك على ما ذكرنا والتسليم إن كانت الصلاه ثنائيه و من النفل أيضا ثمانية أشياء القنوت والدعاء المأثور ورفع اليدين فيه ومحلله قبل الركوع و بعد القراءة والتورك في التشهد على الفخذ الأيسر ووضع اليدين على الفخذين مضمومتى الأصابع والنظر إلى الحجر والإيماء بالتسليم تجاه القبلة إلى الجانب الأيمن للإمام والمنفرد ناويا به الخروج من الصلاه والإيماء به إلى اليمين للمأموم

و إلى اليسار أيضا إن كان على يساره غيره . و قال بعض الأصحاب إن التسليم سنه والصحيح ما ذكرناه فإن كانت الصلاة ثلاثيه أورباعيه سلم بعدالتشهد الأخير.فأما الركعه الثالثه فيسقط فيها مايسقط من الثانيه وقرآءه ما زاد على الحمد و لايزيد فيها شيء إن كانت الصلاة رباعيه و إن كانت ثلاثيه زاد فيها مايزيد في الثانيه سوى القنوت و إن كانت الصلاة رباعيه يسقط منها مايسقط من الثالثه و زاد فيها مايزيد في الثانيه سوى القنوت . و أماالتروك التي تقطع الصلاة في كل حال فثمانيه أشياء البول والغائط والجنابه والريح والنوم ومس الميت من الناس على ما ذكرنا والسجود على كور العمامه و على موضع ارتفع عن موضع القيام بأكثر من حجم المخده لمن قدر على السجود على الأرض .

[صفحه ٩٧]

و ماتقطع في حال دون حال فتسعه أشياء العمل الكثير مما ليس من أفعال الصلاة وكتف اليدين وقول آمين في آخر الحمد والالتفات إلى ماوراء والقهقهه والبكاء لأمر دنيوى والأين بحرفين والتأفف بحرفين والتكلم بما ليس من الصلاة فإن حصل جميع ذلك سهوا أو نسيانا أو تقيه لم يقطع الصلاة و إن حصل عمدا قطعها. والمكروه تسعه عشر شيئا تدليه الرأس في الركوع و أن يجعل ظهره فيه مثل أبزخ و أن يجعل يده تحت ثوبه و أن يحدودب في السجود ويلصق البطن بالفخذ هذا للرجل فأما للمرأة فرفع العجيزه في الركوع والسجود والكشف عن غيرالجبهه والالتفات إلى أحد الجانبين والعبث بشيء من الأعضاء والبصق والتنخم والتأوه بحرف والتثاؤب والتمطى وفرقه الأصابع والإقعاء بين السجدين و في التشهد ومدافعه الأخبثين والنفخ في موضع السجود إذا كان غيره بجنبه . و أما مايجوز له قطع الصلاة فثلاثه أشياء دفع الضرر

عن النفس و عن الغير و عن المال إذا لم يمكن إلا بالقطع . و ما أبيض فعله فى الصلاه فثمانيه أشياء العمل القليل مثل الإيماء و قتل المؤذيات من الحيه و العقرب و التصفيق و ضرب الحائط تنبيها على الحاجه و ما لا يمكن التحرز منه كازدراد ما يخرج من خلل الأسنان و قتل القمل و البرغوث و غسل ما أصاب الثوب من الرعاف ما لم ينحرف عن القبله أو لم يتكلم و حمد الله تعالى على العطاس و رد السلام بمثله .

[صفحه ٩٨]

ويستحب أن يعقب بعد التسليم بالدعاء المأثور و تسييح الزهراء ع و يسجد سجده الشكر

فصل فى بيان من ترك فعلا من أفعال الصلاه

من ترك فعلا واجبا من أفعال الصلاه متعمدا بطلت صلاته و إن ترك ناسيا و لم يذكر بعد ذلك لم يؤاخذ به و إن ذكر و أمكن تلافيه تلافى و إن لم يمكن تلافيه و كان ركنا أعاد الصلاه و إن كان غير ركن لم يعد و أتم صلاته و إن ترك شيئا من مقدمات صلاته لم يخل إما تجب بسببه إعادة الصلاه أو لا تجب فما تجب له إعادة الصلاه ستة أشياء أحدها من ترك الطهاره و صلى ثم ذكر أعاد الصلاه على كل حال بعد ما يتطهر . و كذلك حكم من ترك عضوا من أعضاء الطهاره . وثالثها من صلى قبل دخول الوقت ظنا منه بدخوله و فرغ قبل دخوله أعاد الصلاه . ورابعها من صلى و فى ثوبه نجاسه و كان قد علم بها قبل . وخامسها من صلى و على بدنه نجاسه كذلك . و سادسها من اشتبه عليه جهه القبله فتحرى و صلى مستدبر القبله ثم ظهر له ذلك . و ما لا تجب له إعادة الصلاه أربعة أشياء أحدها من ظن دخول الوقت و صلى ثم دخل عليه الوقت مصليا . وثانيها من صلى و على ثوبه نجاسه و كان لم يعلم بها

الصلاه و قدمضى وقته . وثالثها من صلى و على بدنه نجاسه و لم يعلم بها كذلك . ورابعها من تحرى جهه القبله فاشتبهت عليه و صلى إلى جهه ثم ظهر له أنه قد صلى إلى يمين القبله أو يسارها و قدمضى الوقت فإن علم ذلك و كان الوقت باقيا أعاد على كل حال

فصل فى بيان أحكام السهو

إذا عرض للمصلى سهو فى الصلاه و ذكر أو غلب على ظنه ذلك لم يخل من أربعة أوجه إما يمكن تلافيه فى الحال أو بعده أو لا يمكن تلافيه و تبطل به الصلاه أو لا تبطل و إن عرض له شك محض لم يخل من خمسة أوجه إما يوجب إعادة الصلاه أو يوجب التلافى أو لا يكون له حكم أو يوجب الاحتياط أو الجبران . فالأول ثمانية أشياء من نسي القراءه و ذكر و هوقائم لم ير كع قرأ و من نسي الركوع و ذكر قائما و من نسي السجدين أو واحده منهما و ذكر جالسا و من نسي التشهد الأول و ذكر جالسا و من نسي التشهد الثانى و ذكر قبل التسليم و من نسي تسبيح الركوع و ذكر راعا أو تسبيح السجود و ذكر جالسا . والثانى أحد عشر شيئا من قرأ السوره قبل الحمد ناسيا و ذكر قبل الركوع قرأ الحمد و أعاد السوره . و من نسي الركوع فى واحده من الأخيرين و ذكر بعد السجود لم يعتد بالسجود و قام و ركع .

و من ترك السجدين فى واحده من الأخيرين بعد الركوع لم يعتد به و بقيامه و قراءته و جلس و سجد . و من نسي التشهد الأول و ذكر فى حال القيام قبل الركوع رجع فتشهد و قام و إن ذكر بعد الركوع مضى فى صلاته و قضى بعد التسليم و جبر ذلك بسجدة السهو . و من نسي سجده واحده و ذكر قبل الركوع قائما أو بعده فحكمه حكم من نسي التشهد فى الحالين

. و من نسي سجديتين من الركعتين الأخيرين وذكر بعد القيام فحكمه مثل حكم من نسي سجده واحده إلا أنه يجب أن يسجد لكل سجده إذا قضى بعد التسليم سجدي السهو. و من جلس في الأولى من صلاة الغداة وتشهد وسلم ثم ذكر وطرح جميع ذلك وقام وأتم صلاته ما لم يحدث أو لم ينحرف عن القبلة أو لم يتكلم وكذلك من سلم في الثانيه من المغرب . ويتفرع على بعض هذه المسائل مسائل أحدها من نسي ركوعا واحدا وذكر بعد السجود و لم يذكر موضعه أعاد الصلاة على قول من قال كل سهو يلحق واحده من الأوليين يوجب الإعادة و لم يعد على القول الثاني و من نسي أربع سجديات من أربع ركعات وذكر بعد التسليم أعاد على القول الأول وقضى على القول الثاني وسجد بعد ذلك سجدي السهو. و إن ترك ثلاثا أو اثنتين أو واحده فعلى ذلك .
والثالث تسعه أشياء من ترك النيه أو تكبير الإحرام وذكر أو ركوعا في واحده من الأوليين وذكر بعد السجود أو السجديتين في واحده منهما وذكر بعد

[صفحه ١٠١]

الركوع أو نسي الركوع أو السجديتين على ما ذكرنا من صلاة المغرب أو الغداة و من زاد ركوعا و من زاد سجديتين في واحده منهما و من نقص ركعه أو ما زاد بعد أن أحدث أو تكلم أو استدبر القبلة. والرابع أربعة أشياء من ترك القراءة وذكر بعد الركوع على قول من قال إنها غير ركن و من قال إنها ركن فهو يوجب الإعادة و من ترك تسيحه الركوع أو السجود وذكر بعد رفع الرأس أو التشهد الأول وذكر بعد الركوع من الثالثه. والأول من الوجه الثاني تسعه أشياء من شك في الركوع بعد الفراغ من السجود في واحده من الأوليين أو في السجديتين في واحده منهما بعد الركوع أو شك بين الاثنتين

والثلاث في صلاة الغداة أو بين الثلاث والأربع في المغرب أو شك في صلاة الغداة أو المغرب أو السفر أو في الأوليين من الرباعيات أو شك و لم يدر كم صلى . والثاني ثمانية أشياء من شك في القراءه قبل الركوع أو في الركوع في واحده من الآخرين قائما فإن ذكر راکعا أنه قدر كع أرسل نفسه و لم يرفع رأسه فإن ذكر بعد الركوع أعاد و في السجدين معا من الآخرين فإن ذكر فيهما أنه قد سجد أعاد الصلاة و في أصحابنا من جعل حكم الأوليين كذلك أو في سجده واحده و هو جالس فإن ذكر بعد أنه كان قد سجد لم يعد أو في التشهد الأول جالسا أو في الثاني و لم يسلم بعد أو في تسييح الركوع راکعا أو السجود ساجدا. والثالث تسعه أشياء من شك في النيه أو تكبيره الإحرام حال القراءه أو في

[صفحه ١٠٢]

القراءه حاله الركوع أو بعده أو في الركوع من أحدهما حاله السجود أو بعده أو في السجود منهما و قد قام أو في التشهد الأول قائما أو في الثاني و قد سلم أو سها ثلاث مرات متواليات أو في سهو والرابع أربعة مواضع من شك بين الثنتين والثلاث أو الأربع أو بين الثلاث والأربع أو بين الثنتين والثلاث والأربع فالأول والثالث يبنى على الأكثر ويتم الصلاة فإذا سلم صلى ركعه من قيام أو ركعتين من جلوس والثاني يبنى أيضا على الأكثر ويسلم ثم يقول فيصلى ركعتين بالحمد وحدها والرابع كذلك في البناء فإذا سلم قام وصلّى ركعتين من قيام وسلم ثم صلى ركعتين من جلوس . والخامس سبعة أشياء من تكلم في الصلاة ناسيا و من قام و كان من حقه القعود أو قعد و من حقه القيام أو شك بين الأربع والخمس و من ذكر بعد الركوع أنه

ترك التشهد الأول وقضى بعد التسليم و من نسى سجده واحده وذكر بعد الركوع وقضى بعد التسليم أو سجدتين من الآخريتين وقضاها على ذلك وجبر جميع ذلك بسجدتي السهو و من سها عنهما قضاها إذا ذكر و إن طال الزمان و إن سها في صلاه واحده بما يوجب الجبران بسجدتي السهو أكثر من مره واحده سجد لكل مره. و إذا وقع سهو في صلاه الجماعه بما يوجب السهو للإمام والمأموم سجدوا جميعا بسجدتي السهو و إن سها أحدهما وذكره الآخر لم يجب و إن سها الإمام دون المأموم و لم يذكره وجب السجدتان على الإمام ولزم المأموم متابعتة احتياطاً. فجميع أحكام السهو على اختلافها تقع في اثنين وسبعين موضعاً

[صفحه ١٠٣]

فصل في بيان صلاه الجمعه

المكلف في صلاه الجمعه أربعه أضرب إما يجب عليه وتصح به و منه . أو تجب عليه ولا تصح به ولا منه . أو لا تجب عليه وتصح به و منه . أو لا تجب عليه ولا تصح به وتصح منه . فالأول من اجتمع فيه خمس خصال الإسلام والذكوره والبلوغ والحريه وكمال العقل وانتفى منه ست المرض والعمى والعرج والشيخوخه بحيث لا حراك معها والسفر الموجب للتقصير والبعد عن الموضع الذي تقام فيه الجمعه بمقدار فرسخين فصاعداً. والثاني الكافر. والثالث أربعه المريض والأعمى والأعرج و من كان على رأس فرسخين فصاعداً. والرابع خمس مره والعبد والمسافر والصبي والمجنون . ويحتاج في الانعقاد إلى أربعه شروط حضور السلطان العادل أو من نصبه لذلك وحضور سبعة نفر حتى تجب أو خمس حتى تستحب ممن تجب عليهم وتصح بهم و أن تكون بين الجمعيتين ثلاثه أميال فصاعداً وتخطب خطبتان تشتملان على أربعه أصناف حمد الله تعالى والصلاه على النبي ص و على آله ع ووعظ الناس وقراءه سوره

خفيفه من القرآن . ويجب أن يراعى الإمام الذى يخطب أربعة أشياء أن يخطب قائما مختاراً و أن يكون على طهر ويخطب خطبتين ويفصل بينهما بجلسه خفيفه .

[صفحه ١٠٤]

ويجتمع فيه تسعه شروط الإيمان والبلوغ وكمال العقل والعداله وصدق اللهجه والولاده من الحلال وإقامه الفرائض فى أول الوقت والصحه من الجنون والجذام والبرص . ويستحب أن يكون حاوياً لأربع خصال الفصاحه فى الخطبه والبراءه من اللحن والتعمم شاتياً كان أوقائضاً والتردى ببرد يمنى ويحفظ أربعة أشياء الجلوس دون الدرجه العليا للاستراحه والصعود بسكينه ووقار والاعتماد فى الصعود على سيف أو عكازه أو قوس وترك الالتفات عن اليمين والشمال . وتجب ثلاثه أشياء صعود المنبر قبل الزوال بمقدار ما إذا خطب زالت الشمس و أن يخطب قبل الزوال ويصلى بعده ركعتين فإذا صعد أذن المؤذن مره واحده والزيادة عليها بدعه . ويستحب فى الخطبه سته أشياء الاقتصار و أن يزيد الوعظ على الفريضه والترغيب والترهيب والدعاء للأئمه ع وللمؤمنين والمؤمنات . ويحرم عليه و على من حضر الكلام بين الخطبتين وخلالهما ويجب على من حضر الإنصات إليهما . ويستحب فى الصلاه خمسه أشياء أن يقرأ فى الأولى سوره الجمعه و فى الثانيه سوره المنافقين و أن يقنت قنوتين أحدهما فى الأولى قبل الركوع والثانى فى الثانيه بعده و أن يجمع بينهما و بين العصر بأذان واحد وإقامتين

فصل فى بيان أحكام الجماعه

الجماعه لاتصح إلا فى الصلوات المفروضات أو فيما كان فى الأصل فريضه

[صفحه ١٠٥]

إلا- فى صلاه الاستسقاء خاصه وهى ضربان إما تجب الجماعه وهى صلاه الجمعه خاصه أو تستحب وهى فيما عداها من المفروضات و فى صلاه الاستسقاء إذا استكملت شروطها وآكدها فى الصلوات الخمس . والشروط التى تصح لأجلها ثلاثه أنواع أحدها يرجع إلى الإمام والثانى إلى

المأموم والثالث إليهما. فما يرجع إلى الإمام ثلاثه أشياء الإيمان والعدالة وكونه أقرأ القوم وينبغي أن تنتفى عنه إحدى عشره خصله الكفر والنصب وخلاف الحق في أصل الدين والفسق وخيث الولاده وعقوق الوالدين وقطيعه الرحم والغلف والرق والخنوثه والأنوثه وجاز للثلاثه الأخيره أن تؤم بأمثالها إذا كانت أهلا لها وللعبد أن يؤم بمولاه خاصه إذا كان أهلا لذلك . وشروط إمامه الصلاه ست على الترتيب القراءه ثم الفقه ثم الشرف ثم الهجره ثم السن ثم الصباحه فإن تساوا في القراءه قدم الأفقه فإن تساوا قدم الأشرف إذا كان مساويا لهم في القراءه والفقه و على هذا الترتيب الأقدم هجره ثم الأسن ثم الأصبح وجهها مع التساوى فيما تقدم . و ما يرجع إلى المأموم شيان التكليف والإسلام . و ما يرجع إليهما حضور عاقلين مسلمين فصاعدا . وتكره إمامه ثلاث عشره نفسا إلا بأمثالهم المتميم والمسافر والمقيد والقاعد و من لم يقدر على إصلاح لسانه و من عجز عن أداء حرف أو أبدل حرفا من حرف أوارتج عليه في أول كلامه أو لم يأت بالحروف على الصحه والبيان والمحدود والمفلوج والمجدوم والأبرص . وصاحب المسجد أولى بالإمامه إذا كان أهلا لها والهاشمى أحق إذا اجتمع فيه شروطها .

[صفحه ١٠٦]

و ما يتعلق بالجماعه خمسه أضرب واجب و مندوب و محذور و مكروه و جائر . فالواجب أربعة أشياء نيه الاقتداء والوقوف خلفه أو عن أحد جانبيه والإنصات لقراءته إذا سمع ومتابعته في أفعال الصلاه . والمستحب اثنا عشر شيئا الاجتماع في المكان المستوى والوقوف خلف الإمام إن كانوا جماعه فيهم رجال و عن يمينه إن كانا اثنين و عن يمينه وشماله قعودا إن كانوا عراه وقياما إن كن نساء وتسويه الصف وتقارب بعضهم من بعض وسد فرجه و أن تكون سعه ما بين الصفيين

مقدار مريض عنز و أن يسمع الإمام المؤتم الشهادتين وانتظار الإمام إذا كان غائبا ما لم يفت الوقت أوالفضل وقطع كل صلاه للاقتداء بالإمام العدل وقطع النافله والاقصرار على الركعتين من الفريضة للاقتداء بعدل وإعاده الصلاه مره أخرى جماعه إذاصلى منفردا وجلوس الإمام فى التعقيب حتى يتم الصلاه من لم يدرك معه جميع الركعات . والمحظور تسعه أشياء وقوف الإمام على سطح أو موضع مرتفع إذا كان المأموم أسفل منه ووقوف المأموم أمام الإمام أو خلف حائل بينهما أو بينه وبين الصف المتصل بالإمام إلا للنساء والتقدم على الإمام إلى الركوع أو إلى السجود أو إلى الانتصاب منهما ومفارقة الإمام لغير عذر والكلام بعدقول المؤذن قدقامت الصلاه إلا فيما يتعلق بها والتنفل إذا أقيم للفريضة مع وجود من يصح الاقتداء به والاجتماع فى النافله إلا فيما ذكرنا. والمكروه سبعة أشياء وقوف الإمام فى المحراب الداخلى ووقوف المأموم عن يساره منفردين والوقوف منفردا إذا كان بالصف فرجه والاجتماع مرتين فى صلاه ومسجد واحد وإطاله الصلاه انتظارا للغير وتأخير الصلاه انتظارا لمن تكثر به الجماعه و أن يسمع المأموم الإمام .

[صفحه ١٠٧]

والجائز سبعة عشر شيئا الاقتداء فى فريضة بأخرى و فى الأداء بالقضاء و على العكس واقتداء المفترض بالمتنفل والمتنفل بالمفترض . وترك الجماعه لعذر عام و هو ثلاثه أشياء الوحل والمطر والريح الشديده أولعذر خاص و هو عشره أشياء خوف الضرر على النفس أوالمال أوالدين والمرض والتمريض وغلبه النوم وفوات الرفقه والأكل مع شده الشهوه وحضور الطعام وهلاك الطعام والاستفراغ . ووقوف الإمام على موضع أعلى من موضع المأموم مع استواء المكان ووقوف الإمام بين الأساطين ووقوف المأموم بين الأساطين أو على موضع عال أو خارج المسجد مع مشاهدته الإمام أو حكمها و أن يلحق

بالصف فى الصلاه إذا أدرك الإمام فى الركوع قبل الوصول إليه و أن يقف منفردا حتى يجىء من يقف معه والاجتماع فى السفن المشدود بعضها إلى بعض و فى غير المشدود ما لم يحل بينهما حائل والإمامه للأعمى إذا سدد وتقدم غير إمام المسجد إذا خيف فوات الوقت أو الفضل ومفارقة الإمام لعذر وإطاله الركوع للإمام إذا أحس بداخل وروى أنه مستحب واستخلافه من يتم الصلاه بالناس إن سبقه حدث والاقتران على تكبيره الافتتاح إذا أدرك الإمام فى الركوع وخاف الفتور . و أما ترتيب وقوف الإمام والمأموم فمضربان أحدهما يقف المأموم عن جانب الإمام والآخر يقف خلفه . فالأول إذا صلى رجالان جماعه وقف المأموم على يمين الإمام أو صلى قوم عراه أوزمنى صلوا جميعا جلوسا والإمام وسطهم ويقدم العراه أمامهم بركبتيه وركع وسجد بالإيماء والمأمومون يركعون ويسجدون أوصلت النساء جماعه

[صفحه ١٠٨]

ووقفت التى تؤم بهن وسطهن . والثانى إذا صلى برجل وامراه جماعه ووقفت المرأه خلفه أو صلى رجال جماعه ووقفوا خلف الإمام أو صلى رجال ونساء وخنائى وعبيد وصبيان وعراه وقف الرجال أولا- خلف الإمام ثم العبید ثم الصبيان ثم العراه جلوسا ثم الخنائى إذا أشكل أمرها ثم النساء و إن وقف الرجال يمين الإمام جاز

فصل فى بيان أحكام صلاه السفر

السفر ثلاثه أضرب معصيه ومباح وطاعه. فالسفر إذا كان معصيه لم يجز فيه التقصير فى الصلاه بحال ولا إفتار الصوم . و إن كان مباحا أو طاعه لم يخل إما بلغ حد التقصير بريدین ثمانیه فراسخ أو لم يبلغ فإن لم يبلغ لم يخل إما كان أربعه فراسخ فصاعدا أو لم يكن فإن لم يكن لم يقصر بحال و إن كان لم يخل إما أراد الرجوع من يومه أو من غده أو لم يرد الرجوع كذلك فإن أراد الرجوع من يومه قصر و إن

أراد الرجوع من غده كان مخيرا بين التقصير والإتمام فى الصلاة دون الصوم و إن لم يرد الرجوع أتم على كل حال . هذا إذا لم يكن سفره فى حكم الحضر فإن كان سفره فى حكم الحضر لم يخل إما كان له دار إقامة أو لم يكن فإن كان له دار إقامة يكون له فيها مقام عشره أيام كان حكمه حكم غيره من المسافرين و إن كان له فيها مقام خمسه أيام قصر بالنهار و أتم بالليل و إن لم يكن له دار إقامة أتم على كل حال . و الذى يكون سفره فى حكم الحضر ثمانيه رهط المكارى والملاح

[صفحه ١٠٩]

والراعى والبدوى والبريد و الذى يدور فى إمارته أو جبايته أو تجارته من سوق إلى سوق و إن بلغ سفره مسافه التقصير لم يخل من ثلاثه أوجه إما نوى السفر و لم يخرج أو خرج و لم ينو أونوى و خرج . فالأول يكون حاضرا . والثانى يكون فى حكم الحاضر و إن قطع منازل مثل من أفلت له دابه أو أبق له عبد أو هرب غريم له و خرج فى طلبه . والثالث لم يخل من ثمانيه أوجه إما وقف فى الطريق أو عدل عنه إلى صيد أو امر بضيعه له أو مضى غير معرج أونوى إقامة عشر فى المقصد أو لم ينو ثم نوى إذا بلغ المقصد أونوى الإقامة إن رأى فلانا أونوى السفر إلى أحد الأحرام الأربعة . فالأول إن نوى إقامة عشره أتم و إن لم ينو قصر . والثانى ثلاثه أضرب إما عدل إلى الصيد لهوا و لا يجوز له التقصير أو لطلب القوت ويلزمه التقصير أوللتجاره ويلزمه التقصير فى الصلاة دون الصوم . والثالث إن كان له فيها مسكن نزل به سته أشهر فصاعدا أتم و إن لم يكن قصر إلا

إذانوى إقامه عشره. والرابع كان فرضه التقصير فى الصلاه والصوم . والخامس فرضه التقصير فى الطريق والإتمام فى المقصد و إن بدا له . والسادس فرضه التقصير فى الطريق فإذا بلغ المقصد و لم يبد له فى الإقامه أتم فإن بدا له لم يخل إما أتم صلاه واحده ويلزمه الإتمام أو يبدأ له قبل أن يصلى ويلزمه التقصير أو لم ينو أصلا فيقصر ما بينه وبين شهر فإن أقام شهرا أتم بعد ذلك و لو صلاه واحده. والسابع إن رأى فلانا أتم و لو بدا له أو أقام يوما واحدا بعد رؤيته

[صفحه ١١٠]

وقصر إن لم ينو الإقامه ما بينه وبين شهر إذا لم يره . والثامن يستحب له الإتمام فيه و إن لم ينو مقام عشره ويجوز له التقصير و إذا رجع إلى بلده من لم ينو السفر و كان المسافه قدر التقصير قصر. والعاصى فى السفر عشره رهط الباغى والعادى وقاطع الطريق والساعى فسادا والقاصد إلى فجور والتابع لسلطان جائر مختارا فى طاعته والعبد الآبق والهارب من الغريم و هو يقدر على قضاء حقه من غير إجحاف به والهاربه من الزوج وهى غير محبوبه فى دار الكفر و من طلب الصيد لهما

فصل فى بيان صلاه الخوف

صلاه الخوف ضربان صلاه الخوف وصلاه شدة الخوف . فصلاه الخوف لأحد ثلاثة أقوام لمن قاتل قتالا واجبا أو مباحا أو من كان فى حكم من قاتل مباحا مثل الدافع عن النفس أو المال لمارأى سوادا فظنه عدوا. وإنما يجوز ذلك بثلاثة شروط كون العدو فى خلاف جهه القبلة وخوف الغدر والانكباب منهم عليهم وإمكان افتراقهم فرقتين ومقاومه كل فرقه منها العدو. وهى مقصوره سفرا وحضرا فإذا أرادوا ذلك افترقوا فرقتين ووقفت إحداهما بإزاء العدو والأخرى مع الإمام ع وصلى الإمام بهار كعه وقام إلى الثانيه

ووقف فيها حتى قرأت وركعت ناويه للمفارقة عن الإمام وأتمت الصلاة ورجعت إلى مكان الأخرى وجاءت هي واقتدت بالإمام وصلت الثانية معه فإذا جلس الإمام للتشهد قامت هي ناويه لمفارقة الإمام وقرأت وركعت وسجدت وتشهدت فسلم بهم الإمام . و إن كانت الصلاة ثلاثيه صلى الإمام بالفرقة الأولى ركعه ووقف في الثانية حتى أتمت ورجعت إلى مواقف الأخرى وجاءت هي واقتدت به وصلى بها

[صفحه ۱۱۱]

ركعتين وجلس في التشهد حتى قامت ناويه للمفارقة وأتمت وسلم بها. و أماصلاه شده الخوف فعلى حسب مايمكن قائما وراكبا وماشيا وساجدا على قريوس السرج ومومئا مستقبل القبلة و غير مستقبلها و إن لم يمكن الإيماء قال بدل كل ركعه سبحان الله والحمد لله و لا إله إلا الله و الله أكبر والخائف من السيل والسبع والعدو يصلى صلاه شده الخوف

فصل في بيان صلاه العيد

شروط وجوب صلاه العيد شروط وجوب صلاه الجمعة ويجب على من تجب عليه وتسقط عن تسقط عنه إلا أن صلاه العيد إذاسقط وجوبها لم يسقط استحبابها و إذافاتت لايلزم قضاؤها إلا إذاوصل إلى الخطبه وجلس مستمعا إليها و إذا لم تصل في الجماعه استحباب أن تصلى على الانفراد. وينبغي أن تقام مع الاختيار في الصحراء إلا بمكه فإنه تصلى في المسجد الحرام و لا تجوز صلاه النافله قبلها و لا بعدها قبل الزوال إلا بالمدينه فإنه يستحب أن تصلى فيهاركعتان في مسجد النبي ص قبل الخروج إلى المصلى . و وقتها من

عندانبساط الشمس إلى وقت الزوال . و كفيتهما ركعتان باثنتي عشره تكبيره سبع في الأولى وخمس في الثانية بزياده تسع تكبيرات على التكبيرات المعتاده في سائر الصلاه. ويستحب أن يقرأ في أولاهما بعد الحمد سوره الأعلى و في الأخرى سوره الشمس ويفصل بين كل تكبيرتين بقنوت ويرفع

يده بالتكبير والقنوت ويقدم القراءة على التكبيرات وجوبا في الركعتين ويركع بعد السابعة في الأولى وبعدها الخامسة في الثانية.

[صفحة ١١٢]

ويكبر بالتكبير المعروف بعد أربع صلوات مفروضات في عيد الفطر بعد المغرب والعشاء والغداة وصلاته العيد وبعده خمس عشره
صلاه في عيد الأضحى إذا كان بمنى وبعده عشر صلوات إذا لم يكن به وابتدأ من بعد صلاه الظهر يوم العيد إلى أن يستوفى
والخطبه يوم العيد بعد الصلاه ويقوم الإمام على منبر معمول من الطين ويخطب مثل خطبه الجمعة ويعلم الناس الفطره والأضحيه
في يوميهما

فصل في بيان صلاه الكسوف

صلاه الكسوف تجب

عند إحدى أربع آيات كسوف الشمس وخسوف القمر والزلازل والرياح السود المظلمه فإذا انكسفت الشمس أو خسف القمر
جميعا وترك الصلاه متعمدا قضى بغسل و إن تركها غير متعمد قضى بغسل و إن احترق بعض القرص وترك عمدا قضى
بغير غسل و إن ترك سهوا لم يقض . وأول وقتها إذا ابتدأ في الاحتراق وآخره إذا ابتداء في الانجلاء وأول وقت صلاه الزلازل
والرياح السود أول ظهورها وليس لآخرها وقت معين فإن كان وقتها وقت فريضه موظفه ابتداء بالموظفه و إن كان وقتها قريبا من
وقت الموظفه ودخل فيها ثم دخل وقت الموظفه أتمها ما لم يخفف فوات الموظفه فإن خاف فوتها قطعها وصلّى الموظفه
أو خففها إن أمكن . وهى عشر ركعات بأربع سجّادات أو ركعتان بعشر ركوعات . ويستحب أن يقرأ فيها السور الطوال و أن تعاد
إذا فرغ منها قبل الانجلاء . وكيفيتها أن يفتتح ويتوجه ويقرأ الحمد وسوره طويله مثل الأنبياء والكهف إذا فرغ ركع وطول زمان
الركوع مثل زمان القراءة ورفع رأسه بالتكبير

[صفحة ١١٣]

وقرأ الحمد وسوره وعاد إلى الركوع هكذا خمسا وقال إذا رفع رأسه من الركوع الخامس سمع الله لمن حمده وسجد
بعد سجدتين وقام

وفعل مثل ما فعل وقت إذا أراد الركوع العاشر و إن قنت خمس مرات

عند كل ركوعين كان أفضل و إن قرأ بعض السوره جاز فإن أراد إتمامها بعد الركوع الآخر لم يقرأ الحمد و إن أراد قراءه أخرى قرأ الحمد

فصل فى بيان صلاه الاستسقاء

وهى مثل صلاه العيد صفه وهيئه وترتيا و فى الخروج إلى المصلى إلا- أنه لم يندب فيها إلى قراءه سوره معينه وتستحب إذا جدبت البلاد و قلت الأمطار ونضبت العيون والآبار. فإذا أراد الناس ذلك تقدم الإمام إليهم بصوم ثلاثه أيام السبت والأحد والإثنين ثم خرج بهم يوم الإثنين إلى الصحراء إلا بمكة وتقدمه الناس و هو على أثرهم بسكينه ووقار و صلى بهم . فإذا فرغ من الصلاه قام و هو مستقبل القبله و الناس معه وكبروا الله تعالى مائه تكبيره ورفعوا بها الأصوات ثم التفتوا عن أيمنهم وسبحوا الله تعالى مائه تسيحه ثم التفتوا عن شمائلهم وهملوا مائه تهليله ثم استقبل الإمام الناس وحمدوا الله تعالى مائه تحميده يرفعون أصواتهم فى جميع ذلك ثم خطب الإمام بخطبه الاستسقاء المرويه عن أمير المؤمنين ع فإن لم يعلم اقتصر على الدعاء فإن لم يسقوا أعادوا ثانيا وثالثا فإذا سقوا صلوا شكرا لله تعالى وإنما يحضروا الاستسقاء الشيوخ الكبار والصبيه الصغار والعجائز من النساء والبهائم . ويكره إحضار أهل الذمه

[صفحه ١١٤]

فصل فى بيان صلاه المريض

المريض فى صلاته ثمانيه أضرب فإن قدر على الصلاه قائما معتمدا على الحائط أو عكازه صلى قائما معتمدا عليه . فإن لم يمكنه إلا القيام فى بعضها صلى كذلك . و إن لم يمكنه إلا قاعدا وأمكته الركوع قائما صلى قاعدا وقام للركوع . و إن لم يمكنه إلا القيام لم يقم للركوع وسجد على الأرض إن أمكنه . فإن لم يمكنه رفع السجاده وسجد عليها . و إن لم يمكنه قاعدا وأمكته مضطجعا صلى كذلك وركع وسجد . فإن لم يمكنه أو ما بالركوع والسجود مضطجعا . فإن لم يمكنه استلقى على قفاه أو ما وغمض عينيه إذا أراد الركوع وفتحهما إذا أراد رفع الرأس منه وغمضهما للسجود أكثر مما غمض للركوع

وفتحهما إذا أراد رفع الرأس منه . و إذا كان مبطونا وحدث به ما ينقض الصلاة قطع وتطهر وبني و إن كان به سلس البول فكذلك إذا استبرأ ووجب عليه أن يلف خرقة على ذكره لثلا تتعدى النجاسة إلى بدنه وثوبه و إذا صلى قاعدا فصل بين قعده القيام و بين قعده الجلوس بالجلسه و جلس متربعا جاز له القراءة و على ورکه متشهدا إن أمكنه فإن لم يمكن فعل كيف أمكنه و إن كان مسافرا جاز له أن يصلى الفرائض راكبا وسجد على ما يتمكن منه إن أمكن و إن تنفل وصلى بالإيماء جاز

[صفحه ۱۱۵]

فصل فى بيان صلاه العريان

العريان على أربعة أضرب فإن وجد مايستر به العوره من الحشيش أوالطين الطاهر سترها به فإن لم يجد وأراد الصلاه جماعه فقد ذكرنا حكمه و إن صلى منفردا بحيث يأمن اطلاع أحد عليه صلى قائما و إن لم يأمن صلى قاعدا و من كان معه ثوب نجس فهو فى حكم العارى و إن كانت جماعه عراه و مع أحدهم مايستر به العوره استحب له إذا صلى فيها أن يعيرها واحدا فواحدا حتى يصلوا فيها. والمقيد صلى على حاله كيف أمكنه

فصل فى بيان الصلاه فى السفينه

من ركب السفينه وقدر على الشط فالمستحب له أن يخرج لصلاه الفريضة إليه فإن لم يخرج وصلى فيها جاز وصلى قائما مستقبل القبله فإن لم يتمكن من القيام صلى جالسا فإن دارت السفينه وأمكنه أن يدور معها ليكون وجهه إلى القبله دار فإن لم يمكنه استقبال بتكبيره الإحرام وصلى كيف دارت به وسجد إن شاء على خشبها فإن كانت مقيره و كان له ثوب يغطيه به غطاءه وسجد عليه و إن لم يكن له مايستر به سجد على القير إذا لم يكن له ما يسجد عليه . والمتنفل يجوز له أن يصلى إلى رأس السفينه و إن راعى القبله كان أفضل والبحار والأنهار فى ذلك سواء

فصل فى بيان صلاه الغريق والمتوحل والسابح

هؤلاء إذا دخل عليهم وقت الصلاه و لم يتمكنوا من موضع يصلون عليه صلوا

[صفحه ۱۱۶]

بإيماء والسجود أخفض من الركوع و لا بد من استقبال القبله إذا أمكن

فصل فى بيان صلاه الليل ونوافل شهر رمضان وغيرها

صلاه الليل إحدى عشره ركعه فإذا أراد ذلك قام وتطهر وابتدأ فصلى ركعتين كل ركعه منها بالحمد مره والإخلاص ثلاثين مره وقت وعقب بعد كل ركعتين بالدعاء المأثور أو بما تيسر له وصلى بعد ذلك ست ركعات كل ركعتين بتسليمه وقرأ فيها السور الطوال مثل الأنبياء والكهف والحواميم وعقب بعد كل ركعتين وقت فى الثانيه قبل الركوع ثم صلى ركعتين صلاه الشفع وتوجه فيها و فى الأولى بسبع تكبيرات وقرأ فى الأولى الحمد وسوره الفلق و فى الثانيه الحمد وسوره الناس وقت بالمأثور وعقب

بالمروى وسجد ثم قام إلى مفردة الوتر وتوجه وقرأ فيها الحمد وسوره الإخلاص ثلاث مرات والمعوذتين وقت قنوتا طويلا بالمروى ودعا فيه لأربعين نفرا من خيار أصحاب رسول الله ص و من خيار الأئمة ع وسماهم بأسمائهم وأسماء آبائهم ودعا للمؤمنين وسمى من قدر عليه ولوالديه ودعا على من حاد الله تعالى ورسوله ص وتضرع وابتهل واستغفر وأتاب . فإذا فرغ من القنوت وركع ورفع رأسه دعا بالدعاء المروى فإذا فرغ من الصلاة عقب على ما هو مروى ثم قام إلى ركعتي الغداه وصلى وعقب واضطجع ووضع الخد الأيمن على اليد اليمنى ودعا وقرأ الآيات المعروفة بذلك من القرآن على ما هو مذكور. و أمانا فل شهر رمضان فألف ركعه منها ثلاثمائة ركعه في ثلاث ليال ليله تسع عشره وإحدى وعشرين وثلاث وثلاثمائة وثمانون ركعه في تسع عشره ليله كل ليله عشرين ركعه منها ثمانى ركعات بعد المغرب قبل العشاء

[صفحه ١١٧]

والباقى بعد العشاء ومائتان وأربعون ركعه فى ثمانى ليال الباقية كل ليله ثلاثين بين

العشاءين ثمانيا والباقي بعده ويقرأ في كل ركعه الحمد مره وقل هو الله إحدى عشره مره ودعا بعد كل ركعتين بالمأثور إن أمكنه . وصلى في كل جمعه منها عشر ركعات منها أربع ركعات صلاة أمير المؤمنين ع وركعتان صلاة الطاهره ع وأربع ركعات صلاة جعفر ع وصلى في سحر الجمعة الأخيره عشرين ركعه صلاة أمير المؤمنين ع وسحر السبت الأخير عشرين ركعه صلاة الطاهره ع وصلى ليله النصف زياده على الألف مائه ركعه. و أماصلاه أمير المؤمنين ع فأربع ركعات بتشهدين وتسليمين يقرأ في كل ركعه منها الحمد مره والإخلاص خمسين مره. وصلاه فاطمه ع ركعتان يقرأ في الأولى مائه مره سورة القدر و في الأخرى مائه مره سورة الإخلاص بعدالفاتحه. وصلاه جعفر ع أربع ركعات بتشهدين وتسليمين يقرأ في الأولى الحمد و إذازلزلت و في الثانيه الحمد والعاديات و في الثالثه الحمد و إذاجاء نصر الله و في الرابعه الحمد وقل هو الله أحد وبقنت فيهماقنوتين وسيح في الجميع ثلاثمائه تسبيحه في كل ركعه خمسه وسبعين بعدالقراءه قبل الركوع في كل ركعه خمسه عشر و في الركوع عشرا و في رفع الرأس منه عشرا و في كل واحده من السجدين عشرا و في رفع الرأس منهما عشرا وعقب بعد كل واحده من هذه الصلوات بالدعاء والتسبيح المرويين لها و إن صلى صلاة جعفر ع بالليل أو بالنهار واحتسب من نافلته جاز

[صفحه ١١٨]

فصل في بيان الصلاة على الأموات

الفصل يشتمل على بيان خمسه أنواع من تجب الصلاة عليه و من تحظر الصلاة عليه و من يصلى عليه سنه وتقيه و من يكبر عليه خمسا و من يكبر عليه أربعاً. فالأول كل من بلغ ست سنين فصاعداً من أهل الإيمان .

والثاني ثلاثه أصناف الكافر والمنافق والمقتول باغيا. والثالث كل طفل من أهل الإيمان لم يبلغ ست سنين . والرابع كل من أقر بالولاية من المسلمين . والخامس كل من لم يقر بها. و من يصلى عليه ضربان مكتس وعار. فالمكتسى يوضع نعشه بحذاء القبلة بحيث لو أضحج على يمينه لكان بإزاء القبلة ورأسه إلى يمينها فإن وضع منكوسا وصلى عليه وجبت إعادته الصلاة عليه ما لم يدفن . و لم يخل إما كان مفردا أو معه ميت آخر. فإن كان مفردا و كان رجلا وقف الإمام

عند وسط الجنازه و إن كانت امرأه وقف

عند صدرها. و إن كان معه غيره لم يخل من تسعه أوجه إما كانا رجلين أو امرأتين أو رجلا وامرأه أو رجلا وصبيا أو امرأه وصبيه أو صبيا أو رجلا وخنثى أو حرا وعبدا أو رجلا حرا أو عبدا أو امرأه وخنثى وصبيا وصبيه وأمه. فالأول قدم الأقل سنا إلى جهة القبلة والثاني كذلك والثالث قدمت المرأه والرابع قدم الصبي والخامس قدمت الصبيه والسادس قدمت المرأه إذا كان الصبي ممن تجب عليه الصلاة والسابع قدم الخنثى والثامن قدم

[صفحه ١١٩]

العبد والتاسع قدمت الصبيه ثم الأمه ثم المرأه ثم الخنثى ثم الصبي ثم العبد ثم الحر و إن كان الصبي ممن لا تجب عليه الصلاة قدم على المرأه. و من يصلى على الميت سبعة أصناف إما كان رجلين أو رجلا وامرأه أو امرأتين أو رجلا جماعه أو عراه أو نساء أو رجلا ونساء وخنثى وصبيه وعبدا. فالأول يقف المأموم خلف الإمام والثاني كذلك والثالث تقف المؤتمه خلفها والرابع يقف المأمومون خلف الإمام والخامس يقف الإمام وسطهم واضعى أيديهم على سواتهم والسادس يقف الإمام والباقيات عن يمينها ويسارها و إن كان فيهن حائض خرجت من الصف ووقفت بارزه من الصف والسابع يقف الإمام ثم الرجال ثم العبيد

ثم الصبيان ثم الخناثي ثم النساء. و أما أولى الناس بالصلاة على الميت فأولاهم به في الميراث إلا إذا حضر الأب والابن معا فإن الأب أحق من الابن والزوج أحق بالصلاة على المرأة فإن حضر إمام عادل فهو أحق بالصلاة و ليس لأحد أن يتقدمه و إن حضر هاشمي و كان أهلا- للإمامه قدمه الولي استحبابا. والصلاة في الموضع المخصوص بها أفضل ويجوز في المساجد وأفضل الصفوف الأخير. و إذانوى للصلاة ورفع يديه بالتكبير وتشهد الشهادتين بعده ثم كبر الثانيه وصلى بعدها على النبي ص و على آله ع ثم كبر الثالثه ودعا للمؤمنين والمؤمنات ثم كبر الرابعه ودعا على الميت إن كان ناصبا وختم الصلاة بها ودعا له إن كان مؤمنا و إن كان مستضعفا دعا له

[صفحه ١٢٠]

بدعائه و إن كان ممن لايعرف عقيدته سأل الله تعالى أن يحشره مع من كان يتولاه و إن كان طفلا سأل الله تعالى أن يجعله لأبويه فرطا ثم كبر الخامسه و قال ثلاث مرات عفو ك . و ليس الطهاره من شرط صحه هذه الصلاة وإنما هي من شروط فضلها و لا قراءه فيها و لا يرفع اليد بالتكبير إلا في الأولى و روى رفع اليدين في الجميع . و إن سبق المأموم الإمام بتكبيره أعادها معه و إن فاتته واحده كبر عليه بعد فراغ الإمام و إن رفع و إن فاتته الصلاة صلى على القبر إلى انقضاء يوم و ليله و إذا صلى عليه لم يبرح من مكانه حتى يرى الجنازه على أيدي الرجال

[صفحه ١٢١]

كتاب الزكاه

إشاره

هذاالفصل يشتمل على بيان زكاه الأموال و زكاه الرءوس . و زكاه الأموال تحتاج إلى معرفه سته عشر شيئا معرفه وجوبها و من تجب عليه ويصح منه أدائها و من تجب

عليه ولا يصح منه أداؤها و من لا تجب عليه وتلزم في ماله و من ضمن إذا لم يؤد و من لم يضمن و من سقط عنه أداؤها و ماتجب فيه الزكاه من الأموال و ما يستحب و ما ليس فيه الزكاه من الأموال والقدر الذى تجب فيه والقدر الذى يجب إخراجه منه إلى المستحق والوقت الذى يجب فيه و من المستحق لها و من له صرفها إلى المستحق و من إذا أخرج الزكاه وجب عليه إعادتها.فأما الأول فمعلوم ضروره من دين نبينا محمدص . والثانى كل مكلف مسلم . والثالث الكافر. والرابع الصبى والخامس كل من يتمكن من إخراجها من المال وإيصالها إلى المستحق

[صفحه ١٢٢]

أو إلى من إليه التفرقه على المستحق و لم يؤد أو لم يتمكن و لم يعزل قدر الفريضه عن المال إذاوجب . والسادس من لم يتمكن و قدعزل حق الزكاه عن ماله و لم يفرط فيه . والسابع الكافر إذاأسلم فإنه يسقط عنه الزكاه التى كانت واجبه عليه كافرًا. والثامن تسعه أشياء الذهب والفضه والحنطه والشعير والتمر والزبيب والإبل والبقر والغنم . والتاسع سته أشياء الخيل السائمه الإناث . ومال التجاره إذاطلبت برأس المال أو بأكثر فإن طلبت بأقل لم يلزم و قال قوم من أصحابنا تجب فى قيمته الزكاه و من قال بالاستحباب قال بعضهم تكون فيه زكاه سنه و إن مر عليه سنون و قال آخرون يلزم فى كل سنه. وسبائك الذهب والفضه ما لم يفر به من الزكاه فإن فر به وجبت . والحلى المحرم لبسه مثل حلى الرجال للنساء وحلى النساء للرجال ما لم يفر به من الزكاه. و كل ما يخرج من الأرض مما يكال أو يوزن سوى الأجناس

التسعة إذابلق النصاب . و كل مال غاب عن صاحبه سنين ثم تمكن منه أخرج الزكاه لسنه واحده استجابا

[صفحه ١٢٣]

العاشر سته عشر شيئا العامله من الحيوان و غير السائمه من الغنم والحمير والبغال والمتولده بين الغنم والظباء على قول و غير الأهلئ من الحيوان إذاملك وتأنس و كل مال سوى ما ذكرناه مما تجب فيه الزكاه أوتستحب من الدور والمسكن والضياع والعقار والأثاث والحلى المباح الاستعمال ومال الطفل والمجنون من الذهب والفضه و كل مال لم يتمكن منه صاحبه قرضا كان أو غير قرض والخضراوات . والحادئ عشر المال الزكوى إذابلق مقدار نصاب فصاعدا. والثانى عشر قدر الفريضة. والثالث عشر مضى السنه على النصاب التام إن كان المال مما يعتبر فيه حثول الحول و هو خمسه أشياء الذهب والفضه والإبل والبقر والغنم من المال الذى تجب فيه الزكاه وخمسه أشياء مما تستحب فيه الزكاه وهى ماسوى ما يخرج من الأرض مما يكال ويوزن فإذا امر على المال أحد عشر شهرا واستهل الشهر الثانئ عشر فقد وجبت الزكاه وبدو الصلاح فى الغله والتمر فى الواجب من الزكاه والمستحب فإن وقت الوجوب فى ذلك غير وقت الأداء ووقت الوجوب والأداء واحد فيما سواء. والرابع عشر الذين ذكرهم الله تعالى فى القرآن بقوله إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ الْآيَه وهم ثمانيه نفر. والخامس عشر ثلاثه نفر الإمام إذا حضر وطلب حتى يقسم ثم صاحب المال إذا كان عارفا بذلك ثم من أذن له الإمام فى ذلك من نوابه والفقهاء الأبناء. والسادس عشر سته نفر أحدها من أذى زكاه المال و لم ينو أودفع إلى غير المستحق لها عالما بذلك أودفع وظن أنه مستحق ثم ظهر أنه غير مستحق

-قرآن-٩٩٢-١٠٢١

[صفحه ١٢٤]

أودفعها معجله ثم تغير حال المدفوع إليه بفسق قبل حثول الحول ثم

حال الحول وبقي على الفسق و لم يمكن الارتجاع منه أودفع إلى وكيل له ليؤدي فتلف أودفع إلى غير المستحق

فصل فى بيان زكاه الإبل

إنما تجب الزكاه فيها بأربعة شروط الملك والنصاب وحول الحول والسوم للدر والنسل . فالنصاب المبلغ الذى تجب فيه الزكاه و ما لاتجب فيه الزكاه يسمى شنقا كان تحته نصاب أو لم يكن و ما يؤخذ منها يسمى فريضه و فيها ثلاثه عشر نصابا خمسة منها متجانسه وهى خمسة ثم عشره ثم خمسة عشر ثم عشرون ثم خمسة وعشرون وثمانيه مختلفه سته وعشرون سته و ثلاثون سته وأربعون واحد وستون سته وسبعون أحد وتسعون مائه وأحد وعشرون ثم تغير ذلك الحكم وصار النصاب أربعين أو خمسين . والأشناق كذلك لأن تحت كل نصاب شنقا إلا فى سته وعشرين و فيها اثنتا عشره فريضه خمسة منها متجانسه وهى كل ماتجب فى خمسة إلى خمسة وعشرين وهى جذع من الضأن أو ثنى من المعز من غنم ذلك البلد والردى ء لا-يجزئ والباقي مختلفه وهى بنت مخاض أو ابن لبون ذكر فى سته وعشرين وبنت لبون فى سته و ثلاثين وحقه فى سته وأربعين وجذعه فى إحدى وستين و بنتا لبون فى سته وسبعين وحققان فى إحدى وتسعين و ثلاث بنات لبون فى مائه وإحدى وعشرين و بنتا لبون وحقه فى مائه و ثلاثين . و على ذلك فإن لم يكن له ما يجب عليه و كان معه ما يجب فيما دونه من النصاب أو فوقه دفعه واسترد شاتين أو عشرين درهما إن كان فوقه و دفع معه ما ذكرنا

[صفحه ١٢٥]

إن كان دونه مثل من وجب عليه بنت لبون ومعه بنت مخاض أو ما هو فى حكمها من ابن لبون أو حقه . و إن حصل معه من النصب ما ينقسم على أربعينات وخمسينات مثل مائتين فإنها تنقسم على خمس أربعينات

وأربع خمسينات كان مخيرا إن شاء دفع أربع حقاق و إن شاء خمس بنات لبون والحقه أفضل و إن كانت الإبل صحاحا ومراضا أو سمانا ومهازِيل لم يجزئ الأدون و لم يلزم الأعلى بل يلزم الوسط و أن تبرع بالأجود فقد أحسن و لا يجمع فيها بين المتفرق و لا يفرق بين المجتمع

فصل في بيان زكاة البقر

شروط زكاة البقر مثل شروط زكاة الإبل من الملك والنصاب وحؤول الحول والسوم و ماتعلق به الزكاة نصاب و ما لم يتعلق به وقص والمأخوذ منه فريضه فالنصاب فيها اثنان وهما ثلاثون وأربعون والوقص اثنان وهما ماتحتهما والفريضه اثنان تبيع أو تبيعه ومسنة فإن انقسم المال على أربعين وثلاثين مثل مائه وعشرين أو كان المال صحيحا ومعيبا أو جيدا وردينا أو سميئا وهزيلا كان حكمه على ما ذكرنا في الإبل . والبقر والجاموس جنس في الزكاة

فصل في بيان زكاة الغنم

شروط وجوب زكاة الغنم مثل شروط الإبل والبقر و ماتعلق به النصاب و ما يؤخذ منه الفريضه و ما لا يتعلق به يسمى عفوا فالنصاب فيها أربعة والعفو كذلك والفريضه جنس واحد و هو في كل نصاب واحد من جنسه وباختلاف الغنم

[صفحه ١٢٦]

بالبلد لا يتغير الحكم والنصاب الأول أربعون والثاني مائه وإحدى وعشرون والثالث مائتان وواحد والرابع ثلاثمائة وواحد فإذا زاد على ذلك تغير هذا الحكم و كان في كل مائه شاه . و لا يجزئ الردى ء و لا يلزم الأفضل و حكم الصحيح والمريض والسمين والهزيل والجيد والردى ء على ما ذكرنا . والسخال لها حكم حول أنفسها وكذلك حكم ولد الإبل والبقر والضأن والمعز جنس وأقل الأسنان التي تجزئ الجذع من الضأن و ماتم له سنه من المعز و إذا حال الحول و باع أو رهن النصاب لم ينفذ في الفريضه و إن ضلت واحده من النصاب قبل الحول وعادت لم تسقط الزكاة و إن لم تعد سقطت

فصل في بيان زكاة الذهب والفضه

شروط زكاة الذهب والفضه أربعة الملك والنصاب والحول وكونهما مضروبين منقوشين أو في حكم المضروب والمنقوش و في كل واحد نصابان وعفوان والمأخوذ منهما يسمى فريضه والفريضه فيهما ربع العشر . فالنصاب الأول في الذهب عشرون ديناراً وفيه نصف دينار و في الفضة مائتا درهم و فيها خمسة دراهم والنصاب الثاني في الذهب أربعة دنائير و فيها عشر دينار و في الفضة أربعون درهما و فيها درهم و على هذا بالغا ما بلغ والعفو الأول في الذهب قدر ما نقص عن العشرين و في الفضة ما نقص عن المائتين والعفو الثاني في الذهب ما نقص عن الأربعة ويستمر هذا الحكم و في الفضة ما نقص عن الأربعين و على ذلك أبدا . و إن كان الذهب والفضه المضروبان غير خالصين اعتبرنا بالخالص . و إن تم النصاب طرفي السنه دون وسطها أو في

أحد طرفيها لم تجب فيه

[صفحة ١٢٧]

الزكاة وإن كان ماله غائبا عنه و لم يتمكن منه أو وديعه و لم يصل إليه أو قرضا على أحد و لم يرد عليه أو دفينا و قد نسي أو لم يتمكن منه أو غير مضروب و لا منقوش و لم يفر به من الزكاة لم تجب الزكاة فيه و إن تمكن منها أو فر بغير المنقوش المضروب من الزكاة أو لم يأخذ المال من المستقرض و هو يرد عليه و جب فيه الزكاة

فصل في بيان زكاة الغلات والثمار

إنما تجب الزكاة في الجميع بشرطين الملكيه والنصاب والنصاب فيها واحد والعفو واحد فالنصاب خمس أساق والوسق ستون صاعا والصاع تسعة أرطال بالعراقي والعفو مانقص عن ذلك . و لم يخل جميع ذلك من ثلاثه أوجه إما سقى سيحا أو بعلا أو عذيا أو سقى بالغرب أو الدوالي أو ما يلزم عليه المؤن الكثيره أو سقى بهما معا فالأول يلزم فيه العشر . والثاني نصف العشر . والثالث على ثلاثه أضرب إما كان الغالب ما يلزم معه العشر أو نصف العشر أو كان متساويا فالأول يلزم فيه العشر والثاني نصف العشر والثالث يلزم في نصفه العشر و في نصفه نصف العشر . والثمر ضربان إما اختلف زمان إدراكها في السنه أو حمل شجرها كل سنه مرتين فالأول يضم بعضها إلى بعض والثاني لا يضم و يكون لكل حمل حكم نفسه وأنواع الثمر والغله في حكم جنس و لا يلزم الأعلى إلا إذا تبرع به

[صفحة ١٢٨]

و لا يجزئ الأدنى و إن لم يقبل الجفاف بعض الثمر اعتبر بالحساب

فصل في بيان من يستحق الزكاة

المستحق للزكاة ثمانية أصناف الفقراء والمساكين والعاملون عليها والمؤلفه قلوبهم و في الرقاب والغارمون و في سبيل الله و ابن السبيل . فالفقير من لا شيء له . والمسكين من له قدر من المال و لا يكفي . والعامل الساعي لجمع المال و قد سقط سهمه اليوم . والمؤلفه قلوبهم الذين يستمالون من الكفار استعانه بهم على قتال غيرهم من أمثالهم فيتألفون و سقط سهمهم أيضا اليوم . و في الرقاب العبيد المضيق عليهم

عند ساداتهم فإن اشتروا وأعتقوا عن أهل الصدقه أو عمن و جب عليه عتق رقبه و لم يجد أجزاء من الزكاة وكذلك المكاتب إذا عجز عن أداء مال الكتابه أعين بمال الصدقه على فك رقبته . والغارم من ركب الدين في مصلحه نفسه أو غيره في غير معصيه الله تعالى .

وسبيل الله الجهاد والرباط والمصالح وسبيل الخير و قدسقط اليوم سهم الجهاد والرباط دون المصالح وسبيل الخير. و ابن السبيل المجتاز بغير بلده المنقطع به غير منشىء للسفر و قال بعض أصحابنا الضيف إذا كان فقيرا داخل فيه .

[صفحه ١٢٩]

و من يأخذ الصدقه ثلاثه أقسام إما يعرف استحقاقه بظاهر الحال أو لا يعرف إلا بالبينه أو يعرف تاره بهذا وتاره بذاك فالأول سته أصناف العامل والمؤلفه وسبيل الله و ابن السبيل والفقير والمسكين ابتداء والثانى صنفان الفقير والمسكين بعدالغنى والثالث صنفان الرقاب والغارم . وينقسمون من وجه آخر قسمين أحدهما يأخذ مع الغنى والفقير وهم خمسه نفر العامل والمؤلفه والغزاه والغارم لمصلحه ذات البين و ابن السبيل و إن كان فى بلده ذا يسار والآخر لا يأخذ إلا مع الفقر وهم أيضا خمسه أصناف الفقير والمسكين والرقاب والغارم لمصلحه نفسه و ابن السبيل المنشىء للسفر. وينقسمون قسمين آخرين أحدهما يعطى مستقرا وهم أربعة أصناف الفقير والمسكين والعامل والمؤلفه والآخر يعطى غير مستقر و هو الباقي والغارم إن كان أنفق ما استدان فى معصيه الله تعالى و تاب لم يعط من سهم الغارمين شيئا وأعطى من سهم الفقراء. ويعتبر الإيما ن فى جميع الأصناف إلا- فى المؤلفه والعداله إلا- فى المؤلفه والغزاه. وتحرم الزكاه على بنى هاشم من غيرهم مع تمكنهم من الخمس و لا يجوز دفع الزكاه إلى الولد و إن سفلوا و إلى الوالدين و إن علوا من سهم الفقراء والمساكين و جاز من سهم الرقاب والغارم والعامل والغزاه و حكم الزوجه من سهم الغارمين كذلك و لا يجوز للمولى أن يدفع صدقته إلى مملوكه و من اجتمع فيه سببان أو أكثر استحق بجميع الأسباب والمخالف إذا استبصر و دفع الزكاه إلى أهل نحلته أعاد.

[صفحه ١٣٠]

و إذا حضر الإمام

وطلب مال الزكاه وجب أن يدفع إليه فإن لم يدفع إليه وأعطى صاحبه لم يجزئ و إن لم يطلب جاز أن يباشر بنفسه والأولى أن يدفع إليه زكاه المال الظاهر و إن لم يحضر الإمام و لم يعلم وضعها في مواضعها دفع إلى الفقهاء الديانين ليضعوها مواضعها و من كان له دين على مؤمن ومات فقيرا جاز له أن يحتسب من الزكاه. وينبغي أن يدفع زكاه الذهب والفضه إلى الضعفاء وزكاه المواشى إلى المتجملين و لايجوز أن يعطى من زكاتها المستحق أقل من نصاب ويجوز أن يعطى قدر غناه و قال قوم بواجب النصاب الأول والآخرون بالثاني و إذا استحقها قرابته فالأولى صرفها إليها و إن كثرت جعل للقرابه قسطا وللأجانب قسطا و إذا وجد المستحق في البلد كره له نقلها إلى آخر فإن نقل ضمن و إن لم يجد لم تضمن

فصل في بيان زكاه الرءوس

وهي زكاه الفطره وهي ضربان واجب ومستحب. فالواجب إنما تجب على من فيه أربعة أوصاف الحرية والبلوغ وكمال العقل واليسار بكونه مالك نصاب مما تجب فيه الزكاه. و لا بد في ذلك من معرفه عشره أشياء من تجب عليه وتصح منه و من تجب عليه و لا تصح منه و من لا تجب عليه و لا تستحب له و من عليه الإخراج عن غيره و من الذى يجب أن يخرج عنه و ما يجب فيه الإخراج ومقدار ما يجب إخراجها فيها والوقت الذى تجب فيه و من يستحقها والقدر الذى لايجوز إخراج أقل منه. فأما الأول فقد ذكرناه. والثانى الكافر.

[صفحہ ۱۳۱]

والثالث غير من تجب عليه أو تستحب له. والرابع من وجبت عليه و كان ذا عيال. والخامس خمس أصناف نفسه وجميع عيال من تجب عليه الفطره من الوالدين

و إن علوا والولد و إن سفلوا والزوجه والماليك وخادمه الزوجه ومملوكه إذاعاهما و كل ضعيف أفطر عنده شهر رمضان .
والسادس أحد سبعة أصناف التمر والزبيب والحنطه والشعير والأرز والأقط واللبن وإنما تجب عليه من ذلك الأغلب من قوته
وأفضلها التمر ثم الزبيب . والسابع صاع قدره تسعة أرطال بالعراقي إلا اللبن فإنه تجب فيه ستة أرطال و إذا لم يجد أخرج قيمته
وروى أنه يخرج عنه درهما في الغلاء وثلاثي درهم في الرخص والأول أحوط. والثامن إذاطلع هلال شوال إلى أن يتضيق وقت
صلاه العيد ويجوز تعجيلها من أول شهر رمضان فإن لم تدفع قبل الصلاه لم يخل من وجهين إما وجد المستحق أو لم يجد فإن
وجد فقد فاته الوقت والفضل ولزمه قضاؤها وروى أنه يستحب له قضاؤها و إن لم يجد وعزل عن ماله وتلف لم يضمن و إن لم
يعزل ضمن . والتاسع من يستحق زكاه الأموال والأولى أن يحملها إلى الإمام إن حضر و إلى الفقهاء إن لم يحضر ليضعوها
مواضعها و إن قام بنفسه بذلك جاز إذاعلم مواضعها.

[صفحه ١٣٢]

والعاشر صاع ويجوز أن يعطى مستحق أصواعا فإن كان له صاع واحد وحضر جماعه من المستحقين جاز له أن يفرقه عليهم . و
أما من يستحب له ذلك فثلاثه نفر من لا يملك نصابا من المال و من أسلم بعداستهلال شوال و من يأخذ زكاه الأموال و من
عسر عليه أوأخذ الزكاه و به حاجه أدارها على عياله من هذا إلى ذلك ثم أخرج رأسا عن الجميع وفطره المكاتب المشروط
عليه على سيده والمكاتب المطلق إذا أدى بعض مال الكتابه وجب عليه بقدر ماتحرر إذا كان موسرا والمعسر إذا تزوج أمه لم
تلمزه

و لا مولاهما فطرتهما. ويستحب إخراج الفطره عن المولود بعداستهلال شوال إلى وقت صلاة العيد وروى إلى وقت الزوال

فصل فى بيان أحكام الأرضين

الأرضون أربعة أقسام أرض أسلم أهلها عليها طوعا وأرض الجزية وهى ماصولح عليها أهلها وأرض أخذت عنوه بالسيف وأرض الأنفال. فالأولى لأربابها ولهم التصرف فيها بما شاءوا ماقاموا بعمارتها فإذا تركوا عمارتها صارت للمسلمين وأمرها إلى الإمام . والثانية حكمها موكول إلى الإمام يصالحهم على ما يراه صلاحا من المبلغ و له بعدمضى مده الصلح الزيادة والنقصان فى ماله و لم يخل بعد ذلك من ثلثه أوجه إما باعوها أو أسلموا عليها أو تركوها بحالها فإن باعوها انتقلت الجزية إلى رءوسهم و إن أسلموا عليها سقطت الجزية عنهم ولهم التصرف فيها بأنواعه و إن تركوها بحالها لزمهم ماصالحوها عليها. والثالثة يكون بأسرها للمسلمين وحكمها إلى الإمام يتصرف فيها بما يراه

[صفحه ١٣٣]

صلاحا و يكون أعود على المسلمين . والرابعة للإمام خاصه وهى عشره أجناس كل أرض جلا عنها أهلها و كل أرض خراب باد أهلها و كل أرض أسلمها الكفار بغير قتال و كل أرض لم يوجف عليها بخيل و لاركاب والبائره التى لأرباب لها والآجام ورءوس الجبال وبطن الأودية و كل ما يصطفيه الملوك لأنفسهم وقطائعهم التى كانت فى أيديهم من غيرجهه غضب فجميع ذاك حكمه إلى الإمام يبيع ما يشاء ويهب ما يشاء ويقطع ما يشاء ويحمى ما يشاء ويضمن ما يشاء بما يشاء كيف يشاء وينقل من آخر إلى غيره ويزيد وينقص فى النصيب بعدانقضاء المده و على المتقبل فى الأنفال وغيرها من الأراضى فى فاضل الضريبه له العشر أو نصفه

فصل فى بيان إحياء الموات

تتعلق بالموات أربعة أحكام إحياء وتحجر وإقطاع وحمى . والإحياء يكون لأحد أربعة أشياء للدار والحظيره والزرع والغراس. فالإحياء للدار بحائط مسقوف وللحظيره برهص وللزرع بإظهار المرز وترتيب الماء والغراس بالغراس فيه وترتيب الماء. والتحجر تأثير فى الموات دون الإحياء و هو على ثلاثة أوجه

تحجر لإحياء الأرض أو لاستخراج المعدن أو لاستنباط العيون والقنى أو لإجراء الماء من النهر الكبير إلى الصغير فإن أتم فهو إحياء وإن أثر فهو تحجر والمؤثر أولى به فإن استولى عليه غيره لم يملك وإن أحيى وإن ترك المؤثر إتمامه أمره السلطان بالإتمام أو الترك فإن اعتذر بعذر صحيح قبل منه وأمهل وإن لم يكن له عذر قبله السلطان من غيره .

[صفحه ١٣٤]

والإقطاع أن يدفع السلطان إلى رجل من رعيته قطعه من الأرض الميته أو غير ذلك من الجبال والمعادن مما لا يظهر إلا بالعمل والمثونه فإن كان ظاهرا كان المسلمون فيه شرعا سواء فإذا قطعه صار أولى بها من غيره فإذا أحيها ملك وإن ترك عمارتها كان حكمه حكم التحجر وخير بين الإحياء والترك . والحمى حمايه أرض الماشيه ترعى فيه وليس لأحد ذلك إلا للسلطان قدر الفاضل عن مواشى المسلمين وإنما يحمى لأحد أربعة أشياء للخيل المعده لسبيل الله ونعم الجزيه والصدقه والضوال . والقطيعه ضربان إحياء وإرفاق فإذا أحيى فقد ملك وإذا أرفق لم يملك وإن سبقه إليه غيره كان أولى به . والماء سته أضرب مجوز ومباح ونابع من بئر محفوره فى الملك ومحفوره فى الموات للشرب والسقى فى الطعن أو النواضح أو اللقناه والعين . فالأول مملوك مثل المائعات والمباح ثلاثه أضرب ماء البحر والأنهار الكبار والعيون النابعه فى الموات ويجوز لكل واحد الانتفاع به على سواء وإن دخل ملك إنسان صار أولى به و لم يملك . والثانى الجارى فى نهر ملك وصاحبه أولى به و لم يكن لأحد منازعته ويجوز له بيع الفاضل منه وإن بذل من غير ثمن كان أفضل وإن كان النهر لجماعه كانوا سواء بقدر مالهم

فى التصرف . والثالث الجارى فى نهر غير مملوك والحكيم فىه أن يحبس الأعلى على الأسفل للنخل إلى الساق وللزراع إلى الشراك وللشجر إلى القدم ويرسل الفاضل إلى من هو أسفل منه . والثالث من قسمه الأصل لمالكه يتصرف فىه كيف شاء و ليس له أن يمنع

[صفحه ١٣٥]

غيره من حفر أخرى بجنبها إذا كان ملكا لذلك الغير. والرابع كان لصاحبها أن يمنع غيره من حفر أخرى بجنبها إلى أربعين ذراعا. والخامس كان له أن يمنع من حفر أخرى إلى ستين ذراعا وروى إلى سبعين . والسادس كان له أن يمنع من حفر أخرى إلى خمسمائة ذراع إن كانت الأرض صلبه و إلى ألف ذراع إن كانت رخوه و إذا أحيا شيئا من ذلك أو من الأرض بإذن السلطان ملك وملك بتملكه مرافقه و إن أحيا بغير إذنه لم يملك

[صفحه ١٣٦]

كتاب الخمس

الفصل يحتاج إلى بيان خمسه أشياء ما يجب فىه الخمس و من يستحق ذلك وكيف يقسم و من إليه قسمته وأشياء تتعلق بذلك . فالأولى ثلاثه وثلاثون صنفا كل ما أخرجته المعادن من الذهب والفضه والرصاص والنحاس والأسرب والحديد والزئبق والياقوت والزبرجد والبلخش والفيروزج والعقيق والكحل والزرنىخ والملح والكبريت والنفط والقيير والموميا وكنوز الذهب والفضه وغيرها إذا لم يعرف لها مالك . والغوص و ما يوجد على رأس الماء فى البحر والعنبر والمن والعسل المشتار من الجبال والغنائم التى تؤخذ من دار الحرب عنوه قلت أم كثرت من المال والسلاح والثياب والمماليك والكراع والأرضين والعقار

[صفحه ١٣٧]

والفاضل من الغلات عن قوت السنه بعد إخراج الزكاه منها و كل مال اختلط فىه الحرام بالحلال على وجه لا يميز والميراث الذى اختلط الحلال بالحرام كذلك وفاضل المكاسب عما يحتاج إليه لنفقه سنته وأرباح التجارات

و كل أرض اشتراها ذمى من مسلم . والثانى من ولده هاشم من الطرفين أو من قبل الأب خاصة بعدحق الله تعالى وينقسم سته أقسام سهم لله تعالى وسهم لرسوله ص وسهم لذى القربى فهذه الثلاثة للإمام وسهم لأيتامهم وسهم لمساكينهم وسهم لأبناء سيبلهم و إذا لم يكن الإمام حاضرا فقد ذكر فيه أشياء والصحيح عندى أنه يقسم نصيبه على مواليه العارفين بحقه من أهل الفقر والصلاح والسداد. والثالث يقسم بالسويه من الذكر والأنثى والوالد والولد والصغير والكبير ويراعى فيه الإيمان والعدل أفضل من الفاسق ولا ينقل مع وجود المستحق إلى بلد آخر و إن لم يوجد نقل ولا يعطى نصيب هذاذاك و إذا بلغ اليتيم سقط حقه من هذاالوجه دون المسكنه وغيرها. وبلوغ الرجل يحصل بأحد ثلاثة أشياء الاحتلام والإنبات وتام خمس عشره سنه وبلوغ المرأه بأحد شيئين الحيض وتام عشر سنين والحبل علامه البلوغ . والرابع يكون إلى الإمام إن كان حاضرا و إلى من وجب عليه الخمس إن كان الإمام غائبا وعرف صاحبه المستحق وأحسن القسمه و إن دفع إلى بعض الفقهاء الديانين ليتولى القسمه كان أفضل و إن لم يحسن القسمه وجب عليه أن يدفع إلى من يحسن من أهل العلم بالفقه . والخامس لم يخل المال الذى وجب فيه الخمس من أن يعتبر فيه النصاب

[صفحه ١٣٨]

أو لا يعتبر. فالأول ثلاثة أشياء معدن الذهب والفضه وكنوزهما والغوص فإنه يعتبر فى المعادن والكنوز قدر النصاب الذى تجب فيه الزكاه و فى الغوص بلوغ قيمته ديناراً. والثانى ماسوى ذلك . و إن أنفق على تحصيله مالا وضع مقداره عنه . ووقت الأداء فى الغنائم بعدالفراغ من قسمتها وفيما يوجد من الذهب والفضه من المعادن بعدالفراغ

كتاب الصوم

إشارة

الصوم فى اللغة هو الإمساك . وخص فى الشريعة بإمساك مخصوص أو حكمه ممن يكون على صفة مخصوصه عن أشياء مخصوصه على وجه مخصوص فى زمان مخصوص إذاقارنته النيه فعلا أو حكما. و هو ضربان متعين بزمان مخصوص و غير متعين فالمتعين ضربان إما تعين من جهه الله تعالى أو من المكلف نفسه . فالأول صوم شهر رمضان والثانى صوم النذر المعين بيوم أو أيام وصوم شهر رمضان يصح بنيه القربه ونيه التعيين أفضل ويجوز أن تكون نيه القربه متقدمه . وصوم غير رمضان لا يصح إلا بنيه التعيين والمقارنه و إذا أصبح صائما فى شهر رمضان لم يخل من أربعة أوجه إما نوى بالليل أو ترك النيه عمدا على نيه الإفطار أو نسيانا أو نوى صوم غير رمضان سهوا على اختلافه .

فالأول يصح صومه . والثانى يجدد النيه ويصوم ويقضى يوما بدله فإن أفطر ذاكرا لزمه القضاء والكفاره و إن أفطر ناسيا لزمه القضاء وحده . والثالث يجدد النيه إلى زوال الشمس فإن جدد صح صومه و إن لم يجدد حتى تزول الشمس صام يومه وقضى يوما بدله . والرابع يجزئ صومه عن شهر رمضان . وحكم النذر المعين كذلك و إن نسى النيه فى صوم واجب غير معين جدد ما بينه و بين زوال الشمس و إن نسيها فى صوم نافله جدد أيضا بعد الزوال إلى أن يبقى من النهار مقدار ما يكون الصائم فيه ممسكا . و من يصوم رمضان لم يخل إما تيقن حال اليوم الأول أو شك فيه فإن تيقن صام على اليقين و إن شك ونوى شهر رمضان لم يجزئ و لزمه القضاء إن تحقق بعد ذلك أنه من شهر رمضان و إن نوى صوم غير رمضان أو صوم رمضان إن كان

منه وصوم غيره إن لم يكن أجراً

فصل فى بيان أقسام الصوم

الصوم ثلاثه أضرب فريضه ومندوب إليه ومحذور والفريضه مطلق ومسبب فالمطلق صوم شهر رمضان وشرائط وجوبه أربعة للرجال والنساء وواحد خاصه للنساء. فالأربعة البلوغ وكمال العقل والصحة والإقامة أو حكمها والخاصه للنساء كونها طاهراً وشرائط الصحة أربعة الإسلام أو حكمه والصحة والإقامة أو حكمها وكونه طاهراً من الجنابه والحيض . ويعرف دخول شهر رمضان مع فقد العذر برؤيه الهلال ومع العذر بانقضاء

[صفحه ١٤١]

ثلاثين يوماً من هلال شعبان فإن لم ير هلال شعبان عد ستون يوماً من هلال رجب . ورؤيه هلال رمضان لم يخل من ستة أوجه إما رآه واحد أو أكثر أورثى فى البلد مع عذر أو مع فقدته أو خارج البلد مع وجود عذر أو فقدته . فالأول إن رآه حقيقه لزمه الصوم وحده وقال أبويعلى يلزم الكافه . والثانى لم يخل إما يرى رؤيه شائعه أو غير شائعه فالأول يلزم الصيام الكافه والثانى إن رآه اثنان أو أكثر و كان بالسماء عله وجب الصوم وهو القسم الثالث . والرابع لا يثبت إلا بشهاده خمسين نفر . والخامس والسادس مثل الثانى والثالث . وروى فى السادس أنه يقبل فيه شهاده رجلين و لا تقبل فيه شهاده ثلاثه المرأه والفاسق والصبى و إذارئى الهلال بالنهار كان ليله المستقبله و لا اعتداد بصغر الهلال وكبره و إذارئى فى بلد و لم ير فى آخر فإن كانا متقاربين لزم الصوم أهليهما معا و إن كانا متباعدين مثل بغداد ومصر أو بلاد خراسان لم يلزم أهل الآخر . ووقت الصوم من ابتداء الفجر الثانى إلى الليل ووقت صلاه المغرب والإفطار واحد والابتداء بالصلاه أفضل إلا إذا حصل أحد ثلاثه أشياء شده الجوع أو العطش أو انتظار قوم على مائده فإذا غابت الشمس أفطر من غير

[صفحه ١٤٢]

إفطار وجاز

له تناول المفطرات إلى طلوع الفجر الثاني إلا الجماع فإنه يجوز له إلى أن يمكنه الإتيان بالغسل قبل طلوع الفجر. وما يجب الإمساك عنه ضربان واجب ومستحب. فالأول على خمسة أضرب. أحدها يفطر ويوجب القضاء والكفاره إجماعا بين الطائفه. والثاني يفطر

عند بعض ولا يفطر

عند بعض . والثالث يفطر ويوجب القضاء والكفاره إن قصد به الإفطار وإن لم يقصد به الإفطار أوجب القضاء دون الكفاره

عند قوم من أصحابنا و كليهما

عند آخرين . والرابع يوجب القضاء دون الكفاره. والخامس لا يفطر وإن وجب الاجتناب عنه. فالأول ثمانية أشياء الأكل والشرب للطعام والشراب وأكل غير المعتاد مثل التراب والحجر وشرب غير المعتاد والجماع في أحد الفرجين وإن لم ينزل وإنزال المنى عمدا وإن كان بالملاعبه والملامسه والمقام على الجنابه عمدا من غير ضروره حتى يطلع الفجر ومعاوده النوم بعد اتباهتين إلى طلوع الفجر. والثاني أربعة أشياء تعمد الكذب على الله تعالى وعلى رسوله ص وعلى الأئمه ع والارتماس فى الماء. والثالث ثلاثه أشياء إيصال الغبار الغليظ والرائحه الغليظه إلى الحلق وازدراد ما لا يؤكل مثل الخرزه والجوهر والفضه. والرابع تسعه عشر شيئا الإقدام على الأكل والشرب من غير أن يرصد الفجر قادرا عليه و هو يظن أنه لم يطلع وقد طلع والإقدام على الجماع و هو يظن تمكنه

[صفحه ١٤٣]

من الغسل قبل طلوع الفجر و لم يتمكن من غير أن يرصد الفجر على الأكل والشرب و هو شاك فى طلوع الفجر ثم تبين بعد طلوعه وتقليد الغير فى دخول الليل و هو يقدر على مراعاته والإقدام على الإفطار وتقليد الغير فى أن الفجر لم يطلع مع قدره على مراعاته والإقدام على ما يفطر من غير مراعاته وترك القبول عمن أخبر بطلوع الفجر لسبب والإقدام على ما يفطر والإقدام على الإفطار من غير أماره

تغلب على الظن لعارض في السماء ظنا بدخول الليل و لم يدخل وتعمد القيء وابتلاع ما ذرعه منه ومعاودة النوم و هو جنب بعد انتباهه واحده إلى طلوع الفجر ووصول الماء من غير قصد إلى حلق من يتبرد به والحقنه بالمائع وتقطير المائع في الإحليل بحيث يبلغ إلى الجوف وابتلاع الخلاله عامدا مع إمكان التحرز وخروج المنى عند النظر والإصغاء إلى ما يحرم عليه أو حديث يشتهيه وابتلاع ما استجلب من الريق و له طعم وابتلاع ما فضل من الفم من الريق . والخامس سبعة أشياء التكلم بالفواحش والنظر إلى المحرمات والاستماع إلى المنهيات والسعى إلى المحظورات والإفطار على الطعام الغصب وتناول الحرام وارتكاب المنهى والمكروه ثلاثه عشر شيئا ملاعبه النساء ومماستهن بشهوه والقبله للشاب وإخراج الدم إذا أدى إلى الضعف واستدخال الشياف الجامده

[صفحه ١٤٤]

وتقطير الدهن في الأذن والاستنقعاق في الماء للنساء وبل الثوب على الجسد للتبريد وشم المسك أو ما يجري مجراه وشم الرياحين والنرجس أشد كراهه والسعوط إذا لم يبلغ إلى الحلق فإن بلغ فطر ولزم القضاء و قال أبو يعلى والكفاره أيضا والاحتحال بما فيه صبر أو مسك ودخول الحمام إذا أدى إلى الضعف . والصوم المسبب ضربان نذر و غير نذر فالنذر خمسه أضرب نذر في معصيه ونذر غير معين في طاعه ومعين غير مقيد بحال السفر ومقيد به ونذر يوم لا ينعقد فيه الصوم . فالأول غير لازم . والثاني يلزم فإن أتى به على الفور كان أفضل و إن أخر لا يلزم بتأخيره الكفاره حتى يموت و إن أفطر إذا شرع فيه لم تلزمه الكفاره . والثالث حكمه حكم صوم شهر رمضان في وجوب الإفطار في السفر وقضاء يوم بدله . والرابع لا يجوز إفطاره مسافرا . والخامس لا ينعقد بحال مثل صيام ثلاثه أيام التشريق بمنى وصوم يوم العيد فإن نذر يوما

بعينه ووافق ذلك اليوم يوم العيد والتشريق أفطر وقضى . وحكم النذر المعين حكم صوم رمضان فى جميع الأحكام إلا فى النيه على ما ذكرنا و فى لزوم القضاء والكفاره أو القضاء و غير ذلك . و غير النذر ضربان كفاره و غير كفاره.

[صفحه ١٤٥]

فالكفاره تسعه أجناس كفاره قتل الخطأ وكفاره الظهر وكفاره من أفطر يوما من صيام الاعتكاف وكفاره من أفطر يوما من شهر رمضان عمدا وكفاره من أفطر يوما يقضيه من شهر رمضان عمدا بعد الزوال وكفاره من أفطر يوما من صيام النذر المعين وكفاره اليمين وكفاره أذى حلق الرأس وكفاره جزاء الصيد. و غير الكفاره ثلاثه أضرب قضاء وبدل نسك مثل صوم دم المتعه و شرط صحه عباده مثل صيام الاعتكاف وينقسم الجميع إلى ما له بدل و إلى ما لا بدل له فالأول تسعه أجناس وهى الكفارات . والثانى ثلاثه أجناس وهى ماسوى ذلك . وينقسم ثلاثه أقسام آخر مضيق ومخير فيه ومرتب . فالمضيق أربعة صوم النذر وقضاء ما يفوت من شهر رمضان وقضاء النذر المعين وصوم الاعتكاف . والمخير خمس صوم كفاره أذى حلق الرأس وصوم كفاره من أفطر يوما من شهر رمضان متعمدا أو أفطر صوم النذر المعين متعمدا أو أفطر قضاء شهر رمضان بعد الزوال متعمدا وصوم جزاء الصيد. والمرتب أربعة صوم كفاره اليمين وكفاره قتل الخطأ وكفاره الظهر وصوم دم المتعه. وينقسم ثلاثه أقسام آخر إما يراعى فيه التتابع على جميع الأحوال أو فى بعض الأحوال أو لا يراعى فيه التتابع . فالأول ثلاثه أصناف كفاره اليمين وصوم الاعتكاف وصوم كفاره من أفطر يوما يقضيه من شهر رمضان بعد الزوال . والثانى تسعه من وجب عليه صيام شهرين متتابعين فى كفاره قتل الخطأ أو

[صفحه ١٤٦]

الظهر أو إفطار يوم من شهر رمضان

بغير عذر أو من النذر المعين أو إفساد صوم الاعتكاف أو يوم من جملة شهرين نذر صومهما متتابعاً أو من جملة شهر نذر صومه متتابعاً بنذر غير معين في الموضوعين أو في إفطار يوم من جملة شهر لزم المملوك من كفاره الظهر أو قتل الخطي أو الإفطار أو وجب عليه صيام ثلاثة أيام لدم المتعه وجميع ذلك لم يخل إما أفطر لعذر أو لغير عذر فالأول يبنى عليه على كل حال ما لم يكن العذر سفراً وإن أفطر لغير عذر أو لوجه السفر لم يخل إما صام النصف الأول و من الثاني شيئاً أو لم يصم كذلك فإن صام بنى و إن لم يصم استأنف والثالث أربعة صوم النذر إذا لم يشترط التتابع وصوم جزاء الصيد والسبعة الأيام لدم المتعه وصوم قضاء شهر رمضان فإن صام ثمانية أيام أو ستة متواليات و فرق الآخر كان أفضل . وينقسم قسمين آخرين إما يتعلق بإفطاره قضاء وكفاره أو لا يتعلق به ذلك . فالأول أربعة أجناس صوم شهر رمضان والنذر المعين وصوم قضاء شهر رمضان على ما ذكرناه وصوم الاعتكاف . والثاني ما سوى ذلك . و إن باشر شيئاً من المفطرات سهواً أو نسياناً لم يفسد الصوم بحال . والكفاره أحد ثلاثة أشياء عتق رقبه أو صيام شهرين متتابعين أو إطعام ستين مسكيناً . فإن أفطر شهر رمضان بأحد المحرمات وجب عليه ثلاث كفارات و إن أكره الزوجه على الجماع وجب عليه كفارتان وضرب خمسين سوطاً وبالتكرار في يوم واحد لا تتكرر الكفاره و في أكثر تكرر . و إن عجز عن الكفارات الثلاث وأمكنه صيام ثمانية عشر يوماً صام و إن

[صفحه ١٤٧]

لم يمكنه استغفر و لم يعد فإن عجز في كفاره النذر عن صيام شهرين و عن بدله و عن صيام ثمانية

عشر يوماً صام ثلاثة أيام فإن عجز استغفر. وكفاره من أفطر يوماً يقضيه من شهر رمضان بعد الزوال إن أفطر استخفافاً به مثل كفاره من أفطر يوماً من شهر رمضان وإن أفطر لغير ذلك فكفارته صيام ثلاثة أيام أو إطعام عشرة مساكين وإن عجز لم يلزمه شيء. وأما بقية صيام الكفارات فسنذكرها في مواضعها إن شاء الله تعالى. وأما صوم النفل فأربعة أضرب صوم الإذن وصوم الأدب وصوم الكفاره وصيام التطوع. فالأول ثلاثة صوم المرأة تطوعاً والعبء والضيف ينبغي أن يكون بإذن الزوج والسيد والمضيف. والثاني خمسة صوم المسافر إذا قدم أهله وقد أفطر في الطريق والصبى إذا بلغ نصف النهار وقد أفطر والمريض إذا برأ والكافر إذا أسلم والحائض إذا طهرت فكلهم يمسك بقية النهار تأديباً ويقضى والصبى إن لم يفطر وبلغ صام واجبا والمسافر إذا قدم أهله قبل الزوال ولم يفطر وجب عليه الصوم ولم يقض. والثالث صوم كفاره من نام عن صلاة العشاء متعمداً حتى أصبح فإنه يستحب له أن يصوم ذلك اليوم وروى أنه يجب. والرابع صيام جميع السنة إلا العيدين وأيام التشريق وفيها ما هو أكثر تأكيداً وهو خمسة عشر نوعاً صوم الأربعاء بين الخميسين والأيام البيض والأربعة الأيام من السنة يوم مولد النبي ص ويوم المبعث ويوم دحو الأرض ويوم الغدير وصوم أول يوم من ذى الحجة ويوم عرفه إذا لم

[صفحة ١٤٨]

يضعف عن الدعاء ورجب كله أو خمسة عشر يوماً أو ثمانية أو سبعة أو يومين من أوله أو أيام البيض منه وأقله اليوم الأول وشعبان كله. فأما الصوم المحظور فعشره صوم نذر المعصية ويوم الشك بنيه رمضان وصوم الصمت والوصول ويوم الفطر والأضحى وأيام التشريق لمن كان

بمنى إلالقاتل العمء فى الأشهر الحرم و صوم الدهر لدخول العيدين والتشريق فيه

فصل فى بيان الصوم فى السفر

السفر ضربان معصيه و غير معصيه فالأول لايجوز فيه الإفطار والثانى ضربان إما يكون السفر فى حكم الحضر و لايجوز فيه الإفطار أو لا يكون كذلك و يجب فيه الإفطار إذابلع حد التقصير سواء كان السفر طاعه أو مباحا هذا إذا كان الصوم صوم شهر رمضان أو النذر غير المقيء بحال السفر فإن كان نذرا مقيدا بحال السفر أو صوم الكفاره التى يلزم التتابع فيها وإفطاره يوجب الاستئناف أو صوم ثلاثه أيام لدم المتعه أو صيام كفاره قتل العمء فى الأشهر الحرم و هو يصوم فيها واتفق له سفر و جب عليه أن يصوم فى السفر. و ماسوى ذلك من الصيام المفروض و جب فيه الإفطار فى السفر فإن لم يفطر و علم و جوب الإفطار لزمه القضاء و أثم و إن لم يعلم صح صومه و لم يلزمه القضاء و لم يأثم . و أما صيام النفل ف ضربان مستحب و جائز. فالأول صيام ثلاثه أيام

عندقبر النبى ص لصلاه الحاجه. والثانى ماسوى ذلك .

[صفحه ١٤٩]

وروى كراهيه صوم النافله فى السفر والأول أثبت و إذا فطر فى السفر تشبه بالصائمين و لم يتملأ من الطعام والشراب و لم يقرب الجماع إلا إذا اشتدت حاجته إليه . والمسافر لم يخل من أربعة أوجه إما خرج قبل الصبح من منزله أو بعد الصبح قبل الزوال ناويا للسفر من الليل أو غيرناو أو خرج بعد الزوال فالأول يفطر إذا خفى عليه أذان مصره أو توارى عنه جدران بلده والثانى يفطر ويقضى والثالث لا يفطر ولا يقضى والرابع يصوم ويقضى و إذا وصل إلى البلد لم يخل من ستة أوجه إما وصل قبل الصبح أو بعده قبل الزوال و قد كان يعلم أنه يصل كذلك أو لم يعلم و قد وصل قبل الزوال

و لم يفطر أو وصل مفطرا قبل الزوال أو بعده أو وصل إلى غير بلده و لم ينو فيه مقام عشره أونوى مقام عشره فيه . فالأول يلزمه الصوم والثاني يستحب له أن لا يفطر فإذا وصل نوى وصام وأجزأ والثالث ينوى ويصوم والرابع أمسك بقيه النهار تأديبا والخامس يكون مسافرا والسادس يكون حكمه حكم من يصل إلى بلده

فصل فى بيان أحكام المريض والعاجز عن الصيام

المريض عشره أضرب إما يكون زائل العقل بالإغماء والجنون وغيرهما أو غير زائل العقل ويقدر على الصوم من غير ضرر يعود إليه أو يقدر ويخاف الزيادة فى مرضه أو ضررا آخر أو لا يقدر أصلا أو يموت من ذلك المرض أو لا يموت وبقى مريضا إلى رمضان آخر أو برأ منه ولا يقدر على قضاائه حتى يدخل آخر أو برأ منه ولا يقضى ثم يمرض ويموت أو برأ منه ولا يقضى من

[صفحه ١٥٠]

غير توان أو لا يقضى توانيا. فالأول يسقط عنه الصوم ولا يلزمه القضاء بحال و قال المفيد رضى الله عنه يلزمه القضاء إذا كان غير مفيق فى أول الشهر. والثانى يلزمه الصوم . والثالث يلزمه الإفطار فإن لم يفطر وصام أثم ولزمه القضاء. والرابع كذلك . والخامس يلزم وليه القضاء عنه استحبابا. والسادس إن قدر على الصوم صام الحاضر وسقط عنه قضاء الفائت وتصدق عن كل يوم بمدين من طعام إن قدر عليه وبمد إن لم يقدر. والسابع كذلك . والثامن يلزم وليه القضاء عنه وجوبا والولى هو أكبر أولاده الذكور فإن كان له جماعه أولاد فى سن واحد قضوا عنه بالحصص وإن خلف البنت وترك ما لافدت عنه بما ذكرنا. والتاسع يصوم الحاضر ويقضى الأول ولا صدقه عليه . والعاشر يصوم الحاضر ويقضى الأول ويتصدق عن كل يوم بما ذكرنا. والعاجز عن الصيام أربعة نفر الحامل المقرب والمرضعه والشيخ الهم و من به

العطاش فالأول والثاني إن خافتا على أنفسهما أو على الولد أفطرتا

[صفحه ١٥١]

وقضتا وتصدقتا بما ذكرنا والثالث يسقط عنه الصوم والقضاء و في الصدقه روايتان والرابع إن رجا زواله أفطر وقضى وتصدق و إن لم يرج سقط عنه الصوم والقضاء و في الصدقه قولان

[صفحه ١٥٢]

كتاب الاعتكاف

الاعتكاف في اللغة هو اللبث الممتد. و في الشريعة خص باللبث في مكان مخصوص و على وجه مخصوص مدته مخصوصه للعباده. وأصله الاستحباب و يجب بالنذر ممن يصح منه ويحتاج ذلك إلى بيان اثني عشر شيئا من يصح منه الاعتكاف مطلقا و من يصح منه إذا أذن له غيره و من لا يصح منه بحال والموضع الذي يصح فيه وقدر المدته التي يصح بها و ما يبطل الاعتكاف و ما يلزم بإبطاله والوقت الذي لا يصح فيه و ما يستحب للمعتكف أن يفعل و ما لا يجوز له فعله إذا خرج من الموضع الذي اعتكف فيه لعذر والعذر الذي يجوز له الخروج لأجله و ما يحرم عليه. فالأول كل حر بالغ مسلم مالك أمره غير ضعيف إذا لم يكن واجبا عليه بالنذر. والثاني سبعة نفر المرأة ذات الزوج والعبد والمدبر والمكاتب والمعتكف المشروط عليه والأجير والضيف على ما ذكرنا. والثالث خمسة نفر الكافر والصبي والمجنون والحائض والناذر لالوجه الله تعالى .

[صفحه ١٥٣]

والرابع كل مسجد قد صلى فيه النبي ص أو الإمام ع صلاه الجمعة بالناس وهي أربعة مساجد المسجد الحرام ومسجد النبي ص ومسجد الكوفة ومسجد البصره وروى مسجد المدائن أيضا. والخامس ثلاثة أيام فصاعدا و لا يصح بأقل منها. والسادس ستة أشياء الجماع وإنزال المنى والخروج من المسجد لغير عذر والسكر والارتداد والحيض للنساء والنفاس . والسابع الكفار إن أفسدها بالجماع أو بإنزال المنى والقضاء. و لم يخل حال المرأة إذا جامعها من سبعة أوجه

إما كانت غير معتكفه أو معتكفه بغير إذنه وطاوعته أو أكرهها أو كانت معتكفه بإذنه وطاوعته أو أكرهها وجامعها ليلا أو نهارا. فالأول لزم الرجل الكفاره دونها. والثاني لزم كل واحد منهما الكفاره. والثالث لزم الرجل الكفاره دونها ويبطل اعتكافه خاصه. والرابع لزم كل واحد منهما الكفاره. والخامس لزم الرجل كفاره نفسه وكفاره زوجه. والسادس تلزم كفاره واحده. والسابع تلزم كفارتان إحداهما من جهه الاعتكاف والأخرى من جهه الصوم فإن جامع الرجل المعتكف زوجه المعتكفه بإذنها قهرا نهارا لزمته أربع كفارات. والثامن من قسمه الأولى العيدان وأيام التشريق لمن يكون بمنى. والتاسع أن يشترط على ربه الرجوع إن عرض له عارض فإن شرط وعرض

[صفحه ١٥٤]

له ذلك جاز له الخروج على كل حال و إن لم يشترط وقد صام يوما فكذلك و إن صام يومين لم يجز له الخروج حتى يتم. والعاشر أربعة أشياء أن لا يجلس فى موضع و لا يمشى تحت ظل مختارا و لا يقف فيه إلا للضرورة و لا يصلى فى غير المسجد الذى اعتكف فيه إلا بمكته فإنه يجوز له أن يصلى فيها فى أى بيوتها شاء. والحادى عشر تسعه أشياء البول والغائط وحضور الجنازه و عياده المؤمن وتشيع الأخ فى الله تعالى وإقامه الشهاده وتحملها إذاتعينا عليه والمرض والخوف على النفس أو المال و إذا خرج من جهه المرض أو الخوف و قدمضى يومان عاد إليه إذا زال فى الوقت الذى خرج فيه منه وبنى عليه و إن لم يمض يومان أو مضيا وخرج لغير عذر استأنف. والثانى عشر البيع والشراء وجميع ما يحرم على المحرم

[صفحه ١٥٥]

كتاب الحج

أشاره

الحج القصد فى اللغه وخص فى الشرع بالقصد إلى بيت الله الحرام لأداء مناسك مخصوصه عنده على وجه مخصوص فى وقت مخصوص والعمره الزياره فى اللغه وخصت

فى الشرىعه بزىاره البىء الحرام لأءاء مناسك مخصوصه عنءه على وءه مخصوص وكلاهما ضربان مقتضى لنفسه أو لغيره . فالأول ضربان فرض ونفل والفرض ثلأئه أضرب مطلق ونذر وقضاء . والثنانى ثلأئه أضرب لازم بالأجره أو الوصيه أو الولايه . فالمطلق حجه الإسلام وعمرته وىجبان فى العمر مره باءءماع تسعه شروط و الرجل والمرأه فىها سواء وهى البلوغ وكمال العقل والصحه والحرىه ووجود الزاء والراحله وءخلىه السرب من الموانع وإمكان المسىر والرجوع إلى كفاىه من المال أو الصنعه أو الحرفه . وءنقسم الشروط ثلأئه أقسام فىبعضها يؤءر فى الوجوب ءون الصحه والبعض فى الصحه ءون الوجوب والبعض فىهما معا .

[صفءه ١٥٤]

فالأول سبعة البلوغ والحرىه والصحه ووجود الزاء والراحله وءخلىه السرب وإمكان المسىر . والثنانى يؤءر فى الصحه و هو الإسلام . والثلء كمال العقل لأن المءنون والصبى لاىجب علىهما والكافر لاىصح منه و إن وىب علىه و إذاسقط الوجوب لاءءلال أءء هذه الأوصاف لم يسقط الاءءءباب إلا لءءر . والماءءءب لاىجزئ عن الواىب . والنذر بالءء لاىصح من أربعة الكافر والصبى والمءنون والعبد إلا بإءذن مولاه وىصح من غيرهم . و من ىصح منه لم ىءل إما نذر أن ىءء حجه الإسلام و لم ىلزمه سواها أونذر مطلقا ولزمه كىف أمكنه فإن نذر مشروطا بسنه معىنه لزمه فإن فاءه لءءر لم ىلزمه القضاء و إن فاءه لغير عءر لزمه القضاء وكفاره النذر و إن نذر ماشىا وقءر لم ىءزئه راكبا و إن لم ىقءر وركب وساق بءنه أجزأ والقضاء ىلزم لكل مره مره إذافسء الحج وسنءر ماىفسء الحج إن شاء الله ءعالى . و أما النفل فىسءءب له على حسب اسءءاعته و أما ما ىلزم بالأجره فإن كان من اسءؤجر صروره و وىب علىه الحج لم ىصح و إن لم ىكن صروره أو كان

و لم يجب عليه الحج صح . و كل من يصح أن يحج لنفسه يصح أن يحج لغيره إذا لم يكن ضروره على ماذكرنا والضروره الواجب عليه الحج إن حج عن غيره لم يجزئ عنه و لا عن نفسه و لم يستحق الأجره و إن حج عن نفسه أجزأ عن حجه الإسلام ولزمه الحج لذلك الغير و إن لزمه الحج بالوصيه لزم من صلب المال إن وجب الحج على الموصى و إن لم يجب كان من ثلث المال ولزم ذلك من دويره أهله فإن

[صفحه ١٥٧]

لم يسع الثلث لذلك حج من موضع يفى به الثلث و إن لزم الحج بالولاية لم يخل إما ترك مالا يفى به أو لا يفى به أو مالا و عليه دين أو لم يترك مالا و كان قدوجب عليه الحج . فالأول يلزم الولي أن يحج عنه بنفسه أو بالأجره من ميقات أهله و إن حج من دويره أهله كان أفضل . والثاني يلزم أن يحج عنه من موضع يسع له . والثالث كان بين المدين والحج على القدر . والرابع يستحب لوليه أن يحج عنه إن قدر . والعمره فرض وندب والفرض مفرد و غيرمفرد والمفرد أربعة أضرب لازم بالندر أوالعهد أو بعدحجه القران أوالإفراد و غيرالمفرد مايتمتع به من العمره إلى الحج والندب يجوز له في كل شهر و في كل عشره أيام في الأقل وأفضل أوقاتها رجب وهى تلى الحج فى الفضل ويجب الحج على الفور فإن أخر أثم . و من حج مخالفا ثم استبصر فإن كان لم يخل بشىء من أركان الحج أعاد استحبابا و إن أخل فيه وجبت عليه الإعاده . والحج ثلاثه أقسام تمتع بالعمره إلى الحج وقران وإفراد . فالأول فرض

من لم يكن من حاضري المسجد الحرام والحاضر من كان بين منزله و بين المسجد الحرام اثنا عشر ميلا- فإن زاد على تلك المسافه لم يكن من حاضريه . والقران والإفراد فرض حاضريه و من كان فرضه القران والإفراد لم يصح منه التمتع وروى أنه يصح ولا يلزمه دم المتعه إن كان من أهل مكه و إن كان فرضه

[صفحه ١٥٨]

التمتع لم يجزئ القران و لاالإفراد إلا مضطرا و من تمتع بالعمره إلى الحج و جب عليه الإحرام من ميقات أهله و إن و جب عليه القران والإفراد أحرم من بيته إن كان مكيا و إن لم يكن مكيا أحرم من دويره أهله . وأشهر الحج ثلاثه شوال وذو القعدة وذو الحجه إلى قبيل الفجر من ليله النحر. والحاج بالغ وصبي والبالغ حرا أو عبدا أو مدبرا أو مكاتبا أو أمه أو حره أو مدبره أو مكاتبه و يكون كل واحد منهم مطلقا أو محصرا أو مصدودا و تفصلا إن شاء الله . و أما الحج فيشتمل على أربعة أقسام أفعال واجبه و مندوبه و تروك محظوره و مكروهه و الواجبه على ركن و غير ركن و التروك على ما يفسد الحج و يوجب القضاء و الكفاره أو القضاء دونها و على ما لا يفسد الحج و يوجب الكفاره أو لا يوجب . فأركان المتمتع فى العمره المستمتع بها أربعة النيه و الإحرام من الميقات و فى وقته و طواف العمره و السعى لها و فى الحج سته النيه و الإحرام له من جوف مكه و الوقوف بالموقفين عرفات و المشعر و طواف الزياره و السعى لها. و المفرد على ذلك إلا أن حج المفرد مقدم على العمره و القارن مثل المفرد و يتميز منه بسياق الهدى و غير الركن ثمانيه التلبيات الأربع مع الإمكان أو ما يقوم مقامها مع العجز من الإيماء للأخرس أو الإشعار و التقليد و ركعتا طواف العمره و التقصير بعد السعى و تلبيه الإحرام بالحج

أو ما يقوم مقامها والهدى أو ما يقوم مقامه من الصوم إذا عجز وركعتا طواف الزيارة وطواف النساء وركعتا طوافها

[صفحة ١٥٩]

و من حج مفردا سقط عنه الهدى و ما يوجب القضاء والكفاره. ويفسد الحج شيئا الجماع فى الفرج قبلا كان أو دبرا قبل الوقوف بالموقفين و الرجل والمرأه فيه سواء والاستمناء باليد و هو فى حكم الجماع و إن فعل ذلك فى العمره المبتوله أوجب القضاء والكفاره وأبطلها. و ما يفسد الحج و لا يوجب القضاء والكفاره شيئا الإحرام متعمدا مختارا بعد التجاوز عن الميقات و فى ذلك قولان والتلبيه بعد الطواف والسعى للعمره قبل التقصير يفسد التمتع . و ما يوجب الكفاره و لا يبطل الحج فثمانيه وثلاثون و ما لا يوجب الكفاره الاستماع إلى من تجماع من غير رؤيه حتى أمنى والمستمع لكلام النساء حتى أمنى . والمكروه سبعة عشر شيئا وسيجىء شرح ذلك إن شاء الله تعالى

فصل فى بيان أحكام الإحرام ومقدماته

الإحرام أحد أركان الحج فمن تركه عامدا أو تركه عن الميقات عمدا و لم يرجع إليه بطل حجه و إن تركه ناسيا و لم يذكر و كان فى عزمه الإحرام صح و إن ذكر بعد ما جاوز الميقات لم يخل من ثلاثه أوجه إما ذكر قبل دخول مكه أو بعد دخولها وأمكنه الخروج إلى خارج الحرم أو لم يمكنه فالأول يحرم من موضعه . والثانى يخرج إليه ويحرم منه . والثالث يحرم من حيث انتهى إليه . و من أحرم لم يخل حاله من ثلاثه أضرب إما قدم الإحرام على الميقات أو أخر عنه أو أحرم منه . فالأول لا ينعقد إلا لاثنتين أحدهما من نذر تقديم الإحرام على الميقات

[صفحة ١٦٠]

والثانى من يريد أن يعتمر فى رجب ويخاف إن لم يحرم قبل الوصول إليه انقضى الشهر. والثانى لم يخل من ثلاثه أوجه إما ترك

عمدا من غير عذر أو نسيانا وذكرنا حكمهما أو ترك بعذر وحكمه أن يحرم من حيث انتهى إليه . والثالث فرضه ذلك .
والمواقيت خمس بطن العقيق و هو لأهل العراق و من يحج على طريقهم و له ثلاثه محارم أولها وأفضلها المسلخ و ثانيهما غمره
و ثالثها ذات عرق و لا يتجاوز ذات عرق إلا لعذر. والثاني ميقات أهل المدينة ولهم ميقاتان ذو الحليفة والجحفة. والثالث ميقات
أهل الشام و هو الجحفة وتسمى المهيعة. والرابع ميقات أهل اليمن و هو يللم . والخامس ميقات أهل الطائف و هو قرن المنازل .
و من حج لم يخل إما كان منزله دون الميقات أو فوقه فالأول يحرم من منزله والثاني يحرم من الميقات . و من عجز عن الإحرام
لمرض أحرم عنه و ليه وجنبه عما يلزمه الاجتناب عنه و قد تم إحرامه . والإحرام يشتمل على أفعال وتروك والأفعال على واجبات
ومندوبات . فالواجبات ستة أشياء الإحرام من الميقات في أشهر الحج والنيه واستدامه حكمها حتى يفرغ ولبس ثوبه يأتزر
بأحدهما ويتوشح بالآخر والتلبيت الأربع مع الإمكان والإيماء للأخرس والإشعار والتقليد في حكم التلبيه . والمندوب ضربان
مقدم عليه ومقارن له . فالمقدم تسعه أشياء توفير شعر الرأس للمتمتع من أول ذى القعدة والتنظيف

[صفحه ١٦١]

إذا أراد الإحرام وقص الأظفار وأخذ الشارب وإزاله الشعر عن العانه و عن الإبطين والغسل والإحرام عقيب صلاة الظهر أو عقيب
غيرها من الصلاة المفروضة إن لم يكن وقتها فإن لم يكن وقت فريضه صلى ست ركعات للإحرام وأحرم بعدها و إن كان
بعد فريضه صلى ركعتين له وأحرم بعدهما و إن صلى ستا كان أفضل و إن لم يتمكن من صلاة الست ركعات إذا لم يكن وقت
فريضه اقتصر على ركعتين و أن يكون ثوبا إحرامه من بياض القطن

ويجوز الإحرام في كل ثوب تجوز فيه الصلاة للرجال والأفضل ما ذكرناه ثم الكتان . والمقارن أحد عشر شيئا الدعاء للإحرام وتعيين الحج الذي يحرم له والشرط على ربه والجهر بالتلبية للرجال دون النساء والإكثار منها والتلبيات الزائدة على الفرض والإكثار من قول لبيك يا ذا المعارج لبيك والإقامة على التلبية للمتمتع حتى يرى بيوت مكة إن حج على طريق أهل العراق و إلى يوم عرفه إن حج قارنا أو مفردا و حتى تضع الإبل أخفافها في الحرم إن اعتمر و حتى يرى الكعبة إن خرج من مكة معتمرا و من حج على طريق المدينة ابتداءً بالتلبية إذا علمت به راحلته البيداء و من حج على غير طريقها لبي بعد ما يمشى خطوات بعد الفراغ من الصلاة إن كان ماشيا وحين نهض به بعيره إن كان راكبا والإشعار والتقليد والإشعار يكون للبعير والتقليد للغنم والبقر. و إذانوى و لم يلب أولى و لم ينو لم يصح و إن نوى الإحرام مطلقا في أشهر الحج أو علق بإحرام رجل آخر و هو غير محرم كان بالخيار بين أن يجعله للحج أو للعمرة و إن كان في غير أشهر الحج تعين للعمرة. والمفروض من التلبية لبيك اللهم لبيك إن الحمد والنعمة لك والملك

[صفحه ١٦٢]

لاشريك لك لبيك و إذا تمتع بالعمرة زاد لبيك بمتعته بعمرة إلى الحج لبيك و إذا تمتع وقضى مناسك العمرة و لبي قبل التقصير ناسيا لم يلزمه شيء و إن لبي عامدا بطلت متعته وصارت حجته مفردة. و إن أهل بحجه مفردة وقضى مناسكها بمكة و لم يلب بعد الطواف وأراد أن يجعلها عمره جاز له ذلك و لا تجوز التلبية للمتمتع حاله الطواف و لا في مسجد عرفه. والشرط على ربه أنه إذا عرض له عارض يحبسها جعلها

عمره إن لم تكن حججه و كان له أن يحل والشرط لايسقط القضاء من قابل و فى إسقاط الدم روايتان

فصل فى بيان موجبات الكفاره

مما يحصل من الحاج فى حال إحرامه وهى ثمانية وثلاثون صيد البر وذبحه وذبح فرخه وأكل لحمه والدلاله عليه والإشاره إليه وكسر بيضه والوطء بعدالوقوف بالمشعر قبل طواف النساء والإمناء ومباشره النساء بشهوه والعقد عليهن لنفسه وللغير والشهاده عليه وتقبيلهن ومباشرتهن بشهوه ولبس المخيط من الثياب وتغطيه الرأس للرجل والمحمل والارتماس فى الماء وأكل ما فيه طيب مختارا واستعمال المسك والكافور والعنبر والعود والزعفران والوروس والأدهان طيبه كانت أو غيرطيبه والتختم للزينه ولبس السلاح مختارا ولبس مايستر ظهر القدم والفسوق والجدال والقبض على الأنف من الروائح الكريهه وقص الأظفار والشعر وإلقاء القمل عن البدن وقطع شجر الحرم إلاشجر الفاكهه والحشيش إلاالإذخر. وجاز للمرأة لبس السراويل والغلاله تحت الثياب و إن لبس الرجل مخيطا ناسيا غير مضطر نزعه من أسفل و إن لم يجد غيرقباء لبس مقلوبا و لم يدخل

[صفحه ١٦٣]

يده فى كفه و إن لبس طيلسانا له زر لم يزرره و رخص للنساء لبس القميص وإسدال الثوب دون النقاب وتغطيه الرأس والمحمل ولبس مااعتادته من الحلى ما لم تقصد به الزينه و لم تظهر لزوجها. و لايجوز الإحرام فى الثوب النجس و لا فى الثياب السود و لا- فى المصبوغه بما فيه طيب مع بقاء رائحتها و إن غطى الرجل رأسه ناسيا ألقى القناع وجدد التلبيه و لم يلزمه شىء. ويجوز للمحرم ثلاثون شيئا تغطيه الوجه وعصب الرأس والمشى تحت الظلال والقعود فى البيت و فى الخباء والتظليل على رأسه حاله الاضطراب والإدهان مضطرا بما لاطيب فيه وبما زالت رائحته والاحتجام وإزاله الشعر عن موضع الحجامه

مضطرا وقتل القمل على بدنه ونقله إلى موضع آخر وتنحيه الحلمه والقراد وشراء الجوارى والرجعه والطلاق والسعوط بما لاطيب فيه والاجتياز على موضع يباع فيه الطيب إذاقبض على الأنف والاكتحال بغير السواد وبما لاطيب فيه والخضاب للتداوى والإحرام فى الثوب الوسخ وفيما أصابه طيب وزالت رائحته ولبس المنطقه والهيمان وقتل المؤذيات وتأديب العبد والخادم والولد ما لم يزد على عشره أسواط. و إذاصاد المحرم صيدا وذبحه كان فى حكم الميتة و إن اضطر إلى لحم الميتة أكل الصيد دونه وكفر فإن لم تكن معه الكفاره أكل الميتة و إن اضطر إلى أكل ما فيه طيب قبض على الأنف وأكل و إن باشر الطيب لحاجه فكذلك ولايكتحل بالسواد وبما فيه طيب ولايجوز له أن يلبس الشمشك بحال فإن لم يجد النعل لبس الخف إن وجد وشق ظاهر القدمين و إن قطع الساقين كان أفضل فإذاوجد النعل نزعه فإن لم ينزع مع وجدان النعل لزمه فديه

[صفحه ١٦٤]

فصل فى بيان ماكره فعله للمحرم

و هوسبعه عشر شيئا لبس الثياب المصبوغه المقدمه والمصبوغه بما فيه طيب غيرالمحرمات والنوم على أمثالها ولبس الثياب المعلمه والمصبوغه بالعصفر لأجل الشهره واستعمال غيرالمحرم للمحرم من الطيب والنظر فى المرآه واستعمال الأدهان الطيبه قبل الإحرام إذاكانت مما تبقى رائحتها إلى وقت الإحرام والسواك إذاأدمى فاه وحك الجسد على وجه يدميه ودخول الحمام والخطبه إلى النساء والجلوس

عند من تطيب أوباشر الطيب لذلك وشم الرياحين الطيبه وخطبه المحل إلى المحرمه وذلك الجسد فى الحمام

فصل فى بيان الكفارات المتعلقة بما ذكرنا

جنايه المحرم ضربان صيد و غيرصيد والصيد حلال اللحم وحرامه وحرام اللحم مؤذ و غيرمؤذ.فالمؤذى لايلزم بقتله شىءسوى الأسد إذا لم يرده فإن قتله و لم يرده لزمه كبش . و غيرالمؤذى جارحه و غيرجارحه فالجارحه جاز صيدها وبيعها فى الحرم وإخراجها منه و غيرالجارحه يحرم صيدها ويلزم بالجنايه عليها الكفاره. والحلال اللحم صيد بحر و لاجرح فيه بوجه وصيد بر وخطؤه فى حكم العمد فى الكفاره والجنايه عليه ضربان قتل و جراحه فإن قتله لم يخل إما بدأ أوعاد والبادئ إما قتلا محلا أو محرما والمحل قتله فى الحل أو فى الحرم .

[صفحه ١٦٥]

فإن قتله فى الحل لم يخل إما قتله على بريد من الحرم أو على أكثر منه و إن رماه وهرب منه لم يخل إما مات فى الحل أو فى الحرم فإن قتله على رأس أكثر من بريد لم يلزمه شىء و إن قتله على بريد من الحرم لزمه الفداء و لم يحرم أكله و إن هرب منه ومات فى الحل فكذلك و إن مات فى الحرم لزمه الفداء وحرم أكله . والمحرم لم يخل إما قتله فى الحل أو فى الحرم فإن قتله فى الحل على بريد لزمه

القيمه ومحرم أكله و إن أكل منه لزمه قيمتان و إن قتله في الحرم لزمه الجزاء والقيمه و إن أكل منه لزمه الجزاء وقيمتان ما لم تبلغ الكفاره بدنه فإذا بلغت لم تتضاعف الكفاره. و إن صاد طيرا وضرب به الأرض حتى مات تضاعفت القيمه مع الجزاء والعائد لم يخل إما عاد خطأ أو عمدا فإن عاد خطأ تكررت الكفاره و إن عاد عمدا فهو ممن ينتقم الله منه و في الكفاره قولان . و ماتتعلق به الكفاره ضربان صيد و غيرصيد فالصيد ضربان إما يكون له مثل أو لا يكون فما له مثل مضمون به مثل النعامه والبدنه والبقره الوحشيه والأهليه والطبى والغنم و ما ليس له مثل ضربان إما نص على مقدار الكفاره أو لم ينص فإن نص لزمه ذلك و إن لم ينص حكم به ذوا عدل و جاز أن يكون أحدهما الجانى و غيرالصيد ضربان استمتاع وغيره والاستمتاع ضربان جماع وغيره والجماع ضربان إما يفسد الحج أو لا يفسد فإن أفسد الحج لم تتكرر فيه

[صفحه ١٦٦]

الكفاره و إن لم يفسد الحج لم يخل إما تكرر منه فعله في حاله واحده أو في دفعات فالأول لا تتكرر فيه الكفاره بتكرر الفعل والثانى تتكرر فيه الكفاره. و غيرالجماع من الاستمتاع وغيره ضربان إما تكرر منه الفعل دفعه واحده و فيه كفاره واحده أو تكرر في دفعات و تتكرر فيه الكفاره بتكرر الفعل . والكفاره دم و غيردم والدم ضربان إما يلزم في الحال أو بعده و ما يلزم في الحال ضربان مطلق ومقيد فالمقيد خمسه أضرب بدنه وبقره وشاه وحمل وجدى فالبدنه تلزم بعشره أشياء والبقره بسبعه أشياء والشاه باثنين وعشرين شيئا والحمل بأربعه أشياء والجدى بأربعه أشياء والمطلق بأحد

عشر شيئاً والفداء بأربعة وثلاثين شيئاً. فالبدنه تلزم بالجماع فى فرج حرام قبل الوقوف بالمشعر وبالإمناء قبل الوقوف به ويبطلان الحج ويوجبان المضى فى الفاسد والقضاء من قابل وبالجماع بعد الوقوف به إلى أن يطوف من طواف النساء أربعة أشواط وبالجماع فيما دون الفرج فى إحرام الحج أو العمره إذا أنزل بالجماع بعد السعى قبل التقصير فى العمره التى تمتع بها للموسر وبخروج المنى منه إذا نظر إلى غير أهله وبالإمناء إذا نظر بشهوه إلى أهله وبالإمناء إذا لعب أهله بشهوه وقبله أهله بشهوه وبأن يعقد النكاح لمحرّم على امرأه وقد دخل بهامحرّم وبالجدال كاذباً ثلاث مرات وبقتل النعامه وبالإفاضه من عرفات عمداً قبل غروب الشمس إذا لم يرجع إليها أوجع وقد غابت الشمس . فإن أحصر بعد ما وجبت عليه الكفاره لزمه القضاء ودم للكفاره ودم للتحلل و فى العقد لزمه قضاء ودم واحد لهما و إذا طاوعته المرأة وهى محرّم لزمها ما

[صفحه ١٦٧]

يلزم الرجل و لا يبدل للبدنه إلا فيما يلزم بصيد النعامه فإن عجز قومها واشترى بقيمتها طعاماً وتصدق على ستين مسكيناً على كل واحد نصف صاع فإن فضل شىء فله و إن نقص لم يلزمه فإن عجز عن الصدقه صام ستين يوماً فإن عجز صام ثمانية عشر يوماً فإن عجز استغفر الله و لم يعد إليه . والبقره تلزم بصيد بقره الوحش و حمار الوحش و بإمناء المتوسط إذا نظر إلى غير أهله وبالجماع قبل الفراغ من سعى الحج وبالجماع قبل التقصير و بعد الفراغ من المناسك وبالتقصير قبل الفراغ من السعى و قلع شجر الحرم والجدال كاذباً مرتين و لا يبدل لذلك إلا لصيد البقر الوحشى و كفارته على النصف من كفاره البدنه فى الإطعام والصيام الأكثر والأقل . والشاه تلزم بصيد الطبى والثعلب والأرنب و بإخراج ما أدخل الحرم من الطير منه وإغلاق الباب

على حمام الحرم حتى يموت ويأطارتها عنه وقد رجعت وإن لم ترجع لزم عن كل حمامه شاه وبأكل بيض النعام إذا ابتاع له محل وبكسر بيض الحمام إذا تحرك فيها الفراخ ويأصابه الجراد الكثير وتقليم أظفار اليدين في مجلس واحد وإفتاء الغير في تقليم الأظفار إذا فعل المستفتى وأدمى إصبعه وحلق الرأس لأذى والجدال صادقاً ثلاث مرات وكاذباً مره وبتف الإيطين فإن نتف واحداً أظعم ثلاثه مساكين ولبس ثوب لا يحل لبسه له وأكل طعام لا يحل له أكله وقلع شجر صغير من الحرم وجماع المعسر قبل التقصير وقبلة الزوج قبل التقصير وبالخروج عن المشعر قبل طلوع الفجر عامداً وصيد الكركى على روايه وصيد البط والأوز. و من أغلق الباب على حمام الحرم وفراخها وبيضها حتى هلكت لزم عن كل طير شاه و عن كل فرخ حمل و عن كل بيضه درهم إن كان محرماً وإن كان غير

[صفحة ١٦٨]

محرماً لزم عن كل طير درهم و عن كل فرخ نصفه و عن كل بيضه ربه و إن كسر بيض حمام لم يخل إما تحرك فيها الفراخ أو لم يتحرك فإن تحرك لزم عن كل بيضه شاه و إن لم يتحرك لزمته قيمته . والحمل يلزم بصيد فرخ الحمام و بإغلاق الباب عليه وبصيد القطاه و ما في قدر جسمها والحمل يجب أن يكون فطيماً يرعى الشجر. والجدى يلزم بالقنفذ واليربوع والضب وأشباهها والدم المطلق يلزم بصيد المحرم حمامه الحرم وقتل المحل الصيد في الحرم وشرب لبن الظبي ولزمته قيمته مع الدم ومس المرأة بشهوه أنزل أو لم ينزل وتقليم أظفار اليدين والرجلين معاً في مجلس واحد و إن كان في مجلسين لزمه دمان وحلق الرأس بعد الفراغ من عمره التي تمتع بها قبل

الإحرام بالحج ونسيان التقصير حتى يهمل بالحج والتظليل على نفسه والارتماس في الماء ولبس الخفين والشمشك مختاراً. والفداء يلزم بالدلالة على الصيد وقتله وأكل لحمه وإعانه الغير على قتله وقتل المحل الصيد في الحرم وإيقاد النار لوقوع الصيد فيها و إن أوقدها جماعه لزم كل واحد فديه و إن أوقدوا لغير ذلك ووقع فيها طير لزم الكل فديه واحده وإصابه المحرم الصيد في الحل على بريد من الحرم ورمى المحل من الحرم صيدا في الحل وأصابه وموت الصيد في الحرم إذا كان معه حاله الإحرام و لم تحله وأمر المحرم غلامه المحل بالصيد و إذا صاد عبد أحرم بإذن سيده لزم السيد الجزاء واستعمال الطيب وقلع الأسنان ولبس السواد والقميص وتغطية الرأس بثوب أو عصابه أو مرهم ثخين أو قرطاس أو طين وحمل ما يغطي الرأس وخضابه ولبس المخيط على كل حال وابتداء

[صفحه ١٦٩]

الطيب واستدامته واستعمال ما صبغ بالطيب أو غمس فيه أو بخر به ولبس جماعه ثياب في مجلس واحد و إن لبسها في مواضع متفرقه لزم لكل ثوب فديه ورمى طير على فرع شجره في الحل وأصله في الحرم وكذلك إن كان الفرع في الحرم والأصل في الحل ومس الطيب الرطب مثل الغاليه والمبلول من الكافور والمسك والسعوط والحقنه ومس اليابس إذا علق باليد و في خرقة وحلق الرأس و إن حلق الرأس وتطيب لزمه فديتان . والفديه عن حلق الرأس شاه أو صيام ثلاثه أيام أو إطعام عشره مساكين لكل واحد مد فإن لم يجد الشاه في غيره من الصيد قومها وفض ثمنها على الحنطه وأطعم عشره مساكين لكل واحد نصف صاع فإن زاد لم يلزم و إن نقص أجزاء فإن لم يقدر صام عشره أيام فإن عجز صام ثلاثه أيام و إن أصاب جرادا

وأمكنه التحرز منها تصدق لكل واحده بتمره. و مايلزم به الفديه بعدالجنايه ضربان أحدهما بيض النعام والثاني بيض القطاه والقبيح و ماشاكلها و لم يخل إما تحرك فيهما الفراخ أو لم يتحرك فإن تحرك لزم في بيض النعام ماخض من الإبل و في الآخر ماخض من الغنم و إن لم يتحرك أرسل الفحول في إنائها بعدد البيض فما حصل منهما كان هديا لبيت الله الحرام فإن عجز تصدق عن كل بيضه نعام بشاه و عن كل بيضه قطاه بدرهم فإن عجز عن الشاه تصدق على عشره مساكين فإن عجز صام ثلاثه أيام و إن قتل صيدا مملوكا لزمه الجزاء لله والقيمه لصاحبه . والمحل إذاحبس حماما في الحل ولها فراخ في الحرم ضمن قيمه الفراخ و إن حبسها في الحرم ولها فراخ في الحل ضمن قيمتها و إن رمى واحدا فأصاب اثنين أو اضطرب المرمى فقتل فرخا أو كسر بيضا ضمن الكل .

[صفحه ١٧٠]

و من صاد بالجوارح ضمن و إن رام تخلص صيد فمات منه أوعاب ضمن و إن جرح صيدا وقتله غيره ضمن القاتل أيضا. و إذاجرح صيدا لم يخل من سته أوجه إما أثبتة أو أثر فيه و لم يثبتة أو يؤثر فيه و لم يثبتة أو يؤثر فيه أو أثر في عضو له مثل اليدين والرجلين والعينين والأذنين والقرنين أو في عضو لم يكن له نظير أوداواه فبرأ. فالأول حكمه حكم القتل . والثاني لم يخل إما رآه بعدمستويا ويلزمه ربع الفديه أو لم يره بعد ويلزمه الفديه. والثالث استغفر و لم يعد. والرابع إن كان العضوان قرنين لزم في كل واحد ربع الفديه و إن كان غيرهما فإن كل واحد مضمونا بنصف الفديه والتضعيف في الجزاء والقيمه

بالحساب . والخامس إن برأ واشتبه عليه لزمته الفديه و إن برأ تصدق بصدقه. والسادس إن لم يمتنع ضمن و إن امتنع ضمن ما بين قيمته صحيحا ومعيبا. و إن نقل بيض طير من داره و لو فى فراشه و لم يحضنه الطير ضمن و إن نفر الصيد من الحرم فأصابته آفه ضمن و إن وضع بيض الطير الأهلئ تحت الصيد أو بيض الصيد تحت الأهلئ وفسد شيئا ضمن الفاسد و ما يكون من الصيد فى البر والبحر معا كان الحكم على الموضع الذى فيه بيضه وفرخه. و غيرالدم طعام ودرهم والطعام ضربان إما يكون بدل شئء آخر و قد ذكرنا حكمه أو لا يكون و هو أيضا ضربان إما تعين قدره أو لم يتعين فالمتعين مثل من قص ظفرا واحدا أو أكثر ما لم يبلغ تقليم أظفار اليدين فى

[صفحه ١٧١]

مجلس واحد ولزمه لكل واحد مد من طعام و إن قتل عصفورا أو صعوه أو ما فى قدرهما فكذلك و من ألقى القمل من البدن أو قتل زنبورا تصدق بكف من طعام و إن حك رأسه أولحيته وسقط شئء من شعره أو مسه فى غيرالوضوء تصدق بكفين . و غيرالمتعين هو أن ينتف ريشه من حمام الحرم ويلزمه أن يتصدق بشئء باليد التى نتفها بها. والدرهم يجب فى خمسه أشياء من أصاب محلا فى الحرم حماما لزمه درهم و إن أصاب فرخه لزمه نصف درهم و إن أصاب بيضه لزم ربع درهم و إن أصاب محرما بيض حمام فى المحل لزمه لكل بيضه درهم و إن أفسد بعد ما أحل من الإحرام لزمه للجميع درهم . ويجوز أن يرعى الإبل والسوائم سواها فى نبت الحرم وحشيشه و لا يجوز قلعه و علفه إياها إلا الإذخر فإنه

يجوز جزه وقلعه . و من وقع فى رأسه القمل فجعل فيه شيئا يقتلها لزمه الفديه و ما يلزم المحرم من جزاء الصيد و قيمته فى إحرام الحج و العمرة المتمتع بها من الذبح و النحر و الإطعام صنعها بمنى و إن لزمه فى إحرام العمرة المبتوله لزمه ذلك بمكه و ذبح و نحر بمكه قبله البيت بالحزوره و إن كان مالزم فى العمرة من غير جزاء الصيد جاز نحره و ذبحه بمنى أيضا و إن نذر دما و عين الموضع أراق به فإن لم يعين لم يرقه بالحزوره

[صفحه ١٧٢]

فصل فى بيان دخول مكه و الطواف

فإذا أراد المحرم دخول مكه للطواف استحب له أن يأتى بخمسه عشر شيئا قبل الدخول و الشروع فيه الغسل

عند دخول الحرم فإن فاته اغتسل إذا دخله من بئر ميمون أو من الفخ و تطيب الفم بمضع الإذخر و دخول مكه من أعلاها إذا حج على طريق المدينة و الغسل

عند دخول مكه و دخولها ماشيا حافيا على سكينه و وقار و الغسل

عند دخول المسجد و دخول فيه من باب بنى شيبه حافيا و الصلاة على النبى و آله و التسليم عليهم ع

عند الباب و الاستقبال إلى الكعبه إذا نظر إليها و الدعاء بالمروى عند الدخول و

عند ما نظر إلى الكعبه. و تتعلق بالطواف أفعال مفروضه و مسنونه و محظوره و مكروهه و مبطله و أحكام. فالمفروضه سبعة أشياء النيه و الابتداء فى الطواف بالحجر و الختم به و أن يطوف سبعة أشواط و أن يطوف بين المقام و البيت و أن يطوف متطهرا و ركعتا الطواف فى المقام أو خلفه أو بحدائه إن كان زحام فى المقام . و المسنونه ستة عشر شيئا استلام الحجر فى كل شوط و التقبيل له و الإيماء إليه بذلك و رفع اليدين عنده بالدعاء

عند عقد الطواف و الصلاة على النبى ص و على آله ع و استلام الأركان كلها باليمين و خاصه الركن اليمانى و الدعاء

عند كل ركن و الدعاء فى الطواف و الدعاء

عند باب الكعبه و الدنو من البيت فى الطواف

والرمل في ثلاثه الأشواط الأول لإل النساء والعليل والصبى و من يطوف بهما والمشى في الأربعة وخاصة في طواف

[صفحه ١٧٣]

الزياره والاضطباع والمشى بين السرعة والإبطاء والدعاء تحت الميزاب والتزام المستجار في الشوط السابع والدعاء عنده . والمحظوره سبعة أشياء التجاوز في الطواف عن المقام واستدبار الكعبه و أن يطوف بالعكس و أن يجعل اليسار إلى المقام والمشى على أساس البيت و على الحجر و على حائط الحجر. والمكروهه أربعة أشياء الطواف في ثوب نجس و إذا أصاب بدنه نجاسه والكلام خلاله إلا بذكر الله تعالى وإنشاد الشعر. والمبطله ثلاثه عشر شيئاً الزيادة عمداً في طواف الفريضة وقطع الطواف قبل أن يطوف أربعة أشواط وكونه غير متطهر والحدث الناقض للطهاره قبل أن يطوف أربعة أشواط والرجوع عنه لغير عذر قبل الإتمام والشك فيه من غير تحصيل عدد. والمحظورات السبع . والأحكام يتعلق بالطواف المندوب إليه و هو خمسه أشياء أن يطوف بعدد كل يوم من السنه طوافاً فإن لم يقدر فشوطاً و أن يبنى فيه على الأقل إذا لم يحصل العدد ويتم أسبوعين إن زاد على سبعة أشواط عمداً والفضل في الانصراف على الوتر و أن يبنى إن رجع عنه لعذر قبل أشواط والإجزاء إذا طاف على غير وضوء ويلزمه التوضؤ للصلاه. و غير المتعلق بالمندوب أشياء فإن طاف أربعة أشواط وقطع لعذر أو نسي وذكر بعده بنى عليه وأتمه و إن زاد في الفريضة ناسياً وذكر في الشوط الثامن

[صفحه ١٧٤]

قبل أن يصل إلى الركن طرح الزيادة و إن ذكر بعد أن يصل الركن تم أسبوعين و إن شك بعد الرجوع منه لم يلتفت إليه و إن رجع إلى أهله وذكر أنه ترك بعض الطواف أو طواف النساء استتاب من يتم عنه و يطوف و من

قدم السعى على الطواف لم يكن لسعيه حكم ولا يجوز تأخير السعى بعد الطواف إلى غد ويجوز للقارن والمفرد تقديم الطواف والسعى على الوقوف بالموقفين ولا يجوز للمتمتع إلا العذر من مرض وخوف الحيض للمرأة والعجز عن الرجوع إليه من الهرم أو الخوف على النفس أو المال وتقديم طواف النساء جائز للمضطر دون المختار فإن قدم عمدا على السعى أعاد وناسيا لم يعد ويلزم لكل طواف ركعتان فإن طاف أسبوعين ناسيا في الفريضة فصل بين ركعتي كل واحد منهما بسعى وإن كان في النافلة صلى ولبي . ووقت صلاه الطواف بعد الفراغ منه و من نسي صلاته حتى خرج من مكة عاد إليها وصلى إن أمكنه فإن لم يمكنه صلى مكانه فإن مات قضى عنه وليه . والأغلف لا يجوز له الطواف بالبيت . والمريض ضربان إما أمكنه إمساك الطهاره أو لم يمكنه فالأول طاف به وليه و إن نوى لنفسه طوفا صح والثاني أنتظر وليه به يوما أو يومين فإن برأ طاف و إن لم يبرأ أمر من يطوف عنه وصلى هو بنفسه و إن مرض خلال الطواف و لم يمكنه الإتمام فحكمه الانتظار على ما ذكرنا

فصل فى بيان السعى وأحكامه وما يتعلق به وبيان التقصير و غير ذلك

من ترك السعى متعمدا بطل حجه و إن تركه ناسيا وذكر بمكة سعى و إن ذكر بعد الخروج منها وأمكنه الرجوع إليها رجع وسعى و إن لم يمكنه أمر من

[صفحه ١٧٥]

يسعى عنه . وللسعى مقدمات مندوب إليها وهى سبعة استلام الحجر إذا أراد الخروج إليه وإتيان زمزم والشرب من مائه والصب على بدنه من الدلو المحاذى للحجر والخروج إليه من الباب المقابل للحجر وقطع الوادى بخشوع حتى يصعد الصفا . ويشتمل على مفروضات ومسئونات . فالمفروضات أربع النيه والبدأه بالصفا والختم بالمروه والسعى بينهما سبع مرات . والمسئونات

ثمانية عشر شيئاً الصعود على الصفا وإطالة الوقوف عليه إن أمكن والنظر إلى البيت واستقبال ركن الحجر وحمد الله تعالى والثناء عليه وذكر آلائه و ما صنع إليه من حسن بلائه على قدر وسعه والتكبير سبع مرات والتهليل سبع مرات وقول لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيى ويميت وهو على كل شيء قدير ثلاث مرات والصلاة على النبي ص والصلاة على آله ع والدعاء بالمرسوم والمشى فى السعى إذا أمكنه والسعى للرجال من

عند المنارة الأولى إلى الثانية فى المسعى ذاهباً وراجعاً. و أن يرجع القهقري إن جاوزه غير ساع إلى مبتدأ السعى ويسعى و إن كان راكباً حرك دابته فى المسعى و أن يكف عن السعى إذا انتهى إلى حد المسعى والدعاء

عند المروه والصعود عليها. والسهو فيه على خمسة أضرب ثلاثة منها توجب الإعادة وهى الابتداء

[صفحة ١٧٤]

بالمروه والزيادة فيه عمدا والشك فى عدده و هو لم يحصل على عدد واثنتان لا يوجبانها وهى الزيادة فيه ناسيا فإن زاد ناسيا خير بين طرح الزيادة وإتمام سبعين والنقصان منه ناسيا فإن نسي وذكر رجوع فأتم ويجوز له قطع السعى لعذر من قضاء الحقوق وإقامه الصلاة وغيرهما والجلوس خلال السعى للاستراحة من غير استئذنه ولا يجوز له تقديمه على الطواف ولا تأخيرها إلى غد بعد الطواف . والتقصير أدناه أن يقص شيئاً من شعر رأسه أو يقص أظفاره والأصلع يأخذ من شعر اللحية أو الشارب أو يقص الأظفار فإذا قصر أحل مما أحرم منه إلا من الصيد لأنه فى الحرم و جاز له أكل لحمه ويستحب له التشبه بالمحرم فى ترك لبس المخيط و إذا دخل المتمتع مكة وعلم تمكنه من الحج أحل إذا قضى المناسك وأنشأ الإحرام ثانياً بالحج فى وقته و إن علم أنه

لايتمكن منه أقسام على إحرامه وجعل حجته مفردة فإن حلق رأسه بعدالسعى لزمه دم ولايجوز له الخروج من مكة قبل قضاء المناسك بها إلا مضطرا

فصل فى بيان الإحرام بالحج ونزول منى

فإذا فرغ من المناسك للعمرة لم يخل إما أمكنه الإحلال من الإحرام والإحرام بالحج والوقوف بالموقفين أو لم يمكنه فإن لم يمكنه وهوزوال الشمس من يوم عرفه و لم يفرغ من مناسك العمرة لم يجز له التحلل و إن كان قبل ذلك جاز له التحلل و هو وقت الإمكان فإن أمكنه لم يخل إما تضيق الوقت ويلزمه الإحرام فى الحال أو لم يتضيق ويلزمه الإحرام يوم الترويه فإن كان إماما أو صاحب عذر من العليل والههم أحرم قبل الزوال ليخرج

[صفحة ١٧٧]

إلى منى قبل أن يصلى الظهر والعصر بمكة و إن لم يكن إماما و لاصحاب عذر فالأفضل أن يحرم بعد الزوال إذا صلى الفريضة . وشروط الإحرام على ما ذكرنا إلا أنه يحرم الآن بالحج المفرد ويذكر كل ذلك فى تليته و إن كان قد أحرم قبل التمتع بالعمرة إلى الحج وذكر ذلك فى إحرامه فإن نوى العمرة فى الإحرام وأتى بأفعال الحج أونسى الإحرام حتى أتى عرفات أونسى الإحرام أصلا و كان فى عزمه الإحرام أجزاء و صح حجه . فإذا أحرم لم يجز له أن يطوف بالبيت فإن طاف ناسيا جدد الإحرام بالتلبيه ويجوز له الإحرام من داخل مكة والأفضل أن يحرم من

عندالمقام ثم من المسجد الحرام و إذا دخل المسجد للإحرام دخله حافيا بسكينه ووقار فإذا أحرم لبي من موضع الصلاة إن كان ماشيا وحين نهض به بعيره إن كان راكبا ورفع بها صوته إذا أشرف على الأبطح من الردم

فصل فى بيان الغدو من منى إلى عرفات

و إذا أراد الخروج من منى إلى عرفات و كان إماما لم يخرج منه إلا بعد طلوع الشمس و غير الإمام يخرج بعد طلوع الفجر إلى طلوع الشمس و لا يعبر وادى محسر إلا بعد طلوع الشمس إن كان مختارا و إن كان مضطرا جاز له الخروج قبل

طلوع الفجر وصلى فى الطريق و إذا توجه إلى عرفات دعا بالدعاء المأثور و جدد التلبیه إلى

عند الزوال

فصل فى بیان نزول عرفات و كيفية الوقوف بها و الإفاضه منها إلى المشعر

الوقوف بعرفات ركن من أركان الحج و الوقوف بالمشعر كذلك بل هو

[صفحه ۱۷۸]

أو كد و لم یخل من ثلاثه أوجه إما أدرك الحاج الموقفين أو لم یدركهما معا أو أدرك أحدهما. فإن أدركهما معا تم حجه . و إن لم یدركهما معا فاته الحج و لزمه المقام على الإحرام إلى انقضاء أيام التشريق و ورود مكه و جعلها عمره و التحلل بنحر بدنه و الحج من قابل إن كان مافاتہ فرضا و المدخول فى مثل ما خرج منه إذ قضى إلا إذا كان مفردا أو قارنا و لم یكن من حاضرى المسجد الحرام فإنه یجوز له التمتع و إن كان الحج تطوعا لم یلزمه قضاء و لادم و إضافاته سقط عنه توابعه إلا المقام بمنى فإنه یستحب له . و إن أدرك أحد الموقفين و ترك الآخر مختارا بطل حجه و الباقى على ما ذكرنا و إن لم یتركه ضروره لم یخل إما فاته الموقف الأول أو الثانى فإن فاته الأول لأنه وصل إليه لیلا و لم یمكنه الوقوف به و أدرك الثانى صح حجه و إن أدرك الأول قبل طلوع الفجر صحح و إن وافى المشعر لیلا- و لم یقف بعرفات و علم أو ظن أنه إن مضى إليها أدركها قبل طلوع الفجر لزمه ذلك و إن علم أو ظن خلاف ذلك لم یلزمه المضى إليه و كفاه الوقوف بالمشعر و إن فاته الثانى لاحتباسه فى الطريق لعذر إلى قرب الزوال و قف به قلیلا- ثم مضى إلى منى و من أدرك المشعر قبل طلوع الشمس من یوم النحر أجزاء ذلك . و یتعلق بالوقوف بعرفات أحكام تنقسم إلى واجب و مندوب . فالواجب خمسہ أشياء النزول بها و الإقامة فیها إلى غروب الشمس

عندالزوال للمتمتع والوقوف بالموقف على السهل مختارا والإفاضه منها إلى المشعر بعدغروب الشمس .

[صفحه ١٧٩]

فإن أفاض منها قبل غروب الشمس لم يخل من ثلاثه أحوال إما رجع إليها قبل غروب الشمس أو بعدغروبها أو لم يرجع إليها. فالأول لايلزمه شيء. والثاني لم يخل إما أفاض عمدا أو سهوا فإن أفاض عمدا لزمه بدنه ينحرها بمنى فإن عجز صام ثمانية عشر يوما و إن أفاض سهوا لم يلزمه شيء. والثالث لم يخل إما أمكنه الرجوع إليها أو لم يمكنه فإن أمكنه و لم يفض عمدا لزمته البدنه إذا لم يرجع إليه و إن لم يمكنه وقد أفاض عمدا لزمته و إن أفاض سهوا لم يلزمه شيء. والمندوب أحد عشر شيئا أن يضع رحله بنمره ويغتسل

عندزوال الشمس ويصلى الظهر والعصر جامعا بينهما بأذان وإقامتين ويقف في ميسره الجبل ولا يصعده مختارا ويسد التلم والخلل بنفسه ووطؤه ولا يقف تحت الأراك والدعاء بالمأثور والاجتهاد فيه والمبالغه والدعاء لإخوانه . و إذا وقف بالمشعر وجب عليه أشياء وندب إلى أشياء. فالواجب أربعة النزول به والوقوف في نفس المشعر والإقامه به إلى أن تطلع الشمس للإمام و إلى قرب طلوعها لغيره ويجوز التأخير له إلى طلوعها و جاز لثلاثه نفر المضطر والعليل والنساء الخروج منه قبيل الفجر إلا أنه لا يعبر وادى محسر إلا - بعد طلوع الشمس والخروج منه إلى منى . والمندوب ثلاثة عشر شيئا الدعاء إذا خرج إليه من عرفات والقصد في السير والتأخير العشاءين إلى المشعر ليجمع بينهما بأذان وإقامتين و إن امتد إلى ثلث الليل والدعاء

عندالكثيب الأحمر و فى الطريق والصعود على قرح

[صفحه ١٨٠]

ووطؤه بالرجل للصروره وذكر الله تعالى عنده والوقوف للدعاء قريبا من الجبل أو فى مبيته والتحميد لله

والثناء عليه وتعداد نعمه وأياديه والصلاه على نبيه ص و على آله ع

فصل فى بيان نزول منى ثانيا وقضاء المناسك بها

إذا خرج من المشعر سعى فى وادى محسر إن كان ماشيا وحرك دابته إن كان راكبا وأخذ على الطريق الوسطى إلى الجمره العظمى ونزل من منى بحيث يشاء. والمناسك بمنى ضربان أحدهما فى يوم النحر والثانى فى أيام التشريق. فالمناسك فى يوم النحر ثلاثه الرمى ثم النحر ثم الحلق. ويتعلق بالرمى أفعال وتروك فالفعل ضربان أحدهما يرجع إلى ما يرمى به والثانى إلى الرامى فالأول عشره أشياء عدده و هوسبعه والموضع الذى يرمى إليه و هو جمره العقبه و أن يرمى بالحجر و أن يكون من حصى الحرم دون حصى المسجدين و أن تكون ملتقطه منقطه كحليه صما برشا طاهره فى قدر أنمله. والثانى خمسه أشياء التطهر والخذف فى الرمى والدعاء مع رمى كل حصاه وإيقاعها على الجمره والاستدبار فى هذه الجمره و أن يكون بين الجمره وبينه نحو من عشره أذرع إلى خمسه عشر ذراعا والرمى واجب

عند أبى يعلى [صفحه ١٨١]

مندوب إليه

عند الشيخ أبى جعفر رضى الله عنهما والخذف واجب

عند السيد المرتضى رضى الله عنه. والتروك سبعة الرمى بالمكسوره وبغير الحصى وبحصى الجمار وبحصى غير الحرم وبالنجسه وبحصى المسجد الحرام والمسجد بمنى و هو مسجد الخيف. و أمالذبح والنحر فأربعه أشياء هدى المتمتع والقارن والكفاره والأضحيه. والمتمتع إما يجد الهدى و ثمنه أو يجد الثمن دون الهدى أو الهدى دون الثمن. فالأول يلزمه و لا يجزئ واحد إلا عن واحد حاله الاختيار ويجزئ حاله الاضطرار عن خمسه و عن سبعة و عن سبعين

[صفحه ١٨٢]

والثانى إن أقام بمكه طول ذى الحجه ووجد الهدى ابتاعه وذبح و إن لم يقيم أو أقام و لم يجد خلف الثمن

عند ثقه

عندمحلله . والثالث يلزمه صوم عشره أيام ثلاثة أيام فى الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله . ويصوم ثلاثة الأيام فى الحج وهى يوم الترويه و يوم قبله و يوم بعده فإن فاته اليوم قبل الترويه صام بدله يوما بعدانقضاء أيام التشريق فإن فاته صوم يوم الترويه واليوم قبله لم يصم يوم عرفه وصام بعدانقضاء أيام التشريق و إن صام يوم الترويه ويوما قبله وخاف إن صام يوم عرفه عجز عن الدعاء أفطر وصام بدله بعدانقضاء أيام التشريق و إن فاته صوم ثلاثة الأيام صام بعد أيام التشريق متواليات و إن لم يصم فى ذى الحجه لم يجز له الصوم واستقر الهدى فى ذمته إلى أن يجد ويجوز له أن يصوم سبعة الأيام متفرقات و إن ترك الصوم لغير عذر وجب على وليه أن يقضى عنه ثلاثة الأيام دون السبعة. ويشتمل بيان ذلك على خمسة أنواع مايجزئ فيه و ما لايجزئ وأيامه وكيفيه الذبح والنحر وقسمه اللحم . فالأول يشتمل على بيان الجنس والصفه والأفضل . فالجنس ثلاثة الإبل والبقر والغنم . والصفه أربع السمن وتمام الخلقه والتعريف و أن ينظر فى سواد ويرتع فى سواد ويمشى فى سواد. والفضيله فى البدن ثم فى البقر وأدونها فى الغنم و لايجزئ من الإبل والبقر غيرالثنى وذوات الأرحام فيهما أفضل والفضل فى الغنم أن يكون فحلا من

[صفحه ١٨٣]

الضأن فإن لم يجد فتيسا من المعز والجذع لسنته يجزئ والشاه إذا لم يجد سواها. والثانى ثمانية أجناس العرجاء البين عرجها والعوراء البين عورها الجذاء والخرماء والعجفاء والعضباء والخصى إذا وجد غيره والمهزوله إذا اشتراها على ذلك . وتجزئ سبعة أصناف المشقوق الأذان والمثقوب والصحيح داخل القرن والمبتاع على السمن فخرج هزيلا

أو على الهزال فخرج سميئا والخصى إذا لم يجد غيره والموجوء. و إن سرق الهدى من موضع حصين أجزأ والإبدال أفضل و إن خيف هلاكه قبل بلوغ المحل ذبح وتصدق على المستحق إن وجد فإن لم يوجد غمس نعله بالدم وضربت به صفحه سنامه أو كتب كتاب ووضع عليه ليعلم من يمر به أنه هدى فإن هلك أقيم بدله و إن انكسر الهدى وانساق إلى المنحر ونحر أجزأ. والثالث أربعة أيام يوم النحر وأيام التشريق ويجوز ذبح هدى المتمتع طول ذى الحجة.

[صفحة ١٨٤]

والرابع إن كان الهدى من الإبل نحر قائما بعد ما ربط يديها ما بين الخف إلى الركبه وقام من جانب يمينه وطعن فى لفته وتولى النحر بنفسه إن أمكنه فإن لم يحسن جعل يده مع يد الذابح و إن لم يفعل كفاه الحضور. ويستحب له أن يقرأ وجهت ... إلى موضع و أنا من المسلمين ثم يقول اللهم منك و لك بسم الله وبالله و الله أكبر اللهم تقبل منى و إذا حضر الهدى الواجب وهدى المتمتع بدأ بالواجب استحبابا والاستقبال بالذباحه شرط للإجزاء والتسميه شرط للاستباحه والدعاء مستحب . و أما الذبح للبقر والغنم و هو من أسفل مجامع اللحين و هو قطع الحلقوم والمرى ء والودجين و إن أراد ذبح البقر عقل يديه ورجليه وأطلق ذنبه و إن أراد ذبح الغنم عقل يديه وفرد رجله وأطلق الأخرى وأمسك على صوفه أو شعره دون أعضائه إلى أن يبرد و إن نوى الهدى عن صاحبه وذكر غيره سهوا أجزأ بالنيه. و أما الخامس فالسنه فيه أن يأكل من هديه هذائته ويهدى إلى الإخوان ثلثه ويعطى القانع والمعتر ثلثه و لا يعطى الجزار منه شيئا ويعطيه الأجره من خاصه ماله وتصدق

بجلده أو يثمنه إن أراد ويجوز أن يفرق اللحم بنفسه وبأمينه . وهدى القران حكمه حكم هدى المتمتع إلا- فى شىء واحد و هو اقترانه بحال الإحرام . و أما الكفاره فإن عين مالزمه زال ملكه عنها فإن بلغ المنحر ونحر فقد وفى و إن عطب فى الطريق بقى فى ذمته حتى يكفر و إن لم يعين كفر بما لزمه ونحر أو ذبح بمنى أو بمكة على ما ذكرناه .

[صفحه ١٨٥]

و ما يلزمه بالنذر فإن عين زال ملكه عنه ولزمه سوق إلى المنحر ونحره فإن انساق فقد أتى بما وجب و إن عطب فى الطريق لغير تفریط فقد أجزأ و إن أدركه الذكاه تصدق بلحمه على المساكين فإن لم يجدهم أعلمه ليعرف حاله و إن نتج كان الولد هديا . و أما الأضحيه فمستحبه بمنى وغيره من الأمصار وأيامه بمنى أربعة وبغيرها ثلاثه فإن كان بمنى وساق الأضحيه مع الإحرام وأشعر أو قلد لم يجز بيعه و لاهبته و لا الإبدال منه و إن لم يشعر و لم يقلد جاز ذلك و إن مات فى الطريق لم يلزمه البدل فإن ساق فى الحج نحر بمنى و إن ساق فى العمره نحر بمكة و لا يجوز له أن يأكل من الهدى الواجب إلا إذا احتاج إليه و تصدق بقيمته . و ما يذبح فى الأضحيه ضربان مجزئ و غير مجزئ فالمجزئ مطلق ومكروه والأفضل من الأسنان الثنى من الإبل والبقر والمعز والجذع من الضأن و من الألوان البياض ثم العفره ثم السواد . والمستحب من الغنم كبش أملح أغلب ينظر فى سواد ويبرك فى سواد ويرتع فى سواد . والمكروه سته الجلحاء والقصماء والخرقاء والشرقاء والمقابله والمدابره .

[صفحه ١٨٦]

و غير المجزئ ثلاثه عشر صنفا الخصى إذا وجد غيره والجذع من المعز والعوراء البيئه العور والعرجاء البيئه

العرج والمريضه اليينه المرض والعجفاء غيرالمنقيه والكسير الذى لايتعى والثور والحمل بمنى والمصفره والنحفاء والمستأصله والمشيعه لمرض أوهزال . ويكره التضحيه بكيش رباه بنفسه والهدى يجزئ عن الأضحيه والجمع بينهما أفضل . و أماالحلق فوقته بعدالفراغ من النحر أو بعدحصول الهدى فى منزله و إن لم يذبح والحلق للرجال و أماالنساء فلها التقصير بمقدار أنمله. والصروره و غيرالصروره إذاتلبد شعره لم يجزئه غيرالحلق و إن لم يتلبد شعر غيرالصروره أجزاءه التقصير فإن زار البيت قبل الحلق أعاد الطواف بعده و إن تركه عمدا لزمه دم شاه و إن خرج من منى و لم يحلق و لم يمكنه الرجوع إليها حلق مكانه وبعث بشعره إليها ليدفن بها و إن لم يمكنه ذلك لم يلزمه شىء و إن أمكنه الرجوع إليها عاد إليها وحلق بها. ويستحب فى الحلق ثلاثه أشياء الابتداء بالناصيه من القرن الأيمن والانتهاه بالعظمين خلفه والدعاء بالمأثور فإن لم يكن على رأسه شعر أمر موسى على رأسه .

[صفحه ١٨٧]

والمتمتع له ثلاثه تحللات فإذاحلق أحل من كل شىء أحرم منه إلا من الطيب والنساء فإذاطاف للزياره حل له الطيب فإذاطاف طواف النساء حلت له النساء أيضا ويستحب له أن لايلبس المخيط إلا بعدطواف الزياره ولايمس الطيب إلا بعدطواف النساء. وللقارن والمفرد تحللات ويحلان بعدالحلق من كل شىء إلا من النساء و بعدطواف النساء من النساء فإذافرغ المتمتع من المناسك بهاتوجه إلى مكه لزياره البيت و لم يؤخر إلى غد لغير عذر و إلى بعدغد لعذر. و غيرالمتمتع يجوز له التأخير والتقديم أفضل . و إذاأراد دخول مكه يستحب له أربعه أشياء الغسل والتنظف وتقليم الأظفار والأخذ من الشارب و إن اغتسل بمنى جاز

إن أحدث بعد الغسل أعاد استحبابا. فإذا دخل مكة فعل مثل فعله أول يوم دخله على سواء من الطواف وركعتيه والخروج إلى الصفا والسعي بينه وبين المروه فإذا فرغ من السعي عاد إلى البيت لطواف النساء فإذا طاف وصلى ركعتيه فقد تم حجه وعمرته إن كان متمتعا وإن كان غير متمتع تم حجه وبقيت عمرته يفعلها مبتوله من الحج فإذا فرغ من ذلك وأراد أن يبيت بمكة للعبادة والطواف جاز فإن بات بها أو غيرها لغير العبادة ولم يعد إلى منى لبيت بهالزمه عن كل ليلة من الليلتين الأوليين من ليالي التشريق دم . ويستحب للإمام الخطبه في أربعة أيام من ذى الحجه يوم السابع منه و يوم عرفه و يوم النحر و يوم النفر الأول ويعلم الناس ما يجب عليهم من المناسك . و أما المناسك بمنى في أيام التشريق فإن يبيت بها ولا يخرج ليالي التشريق

[صفحه ١٨٨]

منها إلا بعد نصف الليل على كراهيه و إذا خرج بعد نصف الليل منها لم يدخل مكة إلا بعد طلوع الفجر. ويستحب له ألا يبرح من منى أيام التشريق ويرمى كل يوم من أيام التشريق ثلاث جمرات بإحدى وعشرين حصاه. ويتعلق به فرض وندب . والفرض ثلاثه أشياء أن يرمى كل جمره بسبع حصيات ويبدأ بالعظمى ويرميها خذفا. والندب ثلاثه عشر شيئا أن يرمى من بطن المسيل و عن يسارها ويكبر مع كل حصاه ويدعو بالمروى في ذلك ثم يقوم عن يسار الطريق ويستقبل القبلة ويحمد الله تعالى ويثنى عليه ويصلى على النبي و على آله ع ثم يتقدم قليلا ويدعو ويسأل الله تعالى أن يتقبل منه فإذا أراد أن يرمى الجمره الثانيه تقدم ورمها وراعى فيه ما ذكرنا فإذا فرغ منها أتى جمره العقبه ورمها على ما ذكرنا إلا

أنه لا يقف عندها كما وقف

عند الجمرتين الأوليين ووقت الرمي طول النهار. والفضل في الرمي عند الزوال فإذا رمى اليوم الأول رمى اليوم الثاني والثالث على ما ذكرنا فإن أراد الرجوع في النفر الأول وهو اليوم الثاني من أيام التشريق وقد أصاب النساء أو الصيد حاله الإحرام لم يجز له ذلك وإن لم يصب جاز له الرجوع بثلاثة شروط أحدها أن ينفر بعد الزوال. والثاني أن ينفر قبل غيوبه الشمس. والثالث أن يدفن حصى اليوم الثالث فإن نفر بعد غروب الشمس لزمه دم

[صفحة ١٨٩]

وإن نفر في النفر الثالث وهو اليوم الثالث جاز له ذلك قبل الزوال والسهو فيه على خمسة أوجه إما ترك رمي جميع الأيام أو رمي البعض أو ترك رمي بعض الحصاه أو ترك الترتيب أو الإيقاع على الجمره. فالأول لم يخل إما ذكر بمكة أو إذا رجع إلى أهله فإن ذكر بمكة وأمكنه الرجوع إلى منى رجلا كان أو امرأه رجع إليها ورمها وإن لم يمكنه استناب وإن ذكر بعد ما خرج من مكة قضى القابله إن حج واستناب إن لم يحج. والثاني لم يخل إما ذكر من الغد وهو بمنى أو بمكة أو إذا خرج من مكة فإن ذكر من الغد قضى وقدم الفاتت ورمى بكره ورمى ما يكون ليومه

عند الزوال و لم يجزئ رمي الفاتت بالليل إلا لأحد أربعة العليل والخائف والعييد والرعاه وإن فاته رمي يومين رماها جميعا يوم النفر الثاني وإن ذكر بمكة أو بعد ما خرج منها كان حكمه حكم من ترك الرمي كله وذكر بمكة أو بعد ما خرج منها. والثالث لم يخل من ثلاثه أوجه إما علم عدد ما رمى و كان أكثر من النصف أو أقل أو لم يعلم فالأول أتم الرمي والثاني والثالث أعاد الرمي عليها

و على الجمره المترتبه عليها. والرابع إن رماها معكوسه ورمى الجمره الأولى أخيراً أعاد على الجمره الوسطى وجمره العقبه و الرجل والمرأه فى ذلك سواء. والخامس يلزمه إيقاع الحصى على الجمره بأى وجه أمكنه فإن لم يوقع رمى بدله ويجوز الرمى عن ثلاثه عن العليل والصبى والمغمى عليه بإذنه إن كان عقله ثابتاً ويستحب أن توضع الحصى فى كفه ثم تؤخذ منه ويرمى عنه . والتكبير بمنى عقب خمس عشره صلاه واجب أولها صلاه الظهر من يوم

[صفحه ١٩٠]

النحر و فى غيرها من الأمصار عقب عشر صلوات و لم يكبر قبل يوم النحر و فى الشوارع وعقب النوافل . و هو الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله و الله أكبر الله أكبر والله الحمد الحمد لله على ما هدانا و له الشكر على ما أولانا و رزقنا من بهيمه الأنعام . فإذا فرغ من المناسك بهاجاز له أن يقيم بها إن كان له بها أمر ما إلا للإمام فإنه ينبغى له أن يصلى يوم النفر الثانى الظهر بمكه فإن أراد الرجوع من منى إلى أهله و قد فرغ من مناسك الحج بمكه جاز له ذلك إلا أن الرجوع إلى مكه أفضل لوداع البيت وطواف الوداع . ويستحب أن يصلى فى مسجد الخيف بمنى فى مسجد النبى ع و هو من

عند المناره إلى ثلاثين ذراعاً من جانب القبلة و من اليمين واليسار ست ركعات و إذا بلغ مسجد الحصباء دخله واستلقى على قفاه قليلاً واستراح ولا يتركن الضروره دخول الكعبه مختاراً و غير الضروره يجوز له تركه والأفضل دخولها . و إذا دخلها استحب له ستة عشر شيئاً أن يدخل حافياً على سكينه ووقار ويدعو بالمرسوم ويصلى ركعتين على الرخامه الحمراء بين الأسطوانتين ويقراً فى الأولى

الفتاحه وحم السجده و فى الثانيه الحمد وبعد آياتها من القرآن ثم يصلى فى زوايا البيت ويدعو بالمرسوم ثم يقوم بين الركن اليمانى والغربى ويستقبل القبله ويلتصق به ويرفع يديه عليه ويدعو ثم يتحول إلى الركن اليمانى ثم إلى الغربى ويفعل مثل ذلك ويكثر من النوافل فيها. فإذا خرج من الكعبه دعا بالمرسوم و إذا نزل عن الدرجه فعل سبعة أشياء

[صفحه ١٩١]

استحباً با وصلى عن يمينه ركعتين وألصق خده وبطنه بالبيت بين الحجر و باب الكعبه ويده اليسرى مما يلي الحجر وصلّى ركعتين بإزاء كل ركن وبدأ بالركن الشامى وختم بالركن الذى فيه الحجر. و إذا أراد الخروج من مكه استحب له خمس عشر شيئاً وهى أن يطوف طواف الوداع ويستلم فيه الحجر والركن اليمانى إن أمكنه ويلتزم المستجار فى الشوط السابع ويدعو بما أراد ويستلم الحجر ويودع البيت ويدعو بالمرسوم ويأتى زمزم ويشرب منها ويخرج من المسجد من باب الحناطين ويدعو بالمأثور ويخر ساجدا على باب المسجد ويقوم مستقبلاً القبله و يقول اللهم إني انقلب على أن لا إله إلا الله . ويكره الخروج من الحرمين بعد طلوع الشمس حتى يصلّى الظهر والعصر بهما و إذا أراد الرجوع إلى أهله اشترى بدرهم تمرًا وتصدق به

فصل فى بيان مناسك النساء

المرأه ذات زوج و غير ذات زوج فذات الزوج ثلاثه أضرب إما لزمها حجه الإسلام أو وجبت عليها بالنذر أو أرادت التطوع به . فالأول يلزم زوجها أن يأذن لها فإن لم يأذن لها جاز لها خلافه بل وجب فإن ساعدها زوجها أو أحد محارمها لم يكن لها أن تحج دونه ويستحب لهم ذلك و إن لم يساعدها أحد حجت دونهم . والثانى إن نذرت قبل التزوج أو بعده بإذنه فهو فى حكم حجه الإسلام و إن نذرت بغير إذنه لم

ينعقد نذرهما. والثالث لا يجوز لها ذلك إلا برضاء الزوج .

[صفحه ١٩٢]

والمعتده إذا كانت لزوجها عليها رجعه في حكم ذات الزوج . و غير ذات الزوج تحج المفروض والمتطوع به من غير اعتراض عليها وإحرامها كإحرام الرجل . والحائض يصح إحرامها دون صلاتها فإن تركته ظنا منها بأنه لا يصح منها وتجاوزت الميقات فإن أمكنها الرجوع إليها رجعت وأحرمت منها فإن لم يمكنها أحرمت من موضعها. فإذا دخلت مكة وأمكنها الخروج إلى خارج الحرم خرجت وأحرمت منه فإن لم يمكنها أحرمت منها فإن كانت طاهرا طافت وسعت وقصرت وأحلت . فإذا كان يوم الترويه أحرمت بالحج وقضت مناسكها على ما ذكرنا فإن حاضت خلال الطواف و قد طافت أربعة أشواط أو أكثر قطعت وبنت عليه وخرجت من المسجد وسعت وقصرت وأحلت ثم أحرمت بالحج يوم الترويه وخرجت إلى منى وعرفات . فإذا رجعت إلى مكة لقضاء المناسك بها قضت مناسك الحج ثم أتمت الطواف وصلت ركعتيه وإن حاضت قبل أن تطوف أربعة أشواط بطلت متعتها ولزمتها الإقامة على إحرامها والخروج إلى منى وعرفات والمشعر و قد صارت حجتها مفردة فإذا فرغت منها قضت عمره مبتوله. وإن دخلت مكة حائضا فحكمها مثل حكم من تحيض قبل أن تطوف أربعة أشواط فإن لم تحض وأتمت عمره وأحرمت يوم الترويه بالحج وخافت الحيض جاز لها تقديم الطوافين طواف الحج وطواف النساء والسعي فإن حاضت خلال طواف النساء أو قد طافت أربعة أشواط جاز لها الرجوع إلى أهلها قبل إتمامه . فإن حاضت قبل أن تطوف أربعة أشواط لم يجز لها الرجوع حتى تطوف

[صفحه ١٩٣]

فإذا أرادت الوداع حائضا ودعت من أدنى باب المسجد فإن عجزت عن الطواف طيف بها واستلمت الأركان فإن لم يمكنها أشارت و إن لم يمكن الطواف بها طاف

عنها وليها و إن لم تعقل الإحرام أحرم عنها وليها وجنبها ما يجب الاجتناب عنه . وتسقط عنها مما يلزم الرجل أربعة أشياء كشف الرأس ورفع الصوت بالتلبية والحلق ودخول البيت ويجوز لها مما يحرم على الرجل شيئا لبس المخيط والتظليل بالمحمل . ويجوز للمستحاضه دخول المسجد وقضاء المناسك كلها لإدخول الكعبه

فصل فى بيان أحكام المحصر والمصدود

الإحصار بالمرض فإذا مرض الحاج بعد ما أحرم و لم يقدر على النفوذ إلى مكه لم يخل إما ساق الهدى أو لم يسق فإن ساق بعته إلى المحل وفعل فعل المحرم إلى أن يبلغ الهدى محله ثم لم يخل إما خف من مرضه أو لم يخف فإن خف لزمه النفوذ فإن أدرك الموقفين أو أحدهما فقد حج و إن لم يدرك جعل ذلك عمره فإن كان قد أحرم بفرض لزمه القضاء من قابل فرضا و إن أحرم بتطوع كان القضاء تطوعا و إذا قضى دخل فى مثل ماخرج منه . و إن لم يخف أحل إذا بلغ الهدى محله والمحل منى يوم النحر إن كان حاجا والحزوره بفناء الكعبه إن كان معتمرا و ينوى إذا أحل ويحل له كل ما يحرم عليه إلا النساء حتى يحج من قابل إن كان الحج فريضه و يطوف طواف النساء أو يستتبع من يطوف عنه إن كان الحج تطوعا و لم يحج أو يعتمر فى الشهر الداخلى . و يطوف طواف النساء إن كان معتمرا و إن لم يسق الهدى بعث بثمنه مع

[صفحه ١٩٤]

أصحابه وواعدهم وقتا يذبح فيه ثم أحل بعد ذلك . والصد بالعدو و لم يخل إما صد ظلما أو غير ظلم . فالأول يتحلل إذا لم يكن له طريق مسلوك سواه و قد شرط على ربه و ينوى إذا تحلل ويجب عليه القضاء إن كان ضروره و هو بالخيار إن كان متطوعا و فى

سقوط الدم إذا شرط قولان . والثاني إن أمكنه النفوذ بعد ذلك نفذ فإن أدرك أحد الموقفين فقد حج و إن صد عن بعض المناسك وقد أدرك الموقفين فقد حج واستتاب في قضاء باقي المناسك و إن لم يمكنه النفوذ و كان له طريق مسلوک سواه بحيث لم ينفذ زاده لبعده أو لم يشرط على ربه لم يتحلل و إن صد عن الموقفين فقد ذهب حجه وحكمه ما ذكرنا

فصل فى بيان حج المكاتب والعبد والمدبر والصبى

المكاتب مشروط ومطلق .فالمشروط فى حكم العبد فى ذلك . والمطلق إن أدى بعض مال الكتابه وكانت الأيام بينهما مهاياه صح منه الحج فى أيامه بغير إذن سيده . والعبد لم يخل إما أحرم بإذن سيده أو بغير إذنه فإن أحرم بإذنه و لم يرجع عن الإذن صح حجه فإن لزمته الكفاره كان فرضه الصوم دون الذبح فإن عتق قبل الوقوف بالمشعر أجزأ عن حجه الإسلام و إن رجع عن الإذن و لم يعلمه أو أعلمه و قد تلبس بالإحرام لم يكن لرجوعه تأثير و إن رجع وأعلم قبل تلبسه بالإحرام أو لم يأذن له فيه وأحرم لم ينعقد إحرامه و كان لسيده منعه من ذلك .

[صفحه ١٩٥]

وحكم المدبر كذلك والصبى إذا حج به وليه و قد عقل الإحرام أمره بالإحرام والاجتناب عما يجب على المحرم الاجتناب عنه ويأمره بقضاء المناسك فإن بلغ قبل الوقوف بالموقفين أو بأحدهما أجزأ حجه عن حجه الإسلام و إن لم يبلغ لم يجزئ عنها و عليه حجه الإسلام إن بلغ مستطيعا أو وجد الاستطاعه بعد ذلك و إن لم يعقل الإحرام أحرم عنه وليه وجنبه المحرمات وطاف به وسعى إن أمكنه و عنه إن لم يمكنه وكذلك حكم بقيه المناسك

فصل فى بيان العمره

العمره ضربان مرتبطه بالحج و غير مرتبطه . فالمرتبطه به ضربان إما تقدمت عليه أو تأخرت عنه . فالمتقدمه هى العمره المتمتع بها إلى الحج والمتأخره هى عمره القران والإفراد فإن تمتع بها لم يخل إما أحرم فى أشهر الحج أو فى غيرها . فالأول لا يجوز له أن يجعلها مفرده إذانوى ذلك و إن لم ينو التمتع جاز . والثانى لا يصح . و إذا اعتمر بحجه القران أو الأفراد إن شاء أحرم بعد انقضاء أيام التشريق و إن شاء أخر إلى استقبال المحرم فإذا أرادها خرج إلى

التنعيم وأحرم منها وشرط على ما ذكرنا في الحج ونوى العمره للحج ولبي فإذادخل الحرم قطع التلبيه وطاف طواف الزياره وسعى بين الصفا والمروه وقصر أو حلق

[صفحه ١٩٦]

والحلق أفضل وطاف طواف النساء فإن كان الحج واجبا أو ندبا كانت العمره كذلك . و غير المرتبطه بالحج ضربان واجبه بالندر أو مندوب إليها فالواجبه يلزمها الإتيان بها على مانذر والمندوب إليها يصح الإتيان بها في كل شهر وروى في كل عشره أيام وأفضل أوقاتها شهر رجب والرجبيه تلى الحج فى الفضل وتلزم طواف النساء فى كل عمره إلا فى المتمتع بها

فصل فى بيان زياره النبى ص

و إذا أراد الرجل الحج و كان على طريق العراق فالأولى أن يبدأ بزياره النبى ص و إن أخر وبدأ بالحج رجع إلى طريق المدينه وزاره فإذا وافى المعرس دخله على كل حال وصلى فيه ركعتين فإن جازه ناسيا رجع وصلى فيه واضطجع وصلى أيضا فى مسجد الغدير ركعتين إذا بلغه . واعلم أن للمدينه حرما مثل مكه وحده ما بين لابتيتها من ظل عاير إلى وعير لا يؤكل صيد ما بين الحرتين و لا يعضد شجرها و لا يختلى خلاها . ويستحب الغسل لدخول المدينه ولدخول المسجد والدخول من باب

[صفحه ١٩٧]

جبرئيل ع والقيام

عند الأسطوانه المقدمه والزياره على ماهى مرويه فإذا فرغ أتى المنبر ومسح وجهه وعينيه برمانتيه وقام عنده حامدا لله تعالى مثنيا عليه وصلى ركعتين بين القبر والمنبر فإن فيه روضه من رياض الجنه ثم أتى مقام النبى ع وصلى فيه مابدا له ثم أتى مقام جبرئيل ع ودعا بدعاء الدم

فقد روى أن حائضا لودعت به مستقبلة القبلة لطهرت

-روایت- ١-٢-روایت- ١١-٥٣

ثم زار سيده النساء ع . وروى أن قبرها فى بيتها وروى أنه بين القبر والمنبر وروى أنه فى البقيع والاحتياط أن تزار فى المواضع الثلاثه.

والمجاوره مستحبه بالمدينه وإكثار الصلاه فى المسجد و إن عرض له مقام ثلاثه أيام بها صامها واعتكف

عند الأساطين و صلى

عند أسطوانه التوبه ليله الأربعاء وقعد عندها يومها و صلى ليله الخميس

عند الأسطوانه التى تليها وهى تلى مقام النبى ومصلاه ع وقعد عندها و صلى ليله ونهاره و صلى ليله الجمعة

عند مقام النبى ع و صلى عنده يومه و ليلته و لا يتكلم هذه الأيام إن استطاع إلا بما لا بد منه و لا ينام ليلا و لا نهارا إلا غرارا و لا يخرج من المسجد إلا للضرورة و لا ينام فيه ثم يزور الأئمه ع و يخرج إلى أحد و يزور حمزه ع . و يأتى مسجد قبا و مسجد الأحزاب و مسجد الفضيل و مشربه أم ابراهيم و يتطوع بما استطاع من الصلاه و إذا عزم على الرجوع أتى موضع رأس النبى

[صفحه ١٩٨]

ع و صلى فيه و دعا و أتى المنبر و فعل مثل ما ذكرناه و رجع إلى القبر و ألق المنكب الأيسر به و صلى ست ركعات قريبا من الأسطوانه التى خلف الأسطوانه المخلفه ثم استقبل النبى ع و ودعه و رجع

[صفحه ١٩٩]

كتاب الجهاد

إشارة

الجهاد فرض من فرائض الإسلام و هو فرض على الكفايه إذا قام به من يكفى سقط عن الباقيين وإنما يجب بثلاثة شروط أحدها حضور إمام عدل أو من نصبه الإمام للجهاد. والثانى أن يدعو إليه . والثالث اجتماع سبع خصال فى المدعو إليه وهى الحرية والبلوغ والذكوره وكمال العقل والصحه واليسار إذا احتاج إليه والمعرفه به . ويسقط عن عشره نفر النساء والصبيان والمجانين والشيوخ الضعيف والمريض والأعمى والمعسر والأعرج إذا لم يقدر على الحرب فارسا و من ليس من أهل المعرفه به و من لم يأذنه الوالدان . وربما يصير الجهاد فرض عين بأحد شيئين أحدهما استنهاض الإمام إياه . والثانى يكون فى حضور الإمام وغيبته بمنزله و هو أن يدهم أمر يخشى بسببه

على الإسلام وهن أو على مسلم فى نفسه أو ماله إذا حصل ثلثه شروط حضوره وقدرته على دفع ذلك ووجود معاون إن احتاج إليه ولا يجوز

[صفحه ٢٠٠]

الجهاد بغير الإمام ولا مع أئمه الجور

فصل فى بيان أقسام الكفار و من يجوز قتاله و بيان القتال

الكفار ضربان فضرب يجوز إقراره على دينه وهم اليهود والنصارى والمجوس بشرطين قبول الجزية والتزام إجراء أحكام الإسلام عليهم وهى ترك التظاهر بالمحرمات وجميعها ثمانية عشر شيئاً. الأشياء المنافية للأمان من القتال مع أهل الإسلام و ما يكون فى حكم المنافية من سب الله تعالى أو سب نبيه ع وإصابه المسلمه بالنكاح والزنى بها والإعانه على المسلمين إما باطلاع أهل الحرب على أحوال المسلمين أو بكتاب إليهم بأخبار أهل الإسلام أو بإيواء عين منهم أو بافتتان مسلم عن دينه أو بدلاله على أحد من المسلمين أو قطع طريق عليه وإظهار منكر فى دار الإسلام من شرب الخمر ونكاح المحرمات وإدخال الخنازير فى بلادهم وضرب الناقوس وإحداث الكنيسه والبيعه وإطاله البنيان فإذا التزموا ترك جميع ذلك و هو الصغار جاز عقد الذمه لهم فإن خالفوا شيئاً من ذلك خرجوا من الذمه. والضرب الآخر لا يجوز إقراره على دينه و هو من عدا هؤلاء من الكفار ولا يقبل منهم غير الإسلام فإن لم يقبلوا قوتلوا و لم يرجع عنهم إلا بعد أن يسلموا أو يقتلوا عن آخرهم . والضرب الأول إن لم يلتزموا الصغار قوتلوا حتى يسلموا أو يلتزموا الجزية والصغار أو يقتلوا عن آخرهم و إذا قوتلوا لم يبدءوا بالقتال إلا بعد أن يدعوا إلى الإسلام من إظهار الشهادتين والإقرار بتوحيد الله سبحانه وعدله والتزام

[صفحه ٢٠١]

الشريعة بأمرها فإن أبوا الجميع أو بعضه حل قتالهم ووجب . و لم يخل حال أهل الإسلام إما كان لهم شوكة وقوه أو كان بهم ضعف وقله أو توسط حالهم . فالأول يلزم قتالهم على

الفور ويبدأ بالأقرب فالأقرب ما لم يكن الاهتمام بالأبعد أو كد و لا يؤخر قتالهم إلا- إدارأى الإمام فى التأخير مصلحه و لا يصلحهم الإمام فوق أربعة أشهر إدارآه صلاحا ويقاتلهم الإمام كيف شاء بمن شاء وبما شاء إلا بإلقاء السم فى بلادهم فإن تحصنوا قوتلوا بكل وجه يكون صلاحا و إذا التحم القتال وترسوا بالأطفال أو بالمسلمين إن أسروهم جاز رميهم إذا قصد الكافر فإن أصاب الطفل أو المسلم لم يلحقه إثم ولزمه الكفاره فى قتل المسلم . ويجوز تسييتهم بالليل وتخريب المنازل والقلاع وإحراقها وقطع الأشجار إن اقتضت المصلحه وكره إن لم يحتج إليه ويجوز بذل الجعل لمن دل على مصلحه المسلمين والنفل إذا كان بالمسلمين ضعف ويستحب ذلك إذا احتج إليه و لا يجوز قتال النساء ما لم تقاتل المسلمين و لم تعاون عليهم . والثانى يجوز للإمام تأخير قتالهم وموادعتهم إلى عشر سنين و لا يجوز له أن يقاتلهم إذا لم يستظهر بالرجال والسلاح و ما يحتاج إليه فى قتالهم حتى يستظهر ويدافعهم بما يرى صلاحا. والثالث إن كان مكان كل اثنين من الكفار واحدا من المسلمين وجب عليه التثبت لهما و لا يجوز له الفرار منهما. و من فر غير متحرف لقتال أو متحيز إلى فئه فقد باء بغضب من الله و على الإمام أن يقاتلهم ويصلحهم على حسب ما يراه صوابا. و أما الإذمام فلم يخل إما كان الحربى أسيرا أو ممتنعا فإن كان أسيرا

[صفحه ٢٠٢]

لم يجز لغير الإمام إذمامه و إن كان ممتنعا جاز للإمام عقد الأمان لعامه الكفار وللمنصوب من جهته أن يعقد لمن يليه ولآحاد المسلمين أن يعقدوا لواحد إلى عشره و ليس لأحد أن يذم على الإمام ويدخل المال تبعا للنفس فى العقد. و إن استدموا إلى المسلمين و لم يذمهم وتوهموا

من لفظهم الإذمام فأتوهم لم يجز التعرض لهم وردوا إلى مأمئهم ليكونوا حربا فإن أسلم الحربى فى دار الحرب كان إسلامه حقنا لدمه ولولده الصغار من السبى و إن كان حملا وسبب أمه ولماله من الأخذ مما يمكن نقله إلى دار الإسلام ولا يجوز الغدر بمن عقد له الذمه فإن أحس منهم بغدر نبذ إليهم عهدهم وردوا إلى مأمئهم بعد استيفاء كل حق لله تعالى وللمسلمين منهم

فصل فى بيان حكم البلاد إذا فتحت

كل أرض تفتح على المسلمين لم تخل من أربعة أوجه إما فتحت عنوه أو صلحا أو بغير إذن الإمام أو سلموا من غير قتال. فالأول كان الخمس لأهله والباقى لجميع المسلمين . والثانى كان حكمها على ما شرط و لا يصح ذلك إلا بعد أن يقبلوا أحكام الذمه. والثالث والرابع من الأنفال

فصل فى بيان حكم الأسارى

الأسير ثلاثة أضرب رجال ونساء وذرارى فالرجل ضربان إما أسر قبل انقضاء القتال أو بعده .

[صفحه ٢٠٣]

فالأول إن لم يسلم كان الإمام مخيرا بين شيئين قتله وقطع يديه ورجليه وتركه حتى ينترف . والثانى ضربان إما يجوز له عقد الذمه أو لا يجوز. فالأول يكون الإمام مخيرا بين ثلاثة أشياء أخذ الفداء أو الاسترقاق أو المن . والثانى يكون الخيار بين شيئين المن والفداء. و أما النساء فتملك بنفس السبى و إن كان معها ولد بلغ سبع سنين جاز الفراق بينهما فى البيع و إن لم يبلغ لم يجز. و أما الذرارى فإن أشكل أمرها اعتبرت حالها بالإنبات فإن أنبتت فهى فى حكم الرجال و إن لم تنبت فهى مماليك

فصل فى بيان الفىء والغنيمه و من يستحقهما وكيفيه قسمتهما

الفىء فى الشريعة ما حصل فى أيدي المسلمين من غير قتال و هو من الأنفال . والغنيمه ما يستفاد بغير رأس المال وينقسم قسمين إما يستفاد من الكنوز والمعادن و قد ذكرنا حكمها فى كتاب الخمس أو يستفاد بالغلبه من دار الحرب و هو أيضا قسمان إما أمكن نقله أو لم يمكن. فالأول ضربان أموال وسبايا. فالأموال تخرج منها الصفايا للإمام قبل القسمة وهى ما لانظير له من الفرس الفاره والثوب المرتفع والجارية الحسنة وغير ذلك ثم تخرج منها المؤن وهى ثمانية أصناف أجره الناقل والحافظ والنفل والجعائل والرضيحه

[صفحه ٢٠٤]

للعبيد والنساء و من عاونهم من المؤلفه والأعراب على حسب ما يراه الإمام ثم يخرج الخمس من الباقى لأهله ثم يقسم الباقى بين من قاتل و من هو فى حكمه بالسويه للرجال سهم وللفراس سهمان إذا لم يكن فرسه مسروقا و لامغصوبا و من كان له أفراس جماعه أعطى سهم فرسين لأكثر. ويستحق الغنيمه ثمانية أصناف المرصد للقتال والمطوعه والباعه والصنعه إذا حضروا و كان غرضهم الجهاد أو قاتلوا و

إن لم يكن غرضهم الجهاد والصبيان الحضور و من ولد قبل القسمة و من وصل إليهم للمدد قبل القسمة أو انفلت من أسر المشركين ووصل قبل القسمة. و ما يؤخذ من الغنائم فى المراكب كان حكمه كذلك و من دخل دار الحرب أجيروا لغيره استحق السهم والأجره. والسبايا هى الذرارى والنساء و قد ذكرنا حكمهما فإن كان فيهم من أسره الكفار من أولاد المسلمين واسترقوه أطلق لوليه بشرطين عرفانه وإقامه البيئه. والثانى يخرج منه الخمس والباقى للمسلمين قاطبه وأمره إلى الإمام و ما يحصل من غلاته يصرف فى مصالح المسلمين

فصل فى بيان أحكام الجزية

هذا الفصل يحتاج إلى بيان خمسة أشياء من يجوز عقد الذمه له و من توضع عليه الجزية و من لا توضع وقدر الجزية و من يستحقها. فالأول اليهود والنصارى والمجوس و قد ذكرناهم . والثانى من اجتمع فيه خمس خصال الحرية والذكوره والبلوغ وكمال العقل وانتفاء السفه عنه بإفساد دينه أو ماله .

[صفحه ٢٠٥]

والثالث سته نفر المرأة والعبد والمجنون والصبى والأبله والسفيه المفسد. والرابع ما يكون به الذمى صاغرا وقدره موكول إلى رأى الإمام ويجوز له الزيادة فيه والنقصان عنه و إن شرط عليهم الضيافة ورضوا جاز بعد استقرار الجزية بشرطين أحدهما أن لا يبلغ قدرا يزيد على أقل ما يجب عليهم من الجزية والثانى أن تكون معلومه المقدار فى أربعة أشياء الأيام وعدد الماره بهم من الرجال والفرسان وقدر القوت من الخبز والإيدام وقدر علف الدواب ويضع على الرءوس أو على أراضيهم و لا يجمع بينهما. والخامس من يقوم مقام المهاجرين فى نصره الإسلام

فصل فى بيان أحكام البغاه وكيفيه قتالهم

الباغى كل من خرج على إمام عادل وقتالهم على ثلاثه أضرب واجب وجائز ومحذور. فالأول ما اجتمع فيه أربعة شروط كونهم فى منعه لا يمكن تفريق جمعهم إلا بالقتال وخروجهم عن قبضه الإمام ومنفردين عنه فى بلده أو غيره ومباينتهم بتأويل سائغ عندهم فإن باينوا بتأويل غير سائغ كانوا محاربين واستنهاض الإمام إياهم للقتال . والثانى ما يكون دفعا عن النفس . والثالث إذا كانوا فى قبضه الإمام غير ممتنعين و إذا قاتلوا لم يرجع عنهم حتى يفيئوا إلى الطاعة أو يقتلوا عن آخرهم فإن انهزموا و كان لهم فئه يرجعون إليها جاز الإجهاز على جريحهم والتتبع لمدبرهم وقتل أسيرهم و إن لم يكن لهم فئه لم يجز ذلك و ما حواه العسكر من المال فهو غنيمه و ما لم يحوه فلاهله

[صفحه ٢٠٦]

و لا يجوز سبى ذراريهم بحال

فصل فى بيان حكم المحارب

المحارب كل من أظهر السلاح من الرجال أو النساء فى أى وقت و أى موضع يكون و لم يخل حاله من ثلاثه أوجه إما يتوب

قبل أن يظفر به أو ظفر به قبل أن يتوب أو لا يتوب و لا يظفر به . فالأول لم يخل إما لم يجن أو جنى بما لا يوجب القود في غير المحاربه وحقه العفو عنه أو جنى جنايه توجب القود في غير المحاربه ويجب العفو عنه في حق الله تعالى والقود في حق الناس إلا أن يعفو من له الحق . والثاني لم يخل إما جنى جنايه أو لم يجن فإن جنى جنايه لم يخل إما جنى في المحاربه أو في غيرها فإن جنى في المحاربه لم يجز العفو عنه و لا الصلح على مال و إن جنى في غير المحاربه جاز فيه ذلك و إن لم يجن وأخاف نفى عن البلد و على هذا حتى يتوب و إن جنى وجرح اقتص منه ونفى

عن البلد و إن أخذ المال قطع يده ورجله من خلاف ونفى و إن قتل و غرضه فى إظهار السلاح القتل كان ولى الدم مخيرا بين القود والعفو والديه و إن كان غرضه المال كان قتله حتما و صلب بعد القتل و إن قطع اليد و لم يأخذ المال قطع ونفى و إن جرح و قتل اقتص منه ثم قتل و صلب . و إن جرح و قطع و أخذ المال جرح و قطع للقصاص أولا إن كان قطع اليد اليسرى ثم قطع يده اليمنى لأخذ المال و لم يوال بين القطعين و إن كان قطع اليمنى قطعت يمينه قصاصا ورجله اليسرى لأخذ المال . والثالث يطلب حتى يظفر به ويقام عليه الحد

[صفحہ ۲۰۷]

فصل فى بيان الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر

هما من فروض الأعيان باجتماع خمسہ شروط أن يعرف المعروف معروفا والمنكر منكرا و يظن استمرار ذلك من مرتكبه ويجوز تأثير أمره ونهيه و لا يؤدي إلى أكثر منه و لا يكون فيه مفسده من الخوف على النفس أو المال له أو لغيره . والأمر بالمعروف يتبع المعروف فى الوجوب والندب والنهى عن المنكر يتبع المنكر فإن كان المنكر محظورا كان النهى عنه واجبا و إن كان مكروها كان النهى عنه مندوبا. و يجبان باليد واللسان والقلب ويقدم باللسان ويعظه يخوفه ويوبخه وربما يقوم الفعل فى ذلك مقام القول من الإعراض عنه وترك التعظيم له والإزراء به والهجر عنه فإن بخع و إلزجه فإن لم ينجع ردعه و ضربه إن أمكنه فإن لم ينجع و شدد عليه ارتفع إلى التأديب و إن أدى إلى التلف إن كان مأذونا من جهه من له ذلك . فإن لم يقدر على شىء من ذلك أو خاف مفسده فيه اقتصر على القلب وربما يعرض ما يصيران له قبيحين و ذلك

إذا أديا إلى مفسده و إذا أكره أحد على ترك المعروف أو ارتكاب المنكر ما لم يكن قتل نفس محرمة أو قطع عضو منها لزم

[صفحه ٢٠٨]

كتاب القضايا والأحكام

فصل فى بيان صفة القاضى وآداب القضاء مباشرة

القضاء خمسة أضرب فرض عين وفرض على الكفايه ومستحب ومكروه ومحذور. فالأول لواحد و هو ثقة من أهل العلم إذا لم يجد الإمام سواه . والثانى لمن يضطلع به ويرغبه الإمام فيه ويوجد غيره . والثالث لمن لا يكون له كفايه فى المعيشه و يكون من أهله أو يكون له كفايه و لا يكون مشهورا بالفضل . والرابع لمن يكون له كفايه و قد شهر بالفضل و إن كان أهلا له . والخامس لصنفين العالم به إذا كان غير ثقه والجاهل إن كان ثقه و لا ينعقد إلا بثلاثة شروط العلم والعداله والكمال . فالعلم يتم بالوقوف على الكتاب والاطلاع على السنه والتوسط فى الاختلاف والوقوف على الإجماع والتنبه على اللسان . والعداله تحصل بأربعه أشياء الورع والأمانه والثوق والتقوى .

[صفحه ٢٠٩]

والكمال يثبت بثلاثة أشياء بالتمام فى الخلقه و فى الحكم والاضطلاع بالأمر والأخلاق الحميده . و لا يجوز القيام بذلك من جهه من ليس إليه ذلك إلا مكرها إذ انوى القيام به جهه من إليه ذلك و كان أهلا له وحكم بالحق فإن عرض حكمه للمؤمنين فى حال انقباض يد الإمام فهى إلى فقهاء شيعتهم فإذا تقلد القضاء من له ذلك اجتهد فى إقامة الحق وعمل بكتاب الله تعالى وسنه نبيه ع والإجماع لا غير فإن اشتبه عليه توقف حتى يتضح له فإن حكم بخلاف الحق سهوا أو خطأ ثم بان له رجوع ونقض ما حكم به . فإذا أراد الجلوس للقضاء اختار مجلسا بارزا واسعا ليصل إليه من له إليه حاجه ووسط البلد أفضل من الطوف وأمر أن يفرش له فرش يجلس عليه تميزا

له وهيبه وتوضاً ولبس أحسن ثيابه وأنظفها وفرغ نفسه للقضاء عن كل مايشغله أويلفته عنه من الغضب والجوع والعطش والخوف والحزن و كل فكر يضر بشىء من ذلك ويرز على حسن سمت ووقار ودخل مجلس حكمه وصلى ركعتين إن كان فى المسجد وسلم على كل من سبقه إليه وجلس مستدبر القبلة. وينبغى أن يختار ثلاثة نفر ثقة يقوم على رأسه لترتيب الخصوم أولاً- وكاتباً عدلاً فقيهاً عالماً عفيفاً عن الطمع ويجلسه بين يديه ليكتب ما يحتاج إليه بنظره وقساماً عارفاً ثقة يقسم بين الناس أموالهم ويحضر الشهود ليستوفى بهم الحقوق ويثبت بهم الحجج والمحاضر والسجلات . ويحضر العلماء ليشاورهم فيما يحتاج إليه وينبهوه على وجه الصواب ثم يأخذ ديوان الحكم من الحاكم الذى كان قبله وينظر فى حال المحبوسين مع خصومهم فإن حبسوا بحق تركهم وإن حبسوا بباطل رد إلى الحق وينظر

[صفحة ٢١٠]

فى الحقوق وحال الشهود الذين حكم بشهادتهم و فى أمر الأوصياء ويقر الثقات ويقوى الضعيف ويعزل الفاسق ويرتب أمر الضوال ويتفرع لأمر العامه فإن ظهر من أحد الخصمين لدد وعنت أوسفه نهاه فإن عاد صاح به وأغلظ فى النهى فإن عاد تجرى المصلحه فى التأديب والعفو. و هو بالخيار فى تتبع حكم الحاكم الأول إلا أن يستعدى المحكوم عليه فإذا تتبع و كان قد حكم بالحق أمضاه وإن حكم بالباطل نفاه وإن اشتبه عليه لسان المدعى أو المدعى عليه أوالبينه توقف إلى أن يتضح له وإن شهد له شاهدان لم يخل حالهما من ثلاثة أوجه إما عرف حالهما بالعداله أوالفسق أواشتبه عليه . فالأول يحكم له من غير توقف . والثانى لا يحكم به أصلاً. والثالث يتوقف حتى تعرف حالهما فإن حكم على ظاهر الإسلام ثم

بان له فسقهما نقض الحكم . و لم تخل البيئه من وجهين فإن كان لها سداد وضبط وحزم وجوده تحصيل لم يحتج إلى التفريق والوعظ والبحث لا بد منه . و إن لم تكن بهذه الصفه فرقتها وسأل كل واحد على حدته عن الكيفيه والوقت والمكان و غير ذلك من الوجوه فإن اتفقت الشهادات بحث عن العدالة ووعظهم فإن ثبتوا وقد عدلوا حكم و إن جرحوا ورجعوا بالوعظ أو اختلفت الشهادات أسقطها واختار للمسأله رجلين موسومين بتسع خصال بالعفه ووفور العقل والأمانه والثوق والبراءه من الشحناء والهوى والميل والكيد واللجاج ووصاهما باكتتام ذلك عن المدعى والمدعى عليه والشهود. وأقل مايجزئ في ذلك أن يكتب ذكر المدعى والمدعى عليه والشهود

[صفحه ٢١١]

ومقدار الحق ليسأل صاحب المسأله أهل مسجدها وسوقها وجيران دكانها وبيوتها سرا في رقعتين ودفع كل واحده منهما إلى واحد بحيث لا يطلع عليه الآخر و لا يقبل التعديل والجرح إلا من اثنين ويعتبر فيه لفظ الشهاده ويقبل التعديل غير مفسر والجرح لا يقبل إلا مفسرا ويسر إلى الحاكم . و لم يخل إما رجعا معا بالتعديل أو الجرح أو رجعا أحدهما بالتعديل والآخر بالجرح فإن رجعا بالتعديل أمضى الحكم و إن رجعا بالجرح توقف عنه و إن اختلفا ضم مع كل واحد رجلا آخر وأمرهم بالسؤال والبحث فإن رجعوا بتمام بينه الجرح والتعديل حكم عليه و إن رجعوا بتمام البينتين أخذ بقول بينه الجرح و لا يرتب الحاكم شهودا لا يسمع من غيرهم و إن رتبها وسمع منها و من غيرها جاز. و إذا حضر جماعه دفعه أقرع بينهم فمن خرجت قرعته ابتداء به في الحكم و إن علم من جاء أولا بدأ به و إن اشتبه كتب أساميه في رقاع و خلطها وجعلها تحت ما يجلس عليه

وأخرج واحده فواحد فمن خرجت قرعته بدأ به . و إذا حضر خصمان للتداعى لم يخل حالهما من أربعة أوجه إما عرف المدعى أو ادعى كلاهما أنه قد أحضره للدعوى أو ادعى كل واحد منهما على الآخر دفعه أو بدأ أحدهما بالدعوى فادعى الآخر أنه أحضره ليدعى عليه . فالأول يسمع دعواه ويحكم على مقتضى الشرع بينهما . والثانى إن كان لأحدهما بينه حكم عليها و إن لم يكن أقرع بينهما . والثالث يسمع ممن يكون على يمين الخصم . والرابع يسمع ممن بدأ بالدعوى إذا لم يكن للآخر بينه على مادعاة . و لم يخل المدعى عليه من ثلاثة أوجه إما يكون أخرس أو سكت عن الجواب تعنتا أو أجاب .

[صفحه ٢١٢]

فالأول توصل الحاكم إلى إفهامه ومعرفة ما عنده وحكم على ما أشار به من الإقرار والإنكار . والثانى يحبسه حتى يقر أو ينكر إلا أن يعفو الخصم . والثالث لم يخل من ثلاثه أوجه إما أقر بما ادعاه أو بغيره أو أنكر فإن أقر بما ادعاه و كان عينا قائمه فى يده انتزعها و إن كان حقا فى ذمته أمره بالإيفاء فإن ادعى الإعسار من غير ذهاب مال قبل منه إلا أن يقيم خصمه بينه على يساره و إن ادعى ذهاب ماله لم يقبل منه إلا ببينه من أهل الخبره الباطنه فإذا ثبت إعساره خلى سبيله إن لم يكن ذا حرفه يكتسب بها وأمره بالتمحل و إن كان ذا حرفه دفعه إليه ليستعمله فما فضل عن قوته وقوت عياله بالمعروف أخذ بحقه و إن أقر بغيره و لم يكن مالا لم يقبل منه و إن كان مالا و كان متهما ألزم بيانه فإن بين و كان موافقا لدعواه فالحكم فيه ما ذكرناه . و إن كان مخالفا له أو أقر مفسرا مخالفا له

من غير جنس مادعاه وادعى المدعى أن ذلك أيضا يلزمه له ألزم الخروج مما أقر به والدعوى بحالها و إن أقر بجنسه بأقل مما ادعى لزمه ما أقر به وحكم الباقي بحاله و إن لم يصدق المدعى فيما أقر به كان دعواه بحالها وألزم الجواب فإن أقر فحكمه ما ذكرنا و إن أنكر قيل للمدعى أ لك بينه فإن أنعم وكانت حاضره أقامها و إن لم تكن حاضره قيل له أحضرها وأقمها ونظر في أمر غيرهما فإذا أحضرها سماع شهادتها فإن اتفقت ووافقت دعواه أمضاها و إن خالفها أسقطها و إن ادعى غيبه بينته أخذ منه كفيل حتى يحضر البينه ما لم تزد المده على ثلاثه أيام فإن زادت لم يلزمه الكفيل فإن أحضرها قبل انقضاء المده فذاك و إن لم يحضرها برئت ذمه الكفيل و إن قال ليس لى بينه قيل له فما تريد فإن سكت أقامها و إن قال تأخذ لى بحقى قال للمدعى عليه أتحلف

[صفحه ٢١٣]

فإن أنعم قال للمدعى أ تريد يمينه فإن قال لا أقامها و إن قال نعم وعظه وخوفه وعرفه عاقبه اليمين الكاذبه فإن أقر فذاك و إن أصر حلفه فإذا حلف أسقط دعواه و إن رد اليمين كان له ذلك فإذا حلف ثبت مادعاه و إن نكل بطل حقه . و إذا حلف المدعى عليه و شرط فى اليمين أنه إذا حلف لم يكن له رجوع عليه بعد ذلك بوجه لزم الشرط و إن لم يشرط وادعى بعد ذلك عليه وأقام بينه قبل منه ذلك و إذا ثبت المال على غير معسر وطالبه به فتقاعد والتمس صاحب الحق حبسه الحاكم حتى يبرأ إليه من حقه . و إذا أقر المدعى عليه بالمال و كان المقر بالغا عاقلا حرا غير محجور عليه ألزم

حكم إقراره و إن كان غير عاقل و لابلغ لم يسمع إقراره . و إن كان عبدا و صدقه سيده و كان بحق فى النفس اقتص منه إلا أن يفتدى سيده فإن بلغ الفداء قيمته كان سيده مخيرا بين الفداء و تسليم العبد و إن كان مالا فى الذمه و كان مأذونا فى الاستدانه لزم مولاه و إن كان مأذونا فى التجاره و ظن المدين كونه مأذونا فى الدين استسعى فيه و إن لم يكن مأذونا فى ذمته فإذاعتق طولب به . و إن كان محجورا عليه كان على ثلاثه أوجه إما أقر بما يوجب القصاص أو بما يكون محجورا عليه أو بما لا يكون محجورا عليه فالأول يقتص منه و الثانى لا يسمع إقراره و الثالث يصح إقراره به فإذا ثبت الحق بإقرار من يصح إقراره و طلب المدعى من الحاكم إثبات إقراره فإن كان الحاكم عرف المقر بخمسه أشياء باسمه و نسبه و عينه و ثباته و كمال عقله أثبتته و إن لم يعرفه توقف عنه إلى أن يأتى بينه عادله. فإن التمس بعد ظهور الحال محضرا أو سجلا و كان مع المدعى كتاب بحقه و أثبت ما فيه بالبينه أعلم فى أول الكتاب و كتب تحت كل شهاده شهد

[صفحه ٢١٤]

عندى فى مجلس حكمى و قضائى أو كتب له محضرا و هولثبوت الحق و إن ثبت الحق بالبينه من شهاده رجلين أو رجل وامرأتين أو شاهد ويمين و ذكر ذلك فى المحضر و إن التمس إنفاذ ما فيه و الحكم به فهو سجل و لا يجوز للحاكم أن يقبل كتاب حاكم آخر و يحكم به إلا بالبينه فإن شهدت البينه على التفصيل حكم به . و لم يخل إما ادعى المدعى على حاضر يعبر عن نفسه أو على غائب أو ميت أو حاضر لا يعبر عن نفسه مثل المولى عليه. فالأول قد ذكرنا

حكمه . والثاني يحكم له بشرطين إقامه بينه عادله أو شاهد فيأذحلف لم يخل إما يكون المدعى به عينا قائما أودينا في ذمته . فالأول يأخذها الحاكم ويسلمه من المدعى والثاني إن كان للمدعى عليه مال من جنس حقه قضى منه و إن كان من غير جنسه باع عليه وقضى الحق من ثمنه إن التمس صاحبه إلا أن تكون الدعوى على ميت فإنه يجوز لورثته أن يقضوا الحق من وجه آخر دون ثمن مايباع عليه و إن لم يكن له مال أصلا ذهب حقه في الدنيا إلا أن يكتسب الغائب أوالمولى عليه بعد ذلك مالا و إن سأله من له الحق على الغائب و لم يكن له بحضره الحاكم مال بعدثبوته أن يكتب له كتابا إلى حاكم آخر ويحكم له به أجابه إليهما والمسافه القريبه والبعيده في ذلك سواء فيأثبت

عندالحاكم الآخر أحضر المحكوم عليه وعرفه . و لم يخل حاله من سته أوجه إما أقر به أوأنكر أوادعى قضاءه أو

[صفحه ٢١٥]

ادعى أن له بينه أوجرحا للشهود أوالتمس اليمين أوادعى أنه غيرالمكتوب عليه . فالأول يلزمه حكم إقراره . والثاني يعرفه بالحكم عليه . والثالث لايقبل منه إلابينه . والرابع يؤجل ثلاثه أيام فإن أتى بها و إلاألزم الحق . والخامس لايلزم له لأنه قدحلف مره . والسادس لم يخل إما لم يسمه أوسماه فالأول لايقبل منه والثاني لم يخل إما يوجد من سماه أو لا يوجد أو يكون قدمات فإن وجد و كان للمحكوم له بينه بأن الحاضر هوالمحكوم عليه لم يسمع من المدعى عليه التعلل و إن لم تكن له بينه وأحضره الحاكم عرفه فإن أقر توجه عليه الحق و إن أنكر لزم المكتوب له التفرقه بينها فإن

فرق حكم به و إن عجز التمس من الحاكم الكاتب طلب مزيه فإن بين حكم به و إن لم يبين توقف عنه و إن لم يوجد أُلزم المحكوم به عليه و إن مات وأمكن أن تكون المعامله بينهما فالإشكال بحاله و إن لم يمكن تعين الحكم على الحق فإن التمس من الحاكم الثانى كتابا إلى حاكم آخر كان له نقل الشهاده دون الحكم . والمسافه معتبره فى ذلك قدر مايجوز فيه قبول الشهاده على الشهاده و هو مسيره يوم للذهاب والمجى ء معا فإذا قبض الحق من له رد الكتاب إن كان الحق دينا و لم يلزمه إن كان عينا

فصل فى بيان سماع البيئات وكيفيه الحكم بها

المتحاكمان على ثلاثه أوجه إما يكونان مسلمين أو كافرين أو يكون أحدهما مسلما والآخر كافرا. فالأول والثانى يلزم التسويه بين الخصمين .

[صفحه ٢١٦]

والثالث يرفع المسلم عليه . ولا يجوز للحاكم ثمانية أشياء أن يصح بأحدهما فى غير موضعه وتلقين أحد الخصمين ما يضر بالآخر والإشاره على أحدهما بترك ما قصد له من الإقرار أو اليمين أو غير ذلك إلا فيما يتعلق بحقوق الله تعالى فإنه يجوز له أن ينبهه على ما يسقط الحق وتعتعه الشاهد بالمداخله فى شهادته وتسديده إذ اتتعت وتمكين أحدهما من الحيف وإفراد أحدهما بالخطاب وضيافته وتلزمه خمسه أشياء التسويه بينهما فى المجلس والنظر والخطاب مع تساويهما فى الدين وتمكين من تكون له حجه من إيرادها والتوكيل على من لا يهتدى لإقامه حجته وتفريق الشهود إذا لم يكن لها سداد وضبط والتوقف عن الحكم إذا اشتبه عليه حكم الحادثه أو الشهود و إذا جلس الخصمان بين يديه وسكتا قال ليتكلم المدعى منكما. و إذا فصل بين خصمين تحول عنهما إلى غيرهما و إذا كان لجماعه دعوى حقوق من جنس واحد على واحد و وكلوا بأجمعهم وكيلا واحدا و ادعى عليه

لهم وتوجه اليمين جاز الاقتصار على واحده للكل والاستحلاف لكل واحد بواحد. ولا يجوز سماع الدعوى غير محرره إلا فى الوصيه وإنما تتحرر الدعوى فى الدين بثلاثه أشياء على الحى وبسته أشياء على الميت .فالثلاثه قدر المال والجنس والنوع وربما يحتاج إلى وصف رابع إذا اختلف النوع مثل من ادعى مائه درهم فلانى و كان بين الصحيح والعله تفاوت لزمه بيان ذلك . و أما الستة فالثلاثه التى ذكرنا وبيان موته وإثبات تركته على التعيين وكونها فى يد المدعى عليه ويتحرر فى العين ببيان الصفات إذا أمكن ضبطها

[صفحه ٢١٧]

وبالقيمه إذا لم يمكن و إن كان عينا تألفه لم يخل من ثلاثه أوجه إما تكون من ذوات الأمثال أو من ذوات القيمه أو محلاه بالذهب والفضه. فالأول يتحرر بالوصف والثانى بالقيمه والثالث إن كان محلاه بهما معا قومهما بأيهما شاء و إن كانت محلاه بأحدهما قومها بغير جنسه فإذا حررت الدعوى والتمس الجواب طالبه به الحاكم فإن سكت حبسه حتى يجيب . و إذا ثبت الحق لم يحكم به إلا بالتماس صاحبه والحكم أن يقول حكمت أو قضيت عليك بذلك أو اخرج مما ثبت له عليك أو ألزمتك و إن أنكر و كان موضع يمين وعرف المدعى كان الحاكم مخيرا بين السكوت و بين أن يقول أ لك بينه و إن لم يعرف قال أ لك بينه. و إذا عدل الشهود قال للمدعى عليه أ لك جرح فإن أنعم أمهله ثلاثه أيام وتكفل به إن التمس خصمه و إن قال لا جرح لم يحكم عليه إلا بالتماس من له الحق و إن جرح البينه قال زدنى فى الشهود و هورد الشهاده و إن لم يجرح الشهود والتمس اليمين لم يكن له ذلك . و إذا غابت بينته غيبه بعيده أو عجز عنها

لم يكن له طلب الكفيل و كان له اليمين أوالتخليه وعرفه الحاكم ذلك و إن طالب فى دين مؤجل لم يحل أجله بكفيل لم يكن له ذلك أيضا و لا يستحلف بغير التماس من المدعى فإن التمس عرض عليه فإن حلف أسقط دعواه على ما ذكرنا و إن نكل قال له ثلاثا إن حلفت و إلا جعلتك ناكلا فإن حلف فذاك و إن رد فقد ذكرنا حكمه و إن أصر رد على خصمه فإذا حلف ثبت حقه . و الحقوق ثلاثه فإن كانت لله لم يحكم بها على الغائب و إن كانت للناس حكم على ما ذكرنا و إن كانت لله تعالى من وجه و للناس من وجه آخر حكم على الغائب بحق الناس و ذلك مثل السرقة.

[صفحه ٢١٨]

و يجوز للحاكم المأمون الحكم بعلمه فى حقوق الناس و للإمام فى جميع الحقوق . و الحاكم لم يخل إما يخبر بحكمه أو ينهى فإن أخبر و قال حكمت لفلان بكذا أو أقر عندى بكذا أو شهد له شاهدان عندى بكذا فحكمت له قبل قوله حال ولايته و إن أنهى واليا أو معزولا و قال حكمت بكذا أو حكم به حاكم لم يقبل قوله و لم يكن فى حكم شاهد و إن قال أقر عندى بكذا كان شاهدا

فصل فى بيان أحكام البينات و كيفيتها

البينه على المدعى و اليمين على من أنكر. فالبينه على المال أو على ما يكون الغرض منه المال أحد أربعة أشياء شاهدان و شاهد و يمين و شاهد و امرأتان و امرأتان و يمين فإذا أقام شاهدا كان مخيرا بين أن يقيم آخر أو يقيم امرأتين أو يحلف فإن تداعى اثنان عينا قائمه لم يخل من أربعة أضرب إما كانت فى أيديهما معا أو فى يد أحدهما أو فى يد غيرهما أو لم تكن فى يد أحد. فالأول أربعة أضرب إما يكون لكل واحد منهما

بينه على سواء أو تخالف إحداهما الأخرى بوجه أو لابينه لأحدهما أو تكون لأحدهما بينه فإن تساوت البيتان كان المدعى به بينهما نصفين و إن اختلفتا لم يخل من ثلاثه أوجه إما تكون إحداهما مطلقه والأخرى مقيده والحكم للمقيده أو تكون إحداهما عادله والأخرى غير عادله والحكم للعادله أو تكون إحداهما أكثر مع التساوى فى العداله والحكم لأكثر عددا و إن لم تكن لأحدهما بينه وتخالفا كان بينهما نصفان و إن كانت البيته لأحدهما كان العين له .

[صفحه ٢١٩]

والثانى لم يخل إما يتكرر ملكها أو لا يتكرر فإن تكرر ملكها مثل الأوانى المصوغه من الذهب والفضه والنحاس وأشباهاها و كان لكل واحد منهما بينه على سواء فهى لصاحب اليد و إن كانت البيته لأحدهما فهى له و إن لم تكن لواحد منهما بينه لم يتوجه للمدعى على صاحب اليد غيريمين . و إن كانت العين مما لا يتكرر ملكها لم يخل من سبعة أوجه إما يكون لكل واحد منهما بينه مطلقه أو مقيده بالتاريخ أو تكون إحداهما مطلقه والأخرى مقيده أو كانتا مقيدتين بالإضافة إلى ابتياع أو هبه أو معاوضه من واحد أو من شخصين أو تكون البيته لأحدهما أو لا تكون لأحدهما بينه. فالأول يحكم لليد الخارجه. والثانى للتاريخ السابق . والثالث للبيته المقيده. والرابع لصاحب اليد. والخامس إن كان الملك وقت الانتقال لمن انتقل منه إلى صاحب اليد حكم له و إن كان لمن انتقل منه إلى اليد الخارجه كان له . والسادس يكون لصاحب البيته والسابع لا يلزم لصاحب اليد غيريمين . والثالث من القسمة الأولى لم يخل من خمسه أوجه إما ادعاها صاحب اليد أو لم يدعها و كان لكل واحد منهما بينه على سواء أو خالفت إحداهما الأخرى أو كان لأحدهما بينه أو لم تكن لأحدهما

بينه. فإن ادعاها صاحب اليد لم يكن لتداعيهما فائده إلا بعد إبطال تعلق صاحب اليد.

[صفحة ٢٢٠]

و إن لم يدعها و كان لكل واحد منهما بينه على سواء تعارضتا. و إن اختلفتا بالتاريخ كان الحكم للسابق و إن اختلفتا بالتقييد والإطلاق كان الحكم للمقيده و إن اختلفتا بالانتقال فحكمه ما ذكرنا و إن انتقل إليهما من واحد و كان بعد فى يد من انتقل منه وأقام كل واحد منهما بينه مؤرخه على سواء أقرع بينهما و لا تأثير لإقرار البائع فى ذلك و كذلك إن كانت كل واحد منهما غير مؤرخه أو كانت إحداها مؤرخه والأخرى غير مؤرخه. و إن قبضها واحد و لا تاريخ للبينه أو اتفق التاريخان حكم لصاحب اليد و إن تفاوت التاريخ فالحكم للسابق . و إن لم تكن لأحدهما بينه لم يخل من أربعة أوجه إما أقر صاحب اليد لهما معا أو لأحدهما أو لم يقر لأحدهما و قال لا أدري لمن هى أو أقر لواحد ثم قال لا بل للآخر. فالأول تحالفا واقتسما نصفين . والثانى يكون لمن أقر له إذا حلف . والثالث إن لم يدعها غيرهما تحالفا واقتسما. والرابع حكم لمن أقر له و غرم قيمتها للآخر. والرابع من قسمه الأصل على أربعة أوجه إما يكون لكل واحد منهما بينه على سواء أو على اختلاف أو تكون البينه لأحدهما أو لا تكون لواحد منهما بينه. فالأول يحكم فيه بالقرعه فمن خرجت قرعته وحلف فهى له و إن امتنع من اليمين وحلف الآخر فهى له و إن امتنعا معا كانت بينهما نصفين . والثانى يكون الحكم للعادله فإن تساويا فى العداله فالحكم لأكثرهما

[صفحة ٢٢١]

عددا إذا حلف صاحبها و رجل وامرأتان بمنزله رجلين . والثالث يكون لمن له بينه فإن كان خصمه ممن لا يعبر عن نفسه حلف أيضا

مع البيئه. والرابع تحالفا واقتسما نصفين إذا لم يكن لهما منازع وإنما يقتسمان نصفين إذا ادعى كل واحد الكل فإن ادعى أحدهما الكل والآخر النصف كان لصاحب النصف الربع و على هذا. و إن تنازعا ملكا أو ادعى أحدهما شراءه من زيد والآخر من عمرو و لم يخل إما كان الملك لزيد وقت البيع أولعمرو أولهما. فالأول والثاني يكون لمن ابتاع من مالكة . والثالث يكون لكل واحد من المبتاعين الخيار بين الفسخ لتبعض الصفقه و بين الإمضاء و إن سبق بيع أحدهما تكون له الشفعه و لا تأثير لبيئه اليد مع بيئه الملك و لالبيئه الإرث مع بيئه بيع المورث أو الإصداق أو الهبه والتسليم منه . و إذا ادعى إنسان على غيره بمال معين فقال المدعى عليه قبضتك أو قضيتك منها كذا كان ذلك إقرارا بالكل ولزمه أن يقيم بيئه إن لم يعترف به المدعى فإن لم تكن بيئه كان له تحليفه و إن قال قضيتك كذا و لم يقل منها لم يكن اعترافا بالكل و كان اعترافا بما ادعى قضاءه

فصل فى بيان أعداد البيئه وغيرها

البيئه ستة أنواع أحدها شهاده خمسين رجلا و ذلك فى موضعين رؤيه الهلال مع فقد عله فى السماء ليله شهر رمضان فى إحدى الروايتين والقسامه

[صفحه ٢٢٢]

وثانيها شهاده أربعة و ذلك فى ثلاثه مواضع الزنى واللواط والسحق . وثالثها شهاده رجلين و ذلك فى أربعة مواضع فى الحدود سوى ما ذكرناه والطلاق والنكاح ورؤيه الهلال إذا كان فى السماء عله. ورابعها شهاده رجلين أو رجل وامرأتين أو رجل ويمين و ذلك فى موضعين فى المال و ما كان وصله إليه . وخامسها شهاده أربع نسوه و ذلك فى ستة مواضع الرضاع والولاده والعذره والحيض والنفاس و عيوب النساء التى تكون تحت الثياب

مثل البرص والرتق والقرن . وسادسها شهادة أربع نسوه أو ثلاث أو امرأتين أو واحده و ذلك فى موضعين الوصيه واستهلال الصبى فإن شهد أربع على وصيه واستهلال صبى قبلت وحكم بها و إن شهدت ثلاث قبلت فى ثلاثه أرباعها و إن شهدت اثنتان قبلت فى النصف و إن شهدت واحده قبلت فى الربع و ذلك

عند عدم الرجال . وتقبل شهاده النساء فى أربعه مواضع و قد ذكرنا موضعين . والثالث تقبل شهادتهن مع الرجال و مع اليمين إذا لم يكن رجال وهى فى موضعين فى المال وفيما كان وصله إليه . ورابعها تقبل شهادتهن مع الرجال و لاتقوم فيه اليمين مقام شاهد و ذلك ضربان أحدهما أن تشهد امرأتان مع رجل بالقتل و يجب بذلك الديه دون القود و الآخر فى الزنى والسحق فإن شهد ثلاثه رجال و امرأتان بأحدهما لزم بها الرجم على المحصن و إن شهد رجلان و أربع نسوه على المحصن لزم الجلد دون الرجم . و ماتقبل فيه شهاده النساء مع الرجال فقد ذكرناه و لاتقبل شهاده النساء مع الرجال فى أربعه مواضع الحدود سوى ما ذكرناه ورؤيه الهلال والنكاح

[صفحه ٢٢٣]

والطلاق

فصل فى بيان تعارض البيتين وحكم القرعه

كل أمر مشكل فيه القرعه وتعارض البيتين مشكل وإنما تعارضتا إذا شهدت إحداهما على الضد بما شهدت به الأخرى من غير ترجيح لإحداهما فإذا اكرت إحداهما من غير ما ذكرنا لم يخل من أوجه إما اختلفا فى قدر الدار أو المده أو جنس الأجره أو قدرها. فالأول إذا قال صاحبها أكرتته منها البيت الفلانى بعشره و قال المكترى بل جميع الدار وأقام كل واحد منهما بينه مؤرخه لم يخل من ستة أوجه إما تساوت البيتان من جميع الوجوه أو سبق تاريخ بينه صاحبها أو تاريخ بينه المكترى أو لا يكون لأحدهما بينه و كان عقيب العقد

أو كان في أثناء العقد أو كان لأحدهما بينه. فالأول تعارضت بينهما. والثاني يلزم المكتري عشرون . والثالث كان الكل بعشره. والرابع تحالفا وفسخ الحاكم بينهما العقد وترادا. والخامس تحالفا وانفسخ العقد في الباقي وحكم بأجره المثل فيما مضى و إن كان بعد انقضاء المده تحالفا وفسخ العقد وسقط المسمى ولزمت أجره المثل . والسادس يكون الحكم لصاحب البيئه. والثاني إن ادعى صاحب الدار شهرا والمكتري شهرين لم يخل من أربعة أوجه إما يكون لكل واحد منهما بينه على سواء أو سبق تاريخ إحدى البيئتين أو عريتا من التاريخ أو لم يكن هناك بينه.

[صفحه ٢٢٤]

فالأول تعارضت فيه البيئتان والحكم فيه للقرعه. والثاني يكون الحكم للتاريخ السابق . والثالث تحالفا فيه وحكم بأجره المثل . والرابع حكمه كذلك . والثالث والرابع من القسمه الأولى يكون فيهما البيئه على المدعى واليمين على من أنكر فإن أقام كل واحد منهما بينه على سواء تعارضتا والحكم فيه للقرعه وباقي الأحكام على ما ذكرنا. و إن ادعى كل واحد منهما ملكيه عين في الحال وأقام بينه على سواء تعارضتا. و إذا كان عينا في يد إنسان وادعى شخصان عليه بأنه اشتراها منى بكذا وأقام كل واحد منهما بينه على سواء تعارضتا و كل موضع تعارضت فيه البيئتان فلا بد من القرعه فمن خرجت قرعته وحلف كان الحكم له فإن امتنع ردت على صاحبه فإن حلف أخذ و إن امتنع كان المدعى به بينهما على ما ذكرنا قبل

فصل في بيان دعوى الميراث

إذامات إنسان وخلف وارثا حرا وآخر مملوكا فعتق المملوك بعد وفاته لم يخل إما كان الوارث الحر واحدا أو أكثر فإن كان واحدا لم يرث مع المعتق بحال و إن كان أكثر من واحد واقتسما الميراث فكذلك و إن عتق قبل

القسمه ورث معهما و إن خلف وارثا مسلما و آخر كافرا لم يرث مع المسلم الكافر سواء كان المورث مسلما أو كافرا. و إن ادعى الكافر كفر المورث لم يكن لدعواه فائده و إن مات وخلف وارثين و ادعى أحدهما أنه كان مسلما أو حرا حال وفاه المورث و صدقه الآخر و ادعى هو أيضا لنفسه ذلك و لم يصدق صاحبها فإن أقام بينه على ما ادعاه و إلا

[صفحه ۲۲۵]

كان الميراث للمتفق على إسلامه فإن التمس يمينه كان له ذلك . و إن ادعى أحد الوارثين تقديم موت المورث و الآخر تأخيره كان القول قول من ادعى التأخير إذا لم تكن بينه على التقديم . و إذا ادعى إنسان أنه وارث فلا بد و أقام بينه على أنه وارثه و لم تشهد على أن لا وارث له سواء فإن كان المدعى ذا فرض أعطى اليقين مثل الأب و الأم و الزوج و الزوجه حتى يتضح الأمر و اليقين أقل سهميه من الميراث . فإن ظهر له وارث سواء و كان ممن يحجبهم من السهم الأعلى إلى الأدنى فقد أخذوا حقهم و أخذ ما بقى الوارث الباقي و إن لم يحجبهم و فى عليهم تمام حقهم و أعطى ما بقى من يستحقهم . و إن لم يظهر له وارث سواهم أعطوا تمام حقوقهم و إن لم يكن المدعى ذا فرض لم يعط شيئا حتى يتضح الأمر و إن شهد البينه الكامله بأن لا وارث له سواء أعطى جميع التركة و إن ادعى أنه وارثه و أخا له غائبا و لا وارث له سواهما و أقام بينه على ذلك أعطى نصف الميراث فإذا حضر الغائب و ادعاه أعطى النصف الآخر و إن لم يدعه ألقى فى بيت المال إن كان المال وجد فى بيت المورث حتى يتضح الأمر و إن وجد فى

يد غيره رد عليه و إذا أعطى من هؤلاء جميعا شيء لم يعط إلا بكفيل . و من ادعى ميراث أحد وخفى أمر ورثته واشتبه وأقام بينه على أنه وارثه فقط أو مع غيره حاضرا كان أو غائبا وكانت اليه كامله واستحق أخذ شيء في الحال لم يعط إلا بكفيل

فصل فى بيان دعوى النسب

إذا ادعى الإنسان نسبا لم يخل إما ادعى أنه ولد له أو أحد عمومته أو خولته أو إخوته .

[صفحة ٢٢٦]

فالأول لم يخل إما ادعى بفراش أو بغير فراش فإن ادعى بفراش لم يخل من ثلاثه أوجه إما ادعى بفراش منفرد أو بفراش حره مشترك أو بفراش أمه مشترك . فالفراش المنفرد ضربان إما كان الولد صبيا أو بالغا فإن كان صبيا قبل منه إذا لم يكن له نسب معروف و إن كان بالغا أو مراهقا وأقام بينه فكذلك و إن لم يقم بينه قبل منه بشرطين تصديقه إياه وإمكان أن يكون ولدا له . و إذا ادعى بفراش حره مشترك وأقام بينه قبل منه و يكون ذلك بشبهه عقد ويقع فى موضع واحد و ذلك إذا وجد ليلا على فراشه امرأه نائمه فاعتقد أنها زوجته ووطنها . و إن ادعى بفراش أمه مشترك أقرع فى ذلك فمن خرجت قرعته من الشركاء ألحق به وغرم للباقيين قيمه الأمه والولد على قدر نصيبهم و ذلك إذا كانت أمه بين شركاء فوطنوها فى طهر واحد وعلقت . و إن ادعى بغير فراش إما ادعى بشبهه العقد أو بغيرها فإن ادعى بشبهه عقد وأقام بينه قبل منه ويقع ذلك فى ثلاثه مواضع أولها يكون بوطء امرأه قد عقد عليها بظاهر الحال ثم بان أنها ذات زوج . وثانيها يكون بوطء امرأه قد عقد عليها عقدا فاسدا و قدوطنها آخر و قدعقد هو أيضا عقدا فاسدا . وثالثها يكون بوطء امرأه

عقد عليها عقدا فاسدا بعد ماطلقها من عقد عليها عقدا شرعيا وولدت لأكثر من ستة أشهر من وطء الثانى وأمكن كون الولد من كل واحد منهما وتنازعا فإن أقام كل واحد منهما بينه على سواء تعارضا وأقرع بينهما و إن كان لأحدهما بينه الحق به و إن لم يكن لواحد منهما بينه أقرع بينهما.

[صفحه ٢٢٧]

و إذا ادعى بغير عقد لم يخل إما يكون صبيا أو غير صبى فإن كان صبيا و لم يكن له نسب معروف الحق به و إن كان بالغاً أو مراهقاً وأقام بينه أو صدقه وأمكن أن يكون ولداً له قبل منه . والثانى إن صدقه من ادعى نسبه قبل منه ذلك

فصل فى بيان تداعى الزوجين فى متاع البيت

إذا اختلف الزوجان أو من يرثهما فى متاع البيت لم يخل إما كان فى أيديهما معا أو فى يد أحدهما فإن كان فى أيديهما و كان لكل واحد منهما بينه تحالفا وقسم بينهما و إن لم يكن لواحد منهما بينه ويصلح لأحدهما كان له و إن صلح لهما معا كان بينهما و إن كان لأحدهما بينه حكم له و إن كان فى يد أحدهما كانت البيه على اليد الخارجة واليمين على المتشبهه

فصل فى بيان أحكام اليمين و ما يتعلق بها

اليمين فى الدعاوى على نيه المستحلف إلا إذا كان الحالف معسراً فإنها تكون على نيته ويجوز له أن يحلف أنه لا يلزمه شىء مما ادعى به عليه وينوى فى الحال . والحالف ضربان مسلم وكافر و كل واحد منهما ضربان أخرس وناطق والناطق رجل وامرأه وصحيح ومريض وتؤكد الأيمان بالعدد وجوبا وبالزمان والمكان واللفظ استحبابا. فالعدد يدخل فى القسامه واللعان وسنشرحهما. والتأكيد بالزمان أن يحلف فى الأوقات الشريفه و بعد الصلوات المفروضات .

[صفحه ٢٢٨]

وبالمكان أن يحلف فى أشرف البقاع من كل بلد. والتأكيد باللفظ أن يحلف بقوله و الله الذى لا إله إلا هو عالم الغيب والشهاده الرحمن الرحيم الطالب الغالب الضار النافع المدرك المهلك الذى يعلم من السر ما يعلمه من العلانيه. والواجب قوله و الله . و لا يمين بغير الله تعالى وبغير أسمائه الحسنى وصفاته العليا. والكافر يحلف بما يراه يمينا وبما يكون أردد له وأصلح . والأخرس يتوصل الحاكم إلى معرفه إقراره وإنكاره و إلى تعريفه حكم الحادثه بالإشاره وأحضر مجلس الحكم من فهم أغراضه وأمكنه إفهامه و إذا أراد تحليفه إذا توجه عليه وضع يده على المصحف وعرفه حكمها وحلفه بالإيماء إلى أسماء الله تعالى و إن كتب اليمين على لوح ثم غسلها وجمع الماء فى شىء وأمره

بشربه جاز فإن شرب فقد حلف و إن أبى ألزمه الحق . و الرجل إذا كان صحيحا أحضر مجلس الحكم إذا توجه عليه اليمين وحلف فيه و إن كان مريضا وأمكنه الحضور من غير ضرر فكذلك و إن لم يمكنه حلف في منزله . والمرأه إذا كانت برزه فحكمها حكم الرجل و إن كانت مخدره بعث الحاكم إليها من يحكم بينها و بين خصمها في منزلها فإذا توجه عليها اليمين حلفها في منزلها. واليمين يتوجه على المنكر إذا لم يكن للمدعى بينه و قد يكون في جنبه المدعى إذا لم يكن له غير شاهد أو امرأتين فيما يحكم فيه بشاهد ويمين و لا يحلف إلا بعد تعديل الشهود. و تدخل اليمين في حقوق الناس لا غير و ما كان حقا لله تعالى من وجه

[صفحه ٢٢٩]

و حقا للناس من وجه دخل فيه اليمين في حق الناس دون حق الله تعالى كالسرقه. و الحالف إما يحلف على فعل نفسه أو فعل غيره فالأول يحلف على القطع نفيا وإثباتا. والثاني يحلف في الإثبات على القطع و في النفي على العلم . و إذا استحلف أو التمس الجواب من المدعى عليه لم يخل إما يستحلف المدعى أو المدعى عليه إذا أراد عليه اليمين. فالأول لم يلزمه الجواب على اللفظ و لا اليمين وكفاه إذا كان الجواب مشتملا على معنى الدعوى وكذلك حكم اليمين . والثاني يلزمه اليمين على اللفظ واليمين مقدمه على يمين المدعى عليه ويمينه على يمين المدعى و إذا نكل المدعى عليه عن اليمين لم يستثبت حكم النكول و رد اليمين على المدعى فإن نكل استثبت حكم النكول إن لم يتعلل بإقامه بينه أو تحقق أو نظر في حساب آخر فإن تعلل بشيء من ذلك آخر فإذا حلف استحق و إذا استحلف لم يكن له الرجوع إلا برضاء من استحلفه

و إذا قام شاهدا و قال لأختار اليمين سقط حقه منها فإن ادعى ثانيا فى مجلس آخر ونكل المدعى عليه عن اليمين أوردتها عليه كان له أن يحلف و إن ادعى توفير الحق صار مدعىا و كان عليه البيه واليمين على صاحبه و له رد اليمين

فصل فى بيان الشهادات

الشهادة إخبار بثبوت الحق لواحد على غيره أو له من غير أن يكون على غيره و قد يكون لشهادة البيه بدل من اليمين كالقسامه أو لأحد الشاهدين و ذلك فيما يحكم فيه بشاهد ويمين . والشاهد أحد عشر قسما مسلم حر ومملوك ووالد وولد وأخ

[صفحه ٢٣٠]

وأخت وأحد الزوجين وصبى وامراه وولد الزنى وكافر.فالمسلم الحر تقبل شهادته إذا كان عدلا فى ثلاثه أشياء الدين والمروءه والحكم .فالعداله فى الدين الاجتناب من الكبائر و من الإصرار على الصغائر و فى المروءه الاجتناب عما يسقط المروءه من ترك صيانه النفس وفقد المبالاه و فى الحكم البلوغ وكمال العقل . و لايقدر فى قبول الشهاده أحد عشر شيئا دناءه الصناعه والبداهه والإقامه بالقرى والعداوه إذا كانت غير ظاهره والظعن فى الناس إذا كان تدينا والنقصان فى الخلقه والعمى إذا أثبت صاحبه و لم يحتج فى الإثبات إلى الرؤيه و إن تحملها بصيرا ثم عمى جازت شهادته فى كل شىء إذا أثبت والصمم ويؤخذ بأول قول صاحبه والضيافه والعبوده إلا على سيده والولاده من الزنى إذا كان المشهود به شيئا قليلا حقيرا. و لا تقبل شهاده خمسه نفر شهاده من يجر منفعه بشهادته إلى نفسه مثل الغريم إذاشهد للمفلس المحجور عليه والسيد إذاشهد لعبده المأذون له فى التجاره والوصى إذاشهد للموصى فيما هو وصيه فيه مادام إليه أمر الوصيه والوكيل إذاشهد لموكله فيما هو وكيله فيه والأجير إذاشهد لمستأجره مادام معه .

وتجوز شهادتهم في غير ما ذكرناه إذا كانوا بصفه من تقبل شهادته . وتقبل شهاده أربعة نفر لأربعة ولا تقبل عليهم شهاده المقذوف للقاذف والعدو لعدوه و من يرى إباحه دم غيره له و من قطع طريقه لمن ادعى عليه القطع . والمملوك إذا كان بصفه العداله تقبل شهادته على حد شهاده الحر إلا على سيده والمدبر في حكم العبد والمكاتب تقبل شهادته على سيده بقدر ماتحرر

[صفحه ٢٣١]

منه وتقبل شهادتهم لساداتهم . والولد تقبل شهادته لأبيه ولا تقبل عليه إذا شهد معه عدل آخر والوالد تقبل شهادته لولده و عليه مع عدل آخر والأخ والأخت كذلك . وحكم الزوجين على ذلك والصبى إن كان مراهقا و هو إذا بلغ عشر سنين فصاعدا تقبل شهادته في القصاص والشجاج لا غير ويؤخذ بأول كلامه و إن كان غير مراهق لم تقبل شهادته بحال فإن تحملها صبيا وبلغ وذكر تقبل إذا كان أهلا لها وكذلك الفاسق والكافر إذا تحملها ثم تاب الفاسق وأسلم الكافر. والمرأه قد ذكرنا حكم شهادتها قبل وكذلك شهاده ولد الزنى

فصل في بيان شهاده الفاسق

الفاسق ضربان قاذف و غير قاذف والقاذف ضربان إما قذف زوجته أو غيرها فإن قذف زوجته أو حقق بأربعة شهود أولاعن لم يفسق و إن لم يحقق و لم يلاعن فسق و إن قذف غير زوجته و حقق لم يفسق و لإفسق و إذافسق بالقذف لم تقبل شهادته حتى يتوب والتوبه فيه سرية و حكميه. فالسريه فيما بينه و بين الله تعالى وهى الندم على ما فرط فيه والعزم على ترك المعاوذه إلى مثله . والحكميه لم يخل إما كان صادقا فيما بينه و بين الله تعالى أو كاذبا فإن كان صادقا قال الكذب حرام ولأعود إلى مثل ما قلت وأصلح العمل بالضد مما قال و إن كان

كاذبا قال كذبت فيما قلت وأصلح العمل . و غيرالقاذف ضربان إما ارتكب معصيه لله تعالى و لم تتعلق بالناس أوارتكب معصيه و ظلم غيره . فالأول توبته النزوع عنه وإصلاح العمل بصدده مع الندم على مافات

[صفحه ٢٣٢]

والعزم على ترك مثله في المستقبل . والثاني توبته النزوع عنه ورد المظلمه فإن قتل ظلما سلم نفسه من ولى الدم فإن غضب مالا رد أو استحل من صاحبه أو صالح و إن قذف استحل منه و إن ضرب أو جرح أقاد من نفسه و إن أتلف مالا غرم وأصلح العمل بالصد في الجميع وراعى جميع ما ذكرناه

فصل في بيان كيفية تحمل الشهاده

لا تجوز إقامه الشهاده لأحد إلا بعد أن يتحملها و هو عالم بها والعلم يحصل في ذلك بأحد ثلاثة أشياء بالمشاهده وحدها وبالسماح والمشاهده معا وبالسماح والاستفاضه. فالمشاهده تتعلق بالأفعال كالقتل والسرقة والزنى وشرب الخمر والرضاع وأشباهها فإذا شاهد شيئا من ذلك وعلم حقيقته فقد تحمل شهادته و جاز له إقامه الشهاده على حسب ما شاهد. و قد تجب إقامتها إذا أدى الامتناع منها إلى ضياع حق من حقوق المسلمين و لم يؤد أداؤها إلى ضرر غير مستحق على الشاهد و قد يحظر إذا أدى إلى شيء من ذلك و قد يكره إذا علم أو ظن أنه يرد شهادته و على هذا لورأى أحد آخر يتصرف تصرف الملاك في دار أو ضيعه أو غيرهما من غير منازع و لا مانع جاز له أن يشهد على تملكه . والسماح والمشاهده معا تتعلق بالعقود مثل البيع والصرف والسلف والصلح والإجاره والشركه وغيرها فإذا شاهد المتعاقدين وسمع كلام العقد منهما وعرفهما بالمشاهده بعينهما جاز له أن يشهد بذلك إذا حضرا و يقول أشهد أنه باع هذا الشيء الفلاني من هذا بكذا و إن غابا أو غاب أحدهما لم

[صفحه ٢٣٣]

يجز له أن يشهد على الغائب إلا بعد حصول العلم بثلاثة أشياء بالعين

والاسم والنسب فإذا علم ذلك و كان ذاكرا للحال أو كان معه عدل آخر وذكره إن لم يكن ذاكرا جاز له إقامة الشهادة على ما ذكرنا. والسمع والاستفاضه يتعلقان بسبعه أشياء بالنسب والموت والعق والوقف والملك المطلق والنكاح والولاء ويجوز له أن يشهد بذلك مطلقا من غير أن يعزى إلى أحد بشرطين سماعه من عدلين فصاعدا وشياعه واستفاضته في الناس . و إذا تحمل شهادة لم يخل إما يتحمل على إقرار أو على شهادة فإن تحمل على إقرار لم يخل إما يتحمل على رجل أو امرأه فإن تحمل على رجل لم يتحمل إلا- بعد المعرفة بسبعه أشياء بعينه حتى يمكنه الإقامة عليه حضرا واسمه ونسبه حتى يمكنه الإقامة عليه غائبا وبكونه بالغاً عاقلاً- جائز الإقرار فإن لم يعلم بعض ذلك وعرفه عدلان جاز و لم يقيم شهادة إلا على الوجه الذي تحمل و إن تحمل على امرأه فكذلك . و إن أسفرت المرأة ونظر إليها العدلان ليعرفاها كان أحوط فإن تحملها على الشهادة جاز في غير حق الله تعالى ما لم يتجاوز درجه واحده و لم يكن المتحمل امرأه بأحد ثلاثه أوجه بالاستدعاء والسمع من شاهد الأصل و هو يشهد بالحق

عند الحاكم أو يشهد به ويعزى إلى سبب وجوبه ويجب أن يشهد على شهادة كل واحد اثنان فإن شهد اثنان على شهادة اثنين جاز. و لا تسمع الشهادة من الفرع مع حضور الأصل فإذا غاب الأصل أو كان في حكم الغائب جاز و هو إذا كان مريضا أو ممنوعا أو تعذر عليه الحضور و إذا شهد الفرع ثم حضر الأصل لم يخل من وجهين إما حكم الحاكم بشهادة

[صفحه ٢٣٤]

الفرع أو لم يحكم فإن حكم و صدقه الأصل و كان عدلا نفذ حكمه و إن كذبه و تساويا في العدالة

نقض الحكم و إن تفاوتتا أخذ بقول أعدلهما و إن لم يحكم بقوله سمع من الأصل و حكم به . و إن لم يحضر الأصل و تغير حاله بفسق و لم يحكم الحاكم بعده الشهاده الفرع لم يحكم بها و إن حكم لم ينقض و إن تغير بغير الفسق حكم بشهاده الفرع

فصل فى بيان حكم الرجوع عن الشهاده

إذا رجع الشهود عن الشهاده لم يخل من ثلاثه أوجه إما رجع كلهم أو بعضهم قبل الحكم أو بعده قبل استيفاء الحق أو بعده فإن رجعوا قبل الحكم بطلت شهادتهم و إن رجعوا بعد الحكم قبل استيفاء الحق نقض الحاكم حكمه و إن رجعوا بعد الاستيفاء و كان الحق مالا و قدبقى رد على صاحبه و إن تلف غرم الشهود و إن رجعوا كلهم غرموا بالنصيب . والمرأه على النصف من الرجل و إن رجع بعضهم غرم نصيبه و إن كان الحق حدا أو قصاصا و هلك المحدث أو المقتص منه لم يخل إما قالت البيه أخطأنا أو تعمدنا و لم نعرف أنه يقتل أو لم يدعوا الجهل . فالأول ألزم الديه مخففه . والثانى تغلظ الديه . والثالث يجب عليهم القود . و إن قال بعضهم أخطأنا و بعضهم تعمدنا ألزم المخطئ الديه بالحساب و المتعمد القود على ما سندر فى كتاب القصاص إن شاء الله تعالى مع حكم الجراح والأرش . و إن شهدا على إنسان بالسرقه فقطع ثم جاء بآخر و قالوا قد وهمنا و السارق

[صفحه ٢٣٥]

هذا غرما ديه يد المقطوع و لم تقبل شهادتهما على الثانى و إن شهدا بالطلاق فاعتدت المرأه و تزوجها آخر و دخل بها ثم رجعا عزرا و غرما المهر الثانى و رجعت المرأه إلى الأول بعد الاعتداد من الثانى

فصل فى بيان الحجر والتفليس

الحجر منع صاحب المال عن التصرف فيه و إنما يكون لأحد وجهين إما يكون نظرا لصاحبه أو لغيره . فالأول ثلاثه الصبى و المجنون و السفيه . والثانى أيضا المريض و المكاتب و المفلس . و الجميع ضربان إما يصير محجورا عليه بحكم الحاكم و هو اثنان السفيه و المفلس أو يكون محجورا عليه بغير حكمه و هو الباقي فإذا بلغ الصبى رشيدا و أدى المكاتب ماله و صلح السفيه و يصح المريض و هو محجور عليه فيما زاد على ثلث ماله و قضى الدين المفلس و أفاق المجنون انفك

الحجر. والمفلس من ركبته الديون وماله لا يفي بها و إذا ادعى الغرماء إفلاسه وطلبوا من الحاكم الحجر عليه أجابهم إليه بثلاثة شروط ثبوت الدين وحلول أجله وقصور ماله عن قضاء الدين . ويلزم من الحجر ثلاثة أحكام حضر تصرفه في ماله وتعلق الديون بعين ما في يده من المال وجعل الحاكم من وجد متاعه بعينه عنده أحق به من غيره و إن ادعى الغرماء عليه اليسار بغير بينه كان القول قوله مع اليمين و إن وجد مال في يده وقال هولفان و كان حاضرا و صدقه قبل منه و إن كذبه لم يقبل منه و إن ادعى لغائب حلف و إن حل أجل بعض الديون حجر عليه له دون غيره إذا لم يكن في المال وفاء

[صفحة ٢٣٦]

كتاب البيع

فصل في بيان أحكام البيع وحقيقته

البيع عقد على انتقال عين مملوكة أو ما هو في حكمها من شخص إلى غيره بعوض مقدر على جهه التراضي ويحتاج في صحته إلى تسعة أشياء كون المبيع ملكا للبائع أو في حكمه بأن يكون البائع وكيلا لمالكة أو وليا أو يجيز المالك بيعه . والثاني كون المتبايعين نافذى التصرف في مالهما. والثالث كون المبيع مشاهدا أو في حكمه . والرابع كون الثمن كذلك . والخامس تعيين مقدار الثمن . والسادس الإيجاب . والسابع القبول .

[صفحة ٢٣٧]

والثامن تقديم الإيجاب على القبول . والتاسع أن يؤتى بالإيجاب والقبول بلفظ الماضي و إن كان البيع نسيئه احتاج إلى شرط آخر و هو تعيين أجل الثمن . و إن كان البيع سلفا احتاج إلى ستة شروط آخر وهى كون المبيع من ذوات الأمثال وتعيين أجله وتسليم الثمن قبل التفرق وكون المسلف فيه موجودا

عند حلول الأجل عام الوجود وتعيين موضع التسليم إن كان لنقله

أجره و أن لا- يكون منسوبا إلى ما يحصل منه . و إن كان البيع مرابحه احتاج إلى شرطين آخرين الإخبار برأس المال وبيان ما يطلب عليه من الربح غير منسوب إلى أصل المال . و إن كان البيع صرفا احتاج إلى شروط ثلاثة وهى التبايع بالنقد والتقابض قبل التفرق و تساوى البدلين فى القدر إذا كانا من جنس واحد و إن اختلفت الصفات و حكم سائر ما يدخله الربا فى تساوى البدلين مع اتحاد الجنس أو حكمه كذلك . و يدخل البيوع ثمانى خيارات خيار الإجاره و خيار الغبن و خيار العيب و خيار تبعض الصفقه و سنذكر أحكامها فى أبوابها. فخيار الإجاره أنه متى ما أجره من غيره و لم يعرف المبتاع بذلك فإذا عرف كان مخيرا بين الفسخ و بين الإمضاء و يلزمه الصبر إلى انقضاء مده الإجاره. و خيار الغبن أن يبيع شيئا أو يتبع و هو غير عالم بالقيمه و فيه غبن لا يتغابن بملكه فى مثله فإذا علم كان له الخيار. و خيار العيب أن يتبع شيئا معييا لم يعرف به فإذا عرف كان له الخيار على ما سنذكره .

[صفحه ٢٣٨]

و خيار تبعض الصفقه أن يتبع شيئا فاستحق بعضه فإذا علم كان مخيرا بين الرضا بقدر ما للبايع و بين فسخ البيع . و خيار المده و خيار المجلس و خيار الرؤيه و خيار الشرط. فخيار المده يدخل فى بيع الحيوان والفواكه و المبتاع فى الحيوان له الخيار ثلاثه أيام ما لم يوجب البيع على نفسه أو لم ينصرف فيه أو لم يعقد البيع على انتفاء الخيار أو لم يوجبا معا و خيار الفواكه للبايع فإذا امر على البيع يوم و لم يقبض المبتاع كان للبايع الخيار. و خيار المجلس للمتبايعين معا ما لم يتفرقا وينقطع بأحد خمسه أشياء بالتفرق و لو بخطوه واحده و يوجب البيع منهما أو من أحدهما ورضى الآخر به و يبطل الخيار و بالعقد

على شرط انتفاء الخيار. وخيار الرؤية للمبتاع و قديقع للبائع أيضا ويختص بالأعيان غير المرثية أو بما هو فى حكمها فإذا باع البائع شيئا و لم يره المبتاع أو رآه قبل و لم يره حال البيع و كان المبيع على ما وصف أو رآه قبل نفذ البيع و إن لم يكن كان المبتاع بالخيار بين الفسخ والإمضاء وينقطع بأحد ثلاثه أشياء بكون المبيع على ما وصف وبالرضا به و إن لم يكن على ما وصف وتأخير الفسخ مع الإمكان لأن الخيار يجب على الفور. وخيار الشرط يكون بمن شرط له إما للمتبايعين أو لأحدهما أو لغيرهما فإن شرط لأحدهما مده معينه من الزمان كان له الخيار فى المده و إن شرطت لهما واجتمعا على فسخ وإمضاء نفذ و إن لم يجتمعا بطل و إن شرطت لغيرهما ورضى نفذ البيع و إن لم يرض كان المبتاع بالخيار بين الفسخ والإمضاء و إن أرادا رفع الخيار كان لهما و إن شرط مده مجهوله أو مطلقه لم يصح . والبيع ينقسم عشرين قسما بيع الأعيان المرثية وبيع خيار الرؤية وبيع النسيئه وبيع السلف وبيع المرابحه وبيع الصرف وبيع الجزاف وبيع

[صفحه ٢٣٩]

الغرر وبيع تبعض الصفقه وبيع الحيوان وبيع الفضولى وبيع الإقاله وبيع الثمار وبيع المياه وبيع الديون والأرزاق وبيع ما لم يقبض وبيع ما يباع حملا بعد حمل أو جزه بعد جزه وبيع يدخله الربا والبيع الفاسد وأحكام الرد بالعيب

فصل فى بيان بيع الأعيان المرثية

بيع الأعيان المرثية ضربان مطلق ومشروط. فالمطلق يجب بنفس العقد ويستقر بالتفرق أو بما هو فى حكمه من العقد على انتفاء الخيار أو إيجاب البيع أو إبطال خيار المجلس . فإن كان الثمن مشاهدا وخرج معيبا و لم يرض المبتاع انفسخ البيع و إن خرج أحد البدلين مستحقا أو كلاهما و لم يجزه المستحق بطل البيع . و

إن كان الثمن موصوفاً وتقابضاً أو أحدهما صح البيع و إن خرج الثمن معيباً أو مستحقاً و إن لم يتقابضاً ولا أحدهما كان المبتاع أولى به إلى ثلاثه أيام فإن وفي الثمن أوقبض المبيع استقر البيع فإن لم يفعل كان البائع بعد الثلاثه الأيام مخيراً بين فسخ البيع وإمضائه و إن تلف المبيع قبل التسليم كان من ضمان البائع و إن كان بغير تفريط منه إلا أن يكون عرضاً للتسليم و لم يتسلم المبتاع فإن تلف بتفريطه كان من ضمانه على كل حال . والمشروط ضربان مشروط بنفس العقد مثل شرط انتفاء الخيار و قدينا حكمه ومشروط لابنفس العقد و هو أيضاً ضربان أحدهما يكون الشرط غير مقدور يفسد به البيع والثاني يكون أيضاً ضربان أحدهما يكون من أحكام المبيع و هو صنفان الحيوان والفواكه على ما ذكرنا. والثاني أيضاً ضربان أحدهما يقتضيه العقد فإن شرط كان تأكيداً و هو

[صفحہ ۲۴۰]

ثلاثه أشياء خيار المجلس و ضمان الدرك و نقد البلد أو الغالب من النقود إن كان ما يتعامل به أهل البلد أكثر من واحد من النقود و إن لم يكن أحدهما غالباً و لم يعين بطل العقد. والثاني لا يقتضيه العقد و هو أيضاً ضربان أحدهما يكون مصلحه للمتعاقدين و هو تسعه أشياء أجل الثمن و خيار المده والإقاله والرهن بالثمن والإقراض والإسلاف والاستسلاف في مبيع آخر والضامن للعهد والإشهاد. والثاني ضربان أحدهما قدرغب فيه الشرع ولزم مثل الشرط الإعتاق في بيع المملوك والآخر قدمنع منه الشرع و كان باطلاً مثل الشرط بترك التصرف في المبيع بما يقتضيه التملك . و إن كان المبيع بستاناً أو أرضاً فيها بناء أو شجر أو زرع أو معدن أو غير ذلك و قال بعثك هذه الأرض كان البيع واقعا على الأرض دون ما فيها و إن قال

بعتك بما فيها دخل جميع ما فيها فى البيع أمكن نقله أو لم يمكن و إن قال بعتهكها بحقوقها دخل فيها كل ما كان ثابتا فيها دون المنفرد فإن كان فيها عين يجرى ماؤها لم تدخل فيه و إن لم تجر دخل فيه

فصل فى بيان خيار الرؤية

كل ما يباع موصوفا غير مرئى و لا مؤجل فهو مشروط بخيار الرؤية فإن كان على ما وصف كان البيع ماضيا و إن لم يكن كان المبتاع بالخيار على الفور بين الفسخ والإمضاء و إنما يصح بثلاثة شروط بيان أوصافه التى يتفاوت الثمن لأجلها و تعيين جنس الثمن و مقداره . و إذ انعت إلى البائع بأعدال محزومه و جرب مشدوده فيها متاع و معها كتاب

[صفحه ٢٤١]

فيه أوصافه فباعها عليها فإذا فتحت و كانت دون الوصف كان للمبتاع الخيار و إن كان فوقه فالخيار للبائع

فصل فى بيان البيع بالنسيئة

إنما يصح ذلك بثلاثة شروط تعيين المبيع أو وصفه و بيان مقدار الثمن و جنسه و تعيين أجل الثمن بالشهور أو بيوم مشهور و إن باع بثمانين متفاوتين إلى أجلين مختلفين لم يصح و قيل يلزم أقل الثمنين فى أبعد الأجلين و الأول هو الصحيح

فصل فى بيان بيع السلف

إنما يصح ذلك فى ذوات الأمثال دون ذوات القيمة إذا اشتمل على تسعة شروط وصف المبيع و بيان النوع و المقدار بالشىء المعلوم و بيان الأجل و أن يؤمن انقطاع المسلف فيه

عند محله عام الوجود و تعيين موضع التسليم إن كان لنقله أجره و مشاهدته رأس المال أو وصفه و تبين مقداره و قبضه قبل التفرق . فإن أسلف فى الحبوب صح بستره شروط النسبه و البلد المحمول منه و اللون و الهيئه و الجوده أو الرداءه و الحدائيه أو العتاقه . و إن أسلف فى الحيوان و وصف بستره أوصاف النسبه و السن و اللون و الذكوره و الأنوثه و الجوده أو الرداءه و النتاج إن كان له فإن اختلف النتاج احتاج إلى بيان نوع آخر . و التمر يوصف أيضا بستره أوصاف بالنوع و البلد و اللون و الكبر أو الصغر و الجوده أو الرداءه و الحدائيه أو العتاقه لسنه أو أكثر و حكم الفواكه كذلك .

[صفحه ٢٤٢]

و يوصف المملوك باللون و النوع و السن و القدر و الذكوره و الأنوثه و الجوده أو الرداءه . و إن كان النوع الواحد يختلف بالبلد أو اللون جمع ذلك إلى ما ذكرناه و توصف الأمه بالحليه زائدا على ما ذكرنا . و يوصف الثوب بثمانية أوصاف بالجنس و البلد و الطول و العرض و اللين و الخشونه و الرقه و الغلظ و الجوده أو الرداءه و الصفاقه أو كونه شافا . و القطن يوصف بستره أشياء بالجنس و البلد و اللون و النعمه أو الخشونه و الجوده أو الرداءه و طول العطب أو قصره و كذلك حكم جميع ما يسلف فيه فى ضبط كل صفة يتفاوت الثمن لأجلها . و لا يجوز السلف فيما لا يتحدد بالوصف و لا فى الأشياء المختلطة و لا الأمتعه المتخذة من جنسين فصاعدا

ولا في المنسوب إلى شيء مخصوص . وإن أراد أن يبيع المسلف ما أسلف فيه من المستسلف

عند حلول الأجل أو قبله بجنس ما ابتاعه بأكثر من الثمن الذى ابتاعه به لم يجرز و إن باع بجنس غير ذلك جاز. ويجوز للمسلف
توكيل المستسلف فى ابتياع المسلف فيه بماله له وقبضه عوضا عن حقه ويجوز الإسلاف فى جنسين إذاروعى فيه شروط السلف

فصل فى بيان بيع المراهجه

إنما يصح ذلك بشرطين تعيين رأس المال وبيان مقدار الربح ويتعين رأس المال بأحد أربعه ألفاظ اشترت بكذا أو رأس مالى
فيه كذا أو قوم على بكذا أو هو على بكذا. ويعين مقدار الربح بأحد وجهين أبيعك بكذا أو أربح عليك كذا.

[صفحه ٢٤٣]

و إن أحدث فى المبيع صنعه زاد بسببها فى قيمته بالأجره زاد فى اللفظ وأنفقت على الأجره كذا و إن عمل بنفسه زاد وعملت
عملا- أجرته كذا و ما ابتاعه نسيئه لم يبعه مراهجه بالنقد إلا بعدالبيان فإن باع وعلم المبتاع كان له من الأجل مثل مالالبائع و إن
ابتاع نقدا جاز أن يبعه مراهجه بالنسيئه و إن ابتاع شيئين أو أكثر صفقه واحده وأراد بيع بعض ذلك مراهجه لم يجرز إلا بعدالبيان

فصل فى بيان بيع الصرف

بيع الصرف يصح باجتماع ثلاثه شروط وهى التبايع بالنقد والتقابض قبل التفرق وتساوى البدلين فى القدر مع اتحاد الجنس و إن
اختلفت الصفات من النعومه والخشونه وجوده الصفه والرداءه وكونها صحاحا دغله. وبيع الذهب على ثمانيه أوجه بيع الذهب
بالذهب وبالفضه وبجوهر الذهب وبالذهب المخلوط بالفضه وبالذهب المغشوش وبيع جوهر الذهب بجوهره وبيع المخلوط
بالمخلوط والمغشوش بالمغشوش . فإن بيع الذهب بالذهب لم يخل إما كان مشارا إليهما أو موصوفين فإن بيع مشارا إليهما
وتقابضا وظهر ببعض أحد البدلين عيب من جنسه أو من غيرجنسه كان لمن لم يعب ماله الخيار بين رد المعيب و بين فسخ البيع
فى الكل فإن بيع فى الذمه وتقابضا قبل التفرق وظهر بالبعض عيب فى المجلس كان له الإبدال لا غير. و إن بيع الذهب بالفضه
مشارا إليهما وتقابضا وظهر عيب فى المجلس من جنسه فى البعض أوالكل من أحد البدلين كان بالخيار بين الفسخ والإمضاء

[صفحه ٢٤٤]

فإن كان

العيب من غير جنسه وظهر في البعض تبعضت الصفقه و إن ظهر في الكل انفسخ البيع . و إن تبايعا في الذمه وقالوا دينار بعشره دراهم لزم نقد البلد أو الغالب و إن عينا لزم المعين فإن ظهر بأحدهما عيب في المجلس بعد التقابض كان له الإبدال . و إن ظهر بعد التفرق في البعض عيب من جنسه فصاحبه مخير بين ثلاثه أشياء الرضاء بالبيع والفسخ والإبدال . و إن ظهر عيب بالكل فله الخيار أيضا بين ثلاثه أشياء الرضاء والفسخ في الجميع والإبدال . و إن كان العيب من غير جنسه وظهر بالبعض تبعضت الصفقه و إن ظهر بالكل انفسخ البيع وجوهر الذهب يجوز بيعه بالفضه و لا يجوز بيعه بالذهب و لا يجوز بجوهره إلا إذا صفى و إن علم مقدارهما جاز. والمخلوط بالفضه ضربان فإن أمكن تخليص أحدهما من الآخر و لم يعلم مقدار ما فيه من الذهب والفضه لم يجز بيعه بالذهب و لا بالفضه و لا بالمخلوط فإن أراد ذلك توأهبا و إن علم مقدارهما جاز و إن لم يمكن التخليص و علم مقدار كل واحد منهما جاز أن يباع بالذهب أو بالفضه أو بكليهما وبمخلوط مثله و إن لم يعلم المقدار و علم الغالب بيع بغير الغالب فإن اشتبه بيع بكليهما و إن ضم جنس آخر معه كان أحوط. و إن كان كلا البديلين مخلوطا كذلك لم يصح بيع أحدهما بالآخر و أما الذهب المغشوش فلا يجوز بيعه بالذهب و لا بالذهب المغشوش إلا إذا كان معلوم المقدار و يجوز بيعه بالفضه. و حكم الفضه مثل حكم الذهب في الأوجه الثمانية و يجوز بيعها بالذهب

[صفحه ٢٤٥]

مماثلا و متفاوتا نقدا. و المحلي من السيف والمنطقه و غيرهما بالذهب أو الفضه فإن كان معلوم المقدار جاز بيعه بجنسه بأكثر مما فيه و لم يجز

بمثله ولا بأقل منه إلا أن يستوهب المبتاع الزائد وجاز بيعه بغير جنسه . و إن ابتاع أحد الجنسين من غيره بماله عليه من الدين جاز و إن دفع المستدين إلى المدين شيئاً من جنس ماله عليه و لم يساعره ثم تغير السعر قوم بقيمه يوم الدفع فإن أتلف على غيره فآثوره من أحد الجنسين غرم مثله من جنسه وأجره العمل

فصل فى بيان بيع الجزاف

كل ما يباع كيلاً أو وزناً أو عدداً لا يجوز بيعه جزافاً فإن أراد ذلك كال بعض المكييل ووزن بعض الموزون وعد بعض المعدود وبيع مع الباقي من جنسه

فصل فى بيان بيع الغرر

الغرر ما لا يمكن ضبطه وتحصيله بالمقدار أو لا يؤمن فيه التلف قبل التسليم ويدخل الغرر فى بيع الأعيان المرثيه وبيع خيار الرؤيه وبيع السلف و لا يصح بيع ما فيه غرر إلا إذا ضم معه غيره مما لا يمكن فيه غرر. فالغرر فى الأعيان المرثيه مثل بيع المحاقله والمزابه إلا فى العرايا

[صفحه ٢٤٤]

وبيع الملامسه والمنازده والحصاه والطير المرثى فى الهواء والصيد القريب منك فى الصحراء وبيع الصوف والشعر والوبر منفرداً على ظهر الحيوان . والغرر الداخلى فى بيع خيار الرؤيه مثل بيع ثوب على أن طوله وعرضه كذا فإن لم يكن كذلك لزمه ثوب له على ما وصف وبيع العبد آبقاً وبيع اللبون على أنها تحلب فى كل يوم كذا رطلاً وبيع نافحه المسك على أن ما فى جوفه كذا من المسك وأمثالها. والغرر الداخلى فى بيع السلف مثل بيع المجر و هو بيع ما فى الأرحام وثمره شجره بعينها قبل بدو صلاحها سنه وطعام أرض بعينها وبيع البيض فى جوف البائض وضربه الغائض وأمثالها وبيع ما لا يمكن ضبطه وتحديد كذلك وجميع هذه البيوع باطل على الانفراد. ويجوز بيع العبد الآبق وبيع المجر وبيع البيض فى جوف البائض مع غيره وكذلك بيع الصوف والشعر والوبر على ظهر الحيوان مع غيرها. وجاز بيع ثمره شجره بعينها سنتين أو أكثر وبيع اللبن فى الضرع إذا حلب بعضه وبيع المحلوب مع ما فى الضرع وبيع الثمار إذا أدرك بعضها وبيع ما فى الأجمه من السمك إذا أخذ شيئاً منها أو مع قصبها وشجرها وبيع الطير الطياره إذا آوت إلى برجها وسد عليها بابه بحيث

يمكن أخذها. ويجوز النذر للظروف إذا كانت مما تزيد تاره وتنقص أخرى و قد جرت عاداتها بين التجار و شرط عمل على البائع فى البيع يقدر عليه دون ما لا يقدر عليه . وابتياح جزيه أهل الذمه وقبولها بشىء معلوم وابتياح تبين كل كر أو قدر من الطعام بشىء معلوم قبل الكيل وابتياح شىء من الظالم إذا لم يعلم كونه غصبا واستثناء البعض من الكل فى البيع إذا غبن . و كل ما يمكن اختباره من غير إفساده لم يصح بيعه من غير اختبار فإن لم

[صفحه ٢٤٧]

يمكن ذلك جاز بيعه على الصحة و على البراءة فإن باع على الصحة و خرج معيبا كان البائع بالخيار بين أخذ الأرش و الرد فإن خرج البعض معيبا كان مخيرا بين رد الجميع و الأرش فإن أفسد الجميع لم يكن له غير الأرش . و يحرم النجش و السوم على السوم و الشرى قبل البيع و عرض سلعه مماثلة لما يبيع فى مجلس البيع مع ثبوت الخيار بأقل من ثمن ما يبيع . و إذا ابتاع أرضا و غرس فيها و استحقت و لم يثمر الغرس كان المستحق مخيرا بين أن يقطع و يأخذ أرش ما فسد و بين أن يأخذ لنفسه و يرد أجره المثل و ما أنفق فيه عليه و للغارس الرجوع على البائع إن لم يعلم بذلك و إن أثمر الغرس كان له الأرض بما فيها و رد عليه ما أنفقه مع أجره العمل

فصل فى بيان بيع تبعض الصفقه

تبعض الصفقه أن يبتاع الإنسان شيئا فخرج بعضه مستحقا أو بطل البيع فى بعضه مثل أن يبتاع دارا أو ضيعه أو متاعا أو مملوكا أو غيرها و كان بعض جميع ذلك لغير البائع و لم يجزه مالكة أو يبتاع حرا و عبدا أو خمرا و خلا - أو خنزيرا و غنما فى صفقه فإذا تبعضت الصفقه كان المبتاع بالخيار بين فسخ البيع فيما صح و استرداد جميع الثمن و بين الرضا ببيع ما صح و استرداد

الثلث بقدر ماخرج مستحقا والمستحق للشفعة مخير بين الأخذ بالشفعة فيما يدخل فيه الشفعة و بين إسقاطها

فصل فى بيان بيع الحيوان

الحيوان آدمى وبهيمة فالآدمى إنما يجوز منه بيع المماليك من العبد والأمة أو من كان فى حكمهما من المدبر إذافسخ التدبير والمكاتب المشروط

[صفحة ٢٤٨]

إذاعجز عن أداء مال الكتابه وأم الولد إذامات ولدها أو فى ثمن رقبتها مع بقاء الولد. والبهيمه ضربان إما يحل لحمها أويحرم فالأول يحل بيعها إلا- إذاعرض أمر يمنع من ذلك . والثانى إما يمكن الانتفاع بهامثل جوارح الطير والسباع وكلب الصيد والماشيه والزرع والحراسه والسنجاب والفتك والسمور وسباع الوحش للانتفاع بجلدها وصيدها مثل الفهد والنمر والذئب وأشباه ذلك وجاز بيع جميع ذلك وإما لا-يمكن الانتفاع بها ويحرم بيعه و هو ماسوى ذلك . والإناث من الآدمى والنعم إذاكانت حوامل وبيعت مطلقا كان الولد للمبتاع إلا إذاشرط البائع وقال الشيخ أبو جعفر الطوسى رحمه الله يكون للبائع إلا إذاشرط المبتاع . وللمبتاع فى بيع الحيوان خيار ثلاثه أيام شرط أو لم يشرط فإن مات فى مده هذه الثلاثه الأيام فى يد البائع كان من ماله و إن مات فى يد المبتاع و لم يتصرف فيه بالبيع أوالهبة أوالإجاره أوالوقف أوالعق أوالتدبير أوالكتابه إن كان مملوكا أوبالوطء إن كان أمه فكذلك و إن تصرف فيه بشىء من ذلك كان من مال المبتاع . والأمة إن كانت من ذوات الأقرء استبرأت بحيضه و إن كانت من ذوات الشهور فبخمسه وأربعين يوما والنفقه مده الاستبراء على البائع . و إن كان المملوك له مال و لم يعرف البائع وباعه كان للبائع و إن عرف أن له مالا وباعه مع المال صح إن كان الثمن أكثر مما معه

إن كان من جنسه و إن كان من غير جنس مامعه صح على كل حال و إن لم يعرف مقدار مامعه وباعه

[صفحه ٢٤٩]

بجنسه لم يصح و إن باع بغير جنسه صح و إن باع المملوك دون المال صح فإن شاء سوغه المال و إن شاء استرد

فصل فى بيان بيع الفضولى

بيع الفضولى هو أن يبيع الإنسان ما ليس له و لا يكون وكيلا لمالكه و لا وليا عليه بوجه من غير إذنه فإذا باع كان البيع موقوفاً فإن أجاز مالكه صح بيعه و إن لم يجزه بطل

فصل فى بيان الإقالة

بيع الإقالة إنما يصح بأربعة شروط أحدها أن يبيع بما يكون من ذوات الأمثال . والثانى أن يعين المده التى يقبل فيها . والثالث أن يشترط أن يرد عليه مثل الثمن الذى باعه به من غير زياده و لانقصان . والرابع أن يكون المبيع مما يبقى إلى تلك المده من غير أن يفسد ويتغير عن حاله فإذا باع شيئاً على أن يقبل البيع فى وقت كذا بمثل الثمن الذى باعه به منه لزمته الإقالة إذا جاء بمثل الثمن فى المده أو قبلها فإن جاء به بعد انقضاء المده لم تلزمه و كان مخيراً فإن تلف المبيع فى المده المضروبه كان من مال المبتاع و إن حصل منه غله كانت له لأن الخراج بالضمان

فصل فى بيان بيع الثمار

بيع الثمر و ما يحصل من الأشجار لم يخل إما باع مع أصله أو منفرداً

[صفحه ٢٥٠]

فإن باع مع أصله صح و لم يخل إما أطلق بيع الأصل أو بيع الثمر أوقيد و قال بعثك الشجر والثمر فإن قيد صح البيع و إن أطلق مع الأصل و قد بدا صلاح الثمر كان الثمر للبائع إلا أن يشترط المبتاع و إن لم يبد صلاحها كان الثمر للمبتاع إلا أن يشترط البائع . و إن باع الثمر و قد بدا صلاحه صح البيع و إن لم يبد لم يخل إما باع لستينين أو أكثر أو باع لسنة واحدة فإن باع لسنة واحدة لم يخل إما باع بشرط القطع فى الحال و قد صح و إن باع على أن يترك على الشجر أو باع مطلقاً لم يصح فإن تلف مع صحه البيع كان من مال المبتاع و إن تلف و كان البيع فاسداً كان من مال البائع و إن باع لستينين أو أكثر صح و إن لم يبد صلاحه .
والمحاقله

والمزابه حرام .فالمحاقله بيع السنابل التي انعقد الحب فيها واشتد الحب من ذلك السنبل والمزابه بيع التمر على رءوس النخل بتمر منه و إن باع بحب آخر من جنسه وبثمر آخر كذلك لم يصح أيضا إلا فى العرايا وإنما يصح ذلك بشرطين المماثله من طريق الخرص والتقابض قبل التفرق والعريه إنما تكون فى النخل دون غيره و قدروى فى بعض الأخبار جواز بيع ما فى السنبله و ما على رأس النخل بحب من غيره وتمر من غيره و فى العريه بيع ما على النخل بتمر منه والصحيح ما ذكرنا

فصل فى بيان بيع الشرب

الماء ضربان مباح وملك فالمباح ضربان إما يجرى إلى مزارع الناس

[صفحه ٢٥١]

وأراضيهم أو لا يجرى فإن جرى كان للأعلى أن يحبس على الأسفل للزرع إلى الشراك وللنخل إلى الكعب ثم يرسل إلى من هو أسفل منه و ليس لأحد أن يبيع شيئاً من ذلك و لا- أن يستحدث نهراً آخر عليه إلا إذا فضل عن مزارع من يجرى الماء إلى مزارعه . و إن لم يجر إلى مزارع الناس لم يجز لأحد أن يبيع شيئاً من ذلك إذا تملكها بالحيازه إما بأن يستقى فى قربه أو جره واستحدث نهراً عليه فى ملكه أو فى الأرض لملك له وأجرى الماء فيه فإذا ملكه بالحيازه جاز له أن يبيع والأفضل أن يبذل الفاضل من ضياعه بغير ثمن لمن يحتاج إليه . والملك جاز له بيعه سواء كان من عين مملوكه أو قناه أو نهر استحدثه على أرض مملوكه أو بائر لملك لها وأجرى فيه الماء من الماء المباح وسواء باع نصيباً من أصله أو قدراً معيناً ينتفع به يوماً أو أياماً أو بعض يوم

فصل فى بيان بيع الديون والأرزاق

الدين سلف و غيرسلف .فما أسلف فيه لا يجوز بيعه قبل القبض إلا من المسلف إليه بمثل الثمن ألدى ابتاعه منه أو بأقل منه إن باع بجنس ما ابتاع و إن باع بغير جنس ما ابتاع جاز أن يبيع منه بما هو أكثر قيمه من ذلك . و غيرالسلف لم يخل إما كان ثمناً أو غير ثمن فإن كان ثمناً لم يجز بيعه بالثمن و جاز بالعروض و إن كان غير ثمن جاز بالثمن بيعه وبالعروض من غير جنسه و لا يجوز بيع الدين بالدين و لا بيع الأرزاق إلا بعد القبض لأن ذلك غير مضمون

[صفحه ٢٥٢]

فصل فى بيان بيع ما لم يقبض وبيان حكم القبض

كل حق يكون لأحد على غيره ضربان سلف و غيرسلف . و غيرالسلف ضربان طعام و غيرطعام .فالسلف لا يجوز بيعه قبل القبض إلا- من المسلف إليه على ما ذكرنا . والطعام لا يجوز أيضاً بيعه قبل القبض سواء كان مبيعاً أو قرضاً فإن باع القرض من الطعام من المستقرض بطعام مثله كان قضاء لدينه و إن باع بطعام من غير جنسه و قبض فى المجلس أو باع بغير طعام وعين فى المجلس صح و إن لم يقبض . و غير الطعام جاز بيعه قبل القبض على كل حال . والقبض يختلف باختلاف المبيع فقبض ما يمكن تناوله باليد تناول و قبض الحيوان الاستياق إلى مكان آخر و قبض المماليك إقامتها فى موضع آخر و قبض المكيل الكيل والموزن الوزن والمعدود العد . و ما بيع جزافاً فالنقل و قبض الأرضين والعقارات التخليه بين المبتاع وبينهما

فصل فى بيان بيع مايباع حملا بعد حمل أوجزه بعد جزه

كل ما يخرج الحمل بعد الحمل من الشجر مثل التين و من الخضر مثل القثاء والبطيخ والبادنجان وأشباهاها فإنه يجوز بيع الحاصل من الحمل إذا

[صفحه ٢٥٣]

بدا صلاحه دون ما لم يحصل ويجوز أن يبيع الحاصل وغيره فإن باع الحاصل وجنى فذاك وإن لم يجن حتى حصل حمل آخر فإن تميز استقر البيع فيما باع وإن اختلط ولم يتميز ولم يسلم البائع حقه فسخ العقد بينهما. ويجوز أيضا بيع الرطب وأمثالها الجزه الأولى أو الثانيه أو الثالثه أو جميعا وكذلك بيع ورق التوت والحناء والأسى خرطه أو خرطتين فإن باع الفصيل على أن يقطع فى الحال فترك كان للبائع أن يقطع عليه فإن لم يقطع وسنبل كان عليه أجره الأرض وخراجها

فصل فى بيان الربا

الربا فيما يكال ويوزن مع اتحاد الجنس أو حكمه ولا يجوز بيع ما يكال أو يوزن بجنسه متفاضلا لنقدا ولا نسيئه ولا تماثلا نسيئه والذهب والفضه جنسان ويجوز بيع أحدهما بالآخر تماثلا ومتفاضلا نقدا والحنطه والشعير جنسان فى الزكاه و جنس فى البيع و لم يخل من سته أوجه إما يباع مكيل بمكيل من جنسه أو من غير جنسه أو يوزن مما هو فى حكم جنسه أو يوزن من غير ذلك أو بغير موزون أو يباع معدود بمعدود. فالأول يجوز بيعه بمثله نقدا لا غير وأنواع التمر جنس وكذلك الزبيب والحنطه والشعير ولبن البقر والغنم والإبل . ولا يجوز بيع التمر بالرطب ولا يبيع الزبيب بالعنب لا تماثلا ولا متفاضلا فإن أريد ذلك بيع بذهب أو فضه وابتاع الآخر به والحنطه ودقيقها وسويقها وخبزها وكذلك الشعير فى حكم الجنس الواحد. والثانى يجوز بيع أحدهما بالآخر تماثلا ومتفاضلا نقدا ونسيئه على

[صفحه ٢٥٤]

كراهيه. والثالث لا يجوز بيعهما إلا موزونا نقدا تماثلا مثل الحنطه وخبزها. والرابع يجوز بيع أحدهما بالآخر تماثلا ومتفاضلا

نقدا ونسيئه مثل الحنطه أو الشعير بالتمر والزبيب أو بالعكس ومثل الذهب والفضه بالحنطه والشعير والتمر والزبيب و غير ذلك أو بالعكس . والخامس يجوز التبایع فيه نقدا ونسيئه و على كل حال مثل بيع الثياب بالموزونات والمكيلات ومثل بيع الحيوانات بذلك وبالعكس . والسادس يجوز التبایع فيه متماثلا ومتفاضلا نقدا لانسيئه إذا كان من جنس واحد مثل بيع بيضه ببيضتين وجوزه بجوزتين وحله بحلتين . فإن اختلف الجنس جاز التفاضل فيه نقدا ونسيئه مثل بيعه بجوزتين وحله بغنمين وغنم بدجاجات . وأنواع الغنم الأهلى جنس وكذلك الوحشى وأنواع البقر والجاموس جنس وأنواع الإبل جنس ولا يجوز بيع لحم الضأن بلحم المعز متفاضلا ويجوز متماثلا نقدا وكذلك حكم جميع ما ذكرنا فى جنسه ويجوز بيع لحم الغنم بلحم البقر أوالظباء أوالإبل متماثلا-ومتفاضلا نقدا ولايجوز بيع الغنم بلحمه بحال ويجوز بيعه بلحم البقر وعكسه على ما ذكرناه . ولاربا بين الولد ووالده ولا بين العبد وسیده ولا بين الرجل وزوجته ولا بين المسلم والحربى

فصل فى بيان البيع الفاسد

البيع الفاسد ينقسم على بضعه عشر قسما بيع المجهول وبيع الغرر منفردا وبيع الجراف فيما يباع مكيلا أو موزونا وبيع يدخله الربا وبيع ما لايجوز

[صفحه ۲۵۵]

تملكه فى شريعه الإسلام للمسلم إلا يبيع من أسلم بعد الكفر و عليه دين و له خمر أو خنزير فإنه جاز له أن يوكل كافرا حتى يبيع عليه ذلك ويقضى به دينه وبيع ملك الغير إذا لم يجزه المالك وبيع اللقطه مما يجب فيها التعريف قبله والبيع إذا اختل أحد شروط صحته وبيع المحجور عليه وبيع من لم ينفذ تصرفه فى ملكه والبيع إذا أطلق الثمن ونقد البلد أكثر من واحد و لم يغلب أحد النقود والبيع بما لايجوز أن يكون ثمنا

وبيع ما لم يتحدد بالصفه إذا كان غير مشاهد وبيع الحصاه والمنابذه والملامسه والمجر وغير ذلك وبيع المحاقله والمزابنه. فإذا باع أحد يبع فاسدا وانتفع به المبتاع و لم يعلم بفساده ثم عرفا واسترد البائع المبيع لم يكن له استرداد ثمن ما انتفع به أو استرداد الولد إن حملت الأم عنده وولدت لأنه لو تلف لكان من ماله والخراج بالضمان . فإن غصب إنسان أو سرق مال غيره أو أمه غيره أو حيوان غيره وباع من آخر ثم استخرج مالكه من يده شرعا و كان المبتاع عارفا بالحال لم يكن له الرجوع على البائع وإن لم يكن عارفا كان له الرجوع عليه بالثمن وبما غرم للمالك

فصل فى بيان أحكام الرد بالعيب

إذا باع الإنسان شيئا لم يخل إما باع على البراءه من العيوب أو باع مطلقا. فإن باع على البراءه وعين العيب أو لم يعين صح البيع و لم يجر له رده بالعيب سواء كان بصيرا أو أعمى . و إن باع مطلقا وظهر به عيب كان

عندالبائع لم يخل إما حدث

عندالمبتاع عيب آخر أو لم يحدث فإن حدث لم يكن له الرد و كان له الأرش إلا أن

[صفحه ٢٥٦]

يقبل البائع المبيع بما حدث عنده العيب فإن لم يحدث عنده عيب آخر لم يخل إما ظهر ببعض المبيع عيب أو بالكل فإن ظهر بالكل فسندكر حكمه و إن ظهر ببعض لم يكن له رد المعيب دون غيره فإن شاء رد الجميع واسترد الثمن و إن شاء أخذ الأرش . و على ذلك لو ابتاع جماعه متاعا بالشركه وظهر به عيب وأراد بعضهم الرد وبعضهم الأرش لم يكن لهم ذلك حتى يتفقوا على أرش أو رد فإن كان قد عرف المبتاع حال البيع العيب لم يكن له رده و إن عرف بعد

ذلك ورضى به وعرف أنه عيب لم يكن له الرد و إن لم يعرف أنه عيب ثم عرف كان له الرد. و إذا ظهر العيب كان مخيرا بين
ثلاثة أشياء الرد والأرش والرضا به . ويسقط الرد بأحد الثلاثة أشياء بالرضا ويترك الرد بعد العلم به إذا عرف أن له الرد ويحدث
عيب آخر عنده والعيب ما يكون عيبا

عند أهل الخبرة والمعرفة بها. والعيب فى المماليك عشره الجنون والجذام والبرص وهى من أحداث السنه أى إن ظهرت
بالمملوك قبل سنه من يوم البيع كان له الرد ما لم يحدث عنده عيب آخر و إن حدث لم يكن له الرد و كان له الأرش فإن زاد
يوم على السنه لم يكن له الرد والجب ونقصان الأعضاء وزيادتها وكونها مخثا أو سارقا أو آبقا أو كافرا إذا شرط كونه مسلما.
والأمه والعبد فى ذلك سواء ويزيد فيها خضاب شعرها و أن لاتحيض فى مده سته أشهر إذا كان مثلها تحيض و إذا وطئ الأمه ثم
علم بهاعيبا لم يكن له ردها إلا- إذا كان العيب حملا- و كان حرا فإنه وجب عليه ردها ورد معها نصف عشر قيمتها و إن كان
الحمل مملوكا لم يجب ذلك . و إذا اختلفا المتبايعان فى العيب لم يخل من ثلاثة أحوال إما أمكن حدوث العيب

عند كل واحد منهما أو لم يمكن إلا

عند واحد منهما فإن لم يمكن إلا

[صفحه ٢٥٧]

عند واحد منهما لم يحتج إلى بينه و إن أمكن أن يكون

عند كل واحد منهما و كان هناك بينه حكم عليها فإن تعارضت بينتان أقرع بينهما و إن لم يكن لأحدهما بينه كان اليمين على
البائع و إن اختلفا فى البراءه من العيب كانت البينه على البائع و إن علم بالعيب

ثم تصرف فيه لم يكن له الرد ولا الأرش . وقال الشيخ أبو جعفر الطوسي رضى الله عنه فى النهايه كان له الأرش لأن تصرفه ليس بموجب لرضاه

فصل فى بيان أشياء تتعلق بالبواب

من كان له حق على غيره مؤجلا- وأتاه به قبل حلول أجله لم يلزمه قبضه و إن أتاه به بعد حلول أجله فى غير موضع التسليم فكذلك و إن أتاه به فى موضع التسليم و كان من غير جنسه ونوعه فكذلك و إن أتاه من جنسه فى موضع التسليم و كان مثله لزمه القبض فإن لم يقبض وتلف كان من ماله و إن أتاه به زائدا عليه فى الصفه لزمه قبوله و إن كان زائدا فى القدر لزمه قبول مثل حقه من دون الزائد و إن أتاه به ناقصا عنه فى الصفه لم يلزمه قبوله و إن أتى به ناقصا فى القدر لزمه قبوله وطالب بالباقي والإقاله فسخ ويجوز قبل القبض وبعده بثلاثه شروط الإقاله على مثل الثمن بغير زياده و لانقصان و من استصنع شيئا قبل وفعل الصانع كان مخيرا بين التسليم والمنع والمستصنع بين القبول والرد و لايجوز بيع واحد من جماعه و إذاباع ثوبا بدينار على أن طوله كذا فزاد ذراعا كان للبائع الخيار بين الفسخ والإمضاء و يكون شريكا له بقدر الزياده و إن نقص ذراع كان الخيار للمبتاع إن شاء رضى و إن شاء رد و على هذاحكم الأرض إذاباع أرضا و قال هى كذا جريبا فمسحت فزادت أو نقصت

[صفحه ٢٥٨]

باب الشفعه

الشفعه تجب لأحد الشريكين

عندانتقال نصيب شريكه عنه بسبعه شروط أحدها أن ينتقل عنه بالبيع . والثانى أن يباع بذوات الأمثال من الثمن . والثالث الخلطه فى نفس المبيع أو فى حقوقه من الطريق والنهر والساقية إذا لم يقتسمها بالمهاياه . والرابع أن يقبل المبيع القسمه إذا كان ضيعه أو عقارا . والخامس أن يكون المبيع بين اثنين . والسادس أن يكون الشفعيع مسلما

إذا كان المبتاع مسلماً. والسابع المطالبة بها على الفور. وتسقط بثلاثة عشر شيئاً بانتقال الملك بغير البيع وبذوات القيمة وبزياده الشريك على اثنين وبتميزه بجميع الحقوق وبإشراع باب المبيع إلى موضع آخر إذا وجدت الشفعة بالاشتراك في الطريق وبأن يكون الشريك كافراً والمبتاع مسلماً وبقسمه الساقية بالمهاياه وبتبريك الشفع على المتبايعين أو على أحدهما وبأن يشهد على البيع و أن يسكت عن طلب الشفعة مختاراً وبإبائه عن الاتباع

[صفحه ٢٥٩]

إذا عرض عليه بثمن معين وبيع بأكثر منه أو بمثله و إذا عرض عليه بالبيع من فلان وبيع منه وبيع نصيبه بعد ما علم بثبوت الشفعة قبل المطالبة بها ويعجز الشفع عن الثمن وبالمدافعه بالثمن . وإنما تجب الشفعة على المبتاع ويلزمه الثمن على حد ما يلزم المبتاع ويلزمه الغائب والطفل والوقف إذا كان غبطه له وللشفيع أن يمنع من الإقاله والرد بالعيب و أن يفسخ البيع إذا باع ما ابتاعه إذا علم به و هو مخير بين إبطال البيع والشفعه على المبتاع الأول والرضا بالبيع والشفعه على المبتاع الثاني والشفعه لا تورث كالأموال

[صفحه ٢٦٠]

باب الاحتكار والتلقى

الاحتكار يدخل في ستة أشياء الحنظله والشعير والتمر والزبيب والسمن والملح . و لا احتكار مع فقد الحاجه و إذامست الحاجه إليها فحده ثلاثه أيام في الغلاء وأربعون يوماً في الرخص و إذا احتبس لقوته وقوت عياله لم يكن ذلك احتكاراً فإذا احتبس للبيع ومست الحاجه إليه من الناس و لم يبعه أجبر على البيع دون السعر إلا إذا تشدد فإن خالف أحد في السوق بزياده أو نقصان لم يعترض عليه . والتلقى استقبال المتاجر والمتاع إلى خارج البلد دون أربعة فراسخ و هو مكروه . وللبائع الخيار على الفور مع الإمكان فإن آخر لغير عذر بطل خياره فإن كان راجعاً من موضع ورأى جلباً وابتاع شيئاً

جاز. وللمسار أن يبيع متاع البدوى فى الحضر ويستقصى فى بيعه و ليس له أن يبيع لباد فى البدو

[صفحه ٢٤١]

باب فى بيان حكم الوزان والناقد والمنادى والكيال والواسطه

الوزان إما يزن الثمن وأجرته على المبتاع أو الممتع وأجرته على البائع . وأجره الناقد والدلال على المبتاع وأجره المنادى والكيال على البائع . والواسطه إن نصب نفسه للبيع فأجرته على البائع و إن نصب للشراء فأجرته على المبتاع و إن نصب نفسه للأمرين فأجرته على من عمل له و إن أعطاه الممتع التاجر وواجهه البيع كان أصل المال للتاجر والربح للواسطه والوضعيه عليه . و إن لم يواجهه البيع و بين له بيعه لم يكن له خلافه فإن خالفه لم ينعقد بيعه فإن باع وتلف غرم و إن لم يبين له بيان البيع لزمه أن يبيع نقدا بقيمه المثل بنقد البلد فإن خالف ورضى التاجر صح و إن لم يرض لم يصح البيع فإن فات ضمن تمام القيمه نقدا فإن اشترى به متاعا آخر و كان قدضمن من التاجر كان الممتع له دون التاجر و إن لم يضمن من التاجر ثمنه وناب عن التاجر فى البيع والابتياح كان الممتع للتاجر و إن لم ينب عنه كان الممتع للواسطه و عليه قيمه متاع التاجر

[صفحه ٢٤٢]

فصل فى بيان قسمه العقود

العقود تنقسم ثلاثه أقسام إما يكون العقد لازما من الطرفين مثل الإجاره والمساقاه والمزارعه أو جائزا من الطرفين مثل الشركه والمضاربه والجعله أو لازما من طرف و جائزا من آخر مثل الرهن فإنه لازم من جهه الراهن جائز من جهه المرتهن

فصل فى بيان عقد الشركه

الشركه أربعه أضرب شركه الأعيان وشركه الحقوق وشركه المنافع وشركه الأعيان والمنافع وهى التى أردنا بيانها وإنما يصح من ذلك شركه العنان دون المفاوضه والوجوه والأبدان . فشركه العنان تصح بأربعه شروط بكون الشريكين نافذى التصرف فى مالهما واتفاق المالىين فى الجنس والصفه بحيث لو اختلطا لم يتميز أحدهما من الآخر و خلط أحدهما بالآخر والعقد عليها من غير تعيين مدته لها فإذا فعلا ذلك وأذن كل واحد منهما لصاحبه فى التصرف كان له ذلك على حسب الإذن فإن خالف وتلف ضمن . و أما الربح والوضعيه على قدر المالىين فإن شرطا اتفاق الربح والوضعيه مع تفاوت المالىين أو التفاوت مع تساوى المالىين صح على قول بعض الأصحاب وبطل على قول آخرين فإن تصرف فيه المتصرف كان الربح والوضعيه على قدر

[صفحه ٢٤٣]

المالىين وللمتصرف أجره المثل . و أما شركه الأبدان فباطله ولكل واحد من الشركاء أجره عمله فإن اشتبهت تصالحوها ومتى أراد المقاسمه أحدهما أو كلاهما كان له ذلك واقتسما النقد والعروض و ليس لأحدهما مطالبه الآخر بالنقد ولا بيع المتاع له بل يأخذ كل واحد نصيبه . و ما كان على الناس نسيئه لا تصح قسمته فإن اقتسما واحتال لكل واحد نصيبه وقبض أحدهما ما احتال كان عليه أن يقاسم شريكه و ما بقى على الناس كان بينهما حصل أو تلف و إن رضى أحدهما برأس ماله وترك الباقى لشريكه

صح إن رضی الشریک به

فصل فی بیان حکم القراض

القراض هو المضاربه و هو أن یدفع إنسان إلى غیره مالا- لیتجر به علی أن مارزقه الله تعالى علیه من الفائده ینهما علی مقدار معلوم . فإن دفع أحد إلى غیره مالا لیحتفظ به کان و ديعه . و إن دفع إليه لیرد علیه مثله ینكون قرضا . و إن دفع إليه لیتجر به

له من غير أجره كان بضاعه. و إن دفع إليه ليرد عليه مثله ببلد آخر يكون سفتجه. و إن دفع إليه ليتجر به و كان للعامل فى التجاره به منفعه يكون قراضا ومضاربه. فإن دفع إليه و قال اتجر به و لم يعين مقداره كان له أجره المثل والربح لصاحب المال والخسران عليه و إن عين مقدار ماله من الثلث أو الربع أو أقل أو أكثر فإن ربح كان له ماعين و إن خسر لم يكن له شىء و كان الخسران على صاحب المال .

[صفحه ٢٦٤]

و هو عقد جائز من الطرفين و هو ضربان صحيح و فاسد. فالصحيح ما اجتمع فيه شروط ثلاثه العقد على الأثمان من الدنانير والدراهم غير المغشوشه والإطلاق فى المده من غير تعيينها لإامده الابتاع وتعيين مقدار المال . فإذا عقد على ذلك لم يخل إما ضمن المضارب المال أو لم يضمه فإن ضمنه كان الربح له والخسران عليه و إن لم يضمه وأطلق لزم منه ثلاثه أشياء البيع بالنقد بقيمه المثل بنقد البلد وكذلك الشراء فإن خالف ذلك لم يصح و إن عين له جهه التصرف لم يكن له خلافه فإن خالف و ربح كان الربح على ما شرطا و إن خسر أو تلف غرم . والقراض الفاسد يجوز للعامل التصرف فيه من جهه الإذن ولزم له أجره المثل دون المسمى . و لم يخل القراض إما أطلق رب المال أو شرط له العمل فإن أطلق لم يلزمه من العمل إلا ما يعمل بنفسه صاحب المال و إن شرط له لزمه العمل بنفسه فإن لم يعمل كان أجره العمل فى ماله . فإن فسخ أحدهما أو كلاهما لم يجز للعامل التصرف فيه إلا بالبيع وتحصيل المال ممن عليه و لم يخل من ثلاثه أوجه إما كان المال ناضا

أو عروضاً أو على الناس فإن كان ناضاً أخذ صاحب المال لإقدر حق العامل و إن كان عروضاً كان مخيراً بين أن يأخذ بالقيمه ويدفع إلى العامل ما يصيبه من الربح و بين أن يأمر العامل ببيعه و إن كان على الناس لزم العامل تحصيله . و أما النفقه فإن كان مشروطه كان على ما شرط و إن أطلقت كان له الإنفاق بالمعروف منه في السفر دون البلد الذي كان به صاحب المال

[صفحه ٢٤٥]

فصل في بيان حكم الرهن

الرهن إنما يصح بثلاثة شروط بالإيجاب والقبول والقبض برضاء الراهن إلا إذا شرط في العقد والرهن بمال لزم في الذمه حصل سبب لزمه من حر عاقل غير محجور عليه أو عبداً مآذون له في التجاره ويجوز رهن المشاع والمقسوم . والرهن مطلق ومشروط . فالمطلق لا يجوز بيعه إلا بإذن الراهن فإن لم يأذن أو غاب باعه الحاكم وقضى الدين من ثمنه فإن أباح الراهن فيه الانتفاع بالمرهون صح إلا وطء الجارية إن كانت مرهونه . والمشروط ضربان أحدهما يقتضيه العقد والآخر لا يقتضيه . فالأول تأكيد للعقد مثل تسليم الرهن وبيعه في الدين ومنافعه للراهن ودخول نمائه في الرهن إذا حصل بعد الرهن . والثاني ثلاثة أضرب أحدها يناقض الرهن ويبطل الشرط دون الرهن مثل أن يشترط أن لا يسلم الرهن أو لا يبيع في الدين بحال أو إلا بما يرضاه الراهن أو فلائ . والثاني يكون مصلحه للمرتهن ويجوز ذلك مثل التوكيل في بيع الرهن إما للمرتهن أو غيره ودخول النماء الحاصل في الرهن فإن شرط التوكيل في نفس العقد لم يكن له عزله و جاز بيعه بحضوره الراهن وغيبته و إن شرط بعد العقد كان له عزله . والثالث أن يشترط النماء لنفسه و هو على ثلاثة أضرب أحدها أن يكون ذلك في دين في الذمه ويصح الرهن ويبطل الشرط .

[صفحه ٢٤٦]

والثاني

أن يكون ذلك في قرض مستأنف ولا يصح القرض ولا الرهن تبعاً ولا الشرط. والثالث أن يكون ذلك في بيع و هو ضربان أحدهما يكون النماء مجهولاً- و لم يصح الشرط. والثاني يكون معلوماً ويصح ذلك . و إذا ثبت الرهن لم يصح من ماله التصرف فيه بالبيع والشراء والعتق والتدبير والهبة وغير ذلك إلا من المرتهن فإنه يصح بيعه منه وهبته فإن أذن المرتهن له في التصرف صح وإن هلك الرهن بغير تفريط لم يضمن المرتهن وإن هلك بتفريط منه ضمن . وإن اختلف المترهنان لم يخل من أربعه أوجه إما اختلفا في مقدار ما على الرهن أو في قيمه الرهن بعد التلف أو في التفريط أو في مدة الأجل و لم يكن لأحدهما بينه. فالأول كان القول قول الراهن مع اليمين . والثاني كذلك . والثالث كان القول قول المرتهن مع يمينه . والرابع كذلك . فإن ادعى صاحب المتاع كونه وديعه عنده وخصمه كونه رهناً فإن اعترف صاحب المتاع بالدين كان القول قول خصمه و إن لم يعترف بالدين كان القول قول صاحب المتاع مع اليمين . و إن رهن حيواناً كان نفقته على الراهن فإن أنفق عليه المرتهن كان له الرجوع على صاحبه ما لم ينتفع به فإن انتفع به و لم ينفق رد قدر ما انتفع به

[صفحہ ۲۶۷]

باب في بيان الإجاره

الإجاره عقد على منفعه بعوض ولا يصح فيه تعيين الأجل والعمل معا فإن عينا بطل والأجير منفرد ومشارك . فالمنفرد المخصوص بالعمل لو احد ويصح استجاره بشرطين تعيين الأجل إن كان العمل مجهولاً وتعيين الأجره وتعيين العمل والأجره إن كان العمل معلوماً . والمشارك يعين عمله وأجرته دون المده و كل واحد منهما ضامن لجنايته

بأرش النقصان ولتلفه بالتفريط من غير تعدد قيمه يوم التلف . والمتلف بتعديده أكثر قيمته من يوم التلف و إن تلف من غير تفريط منه لم يضمن . وتبطل الإجاره بسته أشياء بموت كليهما وبموت أحدهما وبهلال المستأجر قبل التسليم وبمنعه قبل القبض من التصرف وبخروج الأجره مستحقه إذا كانت مشاهده وبأن يشرط فى عقد الإجاره تسليم ماوقع عليه عقد الإجاره بعد أيام من وقت العقد. وتسقط الأجره بإسقاط المؤجر و لاتسقط المنفعه بإسقاط المستأجر ولهذا على ذاك الأجره ولذلك على هذا المنفعه فإن انهدام المسكن المستأجر بتفريط

[صفحہ ۲۶۸]

من المستأجر لزمته الإعادہ إلى مثل ما كان عليه وتوفير الأجره و إن انهدم بتفريط من المؤجر أو بغير تفريط من أحدهما سقطت الأجره إلا أن يعيده إلى حال العماره و إذا لم يمكن المستأجر الانتفاع بما استأجره من غير سبب منه سقط عنه مال الإجاره حتى يعود إلى حال يصح الانتفاع به و لاتبطل الإجاره بالبيع فإن علم المبتاع بالإجاره لزمه الصبر إلى انقضاء مدته الإجاره و إن لم يعلم كان له الخيار بين فسخ البيع والصبر. والإجاره يدخلها خياران خيار الرؤيه إذا استأجر موصوفا وخيار الشرط ولزم ماشرط المؤجر فإن شرط أن يسكن المستأجر المسكن بنفسه لم يكن له أن يسكن غيره و لا أن يؤجر من غيره و إن استأجر مطلقا جاز له أن يسكن غيره إلا القصار والحداد و أن يضع فيه المبتاع إلا ما يضر به مثل السرقيين و أن يشارك غيره فى السكنى و أن يؤجر من غيره بمثل ما استأجره به ويؤجر بعضه بأقل من مال الإجاره فإن أحدث فيه حدثا يزيد بسببه فى الأجره جاز أن يؤجر البعض بمثل مال الإجاره وبأكثر والكل بأكثر منه . ومنفعه غير الحيوان يجب

كونها مقدره ومنفعه الحيوان تجوز أن تكون مقدره و غير مقدره فإن استأجر بهيمه لم يخل من ثلاثه أوجه إما استأجر للركوب أو للحمل أو للعمل . فإن استأجر للركوب عين أربعه أشياء الراكب والطريق والمنزل والركوب بالمحمل أو الزامله أو القتب بعد رؤيه ذلك ومعالقها فإن عين المركوب وعجز أو نفق بطل الإجاره فيما بقى و إن استأجر فى الذمه وصف المركوب بأربعه أشياء بالجنس والنوع والجري و كل ماتختلف الأجره بسببه فإن خالف أو تلف أو غاب ضمن . و إن استأجر للحمل ذكر سبعة أشياء الجنس والمقدار والموضع المحمول

[صفحه ٢٤٩]

منه والمحمول إليه وحكم السير والنزول والرحال . و إن استأجر للعمل احتاج إلى أربعه أشياء كونه مشاهدا أو فى حكمه وتعيين المده أو العمل وتقدير الأجره ومشاهده ما يعمل فيه أو حكمها . و إن استأجره حره أو أمه للرضاع احتاج إلى خمس شروط مشاهده الصبى وتعيين البيت الذى ترضعه فيه وتقدير الزمان والأجره وكون العمل مجهولا فإن أطلق الإجاره لزم الأجره حاله و إن قيد لزم على حسب الشرط و إن عين الأجل لزم العمل على حسب المعهود بين الناس

[صفحه ٢٧٠]

باب المزارعه

المزارعه والمخابره واحده وهى عقد على أرض ببعض ما يخرج من نمائها وهى ثلاثه أضرب صحيحه وهى ما اجتمع فيه شرطان تعيين الأجل وتعيين ما يصيب العامل بالسهم مشاعا منسوبا إلى الكل . ومكروهه وهى العقد على كذا منا أوقفيزا أو ماشابه ذلك من غير ما يخرج منها . وفاسده وهى ماسوى ما ذكرناه . فإذا كانت المزارعه فاسده لزم أجره المثل وسقط المسمى إن كان بالنصف أو الثلث أو مثل ذلك ولزم إن كان بالأمنان والقفزان . والمزارعه الصحيحه ضربان مشروطه ومطلقه فالمشروطه لم تخل من أربعه أوجه إما شرط أن يعمل فيه بنفسه أو شرط أن يزرع شيئا معيناً أو شرط

على العامل مثونه الأرض أو على المزارع ولزم الشرط إلا أنه يجوز للعامل أن يأخذ شريكا يعمل معه و إن كانت المثونه معلومه ثم زادت لزم العامل قدر المعلومه دون الزيادة و إن شرط على العامل شيئا يؤدي إلى صاحب الأرض جاز على كراهيه ولزم و إن استأجر الأرض للزراعه أو الغرس عين ما يزرع ويغرس فيه

[صفحه ٢٧١]

باب المساقاه

المساقاه عباره عن دفع الإنسان إلى غيره نخلا أو شجرا للفواكه أو كرما على إصلاحه بالعماره على أن مارزقه الله تعالى منها كان بينهما مشاعا على قدر معلوم . وتصح بخمسه شروط تعيين المده وقدر نصيب العامل وفقد ظهور الثمر أو بقاء عمل بعد ظهوره يستزاد به الثمر و أن لا يشترط معه عمل صاحب النخل و لا له ثمره شجرات بعينها . و إذا تنوع الفواكه والثمر جاز العقد على البعض مرابعه و على البعض مثالثه أو أقل أو أكثر والشرط سائغ ما لم يؤدي إلى سقوط العمل عن العامل أو اندفاع الحق عن صاحب الأرض إلى المساقى و إن شرط على العامل شيئا يؤدي إلى صاحب النخل لزم إلا إذا تلف الثمر بآفه سماويه والمثونه على صاحب النخل و كل ما يعود بالاستزاده في الثمر فهو على العامل و كل ما منه حفظ الأصل فهو على صاحبه و إن تخارصا وقبل أحدهما نصيب الآخر صح ولزم زاد أو نقص و إن تلف لم يكن لأحدهما على الآخر شيء إلا إذا تلف بتفريطه

[صفحه ٢٧٢]

فصل في بيان الجعالة

وهي عقد جائز من الطرفين وتصح بشرطين تعيين العمل والأجره فمن ضل له عبد أو بغير أو فرس أو أبق هذا وند ذاك لم يخل إما وافق واحدا على شيء معين على الإطلاق أو وافق على أنه يجيء به من موضع كذا أو قال من جاء به فله كذا أو قال لواحد إن جئت به فلك عشره و لآخر إن جئت به فلك خمس أو لآخر إن جئت به فلك خمس عشر . فالأول يلزم فيه مسمى . والثاني إن جاء به من الموضع المسمى لزم المعين و إن جاء به من نصف الطريق لزم نصف الأجره و على هذا . والثالث لزم المسمى لمن جاء به واحدا كان أو أكثر . والرابع إن

جاء به واحد لزم له ماسماه و إن جاء به اثنان لزم لكل واحد ثلث ماسمى له و إن جاء به ثلاثة لزم لكل واحد ثلث ماسمى له و إن أبق من الواحد بتفريطه غرم قيمته و إن أبق من غير تفريطه لم يلزمه شيء

فصل فى بيان القرض

القرض كل مال لزم فى الذمه بعقد عوضا عن مثله و هو ضربان مطلق ومشروط. فالمطلق لا يدخله الربا فإذا أخذ قرضا على أن يرد مثله ملكه بنفس عقد القرض وصار مثل سائر أمواله و جاز الارتهان فإن رد أجود منه أو زائدا عليه فى النوع أو القدر أو بالعكس منه صح إذا تراضيا وكذلك إن أخذ حنطه ورد شعيرا أو شعيرا ورد حنطه و إن رد من غير جنسه وتراضيا به من غير تقويم صح و إن لم يتراضيا و لم يقوم فى الحال ثم تغير السعر كان ذلك بقيمه يوم الدفع .

[صفحة ٢٧٣]

والمشروط ضربان صحيح و فاسد. فالصحيح مثل شرط الزكاه على أحدهما ورد القرض ببلد آخر والصحيح عن الغله والرهن والضمان وأمثالها. و الفاسد ما يؤدى إلى الربا مثل شرط الزيادة فى الصفه أو القدر أو إباحه ما على الرهن فإذا كان كذلك لم يملكه بنفس القرض وبقى أمانه فى يده و لا يصح الارتهان به و إن لم يشرط الانتفاع بالرهن وسوغه المقترض صح

فصل فى بيان الدين

الدين كل مال لزم فى الذمه عوضا عن عين مثله و ينقسم قسمين حال و مؤجل. فالحال يلزم قضاؤه متى طالبه صاحبه مع فقد العذر والعذر الإعسار و دخول وقت الصلاة حتى يفرغ من أدائها و غيبه المال عنه و تعذره عليه فى الحال بسبب شرعى و المستدين ينقسم ثمانية أقسام حتى حاضر و غائب و موسر و معسر و من استدان هو بنفسه أو استدانت عليه زوجته أو مملوكه و ميت . فإن كان المستدين حاضرا موسرا و طالبه المدين و قد حل أداؤه و لم يكن له عذر لزمه الإيفاء فإن كان له عذر أمهل حتى يزول فإن لم يكن له عذر أمر بالقضاء فإن لم يقض حبسه الحاكم إن التمس من له الدين فإن ماطل فى الحبس عزر فإن أدى إلى ضرر من له المال و

كان له مال ظاهر من جنسه أخذ عنه وقضى به دينه و إن كان من غير جنسه بيع عليه بقدره وقضى به دينه ما لم يكن المال الدار التي يسكنها أو العبد الذي يخدمه . و إن كان غائبا وأقام من له الدين بينه حلفه الحاكم أنه يستحق عليه اليوم

[صفحه ٢٧٤]

جميع هذا المال فإذا حلف و كان له مال من جنسه أو غير جنسه كان حكمه على ما ذكرنا غير أنه لا يدفع إليه المال إلا بكفيل . و إن كان المستدين معسرا صبر عليه من له الدين حتى يجد فإن كان مكتسبا أمر بالاكتساب والإنفاق بالمعروف على نفسه وعياله و صرف الفاضل في وجه دينه و إن كان غير مكتسب خلى سبيله حتى يجد و على الوجهين إن قضى من سهم الغارمين جاز إذا لم ينفق ما استدان في معصية الله تعالى . و إن استدان عليه زوجته كان حكمها حكمه بشرطين بحاجتها إلى النفقه و هو غائب لم يترك لها نفقه بقدر المعروف . والمملوك إذا استدان لم يخل من ثلاثه أو جه مأذون في الاستدانه أو في التجاره دون الاستدانه أو غير مأذون . فالأول كان حكم دينه حكم دين مولاه . والثاني ضربان فإن علم المدين أنه غير مأذون فيها بقي في ذمه إلى أن يعتق فإن لم يعلم استسعى فيه إذاتلف المال . والثالث يكون ضائعا إلا إذابقي المال في يده أو كان قد دفع إلى سيده . والميت ضربان إما خلف وفاء أو لم يخلف فإن خلف لم يخل إما كانت له بينه أو لم تكن فإن كانت أقامها وحلف ولزم ماله و إن لم تكن له بينه لم يخل إما اعترفت به الورثه أو لم تعترف فإن اعترفت لزم و إن اعترف بعض الورثه و كان

رجلين عدلين فكذلك و إن لم يكونا عدلين أو اعترف البعض لزم في نصيبهما أو نصيبه بقدر ما يخصهما أو يخصه و إن لم يعترف به أحد لزمها اليمين على نفي العلم . و إن لم يخلف وفاء ضاع حقه . و إن قضى أحد من إخوانه المؤمنين من سهم الغارمين جاز و جاز به فضلا .

[صفحه ٢٧٥]

والمؤجل يلزمه أداؤه

عند حلول أجله إذا طوّل به فإن وضع من له الدين شيئا عنه على أن يقضى حالا جاز و إن زاد من عليه الدين شيئا ليزيد في الأجل لم تصح و إن مات من عليه الدين حل أجله بموته و إن مات من له الدين لم يحل الأجل و إن لم يعرف ورثه من له الدين به و أراد من عليه الدين مصالحتهم جاز إذا أعلمهم بمقدار المال

فصل في بيان الوديعه

الوديعه كل مال أو شيء جعل في يد الغير للحفظ . وأمانه جميع أصناف الناس سواء إلا المال المغصوب بثلاثة شروط إذا عرفه غصبا و لم يختلط بماله على وجه لا يميز وأمكنه أن لا يدفع إليه . وهى عقد جائز من الطرفين وتصح بشرطين بالقبض والتسليم و لم يضمن إلا بثلاثة شروط بالتفريط والتصرف فيه أو حكم التصرف وترك الرد إذا طوّل به لغير عذر . فإذا صار ضامنا وتلف لزمه قيمه يوم التلف فإن اختلفا في قيمه و لم يكن هناك بينه كان القول قول المودع مع اليمين و إن لم يتلف لم يزل الضمان إلا بالرد واستأنف الوديعه إن شاء و إذا ادعى من عنده الوديعه هلاكها قبل قوله بغير يمين ما لم يظهر منه خيانه فإن ادعى عليه التفريط من غير بينه لزمه اليمين إن لم يفرض

فصل في بيان العاربه

العاربه عقد على عين مملوكه للغير لينتفع به غيره من غير أجره وهى عقد جائز من الطرفين ويصح بالقبض والتسليم .

[صفحه ٢٧٦]

وهى ضربان ثمن و هو مضمون و غير ثمن و هو ضربان مضمن و غير مضمن . فالمضمن ضربان إما ضمن الأصل أو أورش النقصان إن نقص شيء من أجزائه أو ذهبته جدته فإن ضمن الأصل لم يضمن الأرش و إن ضمن الأرش لزم . و غير المضمن لم يلزم فيه الضمان إلا بالتفريط و إن اختلفا في التفريط كان القول قول المستعير مع فقد البيئه و إن اختلفا في التضمن فكذلك و إن اختلفا في قيمه كان القول قول المعير مع فقد البيئه و إن هلك مضمونا لزم قيمته يوم القبض و إن هلك غير مضمون بالتفريط لزم قيمه يوم التلف

فصل في بيان النصب

الغصب الاحتواء على مال الغير من غير تراص و يجب رده من غير مطالبه إن كان باقيا مع نمائه إن كان له نماء متصل أو منفصل

وبقى النماء و مع مثله إن تلف و كان له مثل أوقيمته إن كان من ذوات القيمه و مع أرش النقصان إن نقص منه شىء و مع أجره العمل إن كان ذا عمل عمل أو لم يعمل و مع الأجره إن كان له أجره مثل الدار والعقار و مع العقر والولد والأرش إن كان جاريه وأحبلها ونقصت قيمتها بالولاده و كما هو إن عمل فيه عملا هو أثر غيرعين من غير أن يرد عليه أجره مثل من غصب صوفا أوقطنا ونسج منه ثوبا. و إن عمل فيه عملا بالعين مثل أن يصيغ الثوب المغصوب شركه صاحب الصيغ فإن نقص قيمتها أوقيمه أحدهما ضمن الأرش و إن تلف المغصوب ضمن قيمته أكثر ما كانت من يوم الغصب إلى يوم التلف . و إن

غصب دجاجه فباضت واحتضنت وخرجت فراريح ضمن الجميع و إن غصب الأرض وزرع ببذره أو الشعير و سمن به دابته أو البيض ووضع

[صفحة ٢٧٧]

تحت دجاجه لم يضمّن غير الأجره و قيمه الشعير والبيض

فصل فى بيان اللقطه والضاله

اللقطه ما وجدته الإنسان لغيره فأخذه . والضاله ما يضيع من الإنسان من حيوان وغيره . فالحيوان ثلاثة أضرب آدمى و غير آدمى مما هو ممتنع من صغار السباع مثل الإبل والخيل والبغل والثور ومما هو غير ممتنع من صغار السباع مثل الحمير والغنم . و غير الحيوان إما وجدته فى الحرم أو فى غيره و هو ضربان إما وجدته فى فلاة أو فى عمران أو فى بطن حيوان أو تحت الأرض . فالآدمى حر ومملوك صغير ومراهق فما فوقه . فالحر لم يملك بالوجدان فإذا التقط حرا صغيرا رفع خبره إلى الحاكم لينفق عليه فإن لم يجد أنفق هو عليه إن لم يعنه أحد فإذا بلغ وأيسر رجع عليه إن شاء . والصغير من المملوك فى حكم اللقطه والمراهق رفع خبره إلى الحاكم لينفق عليه فإن لم يجد كان ذا كسب كانت نفقته فى كسبه فإن لم يكن أنفق عليه ورجع به على صاحبه إذا ظهر . فإذا ظهر وجعل لذلك جعلاً استحق و إن لم يجعل وجرت فى البلد عاده بشىء استحقه و إن لم تجر و وجدته فى المصر كان له دينار و إن وجدته خارج المصر كان له أربعة دنانير قيمه كل دينار عشره دراهم . والحيوان الممتنع من صغار السباع إما ضل أو تركه صاحبه فإن ضل و كان بعيراً كان حكمه حكم المملوك إذا رد على صاحبه و إن كان غير بعير لم يكن

[صفحة ٢٧٨]

فيه شىء موظف فإن جعل له صاحبه جعلاً استحقه و إن لم يجعل كان فيه على حسب العاده . و إذا أخذه ضمن و إن تركه صاحبه من جهد

وكلاله فى كلاء وماء لم يجر له أخذه بحال و إن تركه فى غير كلاء و لاماء فكذلك و إن كان غير ممتنع و وجده فى برية كان مخيرا بين ثلاثه أشياء إن كان غنما إما أكل بالضمان أو أنفق عليه تطوعا أو رفع خبره إلى الحاكم ليحكم فيه . و إن وجد فى العمران أو ما يتصل به إلى نصف فرسخ فهو مخير بين الإنفاق عليه تطوعا و بين أن يرفع خبره إلى الحاكم . و غير الحيوان إن وجد فى الحرم عرف سنة فإن جاء صاحبه و إلا تصدق به عنه بعد سنة من غير ضمان . و إن وجد فى برية و كان طعاما إن شاء أكلها بضمان و إن شاء رفع خبره إلى الحاكم و إن كان إداوه أو محظره أو حذاء لم يتعرض له بحال و إن كان غير ذلك مما قيمته درهم فما دونه أخذه و كان له و إن كانت زائده على ذلك عرف سنة فإن جاء صاحبه و إلا كان مخيرا بين شيئين إما حفظ لصاحبه بغير ضمان و إما تصرف فيه بضمان . و إن وجد فى عمران فى ملكه عرف على ما ذكرنا و إن كان فى ملك غيره عرفه فإن عرف كان له و إن لم يعرف فحكمه ما ذكرنا و إن وجد خافيا تحت الأرض فى خراب لم يعرف له مالك أخرج منه الخمس والباقي له و إن عرف له مالك عرف فإن عرف رد عليه و إن لم يعرف أخرج منه الخمس على ما ذكرنا. و إن وجد فى ملك الغير و لم يعرفه كان حكمه على ما ذكرنا و إن وجد فى ملكه و قدورته و لم يعرف له صاحبا كان له ولمن هوشريكه فيه و إن اشتراه

عرف المشتري منه فإن عرف وإلا فهو له أخرج منه الخمس .

[صفحة ٢٧٩]

وإن وجد في جوف سمكه أخرج منه الخمس والباقي له وإن وجد في بطن غيرها من الحيوان وكان قدورته كان في حكم السمكه وإن كان قد اشتراه عرف المشتري منه فإن عرف وإلا فهو له على ما ذكرنا. وإن وجدها اثنان واستبقا إليها كان لمن سبق إليها فإن تساويا كانت لهما وإن ادعاها أحد استحقها بشاهدين أو شاهد ويمين بعد ما وصفها بالوعاء والوكاء والوزن والعدد والحليه

فصل في بيان التصرف في مال اليتيم

لا يجوز التصرف في مال اليتيم إلا لأحد ثلاثة أولها الولي وهو الجد ثم الوصي وهو الذي ينصبه أبوه ثم الحاكم إذا لم يكن له جد ولا وصي أو كانا غير ثقه. وكل واحد من الجد والوصي لم يخل من ثلاثة أوجه إما يكون ثقه مليا بالأمر ولزم إقراره أو ثقه غير ملي ولزم تقويته بآخر أو غير ثقه ولزم الإبدال به . ويلزم المتصرف فيه القيام بأمره وحفظ مصالحه فإذا فعل جاز له أن يأخذ من ماله قدر الكفاف ويجب عليه أن ينفق عليه بالمعروف فإن أسرف ضمن الزائد وإن خلطه بعياله جعله كأحدهم من غير زياده وإن سامح له كان أفضل فإن اتجر بماله إذا كان معسرا كان الربح له والخسران عليه وإن اتجر لنفسه كان له الربح وعليه الخسران إذا كان مليا بمثل المال وإن لم يكن مليا أو تصرف فيه غير من له التصرف كان الربح لليتيم والخسران على المتصرف

[صفحة ٢٨٠]

وإن كان له مال على الغير ورأى له الغبطه في المصلحه عليه جاز له أن يصالح و كان الصلح ماضيا

فصل في بيان الضمان

الضمان إثبات مال في الذمه بعقد وهو ضربان ضمان مال وضمان عهد. فضمان المال ضربان ضمان معلوم وضمان مجهول وكلاهما ضربان ضمان متبرع وضمان غير متبرع . وعلى الوجه ضربان ضمان مليء وضمان غير مليء . وينقسم قسمين آخرين صحيح وفاسد. وإنما يصح بخمسه شروط بتعيين أجل المال لأن الضمان ينقل المال إلى ذمه الضامن ولهذا يسقط عن المضمون عنه إذا سقط عن الضامن ورضاء المضمون له والمضمون عنه ولزوم المال أو كونه إيلاء إلى اللزوم وكونه معلوم المقدار على أحد القولين . فالمعلوم يصح ضمانه بلا خلاف والمجهول يصح على قول من يجوز ذلك إذا ضمن ماله عليه

وأقام بينه على المبلغ . وضمان المتبرع صحيح إذا لم يَأب المضمون عنه وضمان غيرالمتبرع يصح على كل حال . والملى ء يصح ضمانه و غيرالملى ء إن علم المضمون له بذلك حال الضمان أو لم يعلم ورضى به بعده صح و إن لم يرض به بطل . والفاسد ما يخلو عن الوجوه التي ذكرناها فإن ضمن مليا ثم أعسر لم يبطل و إذا أدى المال كان له الرجوع بمثله على المضمون عنه إلا إذا تبرع بالضمان و إن لم يؤد لم يكن له الرجوع و إن أسقط المضمون له المال عن

[صفحہ ۲۸۱]

الضامن سقط عن المضمون عنه و إن أسقط عنه لم يسقط عن الضامن و إن أدى المال المضمون عنه صح وينقسم قسمين آخرين ضمان انفراد وضمان اشتراك . ف ضمان الانفراد ضمان جماعه عن واحد و يكون للمضمون له الخيار في مطالبه المال من أيهم شاء على الانفراد و على الاجتماع . وضمان اشتراك بالعكس من ذلك . وضمان العهده لم يخل من أربعة أوجه إما ضمن قبل وصول الثمن و لم يصح و إن ضمن بعده وضمن قيمه ما يحدثه في المبيع و قد شرط ذلك في العقد لم يصح وبطل البيع و إن ضمن نفس المبيع لم يصح و إن ضمن العهده صح

فصل في بيان الكفاله

الكفاله التقبل بنفس إنسان لمن له عليه حق و لا يصح إلا بشروط خمسه وهى الإيجاب والقبول ورضى المكفول له والمكفول به وتعيين مده الكفاله . والكفاله ضربان كفاله بالعقد وكفاله تلزم بغير عقد . فالأولى ضربان مشروطه ومطلقه . فالمطلقه لم يلزم فيها الكفيل غير إحضار المكفول به . والمشروطه هى أن تقيد بتأديه المال وهى ضربان فإن قدم ضمان المال على الكفاله وعجز عن التسليم لزمه المال و إن قدم الكفاله على ضمان

المال لزمه إحضاره دون المال . والتسليم مطلق ومقيد فإذا أطلق لزمه التسليم فى دار الحاكم أو فى موضع لا يقدر على الامتناع و إن قيد بموضع مخصوص لزمه تسليمه فى ذلك الموضع ويجوز التكفل بالكفيل وبأكثر من واحد وتكفل جماعه لواحد و إذا سلمه أحد الكفلاء لم تبرأ ذمه الباقيين وتبطل الكفاله بموت الكفيل والمكفول به

[صفحه ٢٨٢]

و أما ما هو فى حكم الكفاله مما يلزم بغير عقد فتخليه القاتل من يد ولى الدم وتخليه المستدين من يد من له الدين ويلزمه التسليم إليهما أو والديه والدين

فصل فى بيان الحواله

الحواله انتقال حق من ذمه إلى ذمه وتصح بعشره شروط بالإيجاب والقبول ورضى المحيل والمحتال رضى المحال عليه على الصحيح وكون المحال به من ذوات الأمثال واتفاق الحقين فى الجنس والنوع والصفه وكونه مما يجوز فيه أخذ البدل قبل القبض . و إذا قبل الحواله وأبرأ ذمه المحيل لم يكن له الرجوع عليه بحال إذا كان ملياً أو معسراً وعلم إعساره حاله الحواله و إن لم يعلم إعساره أو لم تبرأ ذمته كان له الرجوع عليه إذا لم يؤد المال

فصل فى بيان الوكاله

الوكاله تفويض الأمر إلى الغير على وجه وتصح بسته شروط بالإيجاب والقبول وبكون الموكل ممن يصح منه مباشره الأمر الذى وكله فيه و يكون الأمر الموكل فيه من حقوق الناس و يكون الوكيل عاقلاً بصيراً بالأمر الموكل فيه عارفاً باللغه التى يحتاج إليها فى المحاوره به و أن يتوكل لمن هو مثله فى الدين على من هو مثله فيه أو دونه . والوكاله ضربان مطلقه ومشروطه . فالمطلقه يقوم فيها الوكيل مقام الموكل على الإطلاق إلا فيما يقتضيه الإقرار من الحد والأدب والإقرار .

[صفحه ٢٨٣]

والمشروطه لم يكن له فيها التعدى عما رسم له إلى غيره فإن تجاوز كان ضامناً و لم ينفذ عليه وإنما تثبت الوكاله بالبينه أو باعتراف الموكل

عند الحاكم ويصح أن يؤكل الحاضر والغائب . ويثبت قبول الوكاله باللفظ أو بالتصرف فى الأمر و هو عقد جائز من الطرفين و إذا عزل لم ينزل إلا بالإعلام أو بالإشهاد إذا لم يمكن الإعلام فإن اختلفا فى ذلك كان القول قول الوكيل مع اليمين

فصل فى بيان الصلح

الصلح قطع الخصومه بين المتداعيين ويجوز على إقرار وإنكار ما لم يؤد إلى تحليل حرام أو تحريم حلال مثل صلح المتداعيين على التشارك أو التبادل أو التبارى أو شىء آخر ومثل صلح الشريكين فى المال أو المتقارضين على أمر معلوم فإذا تم التصالح لم يكن لأحدهما رجوع على الآخر بعد ذلك

فصل فى بيان الإقرار

الإقرار إخبار بحق على نفسه ويصح بخمسه شروط وهى كمال العقل ونفاذ التصرف له فيما أقر به ووجود المقر له وتصديقه إياه إن كان ممن يعبر عن نفسه و أن يصح أن يكون المقر به حقا للمقر له و أن لا-يؤدى الإقرار إلى أن يكون إقرارا على الغير إلا بإذنه . و إذا أقر لم يخل إما أطلق أو قيد فإن أطلق أُلزم حكم إقراره وحكم بصحته و إن قيد و قال وهبت هذا منه أو عاوضت هذا معه بذاك لم يلزم حكم إقراره إلا بعد التسليم فى الهبه.

[صفحه ٢٨٤]

والتقابض فى المعاوضه وإقرار المريض إذا كان صحيح العقل مثل إقرار الصحيح إلا فى حل بعض الورثه لشيء إذا كان متهما فإذا أقر له و لم يكن للمقر له بينه على صحه ما أقر له به كان فى حكم الوصيه وسند ذكر بعد ذلك حكم الإقرار بوارث فى باب آخر إن شاء الله تعالى

[صفحه ٢٨٥]

كتاب النفقات

فصل فى بيانها وبيان ما يتعلق بها

تجب النفقه بأحد ثلاثه أشياء بالزوجيه وبالقرابه وبملك اليمين . فالزوجيه تجب فيها النفقه بشرطين إمكان الاستمتاع بينهما معا والتمكين الكامل من جهتها. والزوج ثلاثه أنواع حر ومكاتب و عبد. والحر ثلاثه أنواع مؤسر ومتوسط ومعسر. والزوجه ثلاثه أنواع حره شريفه و غير شريفه وأمه. فالموسر إذا تزوج بشريفه ووجبت النفقه عليه لزمه من الإطعام والإدام على حسب عادته البلد والكسوه للشاء والصيف على حسب يساره وقدر المرأه من الإبريسم والكتان وغيرهما ولزمه الإخدام و ماتحتاج إليه للزينه. و إن تزوج بحر غير شريفه لزمه جميع ذلك على قدرها دون الإخدام و إن تزوج بأمه لزمه الإنفاق عليها بالمعروف دون الإخدام و إن كانت جميله. والمتوسط تلزمه النفقه على قدر يساره وقدر المرأه من الشرف والوساطه والإمره ويلزمه الإخدام للشريفه و إن خدم بنفسه

والمعسر لا تلزمه النفقه و لا يكون للمرأة الخيار عليه بل تصبر حتى تجد فإذا وجد عادت عليه على قدرها وقدر ذات يده بها و لا تلزم النفقه بالنكاح الفاسد بوجه و لا المهر و لا نفقه العده إذا فرق بينهما إلا إذا كانت حاملا. و إن فسخ النكاح الصحيح بعيب لم تلزمه نفقه العده بحال . و إذا طلق المرأة بئنا لم تلزمه النفقه و إن طلقها رجعا لزمته . و أما العبد فنفقته نفقه المعسر فإن تزوج بغير إذن مولاه و لم يرض به لم يصح العقد و إن تزوج بإذنه أو زوجه هو حره أو أمه و لم يكن العبد مكتسبا لزمته السيد النفقه و إن كان العبد مكتسبا كان سيده مخيرا إن شاء جعل النفقه في كسبه و إن شاء أنفق من خاص ماله . والمدبر حكمه حكم العبد ما لم يعتق وحكم الحر إذا اعتق والمكاتب إن لم يعتق شيء منه كان حكمه حكم العبد و إن عتق منه شيء و كان مكتسبا وحصل له من الكسب مال لزمه إنفاق الموسر بغير ما تحرر منه و إنفاق المعسر بقدر ما بقى عبدا و إن لم يكن له مال كان معسرا. و أما النفقه على الأقارب فواجبه و مندوبه فالواجبه إنما تجب على الوالدين و إن علو و على الولد و إن سفلوا و تجب بشرطين يسار أحدهما و إعسار الآخر. و إن حصل رجل معسر بين والد و ولد موسرين و جب عليهما الإنفاق بالمعروف عليه بالسويه و إن كان للموسر ولد و والد معسران و جب عليه الإنفاق عليهما معا و إن كان له أب و جد و ولد معسرون و أمكنه الإنفاق عليهم و جب و إن لم يمكنه فالأقرب أولى من الأبعد و إن أيسرت الأم و أعسر الأب لزمته النفقه الموسر و إن

كان لرجل والدان معسران أو ولدان أو أحد الوالدين وولد و لم يقدر من النفقه إلا على ما يكفي أحدهما قسم بينهما. و أما الإنفاق المندوب فعلى كل من له حظ من الميراث ويحجبه غيره عن

[صفحه ٢٨٧]

أصل الإرث مثل الإخوه والأخوات والعمومه والعمات والخثوله والخالات. فأما النفقه على المماليك فإنما تجب على العبد والأمه والدابه على كل حال من الإطعام والكسوه. و لم يخل العبد أو الأمه من أن يكون مكتسبا أو غير مكتسب فإن كان مكتسبا لم يخل إما أراد سيده أن يجعل نفقته في كسبه أو لم يرد فإن أراد لم يخل من ثلاثه أوجه إما كان كسبه وفقا لنفقته ولزمه الاكتفاء به أو فاضلا عنها والفاضل لسيدة أو ناقصا عنها والإتمام على سيده و إن لم يجعل نفقته في كسبه وجبت عليه نفقته و غير المكتسب يلزم السيد الإنفاق عليه . والأمه خادمه وسريه فالخادمه حكمها حكم العبد والسريه يفضلها على حسب العاده. و أما الدابه والطير فيجب لصاحبه الإنفاق عليهما و لم يخل حال كل واحده منهما إما كانت مأكوله اللحم أو غير مأكوله فإن أكل لحمها و لم ينفق عليها أمر بالبيع أو الذبح أو الإنفاق و إن لم يؤكل لحمها أمر بالبيع أو الإنفاق عليها هذا في البلد و إن كان في البدو و ثم من الكلاء والماء ما يكفيها أرسلها في الصحراء فإذا اعتلفت عمل بها ماشاء و إن لم يكن ثم كلاً و لاماء أو كان و لم يكفها أنفق عليها و إن لم ينفق كان الحكم في البدو مثله في الحضر و إن كانت البهيمة ذات لبن و لم يكن لها ولد أو كان واستغنى عنه كان اللبن جميعا لصاحبها فإن لم يستغن الولد عن اللبن كان الفاضل عن الولدان لصاحبه

]

فصل فى بيان من له حظ فى الحضانه و من هو أولى بها

الولد إذا بلغ رشيدا سقط حق الحضانه عنه و إن لم يبلغ لم يخل إما كان بين أبوين أو كان له أحدهما أو ليس له أحدهما. فإن كان بين أبوين فالأم أولى بالابن حتى يعظم والبنت حتى تبلغ سبع سنين إذا تفرقا بغير الارتداد ما لم تتزوج أو لم تفسق فإن تزوجت أو فسقت سقط حقها عن الحضانه فإن فارقت زوجها بالطلاق أو غيره دون الارتداد وتابت رجوع حقها منها فإذا ظم الابن وأسبعت البنت أو تزوجت الأم أو فسقت و كان الأب غير فاسق كان أولى بالحضانه. و إن كان له أحد أبويه فهو أولى بحضانته على كل حال . و إن لم يكن له أحد الأبوين لم يخل حال قرابته من ثلاثه أحوال إما كانت رجالا بلا نساء أو نساء بلا رجال أو رجالا ونساء. فإن كانت رجالا فأولاهم به أحقهم بميراثه و إن كانت نساء فكذلك و إن كانت رجالا ونساء فالنساء أولى إذا كانت أقرب من الرجال أو كانت فى درجتهم و إذا فسق الأولى سقط حقه منها إلى من هو أقرب إليه بعده والمملوك إن كان أحد الأبوين لم يكن له حظ فيها مع الحر و إن كان الولد مملوكا ترك مع الأم استحبابا

[صفحه ٢٨٩]

كتاب النكاح

اشاره

النكاح عبارته عن عقد التزوج بين الرجل والمرأه و قد يستعمل فى الوطاء و هو ثلاثه أضرب نكاح الغبطه و هو نكاح المستدام و نكاح المتعه و هو المؤجل و نكاح بملك اليمين و يشتمل الكتاب على بيان عشره فصول بيان كيفية العقد و من يجوز العقد عليها و من لا يجوز و ما يعقد عليه من المهور و من إليه العقد و ما يؤثر فى فسخ العقد و ما يلزم بالعقد و أحكام الإملاك والزفاف و ما يتعلق بجميع ذلك

فصل فى بيان مقدمه الكتاب و كيفية العقد

الرجل والمرأه لا يخلو حالهما من أربعه أوجه إما يشتهى كل واحد منهما النكاح و يقدر عليه أو لا يشتهى و لا يقدر عليه أو يشتهى و لا يقدر عليه أو يقدر عليه و لا يشتهى فالأول يستحب له النكاح والثانى يكره له ذلك والثالث والرابع لا يستحب لهما و لا يكره بل يجوز لهما ذلك .

[صفحه ٢٩٠]

والكفاهه معتبره فى نكاح الدوام وهى الإيمان و لا يصح العقد لمؤمن على كافر و لا لكافر على مؤمنه و لا لناصب و يجوز لمؤمن أن يتمتع باليهوديه والنصرانيه والناصبه مختارا و عقد نكاح الغبطه مضطرا. و يستحب للرجل أن يطلب التزوج امرأه فيهاست عشره خصله الدين والأبوه والأصل الكريم و كونها ودودا ولودا سمراء عجزاء مربوعه طيبه الريح والكلام موافقه عامله بالمعروف إنفاذا وإمساکا عزيزه فى أهلها ذليله مع بعلها متبرجه مع زوجها حصانا مع غيره درماء حسنه الشعر طيبه الليت . و يكره التزوج بثمان

عشره الحسناء من منبت السوء والسيئه الخلق والسليطه الصخابه والولايه الخواجه والعقيم والذليله فى أهلها العزيزه مع بعلها
والحقود و غيرالمتورعه والمتبرجه إذاغاب عنها زوجها الحصان معه و غيرالمرضيه فى الاعتقاد و غيرالسديده الرأى و غيرالعفيفه
و غيرالعاقله والمجنونه والكرديه والسوداء إلا- إذاكانت نوبيه والمستضعفه من أهل الخلاف والأمه مع وجود الطول و إن كانت
مؤمنه والبكر أفضل من الثيب

. ويستحب للرجل إذا أراد أن يزوج كريمته أن يطلب رجلا فيه خمس خصال التدين والعفه والورع والأمانه واليسار بقدر ما يقوم بأوده وأود عياله من المال أو الحرفه. وإن خطب رجل بهذه الصفه وإن كان حقير النسب قليل المال إلى آخر

[صفحه ٢٩١]

وإن كان شريفا ولم يزوجه كان عاصيا لله تعالى مخالفا لسنة نبيه ص . ويكره أن يزوج كريمته من خمسه من المستضعف المخالف لإمضطرا و من شارب الخمر والمتظاهر بالفسق و غير المرضي الاعتقاد والسيئ السيره. و إذا عزم الرجل على النكاح لم يعقد إذا كان القمر في برج العقرب وراعى ثمانية أشياء استحبابا استخار الله تعالى وصلى ركعتين وأكثر من التحميد ودعا بالدعاء المروى وابتدأ باسم الله تعالى وأعلن النكاح بحضره جماعه من المؤمنين وخطب قبل العقد والشهود من فضيله النكاح دون صحته وفسق الولي لا يقدح . ويستحب لولى المرأه أن يقول قبل العقد أزوجك على إمساك بمعروف أو تسريح بإحسان و لا يصح النكاح إلا بتعيين المنكوحه بأحد ثلاثة أشياء بالإشاره أو التسميه أو الصفه وبالإيجاب والقبول والإيجاب قوله أنكحتك أو زوجتك والقبول قوله قبلت هذا النكاح أو التزويج أو قبلت فحسب وتعيين المهر فى نكاح الغبطه من شروط فضله دون صحته و فى نكاح المتعه من شروط صحته . ويجوز تقديم القبول على الإيجاب مثل زوجنى فلانه أو تزوجت فلانه و قال زوجتكها و إن قيل للولى زوجت فلانه من فلان قال نعم و قال للرجل قبلت التزويج قال نعم صح . و لا يجوز القبول بلفظه الاستفهام و لا الاستقبال ويجوز التوكيل فى الإيجاب والقبول و فى أحدهما و لا يجوز أن يكون الوكيل فيهما واحدا فيكون موجبا قابلا و إن قدر المتعاقدان على القبول والإيجاب بالعريه عقدا بها استحبابا

[صفحه ٢٩٢]

وإن

عجزا جاز بما يفيد مفادها من اللغات والإشارة المؤذنه بالإيجاب والقبول تقوم مقام اللفظ من الأخرس

فصل فى بيان من يجوز العقد عليه

إنما يجوز العقد على من أحل الله تعالى نكاحه ولا يجوز على من حرم عليه النكاح والمحرمات من النساء ضربان إما تحرم بالنسب أو بالسبب. فالتي تحرم بالنسب خمس عشره نفسا الأم وأمها و إن علت وأم الأب و إن علت والبنات وبناتها و إن سفلت وبنات الابن و إن سفلن وعمه والخاله وعمه الأب وخالته وعمه الأم وخالته و إن علون والأخت وبناتها و إن سفلن وبنات الأخ و إن سفلن . والسبب ضربان إما يحرم نكاحه أبدا أو فى حال دون حال فالأول أربعون صنفا الرضيع والمعقود عليها فى العده أو فى حال الإحرام من الرجل و هو عالم بتحريمه دخل بها أو لم يدخل وأم الزوجه وأمها و إن علون نسبا ورضاعا وأم من وطئها بملك اليمين وبناتها و إن نزلت وبنات زوجته التى دخل بها وبنات بناتها وبنات أبنائها و إن نزلن نسبا ورضاعا. والى يلو ط بأبيها أو أخيها أو ابنها فأوقب والى قدزنى بها وهى ذات بعل أو فى عده له فيها عليها رجعه وبنات العمه وبنات بناتها إذا فجرت بها وبنات الخاله وبنات بناتها كذلك والى زنى بأمها أو بنتها و إن علت الأم ونزلت البنت نسبا ورضاعا. والى بانة باللعان والمطلقة تسع تطليقات للعهده وتزوجت بعد كل ثلاث زوجا والى أفضاها بالوطء وهى فى حباله ولها دون تسع سنين وتبين منه بغير طلاق والى قذفها وهى زوجه صماء أو خرساء وتبين أيضا منه بغير طلاق

[صفحه ٢٩٣]

والى وطئها أبوه أو ابنه أو عقد عليها والمملوكه التى وطئها أبوه أو ابنه بملك اليمين أو نظر منها إلى ما يحرم لغير المالك النظر إليه أو قبلها بشهوه والى

زنى بها الأب أو الابن وأمها و إن علت وبناتها و إن نزلن . والثانى عشر نسوه المعقود عليها فى حال الإحرام جاهلا بالتحريم و لم يدخل بها فإذا علم بذلك فرق بينهما فإذا خرج من الإحرام عقد عليها إن شاء والمعقود عليها فى العده كذلك وذات الزوج فإنهن يحرم على غير أزواجهن فإذا بن منهم بينونه شرعيه واعتد دن حللن على غير أزواجهن . والأختان معا وسواء عقد عليهما عقد مقارنه أو عقد متابعه وعقد المتابعه يصح على من عقد عليه أول فإن دخل بالثانيه فرق بينهما و لم يرجع إلى الأولى بعد خروج الثانيه من العده ولا يجوز له ذلك إلا بعد مفارقه الأولى منه بالموت أو الطلاق فإن طلقها رجعيًا لم يجز له العقد على الأخرى إلا بعد خروجها من العده. و إن عقد عليهما عقد مقارنه لم يصح وروى أنه يختار أيتها شاء. و بنت غير المدخول بها مادامت الأم فى حباله فإن نظر من الأم إلى ما يحرم لغير الزوج النظر إليه كره العقد على البنت و بنت أخ الزوجه أو أختها بغير رضاه منها فإن عقد عليهما برضاها جاز و لم يكن لها بعد ذلك خيار فإن لم ترض كان مخيرا بين الرضاء وفسخ عقدها والاعتزال عن الزوج . وتبين منه بغير طلاق ويفرق بينهما حتى تخرج العمه أو الخاله من العده إلا أن ترضى العمه أو الخاله بذلك و إن طلق إحداهما رجعيه وتزوج بنت أخيها أو بنت أختها فكذلك . والتى تزوج بها وعنده أربع حرائر قبل موت بعضها أو طلاقها بائنا أو

[صفحه ٢٩٤]

رجعيًا و قد خرجت من العده والأمه وعنده حره بغير رضاها فإن عقد عليها بغير رضاها كانت الحره مخيره بين ثلاثه أشياء الرضاء بالعقد وفسخه والاعتزال على ما ذكرنا فى العقد على بنت الأخ على العمه.

و أن تزوج بحره وعنده أمه على علم منها لم يكن لها خيار و إن لم تعلم كان لها الخيار بين الرضاء وفسخ عقد نفسها وروى و بين فسخ نكاح الأمه. و من كان عنده ثلاث نسوه فعقد على اثنتين آخرتين دفعه اختار واحده فإن دخل بواحد زال الخيار و صح العقد على المدخول بها و ماسوى ذلك لا يحرم العقد عليه . و كل و طء حلال ينشر تحريم المصاهره و المحرم و كل و طء لشبهه أو حرام ينشر تحريم المصاهره دون تحريم المحرم و الحرام لا يحرم الحلال و معنى ذلك أن كل فجور يحرم العقد إن وقع بعد العقد لم يطله . و إذا أصرت المرأة

عند زواجها على الزنى انفسخ نكاحها على قول بعض الأصحاب . و يجوز التزوج بأخت الأخ نسبا و رضاعا فالنسب أن يكون رجل له ابن فتزوج بامرأه لها بنت فأولدها ثم تزوج ابنه بنتها و هى أخت أخيه . و الرضاع أن يكون لرجل أخ من الأم و قد أرضعته امرأه لها بنت رضعت معه فصارت أختا له من الرضاع و يصح للأخ الآخر أن يعقد على أخت أخيه رضاعا . و إذا زنى رجل بجاريه غيره لم يحرم العقد عليها و لا وطؤها بملك اليمين و يجوز الجمع بين الأختين و بين الأم و البنت فى الملك دون الوطء فإن ملك أختين و وطئ إحداهما لم يجز له و طء الأخرى حتى تخرج الموطوءه من ملكه إذا كان عالما بذلك فإن وطئ الأخرى بعدها عالما بالتحريم حرمت عليه الأولى

[صفحه ٢٩٥]

حتى تموت الثانيه أو يخرجها من ملكه لا للعود إليها فإن أخرجها من ملكه للعود إليها لم تحل له حتى تموت و إن لم يكن عالما بالتحريم جاز له العود إليها . و يحل للحر العقد على أربع حرائر و الجمع بينهن دفعه لأكثر و الجمع

بين أمتين بالعقد و بين حرتين وأمتين وحره وأمتين ولا يجوز الجمع بين أكثر من أمتين في العقد. وحكم العبد مع الحرائر حكم الحر مع الإماء. ويكره وطء المجوسيه بملك اليمين وعقد المتعه عليها

فصل في بيان مايجوز عقد النكاح عليه من المهر

الفصل يحتاج إلى بيان سبعة أشياء مايصح أن يكون مهرا من الأجناس ومقدار مايصح وترك ذكره في عقد النكاح والشرط بأن لا يكون لها مهر في العقد والعقد على ما لا يصح تملكه في الشريعة وتفويض المهر ونكاح الشغار. فالأول كل ما يصح تملكه في الإسلام مما له قيمه و ما يصح أن يكون ثمنا لمبيع أو أجره لمكترى أو منفعه لحر من تعليم القرآن والأدب وتعليم الصنائع المباحه سوى الإجاره. والثاني موكول إلى رأى الخاطب و من بيده عقده النكاح فما تراضيا عليه يكون صحيحا قل ذلك أم كثر و كل ما كان أخف كان أكثر بركه. والسنة خمسمائه درهم والنقصان عنه جائز والزيادة عليه فيهاروايتان . والثالث لا يقدر في صحه العقد وذكره من شرط الفضيله دون الصحه ويلزم مهر المثل ويعتبر بنساء أهلها من كلا الطرفين الأقرب فالأقرب وبكل ما

[صفحه ٢٩٦]

يختلف المهر لأجله من العقل والحمق والجمال والذمامه واليسار والإعسار والبكاره والثيوبه وصراحه النسب وهجنتها ولا يتجاوز بذلك مهر السنه ولمن بيده عقده النكاح بالفرض . والرابع لا يقدر أيضا في صحه العقد ويلزم مهر المثل على ما ذكرنا فإن مات أحدهما قبل الفرض في المسألتين سقط المهر ولزم الميراث و إن طلقها قبل الفرض لزم المتعه للموسر بمملوك أو دابه أو ما أشبههما وللمتوسط بثوب أو ما قيمته خمسه دنانير فصاعدا وللمعسر بخاتم و ما أشبهه . و إن دخل بها قبل القبض وبعث إليها قبل الدخول بشيء وأخذت فإن ردت عليه أو أبت قبولها من جهه المهر لزمه مهر المثل

و إن لم ترد وقالت المرأه بعد ذلك إنها هديه و الرجل يقول إنها مهر كان القول قول الرجل مع اليمين فإن حلف أسقط دعواها و إن نكل لزم لها مهر المثل و إن رد اليمين كان له ذلك و إن دخل بها قبل أن يبعث إليها بشىء لزم مهر المثل . والخامس لا يخلو إما يكون العاقد مسلماً أو ذمياً فإن كان مسلماً سقط المسمى و لزم مهر المثل مثل من عقد على خمر أو خنزير أو ما لا يحل تملكه فى الإسلام و إن كان ذمياً لزم المسمى فإن أسلم قبل القبض لزم قيمته

عند مستحليه و إن أسلم بعد القبض برئت ذمته . والسادس لم يخل إما كان مفوضاً إلى أحدهما أو إلى كليهما فإن كان مفوضاً إلى الزوج لزم ما حكم به قل أم كثر فإن حكم بأكثر من مهر السنه كان الزائد تبرعاً فإن طلقها قبل الدخول لزم نصف ما يحكم به و إن كان مفوضاً إلى الزوجه لزم ما يحكم به ما لم يزد على مهر السنه إلا أن يتبرع بقبوله و إن مات أحدهما قبل الدخول سقط المهر و ثبت الميراث و لزم المتعه . والسابع لم يخل إما جعل بضع كل واحد منهما مهراً للأخرى أو شرط

[صفحه ٢٩٧]

فى تزويج إحداهما تزويج الأخرى . فالأول فاسد والثانى صحيح عين مقدار المهر أو لم يعين فإن عين لزم المسمى و إن لم يعين لزم مهر المثل و إن جعل بضع إحداهما مهراً للأخرى و لم يجعل بضع الأخرى مهراً لما صح نكاح من لم يجعل البضع مهراً لها دون صاحبته و يلزم المهر المعين بنفس العقد و يستقر بأحد ثلاثه أشياء بالدخول و الموت و ارتداد الزوج و يسقط بمفارقة من جهه الزوجه قبل الدخول بأحد أربعة أشياء بفسخ العقد

لعيب يوجب ذلك وبإسلامها عن الكفر وبارتدادها عن الإسلام وباختيارها الفراق إن كانت أمه بعد العتق وزوجها عبد ويسقط بضعه بالطلاق . والشرط في العقد ثلاثه أضرب شرط يقتضيه العقد وشرط لا يقتضيه ويخالف الكتاب والسنة وشرط لا يخالفهما. فالأول يكون تأكيداً مثل تعجيل المهر. والثاني يبطل الشرط دون العقد و هو تسعه أشياء اشتراطها عليه أن لا يتزوج عليها في حياتها أو بعد وفاتها و لا يتسرى و لا تلزمها طاعته و لا يجامعها إلا في نكاح المتعه و يأتي بالمهر في وقت كذا فإن لم يأت به كان العقد باطلاً ويعطى إياها أو أحد أقاربها مالا من غير المهر أو يشرط الرجل عليها أن لا يكون لها نفقه إلا في نكاح المتعه و لا تتزوج بعدموته ويخرجها إلى بلاد الكفر. والثالث يصح ذلك ويلزم و هو ثلاثه أشياء مثل أن يشرط تعجيل بعض المهر وتأجيل الباقي ويصح ذلك بشرطين تعيين مقدار العاجل وتبيين منتهى الأجل فإذا سلم العاجل لزمها تسليم نفسها أو تشرط عليه أن لا يخرجها من البلد أو يشرط المهر مائه أن أخرجها وخمسين إن لم يخرجها ما لم يرد إخراجها

[صفحه ٢٩٨]

إلى دار الكفر فإن أراد لزم أو في المهرين دون الخروج فإن أعتق عبده وشرط عليه حال عتقه أن يزوج جاريتيه منه على أن لا يتزوج عليها و لا يتسرى لزم . والمهر من ضمان الرجل قبل القبض و من ضمانها بعده و إن استوفت المرأة مهرها قبل الدخول ثم طلقها لزم له عليها أن ترد نصفه إن كان باقياً ومثله إن كان تالفاً و كان من ذوات الأمثال ونصف قيمته إن كان من ذوات القيمة ومثل نصف الأجره إن كان شيئاً له أجره وكذلك إن وهبت منه قبل الدخول وحلته . و إن كان المهر شيئاً له نماء مثل الحيوان

أوالشجر أو الأرض و كان الحيوان حاملا والشجر مثمرا و الأرض مزروعه حال الإصداق استحق النصف مع نصف النماء و إن حملت أوثمر أوزرعت عندها لم يستحق عليها شيئا من النماء و إن عقد عليها على عبد آبق مفردا صح العقد دون الصداق ولزم مهر المثل و إن كان مع شيء آخر صح الصداق أيضا و إن أبرأت المفوضه ذمته عن المهر لم يصح و إن عقد نكاحا فاسدا وعين مهرا وأبرأت ذمته لم يصح و إن أبرأته عما استحققت عليه صح . و إن تزوجها على كتاب الله تعالى وسنه نبيه ع و لم يسم مهرا لزم مهر السنه. ويستحب أن لا يدخل الرجل بامرأته إلا بعد تقديم شيء من المهر إليها و إن قدم الجميع كان أفضل و إذا تنازعا في إقباض المهر فالبينه على المدعى في كل حال و إن اختلفا في قدر المهر فالبينه على المرأه و إذا دخل بها وأرخى الستر عليهما و ادعى الرجل أنه لم يواقعها وأمكنه إقامة البينه وأقامها قبلت منه و إن لم يمكنه كان له أن يستحلفها فإن استحلفها و إلا لزمه توفيه المهر. و من وكل رجلا في العقد على امرأه ثم مات الموكل وعقد الوكيل لم يخل إما عقد قبل موته و يصح العقد ويثبت المهر والميراث أو بعدموته

[صفحه ٢٩٩]

ويبطل العقد فإن أنكرت الورثه توكيله و لم يكن للوكيل بينه غرم المهر. و من تزوج امرأه على أنها بكر فوجدها غير بكر كان له أن ينقص شيئا من مهرها دون فسخ النكاح وللمرأه الامتناع من الدخول بها و إن أفضى إليها كرها حتى تستوفى المهر و إن مكنت من الدخول لم يكن لها بعد ذلك الامتناع فإن امتنعت نشزت وسقطت نفقتها

فصل في بيان من إليه العقد على النساء

الذى

بيده عقده النكاح أربعه المرأه إذا كانت بالغه رشيده و على قول بعض الأصحاب باشرط الثيبه والأب والجد مع وجود الأب إذا كانت طفلا- أو بالغه غير رشيده ويجوز لهما العفو عن بعض المهر ووكيل المرأه إذا كانت مالكة أمرها. و من يعقد عليها حره وأمه والحره بالغه وطفل والبالغه رشيده و غير رشيده. فإذا بلغت الحره رشيده ملكت جميع العقود وزالت الولاية عنها على قول المرتضى رضى الله عنه و لم تزل إذا كانت بكرا على قول الشيخ أبى جعفر رضى الله عنه و من وافقه . و لا يجوز لها العقد على نفسها مع وجود الأب والجد فى حياه الأب بغير إذنهما عقد الدوام إلا بشرطين غيبه الولي عنها أو عضلها عن التزويج من الأكفاء غير أنه يستحب للولي أن لا يعقد عليها إلا برضاها.

[صفحه ٣٠٠]

ويستحب لها أن لا تتزوج إلا برضاء الولي على القول الأول و إن كانت ثيبا جاز العقد من غير مراجعه الولي والمراجعه إليه مستحبه والتزويج لا يقف على الإجازة إلا فى تسعه مواضع وهى عقد البكر الرشيده مع حضور الولي على نفسها وعقد الأب على ابنه الصغير وعقد الأم عليه وعقد الجد مع عدم الأب وعقد الأخ والأم والعم على صبيه وتزويج الرجل عبد غيره بغير إذنه وتزوج العبد بغير إذن سيده فإن أجاز الولي والمعقود له أو عليه أوسيده صح و إلا انفسخ ويجوز للبكر عقد نكاح المتعه بغير إذن الولي إلا- أنه لا يجوز للرجل وطؤها فى الفرج . والبكر إذا كانت بين أب وجد على القول الثانى كان لكل واحد منهما العقد عليها مستبدا فإن عقد كل واحد منهما عليها لرجل دفعه صح عقد الجد دون الأب و إن سبق أحد العقدين صح السابق و إن كان لها جد بغير أب سقطت ولايته . ويستحب لها

أن لاتعدل عنه إلى غيره فإن لم يكن لها جد و كان لها أخ فكذلك و إن وكلت أخوين لها على الإطلاق وزوجها كل واحد منهما من رجل دفعه صح عقد الأخ الكبير فإن سبق أحدهما صح العقد السابق و إذا استأمر الأخ أخته البكر الرشيدة فى تزويجها كان سكوتها رضاها. و إذا عقد الأبوان على صبيتهما كان عقد الصبي موقوفا على إجازته إذا بلغ دون الصبيه فإذا بلغ الصبي ورضى به استقر و إن أبى انفسخ ولزم العاقد مهرها إذا عين فإن مات أحدهما قبل البلوغ توارثا. و إن عقد عليهما غير الأبوين ممن يكون عقده موقوفا على الإجازة ومات أحدهما قبل أن يبلغا لم يتوارثا فإن بلغ أحدهما ورضى به ومات قبل بلوغ الآخر عزل عن تركته نصيب ميراث الطفل حتى يبلغ فإذا بلغ ورضى به وحلف على الرضاء لغير طمع فى الميراث سلم منه و إن نكل عن اليمين أو لم يرض

[صفحه ٣٠١]

به سقط سهمه و إن مات من لم يبلغ لم يرثه البالغ الراضى فإن بلغا ورضيا صح العقد ولزم المهر و إن لم يرضيا وعين المهر لزم العاقد و إن لم يعين سقط. وبلوغ المرأة يعرف بالحيض أو بلوغها تسع سنين فصاعدا ورشدها بوضعها الأشياء مواضعها مما يتعلق بالمرأة

فصل فى بيان أحكام الرضاع

إنما يثبت للرضاع حكم باجتماع ثلاثة شروط أحدها أن يرتضع الصبي مصا من الثدي والثانى أن يكون للصبي المرتضع دون سنتين . والثالث أن تكون المرضعه فى مده السنتين من وقت الولادة. ويتعلق بالرضاع من أحكام النسب ثلاثة التحريم وحرمة المحرم والعق . ويحصل ذلك بأحد ثلاثة أشياء بارتضاع الصبي يوما وليله رضعات متواليات من غير فصل بلبن امرأه أخرى أو بارتضاع عشر رضعات متواليات ريا وخمس عشره رضعه

متواليه ربا على القول الآخر أوبالارتضاع على حد ينبت اللحم ويشد العظم . فيأذوطئ الرجل امرأه وطئ يلتحق النسب بسببه وحصل منه ولد كان ولدهما معا فإذا نزل اللبن كان لبن الفحل ولبن المرأة تبعاً لها فإن أرضعت المرأة صبياً لغيرهما الرضعه المحرمة انتشرت الحرمة من جهته إليهما و من جهتهما إليه وحرم الصبي على كل من يحرم عليه أولاد الفحل نسبا ورضاعا و على الفحل و على جميع أولاده نسبا ورضاعا. ويحرم على الصبي كل من يحرم الصبي عليه ويحرم أولاد الفحل على أبي الصبي وأخواته المنتسبه إلى أبيه نسبا ورضاعا ويحرم أولاد والد الصبي على

[صفحه ٣٠٢]

الفحل وأولاده نسبا ورضاعا وجميع أولاد أمه نسبا ورضاعا من والد الصبي دون غيره على الفحل و على جميع أولاده نسبا ورضاعا. ويحرم الصبي أيضا على جميع أولاد المرضعه من جهة الولاده وجميع أولادها من الرضاع من لبن هذا الفحل دون غيره وهم يحرمون على الصبي و على أبيه وإخوته المنتسبه إلى أبيه نسبا ورضاعا ويحرم جميع أولاد الصبي نسبا ورضاعا من أبيه دون غيره على أولاد المرضعه نسبا ورضاعا من لبن الفحل . ويجوز للفحل التزوج بأب الصبي وجداته ولوالد الصبي التزوج بالمرضعه وبأمها وجداتها والرضاع لحمه ك لحمه النسب

لقوله ع يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب

—روایت-١-٢-روایت-١٢-٤٧

. و إذا ارتضع صبيان لبن امرأه ولكل واحد إخوه وأخوات ولاده ورضاعا من غير الرجل الذي ارتضعا من لبنه جاز التناكح بين القبيلين دونهما ودون إخوتهما وأخواتهما من جهة اللبن الذي ارتضعا منه و إذا تزوج الرجل امرأه ذات لبن وأخرى رضيعه وارتضعت الصبيه من لبنها الرضعه المحرمة و كان اللبن لغير الزوج و قد دخل بها حرمت الرضيعه أبدا عليه و إن لم يدخل بها حرمت

عليه الكبيره أبدا فإن طلقهما معا قبل الدخول بذات اللبن وتزوجهما آخر ورضعت الرضيعه منها حرمت ذات اللبن على الزوجين معا والرضيعه على من دخل بذات اللبن و إن كان اللبن للزوج حرمتا عليه أبدا

فصل فى بيان عقد العبد والإماء

يكره التزوج للحر إذا وجد طولاً بالأمه فإن لم يجد لم يكره .

[صفحه ٣٠٣]

والتزوج أربعة أضرب تزوج الحر بالحره وبالأمه وتزوج العبد بالأمه وبالحره. فالأول قد ذكرنا حكمه . والثانى لم يخل إما تكون الأمه لسيد واحد أو لأكثر فإن كانت لواحد لم يخل إما تزوجها بإذن سيده أو بغير إذنه فإن تزوجها بإذنه لم يخل إما شرط كون الولد حراً ورقاً أو لم يشرط فإن تزوجها بإذنه مشروطاً لزم الشرط و إن تزوجها غير مشروط حر الولد و إن تزوجها بغير إذنه لم يخل من خمسه أوجه إما دلستها أحد عليه بالحرية أو شهد شاهدان لها بالحرية أو تزوجها لظاهر الحال على الحرية أو علم كونها رقاً و لم يعلم التحريم أو علم الرق والتحريم. فالأول يكون له الرجوع على المدلس بالمهر و كان الولد حراً ولسيدها عليه عشر قيمتها إن كانت بكرًا ونصف العشر إن كانت ثيبًا وأرش العيب إن عابت بالولاده و إن دلستها مولاهما سقط المهر المسمى ولزم مهر المثل ورجع بالمهر على سيدها وحر الولد. والثانى يكون له الرجوع بالمهر على الشاهدين وبقاى الحكم على ما ذكرنا. والثالث يكون النسب لاحقاً والولد رقاً و له الرجوع عليها بالمهر و عليه للسيد ما ذكرناه من عشر قيمه أو نصفه والأرش ويجب على سيدها أن يبيع الولد من أبيه ولزم الأب قيمته فإن عجز استسعى فيها فإن لم يسع دفع الإمام قيمته إليه من سهم الرقاب فإن انقطع تصرفه أدى ثمنه من حساب الزكاه فإن فقد هذه بقى الولد

رقا حتى يبلغ ويسعى فى فكاك رقبته . والرابع يكون الولد رقا ويلزم المسمى ويلتحق النسب ويضمن أرش

[صفحه ٣٠٤]

العيب ويفرق بينهما. والخامس يكون زانيا إن لم يرض سيدها بالعقد ويكون الولد رقا والنسب غير لاحق والمهر غير لازم والأرض مضمونا وعشر قيمه إن كانت بكرا ونصف العشر إن كانت ثيبا. وإن رضى السيد بالعقد صح النكاح وإن كانت الأمه لأكثر من واحد ورضى الجميع به أو لم يرضوا كان حكمهم حكم الواحد وإن رضى البعض ولم يرض البعض لم يصح العقد فإن دخل بها كان حكمه فى نصيب الراضى حكم من كانت الأمه له ورضى بالعقد وفى نصيب غير الراضى حكم من كانت له ولم يرض به على جميع الأحوال من الرجوع بالمهر ولزوم عشر قيمه أو نصفه وضمان الأرش والتحاق الولد ولزوم البيع من والده . وغير ذلك على ما ذكرنا إلا فى مسأله واحده وهى أن الولد يلتحق بالأب على جميع الأحوال فإن ابتاع الأمه بعد العقد الصحيح عليها انفسخ العقد بينهما وحل له وطؤها بملك اليمين وإن أراد أن يعتقها ويتزوجها ويجعل عتقها مهرها صح إذا قدم العقد على العتق وقال تزوجتك وجعلت عتقك مهرك فإن طلقها قبل الدخول بهاعاد نصفها رقا وإن قدم العتق على العقد نفذ العتق وهى بالخيار بين الرضاء بالعقد وبين الامتناع . وإن ابتاع بعضها انفسخ النكاح بينهما أيضا ولم يجز وطؤها بالملك ولاالعقد عليها إلا إن تكن خدمتها مهاياه بينهما فيجوز له العقد متعه عليها فى يوم سيدها بإذنه . والثالث من القسمه الأولى لم يخل من أربعه أوجه إما يكونان لسيد واحد أو يكون كل

يكون كل واحد منهما لأكثر من واحد. فالأول يكون ذلك بيد سيدهما إن شاء زوجها متطوعا و إن شاء كرها فإذا زوجها منه أعطاهما شيئا من ماله مهرا لها والتفريق بينهما بحكمه أيضا فإذا أراد ذلك أمرهما بالاعتزال و قال قد فرقت بينكما فإذا فرقت بينهما وأراد وطء الجارية و لم يدخل بها العبد جاز في الحال و إن دخل استبرأها بحيضه إن كانت من ذوات الأقران وبخمسه وأربعين يوما إن كانت من ذوات الشهور فإن باعهما معا من واحد فحكمه حكم البائع معهما و إن باعهما من اثنين كان لكل واحد منهما الرضاء بالعقد والفسخ و إن باع أحدهما كان للمبتاع الخيار بين الرضاء والفسخ . والثاني لم يخل إما تعاقدًا بإذن سيديهما أو بغير إذنهما أو إذن أحدهما دون الآخر فإن أذن معا صح العقد و كان الطلاق بيد العبد إلا أن يبيع أحدهما أو كليهما سيده فيكون للمبتاع الخيار و إن رزقا ولدا كان بين السيدين و إن عتق أحدهما كان له الخيار دون سيد الآخر فإن عتقا معا كان للمرأة الخيار والنفقة في كسب العبد إن كان مكتسبا و على سيده إن كان غير مكتسب ويجوز للسيد أن لا يجعلها في كسبه وينفق عليهما من وجه آخر. و إن عقدا بغير إذن منهما و لم يجيزا فرق بينهما فإن دخل بها ورزقا ولدا كان بين السيدين و إن أجازا صح والباقي على ما ذكرنا قبل و إن إذن أحدهما دون الآخر ورزقا ولدا كان لمن لم يرض بالعقد وانفسخ النكاح . والثالث لا يصح النكاح بينهما إلا برضاء المولى معا فإن رضوا صح العقد و إن رضى بعضهم دون بعض لم يصح

فإن عقد و لم يرض به بعضهم ودخل بها وحصل ولد كان بين الجميع بالنصيب إلا إذا لم يرض به من له أحدهما كله فإن له الولد دون موالى الآخر. والرابع يكون حكمه على ما ذكرنا.

[صفحه ٣٠٦]

والرابع من القسمه الأولى لم يخل من أربعة أوجه إما دلس العبد نفسه بالحرية أو دلسه غيره أو عرفت الحرة كونه عبدا وزوجت نفسها منه بغير رضاه سيده أو برضاه. فإن دلس العبد نفسه بالحرية فرق بينهما إن لم ترض الحرة ولا مولى العبد وإن رضى أحدهما و لم يرض الآخر فكذلك و إن دخل بها وحصل ولد كان حرا والمهر فى ذمته حتى يعتق إن لم يرض سيده و إن رضى كان المهر عليه و إن دلسه سيده ألزم المهر وفرق بينهما. و إن دلسه غيره غرم المهر وعزر المدلس . و إن عرفته عبدا وزوجت نفسها منه بغير إذن سيده و لم يرض به السيد بطل النكاح وسقط المهر والولد إن حصل رق لمولاه . و إن تزوجها العبد بإذن مولاه صح العقد ولزم المهر سيده والنفقه إن كان العبد غير مكتسب و إن كان مكتسبا كان سيده مخيرا إن شاء أنفق عليها من غير كسبه و إن شاء من كسبه فإن عجز كسبه عن النفقه كان على السيد إتمامها فإن باع العبد من غيرها كان المبتاع بالخيار بين فسخ العقد والإمضاء. والبائع ضامن لجميع المهر إن دخل بها ولنصفه إن لم يدخل بها و إن باعها منها لم يخل إما باعها قبل الدخول بها أو بعده فإن باعها قبل الدخول لم يخل إما باعها بنفس المهر أو بغيره فإن باعها بنفس المهر بطل البيع دون العقد و إن باعها بعد الدخول صح البيع

وانفسخ العقد و إن باعه بغير المهر صح البيع فى الحالين وانفسخ النكاح و إن اعتقد سيده و لم يكرهه على النكاح لم يكن له الخيار و إن أكرهه كان له ذلك .

[صفحه ٣٠٧]

و إذا تزوج برضاء سيده كان الولد حرا إلا أن يشترط كونه رقا و إذا تزوج عبداً بأمه غير سيده ورضى سيدهما ثم أبق العبد بعد الدخول بانت منه و لزمته العده فإن رجع قبل انقضائها كان أملاك بها و إن رجع بعد انقضاء العده لم يكن له عليها سبيل و لا يلزم سيده النفقه و إذا زوج الرجل جاريتة من الغير لم يجز له أن ينظر إليها منكشفة فإذا بانت منه جاز له ذلك و إذا زوجها لزمه إرسالها ليلاً فإن أراد إمساكها نهاراً جاز

فصل فى بيان أحكام السرارى و ملك الإيمان

إذا ملك الرجل جاريته تعلق له بها ثلاثة من الحقوق الوطء بملك اليمين ما لم يمنع منه مانع والتزويج من الغير والتحليل . فالمانع من الوطء ستة عشر شيئاً لحمه الرضاع على ما ذكرنا فى باب النسب ووطء أمها بالعقد أو ملك اليمين ووطء ابنتها كذلك ووطء أختها على ما ذكرنا قبل وبنى أبية بها وبنها ابنه بها ووطء أبيه إياها بملك اليمين ونظره منها إلى ما لا يحل لغير المالك النظر إليه وتقيله إياه بشهوه وعقده عليها عقداً شرعياً ووطء ابنه ونظره وتقيله وعقده كذلك . والمانع ضربان إما يمنع من الوطء على كل حال و هو ما عددناه أو يمنع فى حال دون حال و ذلك فى أربعة مواضع الجمع بين الأم والبنت و بين الأختين على ما ذكرنا قبل وكونها حاملاً وقت ابتاعها ومحتاجه إلى الاستبراء . وحالها فى الاستبراء ثلاثة أضرب إما يجب استبرأؤها أو لا يجب أو يستحب . فالأول التى يعتادها الحيض . والثانى أربع التى ملكها حائضاً والتى لم تبلغ المحيض ولا مثلها

]

والتي أيسر هي ومثلها من المحيض والحامل . والثالث أربع التي لم تبلغ المحيض ومثلها تحيض والآيسه من المحيض والمنتقله إليه من امرأه أو من ثقه وقدزعم أنه استبرأها. والاستبراء بحيضه لذوات الأقرء وبخمسه وأربعين يوما لذوات الشهور فإذا استبرأها جاز له وطؤها. و أما الحامل فإن مر عليها من وقت الحمل أربعه أشهر وعشره أيام جاز له وطؤها و لم يجز له وطؤها قبل ذلك فإن وطئها لم يجز له بيع ولدها لأنه غدى بنطفته و عليه أن يعتقه ويعطيه شيئا من ماله فإن وطئها قبل الاستبراء وجاءت بولد قبل مضي سته أشهر لم يكن له إلحاقه بنفسه و كان لمن انتقل منه إليه . فإن كان الولد حرا لزمه أن يرد الجارية على من انتقل منه إليها مع عقرها ويسترد ثمنها و إن كان الولد مملوكا فحكمه ما ذكرنا و إن جاءت بالولد لأكثر من سته أشهر كان له . و إذا أولدها أو أحبلها وسقط الولد تاما أو غيرمخلق فقد صارت الجارية أم ولده . ويصح الجمع بين الأم والبنت و بين الأختين فى الملك و فى الملك والعقد دون الوطء . و إذا كانت الجارية لابن ووطئها الأب لم يخل إما كان الولد صغيرا أو كبيرا فإن كان الولد صغيرا وقومها الوالد على نفسه وضمن قيمتها جاز له وطؤها فإن وطئها وأحبلها كان الولد حرا وصارت الجارية أم ولد و إن لم يقومها على نفسه أو كان الولد كبيرا ووطئها من غير إذن الكبير سقط عنه الحد و لم تلزمه القيمة و كان ملك الولد باقيا عليه والولد حرا ولزمه المهر و جاز لمالكها بيعها ما لم تكن حاملا و لم تصر الجارية أم ولد.

يأذن الكبير إن كانت له وبغير إذن الصغير إن كانت له جاز فإن أحبلها صارت أم ولده و إن لم يزل ملك الولد عنها. و إن وطئ الولد جاريه أبيه بغير إذنه عالما بتحريمه لزمه الحد إن طاوعته والحد والمهر معا إن أكرهها ورق الولد إن أحبلها و لم يلتحق نسبه و إن كان جاهلا بالتحريم اندراً

عندالحد ولزم المهر والتحق الولد و لم تصر الجاريه أم ولد. ويكره للرجل وطء الجاريه الفاجره فإن وطئها لم يطلب ولدها وجواري مماليكه فى حكم جواريه خاصه و له وطؤها إذااستبرأها والنكاح بملك اليمين غيرموقوف على عدد ويجوز النوم بين الجاريتين دون الحرتين و أماالعقد على الإماء فقد ذكرنا حكمه

فصل فى بيان نكاح المتعه

المتعه عقد مؤجل على امرأه يصح العقد عليها. وإنما يصح بشرطين تعيين الأجل والمهر معا و لا تثبت بهذا العقد النفقه والتوارث إلا بشرط وتلزم به العده و إن لم يشترط والتي يتمتع بها حره وأمه. والحره بكر وثيب والبكر بالغ وطفل والبالغ بين الأبوين ومنفرده فالتى تكون بين الأبوين رشيده و غيررشيده.فالبكر البالغه إذا كانت بين الأبوين وكانت رشيده يجوز عقد المتعه عليها بغير إذن أبيها و لا يجوز له الإفشاء إليها و إن رضيت و إن عقد بإذن أبيها و شرط أن لا يفتضهما فكذلك و إن أطلق جاز ذلك . و إن كانت غيررشيده أو طفلا لم يجز العقد عليها إلا بإذن أبيها.

[صفحه ٣١٠]

و إن لم تكن بين الأبوين وكانت رشيده جاز العقد عليها و إن شرطت أن لا يطاءها فى الفرج لزم الشرط فإن أذنت له بعد ذلك جاز. و إن كانت غيررشيده أو طفلا لم يجز العقد عليها. والثيب يجوز العقد عليها على كل حال ويلزم ماشرطا ما لم يكن مخالفا للشريعه. والأمه لا يجوز

العقد عليها بغير إذن سيدها. والنساء أربعه أضرب إما يستحب أن يعقد عليها متعه أو يباح أو يكره أو يحظر. فالأول التي اجتمع فيها ثلاث خصال الإيمان والعفة والاستبصار. والثاني ثلاث المستضعفه والنصرانيه واليهوديه. والثالث اثنتان المجوسيه والفاجره. والرابع أربع الكافره غير الذميه والناصبه إلا

عند الضروره والمطلقه بخلاف السنه والبغيه التي تدعو إلى نفسها. وقدر المهر موكول إلى رأيهما في القله والكثره و فيه ما يصح أن يكون مهرا في نكاح الغبطه وقدر المده من طلوع الشمس إلى نصف النهار إلى سنين متطاوله ولا يحتاج هذا النكاح إلى طلاق في المفارقه بل يزول حكمه بانقضاء المده فإذا انقضت المده وأراد تجديد العقد عليها جاز بغير اعتداد و إن أراد غيره لم يجز إلا بعد أن تعتد. وحكم نكاح المتعه في العدد حكم الإماء و إن أراد أن يزيد في الأجل جاز وزاد في المهر وروى أنه يهب منها مدته ثم يستأنف العقد والأصح ما ذكرناه أولا. وولد المتعه لاحق بأبيه ويجوز العقد على واحده مرارا و ليس الإعلان والإشهاد من فضله إلا إذا خاف التهمه فإن لم يدخل بها وأراد مفارقتها وهب

[صفحه ٣١١]

منها الأيام وسقط نصف مهرها و إن ظهر أنها ذات زوج فارقها واسترد المهر منها بحساب ما بقى من الأيام

فصل في بيان العيب المؤثر في فسخ العقد

إنما يؤثر العيب في الفسخ إذا كان تدليسا فإذا لم يكن تدليسا و قد علم من يكون له الفسخ قبل العقد أو بعده ورضى به لم يؤثر فيه . والعيب المؤثر فيه ضربان خلقه و غير خلقه و كل واحد منهما ثلاثه أضرب أحدها يختص بالرجال والثاني بالنساء والثالث يعمهما. فما يختص بالرجال خلقه واحد و هو العنه و غير خلقه أربعه الجب والسل والوجوء والخصاء على وجه لا يمكن الإيلاج . والعنه الحادثه بعد الدخول لا تؤثر في الفسخ وتعرف بأحد ثلاثه أشياء

باعتراف الرجل وبالعجز عن الإيلاج وباسترخاء الذكر إذا جلس في الماء البارد فإذا علم ذلك أمهل سنه فإن واقعها قبل مضي السنه أو بعده قبل الفسخ أو قدر على موقعه غيرها أوردت به زال خيارها. و ما يختص بالنساء خلقه سبعة أشياء البرص والجذام والعرج والعمى والرتق والقرن وكونها مفضاه. و غير خلقه شيئا كونها بنت أمه و قد عقد على أنها بنت مهيبره أو محدوده في الزنى على إحدى الروايتين . و ما يعمهما خلقه شىء واحد و هو الجنون على وجه لا يعرف معه وقت الصلاه و غير خلقه شيئا العبوديه وانتساب إلى قبيله معينه أو أب بعينه و قد بان بخلاف ذلك .

[صفحه ٣١٢]

وإنما يكون لكل واحد منهما خيار الفسخ باجتماع أربعة شروط وهى فقد العلم قبل العقد بذلك والامتناع من الدخول إذا علم بعد العقد وفقد الرضا وتعجيل الفسخ إلا العذر ويسقط المهر بالفسخ قبل الدخول وبعده إن كان الفاسخ المرأه و إن كان الرجل لزمه مهر المثل ورجع به على المدلس و ماسوى ذلك لا يؤثر فى الفسخ والزيادة فى العيب بعد الرضا غير مؤثره. و إذا عقد عليها على أنها بكر فوجدتها ثيبا نقص شيئا من مهرها إن شاء

فصل فى بيان ما يلزم بالعقد

إنما يلزم بالعقد المهر والدخول بعد العقد أو التمكين التام منه النفقه و قد ذكرناهما والمعاشره بالمعروف والقسم إذا كانت له زوجتان أو أكثر فإن تزوج بأربع وكن حرائر بات

عند كل واحد ليله إذا قسم ونهارها تابع لها وليست المجامعه والتسويه فيها شرطا و إن سوى كان أفضل . و إن كان بعض نسائه مملوكه أو كتابيه

عند من أجاز ذلك للمسلمه ليلتان وللمملوكه والذميه ليله و لاحظ فى القسم للموطوءه بملك اليمين و إن وهبت بعض نسائه ليلتها منه وضعها حيث يشاء و إن وهبت من بعض ضراتها صفت لها ليلتان فإن رجعت فيما وهبت جاز. و إذا أراد

أن يقسم أقرع بينهم فمن خرجت قرعتها بدأ بها و إذا أراد أن يسافر ببعضهن اقترع أيضا فمن خرجت قرعتها سافر بها و لم يلزمه القضاء في حق غيرها و إن سافر بغير من خرجت قرعتها لزمه القضاء في حق الباقيات و إن بات بعض الليله

عند البعض قضى في حقها

[صفحه ٣١٣]

فصل في بيان أحكام الزفاف وآداب الخلوه وحكم الإحصان واتخاذ الوليمه

والزفاف يستحب فيه اثنا عشر شيئا أن يكون بالليل وتقديم جميع المهر أو بعضه أو شيئا ما إن عجز و أن يكونا على طهاره ويصليا ركعتين ويسأل الزوج ربه تبارك و تعالى ودها ورضاها و يأخذ بناصيتها إذا دخل عليها ويستقبل بها القبلة ويدعو بالمرسوم ويخلع خفها ويغسل رجلها إذا جلست ويصب الماء في جوانب الدار من الباب إلى أقصاها وينبغي أن يجنب الزوجه في الأسبوع من أربعه أشياء اللبن والخل والكزبره والتفاح الحامض . والخلوه لم تخل إما كانت الزوجه لتسع سنين فصاعدا أو لأقل منها فإن كانت لأقل منها لم يجامعها في الفرج فإن جامعها وأفضاها حرم عليه وطؤها أبدا ووجب عليه شيئا الأرش والإنفاق عليها مده حياتها و إن كانت لتسع سنين فصاعدا وكانت حائضا حرم عليه وطؤها في الفرج و إن لم تكن حائضا كره له وطؤها في أوقات و على هيئات و في مواضع . واستحب المجامعه في أوقات . و حرم عليه وطؤها في المحاش . فالأول سبعة عشر وقتا ليله الهلال إلا ليله هلال شهر رمضان وليله النصف من الشهر وليالي المحاق وليله الخسوف و يوم الكسوف والليله التي قدم من السفر نهارها والليله التي يريد في صبيحتها السفر و في أول ساعه من الليل و ما بين طلوع الفجر والشمس و ما بين غروب الشمس ومغيب الشفق و بعد الظهر وليله الأضحى وليله النصف من شعبان و بين

والثانى تسع هيئات المجامعه عريانا وقائما ومستقبل القبله ومستدبرها و فى وجه الشمس إلا أن يرخى سترا و على شهوه غيرها من النساء و بعدالاحتلام قبل الغسل أوالوضوء و أن يجامع وتراه امرأه أخرى و أن ينام بين حرتين . والثالث أربعة مواضع البيت الذى فيه غيرهما وسقوف البنيان وتحت الشجره المثمره والسفينه. والرابع سبعة أوقات أول ليله من شهر رمضان وليله الإثنين والثلاثاء والخميس والجمعه بعدالعشاء و يوم الخميس

عندالزوال و يوم الجمعه بعدالعصر. و إذاجامع حرم عليه أشياء وكره له أشياء واستحب له أشياء.فالمحرم ثلاثة أشياء قراءه العزائم والنظر إلى فرج المرأه حاله الجماع والعزل إلا بإذن المرأه و عن سبع الأمه والمتمتع بها والمرضعه والعقيم والمسنة والبذيئه والسلطيه. والمكروه شىء واحد و هوالكلام إلا بذكر الله تعالى . والمستحب أربعة أشياء غض البصر وذكر الله تعالى و أن يسأله أن يرزقه ولدا ذكرا سويا والغسل أوالوضوء بعدالجماع قبل أن يجامع أخرى . و إذاأراد أن يملك بامرأه جاز له النظر إلى محاسنها ومشيتها وجسدها فوق الثياب و إلى محاسن الأمه وشعرها لالتلذذ إذاأراد شراءها. والكتابه بمنزله الإمام. وإحصان الرجل أن يملك فرجا يغدو إليه ويروح من غيرمنع والمتعه لاتحصن . وإحصان المرأه أن يكون لها زوج يغدو إليها ويروح من غيرمنع . والوليمه مستحبه وهى جمع الناس فى العرس على الطعام ويستحب أن

تكون بالنهار والإجابة إليه مستحبه إلا إذا كان فيها شىء من المناكير و لم يقدر على إزالته و لم يترك لأجله

فصل فى بيان حكم الولاده والإرضاع والعقيقه وإحاق الولد و مايتبعها

المرأه إذاضربها الطلق لم يل أمرها غيرالنساء فإن فقدت ولى أمرها الزوج أوأحد محارمها. و إذاولدت ولدا حيا استحب لوليه أشياء ولغيره وكره

له أشياء وحظر عليه شىء واحد. فالمستحب سته أشياء أن يؤذن في أذنه اليمنى ويقيم في اليسرى بعد ما غسل ويحسن له الاسم وأفضل الأسماء أسماء الأنبياء وأسماء الأئمة ع وأفضلهما محمد و على و الحسن و الحسين وللبنات فاطمه وأسماء بنات النبي والأئمة ع ويحسبك في الحال بماء الفرات وبتربه الحسين ع ويلف في خرقه بيضاء فإن كان الماء ملحا غمس فيه شىء من العسل أو التمر. و ما على الغير فالتهنئه به لوالده بالمرسوم . والمكروه شيان تسميته بالأسماء الموحشه مثل الكلب والنمر وبالأسماء المنهى عنها مثل حكم وحكيم وخالد وحارث ومالك . والمحظور شىء واحد و هو الجمع بين التسميه بمحمد والتكنيه بأبى القاسم . و أما الإرضاع فأفضل الألبان للولد لبن أمه و لم يخل حال الأم من ثلاثه أوجه إما كان النكاح باقيا بينها و بين أب المولود أو زائلا أو كانت جاريتها . فالأول لها إرضاعه إن رضى به الأب بغير أجره ولها الامتناع منه و إن

[صفحه ٣١٦]

راودها الأب . والثانى هى أولى برضاعه رضى الأب به أو لم يرض ولها أجره المثل فإن طلبت أجره زائده على ما يرضى به غيرها كان للأب انتزاعه من يدها . والثالث يكون للأب إجبارها على الإرضاع . و إن استرضع للولد طلب له امرأه فيها أربع خصال والحره أفضل من الأمه الإسلام والعفه والعقل والوضاء واجتنب أربعا الحمقاء والعمشاء والكافره حاله الاختيار والتى ولدت من الزنى إلامضطرا و إن أراد أن يسلمه من ظئر لتذهب به إلى منزلها لم يجز لإبرضى الأم إذا كانت الظئر حره مسلمه والأولى أن تكون الظئر معه فى منزله . وتمام الرضاع فى مده حولين كاملين وأقله أحد وعشرون شهرا و إن زيد على حولين مقدار شهرين جاز و

لا يتعلق به حكم الرضاع ولا استحقاق الأجره. و أما العقيقه عباره فى الشرع عن ذبح شاه

عند الولادة للإطعام ويعق يوم السابع عن الذكر بالذكر و عن الأنثى بالأنثى فإن فات قضى الوالد أو الولد عن نفسه بعد البلوغ إن وجد وهى مستحبه فى الأصل والأفضل فيها الشاه ثم الجمل الكبير ثم ما يجرى فى الأضحيه والقيمه غير مجزئه ولا تكسر أعضاؤها. والقابله لم تخل من ثلاثه أوجه إما تكون أم الوالد أو من فى عياله أو غيرهما أو ذميه أو لم تكن له قابله. فالأول لم يعط شيئاً من العقيقه. والثانى أعطيت الرجل بالورك وروى ربعها.

[صفحه ٣١٧]

والثالث أعطيت ثمن الربع دونه . و إن لم تكن قابله أعطيت أمه ربعها وتتصدق به و لا تأكله ويجوز تفريق اللحم على المؤمنين و إن طبخ بالماء والملح وجمع عليه قوم من المؤمنين كان أفضل وكلما كانوا أكثر كان الثواب أوفر. ويستحب يوم السابع مع العقيقه أن يحلق رأسه ويتصدق بوزن شعره ذهباً أو فضه ويختن . و أما إلحاق الولد فإنما يلحق الولد بأبيه بشيئين بالفراش أو بما هو فى حكمه و هو ثلاثه أشياء وطء المملوكه بملك اليمين وشبهه العقد وشبهه الوطء. والفراش شيئان العقد والوطء. وشبهه العقد أن يعقد على امرأه حرمت عليه و هو غير عارف بذلك فوطئها وعلقت منه ثم بان له الأمر أو عقد على امرأه وساق إليه وليها غيرها فوطئها غير عارف بالحال فعلمت . وشبهه الوطء أن يجد الرجل على فراشه امرأه أو جاريه فظنها امرأته أو جاريته فوطئها فعلمت . و إذا ولدت امرأه على فراش الرجل لأكثر من سته أشهر فصاعداً لزمه قبوله و إن ولدت لأقل من ذلك حيا سويا وجب عليه الانتفاء منه فإن أقر به قبل منه و لم يسعه بعد ذلك الانتفاء منه .

والمخلوقه من ماء الرجل عن غير عقد صحيح أو فاسد لم يعلم العاقد بفساده وتحريمه أو شبهه عقد أو وطء لم يلتحق نسبها ويجوز له تملكها دون التزويج بها والتزويج من بنيتها وتزويجه إياه بناتها. وإذا وطئ رجل زوجته في طهر ثم وجد في ذلك الطهر رجلا يطؤها لم يكن له بذلك نفى الولد فإن كانت مكان الزوج جاريته فكذلك فإن غلب على ظنه

[صفحه ٣١٨]

أنه ليس منه لم يقبله و لم ينفه و لم يورثه ميراث الولد وعزل له من ماله شيئاً. فإن وطئ الرجل جاريته وباعها في الحال ووطئها المبتاع في ذلك الطهر ثم باعها ووطئها المبتاع الثاني في ذلك الطهر وجاءت بولد كان لاحقاً بمن عنده الجارية للفراش وإن وطئها و لم يبيعها أو وطئ زوجها وطلقها أو مات عنها وجاءت بولد لأكثر من مدة الحمل أو وطئها و غاب عنهما وجاءت كل واحد منهما بولد لأكثر من مدة الحمل من وقت الغيبه لم يلتحق النسب . وأكثر مدة الحمل فيه ثلاث روايات تسعة أشهر وعشره وسنه و جاز له تملك الولد إن كان من جاريته و إذا وطئ الرجل زوجته وطلقها فاعتدت المرأة وتزوجت ووطئها الزوج وجاءت بولد مخلوق لأقل من ستة أشهر من وطء الثاني لم يلتحق به والتحق بالأول ما لم تزد مدة الفراق على مدة أكثر أيام الحمل فإن زادت لم يلتحق به أيضاً وكذلك الحكم في الجارية إن وطئها وباعها من آخر ووطئها المبتاع . و لا يجوز لأحد نفى من ولد على فراشه بالظن و إذا أقر بمن لا يلتحق نسبه شرعاً ثم انتفى منه لم يقبل منه الانتفاء

[صفحه ٣١٩]

كتاب الطلاق

فصل في بيان أقسام الطلاق

الطلاق أربعة أضرب واجب ومندوب إليه ومحذور ومكروه. فالأول طلاق المولى بعد انقطاع مدة التربص إذا لم يف

. والثانى طلاق الرجل زوجته حاله الشقاق والحال بينهما غير عامره ولا يقوم كل واحد منهما بحق صاحبه . والثالث طلاق الرجل فى أحد موضعين طلاق الحائض المدخول بها و لم يغب عنها زوجها والتي خرجت من المحيض وواقعها الزوج فى ذلك الظهر قبل أن يستبين حملها. والرابع أن يطلق زوجته والحال عامره بينهما يقوم كل واحد منهما بحق صاحبه . والمطلق ثلاثه حر بالغ و غير بالغ و عبد. والمطلقه ضربان مدخول بها و غير مدخول بها فالمدخول بها ثمانية أصناف

[صفحه ٣٢٠]

حائض حاله الطلاق و غير حائض و قد بلغت المحيض أو لم تبلغ ومثلها تحيض . والتي لم تبلغ ومثلها لا تحيض والحامل والمسترايه والتي أيست من المحيض ومثلها تحيض والآيسه ومثلها لا تحيض . و إذا طلق زوجته وزال حكم الزوجيه لم يخل إما أمكن الرجوع أو لم يمكن فإن أمكن كان بأحد ثلاثه أوجه إما بالرجعه أو تجديد العقد أو باستئناف العقد بعد تزوج الغير بها وطلاقها بعد الدخول واعتدادها منه و إن لم يمكن رجوع الرجل إليها فقد حرم عليه العقد عليها أبدا و ذلك إذا تزوج الرجل امرأه وطلقها تسع تطليقات طلاق العده وتزوجت بين كل ثلاث زوجا بالغا تزويجا دائما صحيحا ودخل بها. والنساء ضربان إما يكون لطلاقها سنه وبدعه وهى التى اجتمع فيها ثلاثه أشياء كونها من ذوات الأقران حائلا به غير غائب عنها زوجها شهرا فصاعدا. أو لا- يكون لطلاقها سنه وبدعه وهى خمس أصناف من لم تبلغ المحيض والآيسه من المحيض والحامل و غير المدخول بها والغائب عنها زوجها شهرا فصاعدا. وزمان السنه إذا كان طاهرا لم يقربها زوجها فيه وزمان البدعه إذا كانت حائضا أو طاهرا وقربها الزوج فيه . والطلاق ضربان طلاق السنه وطلاق العده وكلاهما يحتاج فى صحته إلى أربعة عشر

شرطا ثمانية منها ترجع إلى المطلق وهي كونه عاقلا مميزا مالكا أمره غير حرد و لا غضبان و لاسكران على وجه لا يعرف ما يأتي و ما يذر قاصدا باللفظ إلى البينونة ناويا لها. واثان يرجعان إلى المطلقة وهما كونها طاهرا و لم يقربها زوجها فيه بجماع

[صفحه ٣٢١]

في الفرج . وثلاثة منها ترجع إلى اللفظ وهي التلفظ بصريح القول إن أمكنه أو ما يقوم مقامه إن لم يمكنه و أن تكون غير كتابيه و لامشروطه. وواحد منها يرجع إلى الغير و هو حضور شاهدين عدلين في مجلس واحد. ويفارق طلاق العده طلاق السنه بوجهين أحدهما أن طلاق العده إنما يصح بالرجعه قبل انقضاء العده بغير عقد و مهر جديد فإذا راجعها لزمه المواقعه في حال طهرها و طلقها إذا طهرت بعد أن تحيض إن شاء و طلاق السنه إنما يصح إذا راجعها بعقد بعد انقضاء عدتها على مهر جديد من غير حاجه إلى المواقعه في صحه الطلاق الثاني و الآخر هو أن طلاق العده إذا طلقها تسع تطليقات و تزوجت بعد كل ثلاث زوجا صحيح البعوليه بنكاح دائم و دخل بها لم تحل له أبدا و طلاق السنه إذا طلقها أكثر من ذلك و تزوج بها بعد البينونه كثير من الرجال جاز له أن يراجعها أبدا إذا بان من الزوج و اعتدت فإذا طلقها واحده للسنه و خرجت من العده أو طلقها اثنتين ملكت نفسها و زوجها خاطب من الخطاب إن شاء و إن لم تخرج من العده كان أمملك برجعته فإن تزوجها بعد الواحد أو الاثنتين رجل بالغ بنكاح دائم صحيح و دخل بها هدم ماتقدم من الطلاق و يقال له طلاق الهدم و قال بعض الأصحاب لا يهدم وإنما يهدم الثلاث و الأول صحيح . و يجوز له استئناف العقد عليها بمهر جديد بعد انقضاء عدتها و إن لم يتزوج و لا يجوز ذلك بعد الثلاث إلا بعد أن تنكح زوجا غيره

وتدخل في مثل ماخرجت منه ثم يخرج منه و إن ارتفع حيضها بعدالرجعه والوقاع في طلاق العده استبرأها بثلاثة أشهر ثم طلقها
و إن لم ترتفع حيضها وواقعها صح أن يطلقها الأخرى على ماذكرنا و إن عجز عن الوقاع طلقها للسنة لأن طلاق العده

[صفحه ٣٢٢]

لايصح بغير وقاع . وطلاق البدعه ضربان بدعه في الزمان و هو طلاقها حائضا أو طاهرا و قد واقعها في طهرها. وبدعه في القول و هو الطلاق المعلق بشرط وإيقاع الطلاق ثلاثا بلفظه واحده و لا يقع كلاهما و قال بعض أصحابنا تقع واحده من ثلاث والأول هو الصحيح و إن واقع زوجته وأراد طلاقها و لم تبلغ المحيض وبلغت مثلها في السن صبر بعدالوقاع ثلاثة أشهر ثم طلقها و إن لم تبلغه هي و لا مثلها طلقها متى شاء و إن كانت آيسه من المحيض و مثلها تحيض فحكمها حكم من لم تبلغ المحيض وبلغت مثلها و إن كانت مثلها لا تحيض فهي في حكم من لم تبلغ المحيض و لا مثلها. والحامل إذا استبان حملها طلقها متى شاء فإن أراد طلاقها للسنة صبر بعدالطلاق حتى تضع الحمل ثم عقد عليها ثانيا و إن أراد طلاقها للعده طلقها ثم راجعها وواقعها ثم طلقها متى شاء حتى يستوفى ثلاثا فإذا استوفى لم تحل له حتى تنكح زوجا غيره على ماذكرنا و لا يجوز لها التزوج حتى تضع حملها فإن كانت حاملا بائنين فارقت الزوج الأول بوضع الولد وحلت للأزواج بوضع الثاني والمسترايه حكمها في الطلاق حكم من لم تبلغ المحيض و مثلها بلغت و حكمها في العده سيجىء إن شاء الله في بابها. و لا تحيض التي لها دون تسع سنين والتي لها فوق خمسين سنه من غير القرشيه والنبطيه وفوق ستين سنه لهما. والمستحاضه التي استمر

ويجوز له طلاقها في الوقت الذي يحل له فيه وطؤها أو لا يحل له وطؤها لثلاثة أشياء لإطباق الدم عليها ولنسيانها العدد والوقت و لا يجوز له طلاقها احتياطاً وروى أنها تترك الصلاة والصوم في كل شهر سبعة أيام وتصلى وتصوم الباقي و على هذا يصح صومها وصلاتها وطلاقها فيما عدا السبعة الأيام والغائب عنها زوجها مدة شهر فصاعداً حكمها حكم غير المدخول بها في صحة طلاقها على كل حال و إن كان الزوج غير مدخول بها طلقها متى شاء فإذا طلقها ملكت نفسها في الحال و لم تلزمها العدة. و من لم تبلغ ضربان إما لم تبلغ عشر سنين فصاعداً و لا يصح منه الطلاق و لا من وليه له أو بلغ و كان مميزاً و يصح طلاقه و عتقه و صدقته و وصيته بالمعروف أو كان سفيهاً فاسد العقل و يطلق عنه و ليه أو الإمام أو من يأمره الإمام و طلاق الحرة ثلاث تحت حر كانت أو عبد. و طلاق الأمة اثنتان تحت عبد كانت أو حر فإن عتقت الأمة قبل الطلاق صار طلاقها ثلاثاً و إن عتقت بعد واحد كان طلاقها اثنتين و حكم طلاق العبد قد ذكرناه في فصل عقد العبيد والإماء وللغائب الرجعة ما لم تمض ثلاثه أشهر من وقت الطلاق والحاضر إذا لم يمكنه الوصول إليها في حكم الغائب . و إذا طلق غير المدخول بها ثم استأنف العقد و طلق قبل الدخول ثم عقد ثالثاً و طلق قبل الدخول لم يحل له العقد عليها رابعاً إلا بعد أن تنكح زوجها غيره . و لا يصح التوكيل في الطلاق إلا للغائب فإن وكل وفارقه الوكيل وأراد عزله أعلمه فإن لم يمكنه أشهد على عزله فإن لم يشهد و طلق الوكيل نفذ طلاقه و ما يكون في حكم الطلاق أربعة

أشياء الكتابه من الأخرس و من الغائب بأربعة شروط أن يكتب بخطه ويشهد عليه ويسلم من الشاهدين و لا يفارقهما حتى يقيما الشهاده ويعلما المطلقه.

[صفحه ٣٢٤]

والإيماء من الأخرس على وجه يفهم منه الطلاق أو إلقاء مقنعه على رأسها مع التنحي عنها فإذا أراد الرجعه كشف المقنعه عن رأسها. والثالث قوله نعم إذا قيل له طلقت فلانه. والرابع تطليقها بما يفيد مفاد العرييه من اللغات و إذا طلق الأمه مرتين لم تحل له حتى تنكح زوجا غيره وبمواقعه سيدها إياها وباتباعها لم تحلل له . و لا تبين المرأه من الزوج بما يخالف السنه من الطلاق إلا إذا كانت مؤمنه والزوج مخالف . والمفقود زوجها و لم تجد ماتنفق من ماله و لا وليا ينفق عليها و لم ترض رفعت الحال إلى الحاكم حتى ينفق عليها من بيت المال وطلبه أربع سنين في الآفاق فإن وجد خبر حياته لزمها الصبر و إن وجد الخبر بموته اعتدت وملكك نفسها و إن لم يجد له خيرا بموت و لحياء أمر الحاكم بعدانقضاء أربع سنين ولى الغائب بتطليقها فإن لم يكن له ولى طلقها الحاكم فإذا طلقها اعتدت عنه عده الوفاء فإن رجع قبل انقضاء العده كان أملكك بها و إن رجع بعدانقضائها لم يكن له عليها سبيل و لا يصح الطلاق قبل العقد. و إذا طلق المريض زوجته بائنا أو رجعيًا ومات أحدهما وهى فى العده توارثا فإن خرجت من العده لم يرثها الرجل وورثته هى إلى مضى سنه كامله ما لم تتزوج قبل انقضائها

فصل فى بيان العده وأحكامها

العده ضربان عده طلاق أو ما هو فى حكمه وعده وفاه. فعده الطلاق تلزم المدخول بها و لاعده على غير المدخول بها وهى ضربان عده الحره وعده الأمه.

[صفحه ٣٢٥]

فالحره ثمانيه أضرب حامل وحائل مستقيمه الحيض

والتي لم تبلغ المحيض ومثلها تحيض والآيسه من المحيض ومثلها تحيض والمسترابه والتي تزوجها في عدتها رجل ودخل بها و فرق بينهما ومضطربه الحيض ومستحاضه.فالحامل عدتها أقرب الأجلين ومعنى ذلك أن الرجل إذاطلق امرأته حاملا ووضعت حملها عقيب الطلاق بلحظه بانته منه بوضع الأول و لم يجهز لها أن تتزوج إلا بعد وضع جميع ما في بطنها والسقط و غيرالسقط و إن كان علقه في ذلك سواء و إن مضت على ذلك ثلاثة أشهر و لم تضع الحمل بانته منه و لم يجهز لها التزوج إلا بعد وضع الحمل . والحائض المستقيمه الحيض و إن كانت تحيض في كل ثلاث سنين مره اعتدت بالشهور و إن حاضت لأقل من ذلك اعتدت بالأقراء. وأقل ماتنقضى به العده ستة وعشرون يوما ولحظتان وهى لامرأه عاداتها في الأقراء أقل أيام الحيض وأقل أيام الطهر فإذاطلقها طاهرا فحاضت عقيب الطلاق بلحظه ثلاثة أيام وطهرت عشره وحاضت ثلاثة وطهرت عشره ثم حاضت فإذارأت من الدم أول قطره بانته وحلت للأزواج إن لم تتقدم عاداتها فإن تقدمت لم تحل إلا بعد انقضاء ثلاثة الأيام من حيضها. وأقل ماتنقضى به عده الحامل أربعون يوما لأن في هذه المده تصير النطفه علقه والتي لم تبلغ المحيض و لامثلها والآيسه من المحيض ومثلها لاتحيض لاعده عليهما.

[صفحه ٣٢٤]

وقال المرتضى رضى الله عنه عليهما العده مثل عده من لم تبلغ المحيض ومثلها تحيض . والآيسه من المحيض ومثلها تحيض عدتها ثلاثة أشهر. والمسترابه عدتها أربعة أنواع أحدها ثلاثة أشهر وهى إذامرت بها ثلاثة أشهر بيض لم تر فيها دما. وثانيها خمسه عشر شهرا وهى إذامرت بها ثلاثة أشهر بيض ورأت قبل انقضاء ثلاثة أشهر و لويوم دما لزمها الاعتداد بالأقراء فإن

احتبس الدم الثانى لعذر صبرت إلى تمام تسعه أشهر من حال الطلاق فإن رأتة واحتبس الثالث صبرت تمام السنه واعتدت بعدها ثلاثه أشهر و إن مات أحدهما قبل انقضاء المده توارثا. وثالثها خمسه أشهر وهى إذامرت بهاثلاثه أشهر فرأت الدم قبل انقضائها واحتبس الدم الثانى لغير عذر صبرت بعدها شهرين و قدبانت منه . ورابعها سنه وهى إذامرت بهاثلاثه أشهر بيض ورأت الدم قبل انقضائها واحتبس الثانى بعذر صبرت تمام تسعه أشهر فإن لم تر دما اعتدت بعد ذلك بثلاثه أشهر. والتى تزوجها رجل فى عده للمطلق له عليها رجعه ودخل بهاثلاثه أضرب إما علما التحريم أو جهلاه أو علم أحدهما وجهل الآخر. فإن علما معا فقد زنيا ولزم من ذلك أمران لهما الحد والتحریم أبدا. و إن جهلا معا حصل التحريم أبدا ولزم للرجل ثلاثه أشياء الفراش والعهده ولحوق الولد وللمرأه عليه شيئان المهر والنفقه وسقط الحد والإثم . و إن علم أحدهما دون الآخر سقط حق العالم ولزمه الحد و لم يسقط حق

[صفحه ٣٢٧]

الجاهل وسقط الحد والتحریم لازم وللزوج الأول عليها رجعه و لم يخل إما جاءت بولد أم لم تجى ء فإن جاءت بولد انقضت عده الأول بوضع الحمل واستأنفت العده عن الثانى و إن لم تجى ء بولد أتمت العده للأول واستأنفت للثانى و أما المضطربه الحيض فعدتها بالأقراء إذارأت بين الدمين نقاء وهى إذاتغيرت عاداتها ورأت الدم فى كل شهرين أوثلاثه بعد ماكانت ترى فى كل شهر أو بالعكس من ذلك و إن لم تر بين الدمين نقاء فهى مستحاضه وهى على ثلاثه أضرب إما عرفت أيام حيضها وتعتد بالأقراء أو لم تعرف وتميز لها الدم فكذلك أو لم يتميز لها الدم ويلزمها الاعتداد

بالأقراء على عادة نساء أهلها أو على عادة أترابها إن لم يكن لها من أهلها نساء فإن فقدت اعتدت بالشهور. والغائب عنها زوجها وإن كانت من ذوات الأقراء كان عليها مثل عده الشهور من يوم طلقها ما لم تشتبه فإن اشتبه اعتدت من يوم وصول الخبر إليها. والأمه أم ولد وغيرها. فأم الولد إذا تزوجها غير سيدها ثم طلقها بعد الدخول بها وعتقت في العده فعدتها عده الحرائر وإن لم يكن له عليها رجعه أو لم تعتق في العده كان حكمها حكم الإمام. وغير أم الولد إن كانت من ذوات الشهور فعدتها خمسه وأربعون يوما وإن كانت من ذوات الأقراء فعدتها قرءان. والكتايه عدتها عده المسلمه والمتمتع بهاعتدها مثل عده الإمام. وما هو في حكم الطلاق ثمانية أشياء الفسخ والبيوننه باللعان وارتداد الزوج واختيار الحره الفراق إذا تزوج عليها أمه زوجها واختيار العمه والخاله الفراق إذا تزوج زوجها بغير رضى منها بنت أخيها أو أختها.

[صفحه ٣٢٨]

والفراق من النكاح الفاسد أو شبهه الوطاء والمعتده عن الطلاق بائن و غير بائن والبائن حامل و غير حامل فالحامل يلزم لها النفقه والسكنى لمكان الحمل و غير الحمل لا يجب لها ذلك . و غير البائن من الرجعيات تلزم لها النفقه والسكنى فى البيت الذى طلقت فيه إلا العذر و لا يجوز لها الخروج منها إلا لحجه الإسلام أو قضاء حق و خرجت بعد انتصاف الليل و رجعت إليه قبل الصحيح و لم تخل إما تكون معها أحماؤها فى بيتها أو لا تكون فإن كانت وأتت بفاحشه مبينه وأقلها أن تؤذى أهل الرجل بلسانها كان للرجل إخراجها عنه إلى غيره و إن بدأت عليها أحماؤها لزمها الانتقال عنها دونها و إن كانت فى بيت منفرد لم يلزم الانتقال عنه و إن وجب عليها الحد

حدث خارجه وردت إليه . و أماعده الوفاه فيلزم المدخول بها و غيرالمدخول بها والحره والأمه والمتمتع بها والكتابه وأم الولد إلا لمن عقد عليها عقدا فاسدا أو انفسخ نكاحها أو فسخ فعده غيرالمدخول بها من الحرائر أربعة أشهر وعشر وعده المدخول بها كذلك إذا كانت حائلا ويلزم الاعتداد من يوم الوفاه إذامات حاضرا و من يوم وصول الخبر إن مات غائبا. والاعتداد بالشهور الهلاليه. و إن كانت حاملا فعدها أبعد الأجلين من وضع الحمل وانقضاء أربعة أشهر وعشر. والأمه عدتها على النصف من عده الحره و إن كانت حاملا فعدها أيضا أبعد الأجلين . و إن مات الزوج و قدطلقها وهي في عده له عليها فيهارجعه لزمته عده الوفاه وكذلك حكم الأمه إذا كانت

عندسيدها ومات عنها أو زوجها من غيره

[صفحه ٣٢٩]

ومات عنها وهي في عده له عليها فيهارجعه كانت عدتها عده الحرائر. والمدبره إذامات عنها سيدها و قدوطئها بملك اليمين أو أعتقها قبل وفاته فعدها عده الحرائر و إن كانت حاملا فعدها أبعد الأجلين و إن لم يطأها فلاعده عليها و إن لم يدبرها فعدها عده الإماء والمتمتع بها عدتها مثل عده الحره في عده الوفاه. ويلزم الحداد كل زوجة صحيحه الزوجيه تعتد عن الوفاه و هو الامتناع عن كل ماتتوق إليه النفس من المطعوم والملبوس والمشوم والمضمخ به والكحل و ما يصفى اللون أو يحسن ولزوم موضع الاعتداد فالأولى أن يكون الموضع الذي كانت مقيمه فيه ويجوز لها الخروج إلى غيره و لا يلزم لها النفقه إلا إذا كانت حاملا فينفق عليها من نصيب ولدها

فصل في بيان أحكام الرجعه

إنما تصح الرجعه للرجل على امرأته بشرطين أحدهما أن تكون المطلقه مدخولا بها والثاني أن يكون الطلاق بائنا. والبائن سبعة أضرب طلاق من لم يدخل بها وطلاق من لم تبلغ

المحيض و لا مثلها والآيسه من المحيض هى ومثلها وطلاق المختلعه والطلاق بعدالمباراه والطلاق الثالث للحره والثانى للأمه. والحقيقه كل طلاق لا يكون للزوج المراجعه فيه إلابعقد جديد ومهر مستأنف أو بعد أن تنكح زوجا غيره بائن و كل طلاق يكون له المراجعه بغير تجديد عقد رجعى فإذاطلق الرجل زوجته بإيثاره واحده أو اثنتين و لم تخرج من العده كان

[صفحه ٣٣٠]

له الرجوع فيها من غير تجديد عقد ومهر و إن خرجت من العده كان بائنا و لم يكن له الرجوع فيه إلابتجديد عقد و إن طلقها ثلاثا لم يكن لها الرجوع فيها إلا- بعد أن تنكح زوجا غيره على الشروط المعتميره. وحكم التطليقتين مع الأمه حكم الثلاث مع الحره. والحامل كان له الرجعه عليها ما لم تضع ما فى بطنها و لم يطلقها ثلاثا. وانقضاء العده لذوات الأقرء بثلاث حيض ولذوات الشهور بثلاثه أشهر للحره وبانقطاع الدم الأول للأمه إن كانت من ذوات الأقرء وبخمسه وأربعين يوما لذوات الشهور فإن اختلفا فى تقديم الطلاق وتأخيريه من غيرينه كان القول قول من ادعى التأخير إلا فى النكح للزوجه ويلزمها الاعتداد من الوقت الذى تدعى والمراجعه ضربان قول وفعل فالقول أحد سته ألفاظ راجعتها وارتجعت ورددت وأمسكت وتزوجت ونكحت والفعل أربعة الوطء والقبل واللمس بشهوه وإنكار الطلاق ويزداد للأخرس واحد و هو كشف المقنعه عن رأسها والإشهاد فيها مستحب

فصل فى بيان النكاح المحلل للزوج الأول

إذاتزوج الرجل المطلقه ثلاثا طلاق السنه و لم يشرط طلاقها و لا ارتفاع النكاح بينهما و لافساد العقد إذاأباحها للأول ودخل بها و كان النكاح دائما صحيحا حلت للأول بخمس شرائط أولها أن يتزوج بهانكاحا شرعيا صحيحا دائما بعد ماخرجت من العده. وثانيها أن يتزوج بها بعد مااعتدت عده كامله. وثالثها

أن تكون ممن يصح منه الدخول ويذوق كل واحد منهما عسيله

[صفحة ٣٣١]

الآخر. ورابعها أن تبين منه بينونه شرعيه. وخامسها أن تعتد منه عده وافيه فإن اختلف شيء من ذلك لم تحل للأول و إن جامعها في غيرالموضع المعهود لم يحلل

فصل فى بيان الخلع

الخلع بذل المرأة مالا لزوجها فديه لنفسها لكرهيتها ولايجوز ذلك إلا مع اضطراب الحال بينهما. والفصل يشتمل على بيان سته أشياء بيان ماهيه الخلع وقد ذكرناه وبيان مايجب الخلع وكيفيته وقدر الفديه وجنسها والشروط التى يحتاج فى صحته إليها. و مايجب الخلع أربعه أشياء قولاً من المرأة أو حكمها. فالقول أن تقول أنا لأطيع لك أمراً ولاأقيم لك حداً ولاأغتسل لك من جنباه ولأوطئن فراشك من تكرهه . والحكم أن يعرف ذلك من حالها. وكيفيته تحصل باجتماع ثلاثه شروط أن يتدئ أحدهما بلفظه الخلع ويقرن به الفديه ويجيبه الآخر إليه بأن يقول الرجل خالعتك على مائه دينار أو تقول المرأة اختلعت نفسى منك على ما ذكرنا فأجابه الآخر إليه . و أماقدر الفديه فموكول إليهما قل أم كثر و إن زاد على المهر. و أماجنسها فيجب أن يكون مما يصح تملكها شرعاً. والشروط التى تحتاج فى صحته إليه ثمانيه أشياء أن يخالع باللفظ الصريح دون الكنايه ويراعى شروط صحه الطلاق فيه و أن تكون المرأة طاهراً طهراً

[صفحة ٣٣٢]

لم يقربها فيه بجماع إذا كانت المرأة لطلاقها سنه وبدعه ويعين قدر العوض وجنسه ونقده وعراه من الشرط والوصف ويطلقها واحده على الصحيح من القول . فإن خالف شيئاً من ذلك بطل الخلع و لم يخل إما أطلقاً أو قيدت المرأة بالرجوع فيما افتدت و الرجل بالرجوع فى بضعها وكلاهما جائز فإن أطلقاً لم يكن لأحدهما الرجوع بحال إلا برضاء

الآخر و إن قيذا لم يخل إما لزمها العده أو لم تلزم فإن لزمها جاز الرجوع ما لم تخرج من العده فإن خرجت منها أو لم تلزم العده لم يكن لهما الرجوع بحال إلا بعقد جديد ومهر مستأنف ويجوز شرط تعجيل الفديه وتأجيله

فصل فى بيان المبراه والنشوز

المبراه إنما تكون من جهه الزوجين معا فإذا التمس أحدهما من الآخر و قال أنا كرهت المقام معك و أنت كرهته معى فبارئنى على كذا لتعطى المرأه زوجها أو تترك له شيئا من مهرها وأجابه الآخر إليه صح بشرطين تكون الفديه أقل من المهر وبتطليقها واحده ويجوز رجوعها فيما بذلت بشرطين الرجوع قبل انقضاء العده وإرادته الزوج الرجوع فى البضع . و أما النشوز فقد يكون من جهه الرجل و من جهه المرأه أيضا.فما يكون من جهه الرجل هو أن يكره المقام معها وتكره هى فراقه وأمارته غيرخافيه لمنعه إياها حقوقها من النفقه والقسم و غير ذلك فإن طيبت نفسه بالفعل الجميل والقول اللطيف أو تركت حقوقها أو بعضها له وإعطائه شيئا من مالها قبل فلاجناح عليهما أن يصلحا بينهما فإن أصر و آذاها ليأخذ منها

[صفحه ٣٣٣]

شيئا أو يترك له حقها أو يخالعهما كان عضلا فإن بذلت بذلك واختلعت لم يملكه و كان لها فيه الرجوع و له الرجوع فى البضع ما لم تخرج من العده و هذا الطلاق رجعى ولزم الحاكم أن يأمرها بالمعاشره بالمعروف . و ما يكون من جهه المرأه يظهر تاره بالقول وتاره بالفعل .فالقول ترك التلبيه إذا دعا والخطاب بخلاف ما عودته من المقال والقول الجميل بعد خضوعها له فيه والفعل ترك طاعته والإصرار على عصيانه وترك المبادره إلى أمره والإجابه له فى الأمور بتكره ودمدمه فإذا كان ذلك أمرها بتقوى الله و عرفها عاقبه ترك طاعه الزوج وأحسن نصيحتها ووعظها

فإن أصرت هجرها في المضجع إن شاء فإن أصرت ضربها ضربا رقيقا. و إن ادعى كلاهما النشوز أسكنهما الحاكم بحيث يطلع عليهما ثقة ليعرف حالهما فإذا عرف أخبر الحاكم به ليحكم بالواجب فيه

فصل في بيان الشقاق

إذا وقع بين الزوجين نشوز لم يخل إما تراقى إلى ما لا يحل من قول وفعل أو لم يتراق . فإن تراقى بعث الحاكم حكما من أهله وحكما من أهلها ليدبر الأمر فإن جعلاه إليهما الإصلاح والطلاق أنفذا ما رأياه صلاحا من غير مراجعه و إن أطلقا لهما القول وحضر كلا الزوجين و لم يكن أحدهما مغلوبا على عقله ورأيا الإصلاح أصلحا من غير مراجعه و إن رأيا التفريق بينهما بطلاق أو خلع لم يمضيا إلا بعد المراجعة فإن رضيا فذاك و إن أبيا ألزمها الحاكم القيام بالواجب و إن رأى الحاكم أن يبعث الحكامين من غير أهلها جاز و إن كان أحد الزوجين غائبا لم يفصل بينهما و إن كان مغلوبا على عقله بطل حكم الشقاق .

[صفحة ٣٣٤]

و إن لم يتراق الأمر بينهما إلى ما لا يحل وأمكن الإصلاح أصلح الحاكم بينهما و إن لم يمكن كان في حكم ماتراقى

فصل في بيان الظهار

الظهار في الشريعة عبارة عن قول الرجل لزوجته أنت على كظهر أمى أو بنتى أو واحده من المحرمات نسبا أو رضاعا أو عضو من أعضائها وسمى أو بعضك وسمى وعين العضو أو لم يعين على كظهر أمى أو إحدى المحرمات . و إذا ظاهر مطلقا حرم عليه وطؤها بنفس الظهار والكفاره بالعزم على الرجوع و إذا ظاهر مشروطا حرم الوطء بوقوع الشرط ولزمته الكفاره بالوقوع والعزم على الرجوع بعد وقوع الشرط فإن تكرر منه لفظ الظهار لم يخل إما تكرر منه متواليا أو متراخيا. فالأول لم يخل إما أراد به التأكيد أو الظهار فإن أراد التأكيد لم يلزمه غير واحد و إن أراد الظهار كان الجميع ظهارة. والثاني يكون الجميع ظهارة و إن ظاهر عن جميع أزواجه بلفظه واحده و قال أنتن على كظهر أمى كان مظاهرا من الجميع . وإنما يكون الظهار شرعا باجتماع

عشره شروط منهما اثنان مما يتعلق بالمرأه وهما كون المرأه غيرمدخول بها وكونها طاهرا طهرا لم يواقعها فيه والباقي يتعلق بالزوج خمسه منها ترجع إلى الإثبات وهى التلفظ بالصريح دون الكنايه والنيه والقصد بها إلى التحريم و أن يكون بإيثار واختيار ويشهد عدلين حرين وثلاثه ترجع إلى النفي وهى انتفاء الغضب والسكر والقصد به إلى الإضرار.

[صفحه ٣٣٥]

فإن ظاهر مطلقا وعزم على الرجوع لزمته كفاره فإن وطئها عمدا قبل أن يكفر لزمته كفارتان و إن وطئها ناسيا لم تلزمه غيرواحد و إن تكرر منه الوطء قبل التكفير عن الأول لم يلزمه غيرواحد و إن كفر عن الوطء الأول لزمته عن الثانيه و على هذا. والمشروط إذا وقع الشرط كان فى حكم المطلق ويقع الظهار فى الطلاق الرجعى دون البائن فإن راجع لزم حكم الظهار و إن خرجت من العده واستأنف عليها العقد لم يلزم و إن ظاهر ثم طلق بائنا وجدد العقد قبل الخروج من العده لزم الحكم و بعدالخروج لم يلزم و إن رفعت المرأه الحال إلى الحاكم بعدالظهار وفقد عزم العود أنظره الحاكم ثلاثه أشهر فإن عاد و إلاألزمه الطلاق إذا لم يكن عاجزا عنها. فإن آلى منها بعدالظهار وقبل التكفير لزمه حكمان متعاكسان حكم الإيلاء وحكم الظهار فإن كفر زال حكم الظهار و إن جامع لزمته ثلاث كفارات و إن طلق فقد وفى حكم الإيلاء وبقي حكم الظهار مادامت فى العده والظهار يقع بأى الولد والمدبره وبالأمه إذا كانت زوجه

فصل فى بيان الإيلاء

الإيلاء فى الشريعه يمين الرجل على أن لا يوطأ زوجته وإنما يصح باجتماع عشره شروط سته منها ترجع إلى المولى وهى أن يكون عاقلا ويتلفظ باليمين وتقرن بهاالنيه ويريد بهاالإضرار ويوقع على مده تزيد على

أربعة أشهر ولا يعلقها بشرط. ومنها ما يتعلق بالمرأة شيئا أن يكون مدخولا بها طاهرا طهرا لم يواقعها فيه . ويتعلق منها شيئا
بغيرهما وهو أن يولى بالله تعالى أو بأسمائه الحسنى .

[صفحة ٣٣٦]

وإنما يقع الإيلاء بالتي تزوجها بنكاح الغبطة حره كانت أو أمه دون غيرها وإن حلف لمصلحه لم يكن موليا و إذا آلى كانت
المرأة مخيره بين الصبر والاستعداد فإن استعدت ضرب له الحاكم مده أربعة أشهر ليفى أو يطلق فإن فاء وجامع لزمته كفاره
اليمين وإن طلق فقد وفى عليها حقها وإن امتنع عنهما حبسه الحاكم فى حظيره من قصب ليفى أو يطلق وإن سوف حتى
تنقضى المده المحلوف عليها لم يحنث وسقطت الكفاره وأثم وإن فاء قبل انقضاء المده فقد أحسن وإن طالبتة بالفئته قبل
انقضائها لم يسعها. وفيه القادر الجماع وفيه العاجز بالمرض أو الحبس أو غير ذلك باللسان وهى الاعتذار والوعد بذلك إذا زال
المانع فإذا زال فاء فيه القادر أو طلق فإن استمهل أمهل والأمه إذا كانت زوجه كانت فى حكم الحره فى الإيلاء ولاحق لسيدها
فيه

فصل فى بيان أحكام اللعان

اللعان عباره عن أيمان مخصوصه على وجه مخصوص يحلفها الزوجان بعد قذفه إياها فإذا قذف الرجل زوجته لم يخل إما يمكن
إسقاط الحد باللعان كما يمكن إسقاطه بالبينه أو لا يمكن فإن أمكن كان باجتماع سبعة شروط أن يكون كل واحد من الزوجين
بالغا عاقلا و يكون النكاح دائما والمرأة مدخولا بها غير خرساء ولا صماء والرجل بصيرا إلا فى الانتفاء عن الولد. وإن لم يمكن
الحد باللعان كان فى سته مواضع أن تكون المرأة غير مدخول بها أو تكون صماء أو خرساء أو لا يدعى الرجل المشاهده مثل الميل
فى المكحله إذا قذفها بالزنى فى حبالته أو يكون أعمى وقذفها بالزنى

فإن نفي الولد صح منه اللعان أوقذفها بالزنى في عده منه و كان الطلاق بائنا و لم يكن هناك ولد فإن أقام بينه و إلا كان موجب الحد إلا إذا عفت المرأة.

[صفحة ٣٣٧]

فإذا قذف زوجته و قد دخل بها وهي في حبالته أو في عده رجعيه منه و ادعى المشاهده و كان بصيرا و المرأة غير صماء و لا خرساء و قد اجتمع فيهما شروط إسقاط الحد باللعان كان مخيرا إن شاء أسقط الحد بالبينة و إن شاء أسقطه باللعان . فإن أقام بينه رجعت المرأة و ورثها و إن تلاعنا انفسخ النكاح بينهما و حرمت عليه أبدا و سقط الحد و إن تلاعنا على نفي الولد لم يلحق النسب بالأب . و إن كانت المرأة صماء أو خرساء و قذفها و أقام بينه رجعت مثل السميعة البصيره و إن لم يقم بينه انفسخ النكاح بينهما بغير طلاق و حرمت عليه أبدا و لزمه الحد . و لا يجوز للرجل اللعان إلا بعد أن رأى عيانا و قد أدخل الميل في المكحله و لا ينفي الولد إلا بعد أن يرى رجلا يظن زوجته في طهر لم يواقعها فيه و راعى ذلك و جاءت بولد لمدة الحمل أو طلق زوجته و اعتدت و تزوجت و جاءت بولد لأقل من ستة أشهر من يوم الفراق أو غاب عنها غيبه و جاءت بولد لأكثر من مدة الحمل من وقت غيبته عنها أو دخل بها و لم يجامعا في الفرج و لم يسبق ماؤه إليها و ظهر به الحمل . فإذا خلا الأمر من أحد هذه الوجوه الأربعة لم يجر له نفي الولد فإذا نفي الولد أوقذفها في حبالته أو في العده التي له فيها عليها رجعه و عجز عن البينة فإن تلاعنا سقط الحد و انفسخ النكاح و لم يلتحق الولد فإن لم يجب الرجل و أجابت المرأة لزمه حد القذف و ثبت النكاح

والتحق الولد و إن أجاب الرجل دون المرأة لزمها الرجم و لم ينفسخ النكاح و لم يلتحق الولد و لم يلزم الرجل حد. و إن مات الرجل قبل اللعان بطل حكمه و لزم لها الميراث و عليها العده و إن ماتت المرأة قبله و قام وليها مقامها فإن أجاب إليه و لاعن سقط الحد عنه

[صفحة ٣٣٨]

والميراث عنها و إن لم يجب إليه أو لم يكن لها ولي يقوم مقامها فيه لزمه الحد و ثبت له الميراث . و إن كانت المرأة حاملا و أجابا إلى اللعان إن شاءا تلاعنا و إن شاءا تركا حتى تضع حملها فإن وجب في ذلك عليها حد آخر إلى وضع الحمل . و اللعان يصح

عند الحاكم و خليفته و من يرضى به الزوجان فإن أراد الحاكم أن يلاعن بينهما و كانت المرأة مخدرة استوفى اليمين على الرجل في مجلس الحكم و بعث إليها من يستوفى اليمين عليها في منزلها بأربعة شهود و أقلها واحد و إن كانت برزه أحضرها و جلس الحاكم مستدبر القبلة و أقامهما بين يديه تجاه القبلة و المرأة على يمينه بمحضر من العدول و قال للرجل قل أشهد بالله أنه لمن الصادقين فيما رميتها به من الزنى . و إن كان لنفى الولد قال مكان من الزنى و إن هذا الولد من الزنى و ليس منى و كرر عليه أربع مرات فإذا بلغ إلى كلمه اللعنه غلظ عليه أمر الإقدام على اليمين الكاذبه و وعظه و زجره و عرفه و وبال العاقبه و قال له قل إن لعنه الله على إن كنت من الكاذبين فإن مر في اليمين أمر من يضع يده على فيه و يسكته تهويلا لليمين فإن رجع حد و الزوجيه بحالها و إن مر فيها قال الحاكم للمرأة ماتقولين فيما رماك به فإن اعترفت رجمت

و إن أنكرت قال لها قولى أشهد بالله أنه لمن الكاذبين فيما قذفتى به وكرر عليها أربعاً ثم وعظها وزجرها وخوفها كما فعل بالرجل فإن مرت فيها أمر من يضع يده على فيها ويسكتها كما فعل بالرجل فإن لم ترتدع قال لها قولى إن غضب الله على إن كان من الصادقين فيما رمانى به فإذا فعل ذلك الحاكم وفرغ من اللعان فقد حصل موجه من انتفاء الولد إن كان وانفساخ النكاح وتحريم التأييد وسقوط التوارث ولا يصح اللعان بخلاف ألفاظ القرآن أو بما يفيد مفادها إذا لم يعرف العرييه

[صفحه ۳۳۹]

فصل فى بيان الفسخ بالارتداد

الزوجان إذا ارتد أحدهما أو كلاهما لم يخل حالهما من ثلاثه أوجه إما ولدا على فطره الإسلام أو أسلما عن الكفر أو ولد أحدهما على الفطره وأسلم الآخر عن الكفر. فإن ولد معا على الفطره وارتد أحدهما انفسخ النكاح بينهما بنفس الارتداد لأن توبته لا تقبل و إذا ظفر به قتل وصار ماله لورثته المسلمين . و إن ارتد كلاهما صار مالهما لورثتهما المسلمين وليت المال إن لم يكن لهما وارث مسلم وسواء دخل به الزوج أو لم يدخل فى انفساخ النكاح إذا ارتد أحدهما. و إن ولد أحدهما على فطره الإسلام دون الآخر وارتد المولود على فطره الإسلام انفسخ النكاح بنفس الرده و إن ارتد الآخر لم يخل إما دخل به الزوج أو لم يدخل فإن دخل بها و كان الزوج هو المرتد انتظرت به انقضاء العده فإن رجعت قبل انقضائها كان أحق بها و إن رجعت بعد الانقضاء فقد ملكت نفسها و إن ارتدت المرأه ورجعت قبل انقضاء العده فهو أحق بها و إن رجعت بعد انقضائها فقد بانت منه . و إن أسلما معا عن كفر وارتد أحدهما و لم يدخل به الزوج بطل النكاح فى الحال و إن

كتاب العتق والتدبير والمكاتبه

فصل فى بيان العتق وأحكامه

العتق انفكاك الرق عن المملوك ويجوز سبى جميع نساء أصناف الكفار وذرائعهم إلا- من عقد لهم عقد الذمه من اليهود والنصارى والمجوس أو عقد الأمان لهم منهم و من غيرهم . ويجوز تملك من سبى و من سرق و من اشترى من آبائهم وقربائهم وأزواجهم و من سباهم و إن كان كافرا و إذا ملك مملوكا لم يخل من سته أو جه إما يعتق عليه فى الحال أو يجب عليه عتقه أو يستحب له أو يكره أو يحظر أو يجوز. فالأول تسعه الوالدان و إن علوا والولد و إن نزلوا و جميع المحرمات عليه نسبا و رضاعا و من نكل به أو برص أو عمى أو جذم أو أقعد و من شرط فى النذر عتقه إن ملكه . والثانى اثنان من نذر أن يعتقه إذا ملكه و من اشتراه و شرط عليه البائع أن يعتقه . والثالث ثلاثة من يكون من ذوى أرحامه غير من ذكرنا و هو مؤمن

و من ملكه سبع سنين و هو مؤمن و من ملكه و هو مؤمن مستبصر. والرابع أربعة المخالف إلا إذا نذر عتقه والصبى والعاجز عن الاكتساب و من لا يقدر على القيام بنفقته إلا إذا جعل له ما يعينه على المعيشه. والخامس واحد و هو الكافر. والسادس اثنان ولد الزنى والمستضعف . و لا يصح العتق من ثمانية الصبى إلا إذا كان مراهقا رشيدا وأعتق بالمعروف والمكره والسكران والغضبان والمجنون والمعتوه والمحجور عليه و غير المالك . وإنما يصح من العاقل بأربعة شروط التلفظ بالعتق إذا قدر أو ما ينوب مناب اللفظ إذا عجز ونه العتق و أن يقصد به وجه الله تعالى و أن لا يعلق بشرط. و إذا عتق لم يخل من ثلاثه أوجه إما أعتق مملوكا له أو بعضا من واحدا أو واحدا من جماعه

مماليك .فالأول لم يخل من أربه أوجه إما أعتق فى حق واجب عليه و لا يكون له عليه ولاء إذا أعتقه تطوعا و تبرأ من جريرته و يكون سائبه لا ولاء له عليه أو لم يتبرأ من جريرته و له عليه ولاء أو أعتقه و شرط عليه خدمه مدته معينه ويلزم العبد الوفاء به فإن أبق و لم يرجع إلى انقضاء المدته و سقطت عنه أو إلى انقضاء بعض المدته و لزمه الخدمه فيما بقى من المدته أو شرط عليه أن يعطيه شيئا من الدراهم و الدنانير ويلزمه على كل حال أو أعتقه و قدملكه شيئا أو جعل له فاضل ضريرته أو استحق الأرش بما أصيب فى بدنه أو أعتقه و قد علم بما معه من المال كان المال له إلا إذا شرط لنفسه قبل التلفظ بالعتق و إن لم يكن عالما بما معه من المال كان المال لسيدته و إن شرط عليه شيئا من المال و رده إلى العتق إن لم يرد لزم .

[صفحه ٣٤٢]

والتانى لم يخل إما يكون الباقى له أو لغيره لم يخل إما أراد به الإضرار أو لم يرد . فإن أراد و كان موسرا قوم عليه الباقى و ألزم قيمته و عتق عليه و إن كان معسرا لم ينفذ عتقه . و إن لم يرد الضرار و كان موسرا استحب له ابتياع الباقى فإن ابتاع عتق عليه و إن لم يبتع أو لم يبع منه شريكه لزمه أن يستسعيه فى ثمنه و لم يسع له وضع ضريبه عليه و إلا استخدمه فإن لم يسع العبد ملكك نفسه بمقدار ماتحرر منه و كسبه و فطرته و قدر المحتاج إليه من النفقه بينهما بالحساب . و إن كان كسبه مهيايه بينهما كان ما كسب فى يومه له من النادر و المعتاد و ما كسب فى يوم سيده لسيد

على ماقلنا إلا الميراث فإنه له . والثالث يقرع بينهم فمن خرجت قرعته عتق وكذلك الحكم إن أوصى بعتق أحد مماليكه و إن أعتق مريض عبدا و عليه دين فإن كان قيمه العبد ضعفى الدين نفذ العتق ولزم العبد السعى فى دين سيده و إن كان قيمته أقل من ذلك بطل العتق و إن أعتق أمه ذات ولد و قدبان منها لم يسر العتق إلى الولد و إن كانت حاملا سرى إليه و إن استثنى و إذا استباع العبد و كان سيده يعامله بالمعروف لم يجب إليه و إن لم يعامله بالمعروف أمر به فإن فعل و إللزم بيعه فإن امتنع بيع عليه

فصل فى بيان أحكام أمهات الأولاد

كل و طء يحصل منه ولد يلتحق بالواطئ صارت الأمه له أم ولد إلا فى ثلاثه مواضع ذكرناها فى أحكام السرارى وملك الأيمان سواء كان الولد حرا أو مملوكا و ذلك فى خمسه مواضع و طء بملك يمين وبعقد على جاريه غيره وبتحليل

[صفحه ٣٤٣]

الأمه و بشبهه عقد أو نكاح . و سواء ولدت الولد حيا أو ميتا أو سقط منها تاما أو غير تام ظهر فيه تخطيط أو لم يظهر فإذا صارت أم ولد وهى فى ملكه أو فى ملك غيره ثم ملكها لم يخل إما بقى ولدها أو مات . فإن بقى لم يخل إما بقى ثمن رقبتها فى ذمه سيدها أو لم يبق . فإن بقى لم يخل إما مات سيدها أو كان حيا . فإن بقى ثمنها فى ذمه سيدها و لم يكن له مال سواها لزمه بيعها فى ثمن رقبتها . و إن كان له مال سواها قضى الدين منه و لم يجز له بيعها مادام ولدها حيا . و إن مات سيدها و لم يكن له مال سواها و كان ثمنها فى

ذمه سيدها عادت بولدها رقا. و إن كان له مال سواها قضى الدين من المال سواها وجعلت في نصيب ولدها وعتقت عليه و إن قصرت التركة عن ذلك عتق منها نصيب الولد عليه واستسعت لباقي الورثة في نصيبه و إن كان عليه دين في غير ثمن رقبته قومت على ولدها فإذا بلغ أُلزم أداؤها فإن لم يكن له مال استسعى فيه فإن مات قبل البلوغ بيعت في الدين و إن مات ولدها صح بيعها على كل حال

فصل في بيان أحكام الولاء

الولاء ثلاثة أضرب ولأء الإمامه وولاء ضمان الجريه وسند كرها في كتاب المواريث إن شاء الله وولاء العتق . ويثبت ذلك على ثمانية نفر من أعتقه مولاة تطوعا لوجه الله تعالى أو نذرا و لم يجعله سائبه أو أعتقه عن غيره بغير إذنه حال حياه ذلك الغير أو بعد وفاته و من عتق عليه إذا ملكه و من شرط عليه الولاء إذا كاتبه أو باعه منه والمدير

[صفحه ٣٤٤]

وأم الولد وعتيق المعتق إذا مات المعتق فإذا ثبت له الولاء ضمن الجريه وميراثه لمن له ولاؤه على ما سذكره في كتاب المواريث . والولاء للمعتق مادام حيا رجلا كان أو امرأة فإذا مات و كان رجلا كان ذلك لولده الذكور دون الإناث والأب يقاسمه على روايه. وولد الولد يقوم مقام أبيه في مقاسمته والأم لا ترث الولاء على الصحيح والأخ من قبل الأب والأم أو الأب وحده يرث دون الأخ من قبل الأم على ترتيب سائر المواريث و إن كان المعتق امرأة وماتت كان ولأء عتيقها لعصبتها دون ولدها

فصل في بيان الكتابه

الكتابه من عقد شخص على مملوك له على مال مقدر يؤديه إليه في نجوم مخصوصه أو نجم مخصوص ليعتق بأداء المال إليه . والكتابه إذا التمسها أحدهما أو كلاهما مستحبه بخمسه شروط وهي إذا كان العبد مكتسبا ذا أمانه غير طفل ولامجنون و لم يغل بثمنه وهي تشبه البيع من وجهين تعيين الأجل والعوض ويفارقها البيع من وجه وهو شرط الخيار وهي تخالف البيع من وجهين امتداد خيار العبد واحتياجها إلى الأجل . وتصح بأربعه شروط بالنيه وتعيين الأجل واحدا كان أو أكثر ووصف العوض ثمنا كان أو عرضا وبيان مقدار ما يؤدي في كل نجم . والمكاتب حر من وجه وهو صرحه تصرفه في خمسه أشياء البيع والشراء والاستسلاف وطلب الشفعه والهبة من سيده . و

عبد من وجه و هو حجر التصرف عليه في ثلاثه عشر شيئا الهبه من غير

[صفحه ٣٤٥]

سيده والإقراض وبدل العوض على الاختلاع إن كان المكاتب أمه والتزوج والمحاباه في المشاراه والعتق والكتابه وابتياح من يعتق عليه والتكفير بغير الصوم وبيع الشىء نسيئه والإسلاف والقراض والرهن بثمان ما ابتاعه مؤجلا. وهي ضربان مشروطه ومطلقه. فالمشروطه أن يشرط في العقد رده إلى الرق إن عجز عن أداء الثمن والمطلق أن لا يشرط ذلك فإذا عجز كان له رده إلى الرق سواء عجز عن أداء الجميع أو عن أداء بعضه فإذا رده إلى الرق كان له ما أخذ. وهي عقد جائز من الطرفين والمطلقه عقد لازم من جهه السيد جائز من جهه المكاتب فإذا أدى شيئا من مال الكتابه عتق بقدر ذلك فإن شرطا في العقد أن المكاتب إذا وفى من ثمنه ما يخص نجما أو نجمين عتق فإذا وفى عتق و كان الباقي دينا فى ذمته و إن عجل جعل عتقه على أن يؤدى كل نجم

عند محله صح . ويرث هذا المكاتب ويستحق ما أوصى به له والحد بحساب ما تحرر منه و لم يرث و لم يستحق ما أوصى به له بحساب الرق والحد يستحقه بحساب ما تحرر منه حد الحر وبحساب مارق حد العبيد و إن عجز نفسه وعاد إلى الرق و كان له ولد من أمه له كان عبدا لسيده ويستحب للسيد الإيتاء و هو أن يعطيه شيئا من سهم الرقاب ليعينه على فك رقبتة

فصل فى بيان التدبير

التدبير عتق معلق بموت المعتق أو بموت من جعل سيده خدمته له مدة حياته وشروط صحته شروط صحة العتق و له شبه بالوصيه من وجهين جواز الرجوع فيه واعتبار خروجه من ثلث المال وصورته أن يقول أنت حر بعد

[صفحه ٣٤٦]

وفاتى أو ما يعيد فائدته و هو ضربان مطلق

ومقيد. فالمطلق ما ذكرناه والمقيد أن يقول إن مت في سنتي هذه أو في سفري هذا أو ما أشبه ذلك فأنت حر والرجوع فيه يكون بالقول إذا أمكنه وبالنيه معا وليس التصرف فيه بالبيع والشراء والهبة وغير ذلك رجوعا فإذا أراد ذلك رجع ثم باع أو فعل ما شاء. وإذا دبر مملوكا فرارا من دين عليه لم يصح وإن لم يكن فرارا صح وإذامات المدبر وخرج المدبر من ثلث المال عتق وإن لم يخرج عتق بقدر الثلث واستسعى في بقيه الثمن. وإذا ابتاع المدبر جاريه بإذن مولاه فأولدها ورجع في التدبير صح في المدبر دون ولده وكان الولد أيضا مدبرا لسرايه التدبير من أبيه إليه فإن أبق المدبر بطل التدبير فإن رزق بعد الإباق مالا وأولادا كان الجميع لمولاه فإن مات المولى كان الجميع لورثته وإن دبره وجعل خدمته مده حياه نفسه لغيره وأبق المدبر ولم يرجع إلا بعد وفاه سيده لم يكن عليه سبيل لأحد. وإن دبر أمه حاملا وعرف ذلك كان الولد مدبرا أيضا وإن لم يعرف لم يكن الولد مدبرا ويصح تدبير أحدهما دون الآخر وإن دبر جماعه دفعه ولم يخرجوا من الثلث قدم الأول فالأول فإن اشتبه أخرج الثلث بالقرعه

[صفحه ٣٤٧]

كتاب الأيمان والندور

فصل في بيان أقسام اليمين

لابد في اليمين من ثلاثه أشياء حالف ومحلوف عليه ومحلوف به . والحالف لم يخل إما حلف عن غير قصد و لانيه و يكون ذلك لغوا لا يلزم به حنث و لا كفاره أو حلف عن قصد ونيه و ذلك أيضا ضربان إما حلف على أمر قدمضى و لا تلزم به الكفاره بحال و يلزمه به الحنث إن كذب وإما حلف على أمر مستقبل و ذلك ينقسم اثني عشر قسما إما

حلف على أنه لا يرتكب معصيه أو لا يترك واجبا أو لا يفعل مكروها أو لا يخل بمندوب أو يرتكب معصيه أو يرتكب واجبا أو يخل بمندوب أو يواظب على المكروهات أو يفعل مباحا أو يتركه ويحلف من تلقاء نفسه أو يستحلفه غيره . فالأول يستحق به الثواب وبالإقامة عليه ويلزمه بحمله خمسة أشياء الإثم واستحقاق العذاب والحنت والكفاره والتوبه . والثاني حكمه كذلك .

[صفحه ٣٤٨]

والثالث والرابع يكون مأجورا باليمين وبالإقامة عليه ومأزورا بحله لمخالفه اليمين دون ارتكاب المكروه وترك المندوب ويلزمه الحنت والكفاره والتوبه عن حل اليمين المنعقده . والخامس يأثم باليمين وبالإقامة عليه ويستحق الثواب بحله ويجب عليه حله و لا يلزمه به حنت ولا كفاره بل يكون بذلك محسنا مطيعا . والسادس كذلك . والسابع والثامن يستحب حلها وتركها ولا يستحق بذلك مأثما ولا يلزمه به حنت ولا كفاره . والتاسع والعاشر لم يخل إما أن يكون فعلهما أو تركهما فى باب المصالح دينا أو دنيا سواء ويلزمه المقام عليه فإن حله أثم و حنت ولزمته الكفاره و إن كان لأحدهما مزيه فى باب المصالح حله و لم يلزمه إثم ولا حنت ولا كفاره و روى لزوم الكفاره و هو الأحوط . والحادى عشر تكون اليمين على نيه الحالف . والثانى عشر إن كان المستحلف ظالما له باستحلافه فكذلك و إن كان محقا كان اليمين على نيته . و لا يمين للزوجه مع زوجها و لا للولد مع والده و لا للمملوك مع سيده ما لم يؤد إلى فعل قبيح أو ترك واجب . و من حلف لدفع أذى عن نفسه أو أخيه و ورى حاز به أجراً و من حلف أنه لا يظأ جاريه فلان فإذا خرجت من ملكه لم يحنت بوطئها إذ املكها أو ملكها غيره و تزوجها و من كان عنده أمانه لمسلم و طالبه ظالم بها و أمكنه إنكاره أنكر فإن استحلفه حلف

شئ إلا أن يؤدي ذلك إلى مفسده فإذا أدى إليها فالأولى إجابته إليه . و أما المحلوف به فأسماء الله تعالى أوصفات ذاته أو ذاته بحق و الله والرحمن والرب والعزیز و الذى فلق الحبه وبرأ النسمه و الذى بعث محمدا و الذى أنزل الفرقان و الذى علم السر و رب العرش و رب الكعبه و العالم بالسرائر و الحى القيوم و الذى أصوم له و أحج و الذى أسلمت له و ما أشبه ذلك . و لا يجوز اليمين بغير الله تعالى على وجه و إن حلف بالبراءه من الله تعالى أو من رسوله ع أو من أحد الأئمه ع لم يكن يمينا فإن كذب أثم ولزمته كفاره النذر و إن استثنى فى اليمين بمشيئه الله تعالى و كان متصلا أو فى حكمه لم ينعقد. و التنزه عن اليمين على كل حال أفضل و إن كان صادقا إلا إذا أدى إلى ضرر يجحف به و يجتنب اليمين الفاجره فإنها تدع الديار بلاقع

فصل فى بيان النذر

النذر التزام طاعه لله تعالى بشرط حصول أمر غير محظور أو اندفاع أمر مكروه . و النذر مشروط و غير مشروط و المشروط إن كان الشرط و المنذور فيه كلاهما أو أحدهما معصيه لم ينعقد و إن كان الشرط طاعه و المنذور فيه أيضا طاعه أو أمرا مرغوبا فيه غير قبيح صح . و لم يخل إما نذر لله تعالى و قال الله على كذا إن كان كذا أو نذر مطلقا و قال على كذا إن كان كذا أو قال على كذا. فالأول لم يخل إما عين بوقت أو لم يعين فإن عين بوقت و أمكنه الوفاء

به و لم يف و قد وقع الشرط لزمته كفاره النذر و إن لم يمكنه الوفاء به لم

تلزمه و إن عين بوقت لم تصح تلك العباده فيه لم يصح النذر و إن لم يعين بوقت وحصل الشرط لزمه مانذر على الفور فإن لم يفعل لم تلزمه الكفاره إلا بموته و إن نذر بالنيه وحدها دون القول كان حكمه حكم من قال بلسانه ونوى و إن قال على كذا إن كان كذا و لم يقل لله لزمه الوفاء و لم تلزمه الكفاره بفواته و إن قال على كذا فحسب إن شاء وفي و إن شاء لم يف والوفاء أفضل . والنذر ضربان نذر غضب ولجاج ولا ينعقد ذلك ونذر طاعه وتبرر و لم يخل إما عين الطاعه أو لم يعين فإن عين لزمه الوفاء على ما ذكرنا و إن لم يعين كان مخيرا في فعل أى شىء شاء من أفعال البر والقربه من الصوم والصلاه والصدقه. و إن نذر يوما بعينه أن يصوم فيه مطلقا واتفق أن يكون مسافرا في ذلك أو يكون اليوم يوم عيد أو يوما من أيام التشريق و هو بمنى أفطر وقضى و إن قيد بحال السفر صام مسافرا و إن اتفق أن يكون من شهر رمضان صام بنيه رمضان وقضى فإن صام بنيه النذر أجزاء عن رمضان وقضى صوم النذر و إن نذر زياره بيت الله كان ذلك راجعا إلى بيت الله الحرام ولزمته زيارته حاجا أو معتمرا. و إن نذر أن يأتي منى لم يلزمه فإن نذر أن يأتيه وينحر فيه فكذلك و إن نذر أن يأتيه وينحر فيه ويفرق على المساكين لزم و إن نذر أن يأتي مسجدا من المساجد غير المسجد الحرام ومسجد النبي ص لم يلزمه فإذا نذر إتيان أحد المسجدين لزمه أن يأتيه حاجا أو معتمرا إن كان مخصوصا بالمسجد الحرام وزائرا

للنبي ص إن كان مخصوصا بمسجده . و إن نذر إتيان مسجد الكوفه أو البصره ليعتكف فيه لزمه لأجل الاعتكاف دون المسجد
و من نذر طاعه على صفه مخصوصه لزمه إذاحل به النذر

[صفحه ٣٥١]

وأمكنه على الصفه المخصوصه و من نذر أن يتصدق بجميع ماله لزم فإن خاف الضرر قوم الجميع و تصدق بشىء بعد شىء
حتى يتصدق بجميع المبلغ و قدروى أن النذر المطلق كالمشروط. والمعاهده ثلاثه أضرب أحدها أن يقول عاهدت الله تعالى أنه
متى كان كذا فعلى كذا أو عاهد على أن يفعل فعلا أو يترك فعلا كان الأولى فى دينه أو دنياه خلافه أو عاهد على أن لا يفعل
مباحا. فالأول حكمه حكم النذر فى جميع الأحكام فى الصحه والفساد ولزوم الكفاره. والثانى فى حكم اليمين . والثالث يكون
بالخيار فيه

[صفحه ٣٥٢]

كتاب الكفارات

الكفاره ضربان أحدهما يتعلق بجنايات الإحرام و قد ذكرناه فى بابها والآخر ضروب و تختلف أحكامها و تقع الكفاره فى الكل
بأحد خمسه أشياء وهى العتق والصيام والإطعام والكسوه والغسل. فالعتق ضربان أحدهما يلزم عتق من جنى عليه مولاه بالضرب
فوق الحد كفاره لفعله . والثانى ضربان أحدهما يكون له بدل على التخيير بينه و بين البدل والثانى يكون له بدل على الترتيب
فإذا عجز عن العتق لزمه بدله . والرقبه المعتقه فى الكفاره ضربان أحدهما يجب أن تكون مؤمنه وغيرها لا تجزئ و ذلك فى
كفاره قتل الخطأ والثانى يجوز أن تكون غير مؤمنه و ذلك فى كفاره ماسواه . والبدل ضربان إما يكون صيام شهرين متتابعين
أو إطعام ستين مسكينا والآخر الإطعام عشره مساكين أو كسوتهم فإذا عجز عن ذلك كفر بصوم ثلاثه أيام .

[صفحه ٣٥٣]

و الذى بدله صيام شهرين متتابعين أو إطعام ستين مسكينا على الترتيب فى موضعين كفاره قتل الخطأ والظهار و

على التخيير فى أربعة مواضع كفاره النذر وإفطار يوم من شهر رمضان متعمدا لغير عذر والحلف بالبراءة من الله تعالى أو من رسوله أو من الأئمة ع كاذبا و فى جز المرأه شعرها فى مصيبه أصابتها. ويجزئ كل رقبه يستقر عليه ملك المالك إذا ملكه عبدا كان أو أمه صغيرا كان أو كبيرا صحيحا كان أو مريضا مئونا كان أو غير مئون حاضرا كان أو غائبا أو آبقا إذا لم يعرف موتهما وأم الولد والمدبر والمعتق نصفه والمرهون إذا كان صاحبه موسرا والجانى متعمدا إذا اختار ولى الدم الديه بمنزله من ذكرناه . وكفاره المملوك على النصف من كفاره الحر وفرضه الصوم دون العتق والإطعام إلا إذا ملكه صاحبه وأذن له فيه . و أما ترتيب الصيام فقد ذكرناه فى كتابه . و أما الإطعام فلم يخل إما يحضر المساكين ويطعمهم أو يعطيهم الطعام وفرضه غالب قوته فإن أطعم خبزا منه فقد أحسن و إن أطعم دونه جاز إذا كان مما تجب فيه الزكاه. وأفضل الطعام الخبز واللحم وأوسطه الخبز والنخل والزيت وأدناه الخبز والملح . ولا يطعم واحدا نصيب الاثنين لا فى يوم واحد ولا فى يومين إلا إذا لم يجد المساكين و إن حضر الصبيان عد مكان واحد اثنين ومقدار الإطعام ما يشبع فإن لم يشبع أوشك فيه أعاد و إن أطعمهم دون ما يكفيهم أثم و إن زاد على الكفايه فهو بالخيار من استرداد الفاضل وتركه لهم و إن أعطاهم الطعام لزمه لكل مسكين مدان حال السعه والاختيار ومد حال الاضطرار.

[صفحه ٣٥٤]

و إذا عجز عن فرضه صيام شهرين متتابعين صام ثمانية عشر يوما فإن عجز تصدق عن كل يوم بمد من طعام فإن عجز استغفر الله و لم يعد. و قد تجتمع الكفارات الثلاث على واحد

و هو إذا قتل مؤمنا متعمدا وأسلم نفسه من ولى الدم فعفا عنه أو أخذ منه الدية و إن كان قتله فى الأشهر الحرم لزمه صيام شهرين متتابعين من الأشهر الحرم و إن دخل فيه الأضحى وأيام التشريق . و ما يكون بدل العتق فيه إطعام عشره مساكين أو كسوتهم فإذا عجز لزمه صيام ثلاثة أيام أربعة مواضع كفاره اليمين والإيلاء وشق الثوب فى موت الولد والزوجه و خدش المرأة وجهها فى مصاب فحكم العبد قد ذكرناه و حكم الإطعام أيضا . وإعطاء الطعام يكون من أحد ثلاثة أشياء الحب والدقيق والخبز على ما ذكرنا و لا تجزئ القيمة فى ذلك أى فى الكفارات والكسوه إزار ورداء من الثياب الجديده فإن لم يجد جاز الغسيل إذا بقيت منافعه والصوم فيه لا يجزئ غير متتابع . و من تزوج امرأه فى عدتها ففارقها كفر بخمسه أصوع من دقيق و من نام عن صلاة العشاء حتى يمضى نصف الليل قضاها وأصبح صائما كفاره له و قد ذكرنا حكم الغسل للكفاره فى السعى بعد ثلاثة أيام إلى مصلوب ليراه و يمين ترك صلاة الكسوف عمدا و قد احترق القرص كله

[صفحه ٣٥٥]

كتاب المباحات

فصل فى بيان أحكام الصيد

الصيد ضربان صيد البحر وصيد البر فصيد البحر ضربان طير وغيره والطير حكمه حكم طير البر وسنذكر أحكام الجميع و غير الطير سمك و غير سمك فالسمك ضربان ذات فلس و غير ذات فلس . فذات الفلس حلال إذا كانت مذكاه و ذكاتها صيدها و هو إخراجها من الماء حيه والتسميه مستحبه فيه و غير ذات الفلس حرام على كل حال و مامات فى الماء حرام و إن كان ذا فلس طافيا كان أو غير طاف و إن التبس مامات فى الماء بما لم يمت لم يؤكل منها شىء و إن وجدت سمكه على شاطئ الماء و لم يعلم حالها ألقيت فى

الماء فإن طفت على الظهر فهي ميتة و إن طفت على الوجه فذكيه وبيضها يحل الخشن منها ويحرم الأملس . و أماصيد البر فوحش و طير فالوحش يحل منها سته أنواع الطباء والكباش الجبليه واليحمور والأوعال والحمر الوحشيه والبقر الوحشى و ماسوى ذلك فحرام أكله من جميع أجناس الحيوانات الوحشيه والحشرات والهوام والمؤذيات والسنانير.

[صفحه ٣٥٦]

و لم يخل ما يحل لحمه من ضربين إما يكن مقدورا على ذبحه و فيه حياه مستقره أو غير مقدور عليه . فالأول لابد من ذبحه حتى يحل أكله . والثانى لم يخل إما أن يصاد بالجوارح أو بغيرها فما يصاد بالجوارح لم يخل إما يصاد بالكلاب المعلمه أو بغيرها فما يصاد بالكلاب المعلمه يحل أكله بشرطين إذاقتل أن يسمى مرسلها و يكون مسلما . وإنما يكون الكلب معلما باجتماع ثلاثه شروط استرساله إذا أرسل وانزجاره إذا زجر وإمساكه على صاحبه مره بعد أخرى و إن قتله الكلب وأكل منه نادرا حل و إن أكل معتادا لم يحل لأنه غير معلم و إن جعله فى حكم المذبوح كان مخيرا إن شاء ذبحه والذبح أولى و إن شاء تركه حتى يرد و إن صاده الكلب وأدركه صاحبه لم يخل إما أدركه و فيه حياه مستقره أو غير مستقره أو أدركه ممتنعا . فالأول إن اتسع الزمان لذبحه لم تحل إلا بعد الذكاه ويعرف ذلك بأن تحرك ذنبه أو تركض رجله أو تطرف عينه . و إن لم يتسع الزمان لذبحه حل من غير ذكاه . والثانى لم يحتج إلى الذكاه والذكاه أفضل . والثالث إن أخذه ذبحه و إن هرب عدوا وأخذ يعدو خلفه فإن وقف و فيه حياه مستقره أو غير مستقره فحكمه على ما ذكرنا . و إن أرسل شخصان كليين لم يخل إما كان كلاهما مسلمين أو كافرين أو كان أحدهما مسلما

والآخر كافرا و لم يخل الكلبان إما كانا معلمين أو غير معلمين أو كان أحدهما معلما والآخر غير معلم . فإن كانا مسلمين و كان الكلبان معلمين وسميا وقتلاه معا أو أحدهما حل

[صفحه ٣٥٧]

و إن لم يسميا أو كان الكلبان غير معلمين وسميا وقتلاه حرم و إن سمي أحدهما و لم يسم الآخر و كان أحد الكلبين معلما وسمي مرسله وقتله المعلم حل و إن قتله غير المعلم حرم سمي صاحبه أو لم يسم و إن قتله المعلم و لم يسم المرسل حرم أيضا و إن قتله الكلبان معا حرم . و إن كان المرسلان كافرين أو كان أحدهما كافرا والآخر مسلما وسمي المسلم وقتلاه معا حرم على كل حال و إن قتله كلب المسلم و كان معلما وسمي مرسله حل . و كل موضع يحرم الصيد إذا قتله الكلب فإن أدرك و فيه حياه مستقره و ذكى حل و ما يصاد بغير الكلاب المعلمه من الجوارح فإن أدرك و فيه حياه مستقره و لم يكن فى حكم المذبوح و ذكى حل و إن خالف ذلك حرم . و إن صيد بغير الجوارح من السهم والنشاب والمعراض والرمح والسيف أو الحربه أو آله حديد أو حجرا أو خشبا فإن قتله بالثقل أو لأنه أكبر من الصيد حرم و إن سمي و إن قتله بالحده لم يخل إما قطعه نصفين أو لم يقطعه فإن قطعه نصفين و كانا سواء و خرج منهما الدم حل و إن لم يخرج حرم و إن كان أحد الشقين أكبر و معه الرأس حل ذلك الشق و إن تحرك أحدهما حل المتحرك و إن أبان بعضه حرم ذلك البعض فإن كان الباقي ممتنعا و رماه ثانيا فقتله حل و إن غير ممتنع و أدركه و فيه حياه مستقره فذبحه أو تركه

إذا لم يتسع الزمان لذبحه حتى برد أو كان فيه حياه مستقره وتركه حل من غير ذكاه. و إذارمى اثنان بسهمين مسلمين كانا أو كافرين وسمى الراميان أو لم يسميا أو سمي أحدهما دون الآخر كان الحكم فى ذلك مثل الحكم فى اثنين أرسلوا كلبين . و إذا دخل صيد دار رجل أو أرضه فتوحد فيها لم يملكه بدخول وإنما

[صفحه ٣٥٨]

يملكه بالحيازه فإن دخل عليه غيره وحازه ملكه و إن كان رماه غيره فجرحه أو عقره و أما الأجله فإذ وقع فيها صيد وأدرك ذكاته حل و إن بان منه فيها عضو حرم العضو فإن ذكى الباقى حل . و أما الطير فضربان أهلى و وحشى فالأهلى سنذكر حكمه فى فصل آخر إن شاء الله . و الوحشى طير البحر و طير البر وهى ثلاثه أضرب حلال أكله و حرام و مكروه . فالحلال ما يكون دفيه فى الطيران أكثر من صفيفه أو يدف من غير صفيف . و الحرام ما يصف من غير دفيف أو يكون صفيفه متساويا لدفيه أو أكثر . و المكروه لا يتميز بالصفات وإنما يتميز بالأسماء و هو مثل الصرد الصوام و القناير و الهداهد و الحبارى و الشقراق و غربان الكرم . و يتميز الحلال من الحرام بأحد ثلاثه أشياء بالقانصه و الحوصله و الصيغه فما له إحدى هذه حل . و إنما يصاد الطير بأحد ثلاثه أشياء بالشبك و جوارح الطير و الرمى فما صيد بالشبك و الجوارح إذا أدرك ذكاته حل و إذا لم تدرك حرم و ما صيد بالرمى فإن أدرك ذكاته حل و إن لم تدرك أيضا بثلاثه شروط أن يكون الرامى مسلما و يسمى إذارمى و يرمى بسهم فيه حديد و يقتله نافذا أو معترضا أو من غير حديد و هو حاد و ينفذ أو يخرق و إن رمى بغير ذلك أو قتل بالثقل أو قتل و لم يخرق و لم ينفذ حرم و إن لم يقتل و أدرك ذكاته حل . و إن رماه

اثنان وكانا مسلمين وسميا أو لم يسميا أو سمى أحدهما دون آخر أو كانا كافرين أو كان أحدهما مسلما والآخر كافرا فحكمه على ما ذكرنا

[صفحة ٣٥٩]

فى إرسال الكلين والرمى بسهمين على صيد الوحش و إذارمى بسهم وسمى فأصاب طيرا ونفذ منه إلى آخر ناهض وقتلها معا حلا- و إن كان الآخر غير ناهض حرم لأنه مقدور عليه . وذبح المقدور عليه فى الحلق واللبه إنسيا كان كالنعم أو فى حكمه كالمثبت من الصيد أو وحشيا فتأنس و غير المقدور عليه ذكاته عقره فى أى موضع قدر عليه وحشيا كان أو فى حكمه مثل حيوان تردى فى بئر أو غيره و لم يقدر على الحلق واللبه أو إنسيا فتوحش . و أما البيض فحكمه حكم البائض فى التحريم والتحليل والكراميه فإن اشبهه فالاعتبار بالنظر إليه فإن استوى طرفاه حرم و إن اختلفا حل

فصل فى بيان أحكام حيوان الحضر

حيوان الحضر ضربان نعم وطير. فالنعم ثلاثة أضرب إبل وبقر وغنم . والطير أيضا ثلاثة دجاج وحمام وبط. وجميع ذلك ضربان أحدهما عرض له شىء يحرم لحمه بسببه أو يكره والآخر لم يعرض . فالأول ضربان إما يمكن إزالته بالاستبراء أو لا يمكن فما يمكن إزالته أن يكون جميع غذائه عذره الإنسان فإن كان إبلا- وربطه أربعين يوما وعلقه العلف الطاهر و إن كان بقرا وربطه عشرين يوما و إن كان غنما وربطه عشرة أيام و إن كان بطا وربطه خمسة أيام و إن كان دجاجا أو حماما وربطه ثلاثة أيام على ما ذكرنا زال حكم الجلل والتحريم عنه جميعا. و إن كان الجلال رضيعا سقاه مكان العلف اللبن الطاهر و إن كان بعض غذائه

[صفحة ٣٦٠]

عذره أو ارتضع من لبن المرأة و إن كثر أو من لبن الخنزيره مره أو مرتين كره لحمه ويمكن إزاله الكراهيه بما ذكرنا. و

ما لا يمكن إزالته بالاستبراء شيئا أن يشرب لبن الخنزيره حتى يشتد عليه لحمه . والثاني أن يطأه آدمى فإذا حصل أحد هذين لم يمكن إزالته بتحريمه وحرم لحمه ولحم جميع ما يكون من نسله . و إن شرب شىء من هذه الحيوانات خمرا أو مسكرا وذبح حل لحمه بعد الغسل دون أحشاء بطنه و إن شرب البول حل لحمه وأحشاؤه بعد الغسل

فصل فى بيان أحكام الذبائح

النحر للإبل والمنحر الوهده فى أعلى الصدر. والذبح لغير الإبل المذبح من أصل اللحين . ويتعلق بالنحر أحد عشر حكما ثلاثة منها ترجع إلى النفى والباقي إلى الإثبات فالنفى أن لا يجعل الذبح مكان النحر و لا ينخع و هو إبانة الرأس قبل أن يبرد و لا يسلخ قبل أن يبرد فإن نخع عمدا أو سهوا و لم يخرج الدم حرم و إن خرج الدم وفعل سهوا أو سبقه السكين لم يحرم و إن سلخ قبل أن يبرد حرم . والإثبات شد أخفاه إلى آباطه وإطلاق رجليه وغرز السكين أو الحربه فى الوهده وقطع الحلقوم والمرى و الودجين واستقبال القبلة به والتسميه. و إن كان الذبح للبقرة عقل يديه ورجله معا وأطلق ذنبه وابتدأ الذبح من أسفل اللحين .

[صفحه ٣٦١]

و إن أراد ذبح الغنم أو مثله عقل يديه وفرد رجليه وأطلق الأخرى وأمسك على صوفه دون أعضائه إلى أن يبرد. و باقى الأحكام على ما ذكرنا فى النحر. و إن أراد ذبح طير أخذه باليد من غير عقل واستقبل به القبلة وذبحه وأرسله فإن انفلت فهو فى حكم الصيد. و إن كان الذبح حاملا لم يخل الجنين من ثلاثه أحوال إما أشعر و لم تلجه الروح أو أشعر و ولجته الروح أو لم يتم خلقه . فالأول تحصل ذكاته بذكاه أمه . والثانى يلزم تذكته . والثالث يحرم أكله

. والذابح يجب أن يكون مؤمنا أو فى حكمه عالما بالذباحه و إن وليها فقيه متدين كان أفضل . والذبح يجب أن يكون حاله الاختيار بالحديده ويجوز حاله الضروره بما يفرى الأوداج من الليطه والمروءه والخشبه والحديده. وذبيحه الكافر والناصب حرام والمستضعف تكره ذبيحته للمختار

فصل فى بيان ما يحرم من الذبيحه ويحل من الميته وحكم الجلود والبيض

يحرم من الذبيحه أربعة عشر شيئا الدم والطحال والمشيمه والفترث والمراره والقضيب والأثنيان والفرج ظاهره وباطنه والعلباء والغدد والنخاع وذوات الأشاجع والحدق والخرزه وتكره الكليتان . ويحل من الميته أحد عشر شيئا الصوف والشعر والوبر والریش

[صفحه ٣٦٢]

المجزوزات والعظم والنااب والظلف والقرن والبيض إذا اكتسى الجلد فوقانى والإنفحه واللبن والمخلب والحافر على روايه البعض إذا قلعا من الميته. و إن اختلط لحم الميته بالمذكى و لم يتميز لم يؤكل وبيع على مستحليه و إن اشتبه المذكى بالميتة طرح على النار فإن انقبض فهو مذكى و إن انبسط فهو ميتة و إن جعل سمكه مما يؤكل مع أخرى مما لا يؤكل فى سفود و ما يؤكل فوق ما لا يؤكل حل و إن كان تحته لم يحل وحكم اللحم والطحال كذلك فإن جعل تحت الطحال مثقوبا جوذاب حرم و غير مثقوب لم يحرم وروى أن حكم اللحم والطحال كذلك . و أما الجلود فتلاسه أضرب جلود الميتة و لا يجوز استعمالها و لا التصرف فيها. و جلود المذكاه مما يحل أكله و يحوز استعمالها والصلاه فيها والتصرف بالبيع والشراء. و جلود المذكاه من السباع و يجوز استعمالها والتصرف فيها بالبيع والشراء دون الصلاه إذا كانت مدبوغه و جلود غير السباع مما لا يؤكل لحمه وهى فى حكم الميتة على كل حال . و أما البيض فقد ذكرنا حكمه

[صفحه ٣٦٣]

فصل فى بيان أحكام الأطمه

الطعام ضربان حيوان و غير حيوان فالحيوان ثلاثة أضرب إما يحل لحمه أو يحرم أو يكره. فما يحل أكله فقد ذكرناه والأسباب العارضه التى يحرم لها و ما يمكن إزالتها و ما لا يمكن وكذلك ما يحرم أكله . و ما يكره فالخيل والبغال والحمير. و ما يكره لحمه أو يحرم إذ اضطر إليه الإنسان حل له أكله غير باغ و لاعاد. و غير الحيوان أيضا ثلاثة أضرب حرام وحلال ومكروه. فالحرام أصله خمس أشياء السموم

القاتل قليلها وكثيرها وجميع أنواع الطين إلايسيرا من تربه الحسين ع ومما يتداوى به وجميع النجاسات والمنجسات إذا لم يمكن تطهيرها فإن أمكن وطهرت حل أكلها وجميع أنواع الميتات . والحلال ضربان حلال حاله السعه والاختيار وحلال حاله الاضطرار. فالأول كل طعام طاهر يصلح للأكل مثل الحبوب والفواكه والخضر والبطائخ و مايتخذ من ذلك ومثل البذور واللبوب وأدهانها و مايتخذ منها و ماتتخذ من ألبان ما يؤكل لحمه من جميع الأنواع ما لم ينجس . والثاني كلما يكون حراما حاله السعه والاختيار من الميتة والدم و ما هو فى حكم الميتة و غير ذلك والمضطر من يخاف التلف أو ما هو فى حكم التلف و هو أربعة أشياء المرض بترك الأكل والضعف عن المشى للمسافر ماشيا و عن الركوب للمسافر راكبا والتقيه بالأكل وأبيح له قدر مايسد به الرمق دون الشبع ما لم يكن باغيا و لاعاديا فالباغى على ثلاثة أضرب

[صفحہ ۳۶۴]

من خرج على إمام عدل أو طلب الصيد لهما أو بطرا والعادى من يقطع الطريق . والمكروه سبعة كل طعام باشره الجنب والحائض المتهمه وسباع الطير وسؤر الفأره و ماأكلته منه والثوم النىء والبصل النىء إذا أراد دخول المسجد و من اضطر إلى طعام الغير و كان ذلك الغير محتاجا إليه لم يكن له إخراجة من يده فإن لم يكن محتاجا إليه واستباعه فلم يبعه و كان الثمن حاضرا أجبر عليه و إن لم يكن الثمن حاضرا وامتنع من البيع لم يجبر عليه

فصل فى بيان أحكام الأشربه

الأشربه ضربان مأخوذه من الحيوان و من غيره فالمأخوذه من الحيوان ثلاثة أضرب إما يكون لحمه حراما أو حلالا أو مكروها. فالحرام اللحم ضربان نحل وغيره فما يؤخذ من النحل حلال و ما يؤخذ من غيره حرام من اللبن وغيره

. والحلال اللحم يخل مايتخذ منه من اللبن بضروبه و مايتخذ منه . والمكروه اللحم يكره لبنه . و لايجوز شرب دماء الحيوانات و لأبوالها مختارا إلابول الإبل فإنه يجوز شربه للاستشفاء. و ما يؤخذ من الأشربه من غيرالحيوان ضربان مسكر و غيرمسكر.فالمسكر نجس حرام خمرا كان أونبيذا أوجعه أونقيعا أوتبعا أومزرا. و غيرالمسكر ضربان فقاع وغيره .فالفقاع حرام نجس .

[صفحه ٣٦٥]

و غيرالفقاع ضربان رب وغيره .فالرب حلال طيب على اختلاف أنواعه مثل رب التوت والسفرجل والتفاح والرمان وغيرها و مايتخذ من التمر والزبيب والعب والعتل ما لم يسكر. و غيرالرب ضربان إما جعل فيه شىء من المسكرات ويحرم شربه وينجس بوقوع المسكر فيه أو لم يجعل فيه شىء منها. فإن كان عصيرا لم يخل إما على أو لم يغل فإن على لم يخل إما على من قبل نفسه أو بالنار فإن على من قبل نفسه حتى يعود أسفله أعلاه حرم و نجس إلا أن يصير خلا بنفسه أوبفعل غيره فيعود حلالا طيبا و إن على بالنار حرم شربه حتى يذهب على النار نصفه ونصف سدسه و لم ينجس أويخضب الإناء ويعلق به ويجلو. و إن لم يغل أصلا حل خلا كان أوعصيرا و إن كان نبيذا و هو أن يطرح شىء من التمر أوالزبيب فى الماء فإن تغير كان فى حكم الخمر و إن لم يتغير جاز شربه والتوضؤ به ما لم يسلبه إطلاق اسم الماء ويكره الاستشفاء بالمياه الحاره

فصل فى بيان أدب الأكل والشرب

إذاأراد العبد أن يأكل الطعام لم يخل إما كان وقت الصلاه أو لم يكن فإن كان آخر وقت الصلاه ابتدأ بها و إن كان أول وقت لم يخل إما ينتظره قوم ويبدأ بالطعام أو لاينتظره و لا يغلب

عليه الجوع ويبدأ بالصلاه أوغلب عليه الجوع ويخاف التهافت فى الصلاه ويبدأ بالطعام أو لا يخاف التهافت و يكون بالخيار.

[صفحه ٣٦٦]

و إن لم يكن وقت الصلاه و لم يكن عنده ضيف حرم عليه سته أشياء ويستحب له أربعة عشر شيئاً ويكره له ثلاثه أشياء.فالحرام الأكل من الطعام الحرام أوالمغصوب والجلوس على مائده يؤكل عليها طعام حرام أويشرب مسكر ومؤاكله الكافر والناصب . والمستحب الوضوء قبل الطعام وبعده والجلوس على الرجل اليسرى غير متربع فى حال الأكل والتسميه إذاابتدأ بالأكل و أن يضع لقمه على الملح أول كل شىء ويضع فى فيه والأكل باليمين مختاراً والتسميه

عندالابتداء بأكل كل لون من الطعام والحمد لله تعالى إذافرغ من الطعام وغسل الفم والمضمضه ثلاث مرات إن كان للطعام وضر وجمع غسله الأيدى والبداه بواحد وإداره الإناء من جانب يمينه حتى يعود إليه والاستلقاء على القفاء قليلاً بعدالفراغ من الطعام ووضع الرجل اليمنى على اليسرى و إن كان

عندصاحب الطعام ضيف زاد له فى الاستحباب شيئان الابتداء بالأكل قبله وكف اليد عنه بعده تأنيساً له و إن سمي واحد من جماعه أجزاء و إن قال بسم الله على أوله وآخره أجزاء عن التسميه

عند كل لون من الطعام . والمكروه التربع

عندالأكل والأكل باليسار مختاراً ومؤاكله المخالف والمستضعف . وسنه الشرب سته أشياء التسميه ابتداء والحمد إذافرغ والشرب قاعداً متمكناً بثلاث دفعات والتأنى فيه والاجتناب من العب فإنه يورث الكباد

فصل فى بيان أحكام الملبوسات

اللباس ضربان إما يكون من نبات أوحيوان .فما هو من نبات مطلق للرجال والنساء سواء كان من قطن أوكتان أوغيرهما.

[صفحه ٣٦٧]

و ما هو من حيوان ضربان خارج منه ونابت عليه .فالخارج منه قز وإبريسم ويحل للنساء لسه والصلاه فيه فى جميع

الأحوال إلا حاله الحداد سواء كان خالصا أو مخلوطا بغيره ما لم يكن نجسا ويحرم على الرجال لبسه خالصا إلا في حاله الحرب ومخلوطا بما لا تحل الصلاة فيه ويجوز لبسه إذا كان مخلوطا بشيء من القطن أو الكتان أو شيء آخر مما ينبت من الأرض أو كفه للشوب أو ذبلا- أو جيبا أو رقعه مخيطة عليه أو تكة أو قلنسوة أو شيئا من أمثالها على كراهيه. و ما يحرم عليه لبسه يحرم عليه فرشته والتدثر به والاتكاء عليه وإسباله سترا. والنابت عليه ضربان إما يكون من حيوان يحل لحمه أو يحرم فإن كان من حيوان حلال اللحم حل للرجال والنساء لبسه وتملكه والتصرف فيه صوفا كان أو شعرا أو وبرا إذا جز من الحي أو الميت و إذا نتف أيضا من المذكى أو جلدا إذا سلخ من المذكى وديغ دون غيره و إن نتف الشعر والوبر والصوف أو سلخ الجلد من الميت أو الحي لم يجز لبسه ولا تملكه و إن دبع ولا تصرف فيه إلا إذا اتخذ دلوا يستسقى بها على كراهيه لغير الوضوء والشرب . و إن كان من حيوان يحرم لحمه فهو أيضا ضربان إما كان سباعا أو غير سباع فإن كان سباعا جاز استعمال شعره إذا جز في غير الصلاة واستعمال جلده إذا كان مذكى مدبوغا في غير الصلاة و إن كان غير سباع لم يجز ذلك إلا السنجاب فإنه يجوز استعماله وتملكه والصلاه فيه . و قدروى فى السمور والفنك أيضا مثل ذلك وهى محموله على حاله الاضطرار. والحلى ثلاثه أضرب ذهب وفضه وجوهر. فالذهب حرام على الرجال التزين به حلال للنساء إلا فى حال للحداد.

[صفحه ٣٤٨]

والفضه والجوهر يجوز للرجال التزين بهما كما يجوز للمرأة. ولبس ما يختص بأحدهما مكروه للآخر والمموه من الخاتم والمجرى فيه الذهب والمصنوع من الجنسين على وجه لا يميز والمدروس من الطراز مع بقاء أثره حل للرجال

كتاب الوقوف والصدقات والوصايا والنحل والهبات

أشاره

العطيه تقع على ثلاثه أضرب عطيه فى الحياه وعطيه بعد الوفاه وعطيه فى حال الحياه و بعد الوفاه معا فالأول يقع بأحد أربعة أشياء الهبات والصدقات والأعمار والأرقاب والثانى يقع بشىء واحد وهو الوصيه والثالث يقع بأحد ثلاثه أشياء بالوقف والإسكان والحبس

فصل فى بيان الوقف وأحكامه

الوقف تحبب الأصل وتسهيل المنفعه على وجه من سبل البر. وإنما يصح بثمانيه أشياء كون الواقف نافذ التصرف فى ماله والوقف ملكا له وصحة البقاء على الوقف بقاء متصلا يمكن الانتفاع به إلا الدرهم والدنانير و أن يفعل ذلك تقربا إلى الله تعالى وتسلم الوقف من الموقوف عليه أو من وليه إلا إذا جعل ولاية الوقف لنفسه مده حياته أو يكون الموقوف عليه ولده الصغير

وتعيين الموقوف عليه و أن يكون الموقوف عليه ممن يملك المنفعه فى الحال من الأحرار الموجودين أو ممن يكون تبعا لهم من أولادهم أو منفعه لهم فيه كالمساجد والقناطر وسائر متعلقات مصالحهم و أن لا يعلق الوقف بوجه منقرض فإن علق على وجه يصح كان عمرى أو رقبى أو سكنى أو حببسا بلفظ الوقف . والوقف ضربان مطلق ومشروط فإذا أطلق كان للموقوف عليه التصرف فى منافعه على حسب مشيئته و إن شرط فيه شرطا لم يسع أحدا خلافه و لا بد من إجرائه على ما شرط و لا يجوز بيعه إلا بأحد شرطين الخوف من خرابه أو حاجه بالموقوف عليه شديده لا يمكنه معها القيام به . و لا يجوز الوقف على أربعة عشر على العبيد والمعدوم والحمل و لا على المجهول و لا وقف مده معينه و لا على بنى فلان وهم غير محصورين فى البلاد و لا على نفسه خاصه و لا المشروط بأن يبيعه متى شاء أو يخرج من الموقوف عليهم من شاء أو يفضل البعض على البعض إن شاء أو يسوى بينهم إن شاء أو يقول

إذا جاء رأس الشهر وقفت على فلان و لا على كافر و لا على مواضع قرباتهم من المسلم إلا على ذوى قرابته . و إذا عين الموقوف عليهم لم يخل إما عينهم بالأسماء أو بالصفات فإن عين بالأسماء و قال على فلان وفلان وقصر عليه كان أعمارا بلفظ الوقف فإذا مات الموقوف عليه رجع الوقف إلى الواقف أو إلى وارثه إن مات هو و إن لم يقصر عليه و قال على فلان وبعده على ولده و بعدولده وولد ولده على فقراء المسلمين لم يكن لولده معه نصيب و لالفقراء مع ولده وولد ولده و كان لولده بعده و لالفقراء بعدولده . و إن قال عليه و على ولده وولده كان لولده وولد ولده معه نصيب بالسويه ذكرا كان أو أنثى . و إن قال على كتاب الله كان للذكر مثل حظ الأنثيين و إن عينهم بالصفات

[صفحه ٣٧١]

استحق من فيه الصفه المعينه فإن عينهم بالإسلام كان لمن أقر بالشهادتين ولمن هو فى حكمه من أطفالهم ومجانينهم و إن عينهم بالإيمان كان الظاهر العداله من الإماميه و إن عينهم بالنسب و قال على بنى فلان لم تدخل فيه البنات و إن قال على ولده دخل الأبناء والبنات فيه على سواء و إن قال على المنتسبين إلى فلان دخل فيه بنات صلبه دون أولادهما. و إن قال على العلويه كان على ولد على من فاطمه ع دون غيرها و إن قال على ولد رسول الله ص كان على ولد على من فاطمه وأولاد أولادهم ع . والشيعه تعم جميع فرقها ماعدا البترية من الزيديه وقومه ذكر أن أهل لغته وجيرانه على الإطلاق الذين تكون داره من أربع جوانب إلى أربعين ذراعا وسبيل الله

المجاهدون وسبيل البر الحج والعمرة والغزو ومصالح المسلمين ومعونه الضعفاء. و إذا وقف على مولاة اختص بموالى نفسه دون موالى أبيه وبمولاة ألقى أعتقه دون مولى نعمته إلا إذا لم يكن له مولى عتق و كان له مولى نعمه و إن قال على موالى دخل فيه موالى العتاقه ومولى النعمه و إن قال على أقرب الناس إلى كان على من هو أولى بميراثه فإن كان له جماعه من القربان فى درجه استحقوا كلهم فإذا علق بصفه وزالت زال الاستحقاق فإن عادت الصفه عاد الاستحقاق . و إن وقف على مصلحه واندرس رسمها صرف فى وجوه البر و إن جعل الولاية إلى أحد و كان غير ثقه لم تصح ولايته فإن كان ثقه ضعيفا ضم الحاكم إليه أمينا قويا و إن تغير بالفسق عزله و إن كان ثقه مستقلا قرره عليها و إن وقف على جماعه معينه وهم منتشرون فى البلاد كان مقصورا على من حضر بلده

[صفحه ٣٧٢]

فصل فى بيان أحكام الوصيه و ما يتعلق بها

الوصيه صلته ما بعد الموت بخير إلى ما قبله . والموصى لم يخل من أربعة أوجه إما أوصى فى حال الصحه أو فى مرض مخوف أو غير مخوف أو مشتبه فإن أوصى فى حال الصحه أو فى المرض غير المخوف أو المشتبه ونجز كان من أصل المال و إن لم ينجز كان من الثلث و إن أوصى فى مرض مخوف وأشرف على الموت لم تصح و إن لم يشرف كان من الثلث ويحتاج إلى بيان سته أشياء بيان الموصى والموصى إليه والموصى له و من يستحب أن يوصى له والموصى به وكيفيه الوصيه. فأما الموصى فإنما تصح وصيته باجتماع أربعة أشياء الحريه والبلوغ وكمال العقل أو حكمه ونفاذ تصرفه فى ماله وحكم كمال العقل يكون للمراهق الذى لم يضع

الأشياء فى غير مواضعها فإن وصيته وصدقته وعتقه وهبته بالمعروف ماضيه دون غيرها. ويستحب الإشهاد عليها وتثبت بعدلين ويرجل وامرأتين وبأربع نسوه وبثلاث نسوه ثلاثة أرباعها وبامرأتين نصفها وبواحد ربعها وبذميين عدلين

عند أهل نحلتهما ممن ظاهره الأمانة إذا كان الموصى حيث لا يجد أحدا من المسلمين فإن لم يجد الوصى البيه وأمكنه الإنفاذ لزمه . و لم يخل الموصى إما أوصى إلى الموصى إليه بحفظ المال على الموصى له أو يصرفه فيما أوصى إليه فيه . فالأول يصح ممن له الولاية على الموصى له حال حياته دون من لم يكن له ذلك من الأم وذوى القرابه والأجنبى إذا كان طفلا أو سفيها فإن كان الموصى له بالغاً رشيداً لم يكن لأحد الولاية عليه فى ماله ولا التولية فى حال

[صفحه ٣٧٣]

حياته ولا - بعدوفاته . والثانى تصح وصيته إليه على كل حال . و أما من يصح أن يوصى إليه من اجتمع فيه خمس صفات الإسلام وكمال العقل والحرية الكامله والعداله والبلوغ إذا أوصى بإنفاذ الوصيه فى الحال و له أن يعزله مده حياته والاستبدال به . فإذا أوصى إليه لم يخل إما كان حاضراً أو غائباً فإن كان حاضراً كان مخيراً بين قبول الوصيه وردها و إن كان غائباً لزمه القبول إلا إذا كان الموصى حياً وأمكنه إعلام الرد إياه . و إذا قبل الوصيه لم يخل إما يقوى على إنفاذ الوصيه أو لم يقو فإن قوى و كان ثقه لزم إبقاؤه و إن لم يقو ضم إليه من يمكنه القيام بالأمر فإن تغيير حاله بالفسق عزل وأقيم غيره مقامه . و إذا حضر وفاه الوصى لم يخل إما جعل إليه الموصى أن يقيم آخر مقامه ويجوز له ذلك أو لم يجعل إليه

ولأصحابنا فى ذلك قولان . و إن أوصى إلى اثنين لم يخل من ثلاثه أوجه إما يكون كلاهما بالغين أو غيربالغين أو يكون أحدهما بالغاً والآخر صبياً. فإن كان كلاهما بالغين لم يخل إما جعل الأمر إليهما على الاجتماع أو على الانفراد والاجتماع معا أو أطلق القول. فالأول والثالث لا يكون لأحدهما الاستبداد بالأمر فإن تشاحا لم ينفذ تصرفهما إلا فيما يتعلق بمصالح الورثة فإن أقاما على الخلاف أمرهما الحاكم بالاتفاق وإنفاذ الوصيه فإن لم يتفقا استبدل بهما. والثانى لا يكون لأحدهما الاعتراض على الآخر إلا إذا خالف الوصيه فإن تشاحا قسم الحاكم التركة بينهما قسمه مقاربه وتصرف كل واحد منهما فى

[صفحه ٣٧٤]

نصيبه من غير انقطاع تصرف صاحبه فيه و إن كان كلاهما غيربالغين و قال إذا بلغا أنفذا الوصيه فإن لم يحتمل الأمر التأخير نصب الحاكم أمينا يقوم الأمر حتى يبلغا و لم يخل حالهما من تسعه أوجه فإن بلغا رشيدين سلم منهما و إن بلغا سفهين عزلهما وأقام مقامهما غيرهما و إن بلغا عاجزين قواهما بمن يعينهما و إن مات أحدهما قبل البلوغ أو بلغ سفهيا أقام غيره مقامه و إن ماتا معا قبل البلوغ فكذلك فإن فسقا بعد الرشد عزلهما و إن فسق أحدهما أو بلغ سفهيا إن شاء الحاكم فوض جميع الأمر إلى الآخر و إن شاء أقام غيره مقامه كما يراه صلاحا. و إذا اقتضت المصلحه بيع ملك الطفل أو متاعه وأراد الوصى ابتياعه لنفسه جاز ذلك بقيمه عادله و إن كان له على الموصى مال لم يأخذه من التركة إلا ببينه ويلزمه الإنفاق على الطفل بالمعروف فإن زاد عليه غرم الزائد فإذا بلغ الطفل واختلفا فى مقدار مده الإنفاق أو فى الإنفاق بالزيادة على المعروف كان القول قول المنفق عليه فى

الأول وقول المنفق فى الثانى إذا كان الإنفاق والزائد غير معلومين فإن كانا معلومين غرم الزائد فإن خلطه بنفسه وعياله جاز و كان كأحدهم و إن سامح له كان أفضل و إن أخذ عليه فضله لم يجوز. و من مات عن أطفال من غير نصب وصى عليهم نصب الحاكم من يقوم بأودهم فإن فقد وقام بأمرهم بعض صلحاء المؤمنين وحفظ الأمانه كان مافعله ماضيا من غيراعتراض عليه لأحد. و أما من يصح أن يوصى له فعشره كل مسلم أجنبيا كان أو ذا قرابه إذا كان غير محجوب عن إرثه بغيره و من هو فى حكم المسلم من أطفالهم ومجانينهم وذو رحمه من الكفار وعبدته وأمتة ومكاتبه ومدبره وأم ولده ومكاتب غيره إذا تحرر بعضه ولزم له من المال بقدر ماتحرر منه .

[صفحه ٣٧٥]

و أما من لا يصح أن يوصى له فأربعه مملوك الغير ومكاتبه المشروط عليه ومدبره والكافر غير ذى الرحم . و أما من يستحب أن يوصى له فكل ذى رحم له محجوب عن ميراثه بغيره ولولاه لورثه . و أما الموصى به فإنما الكلام فيه على وجهين أحدهما جنس ما يوصى به و هو كل ما يصح تملكه أو الانتفاع به . والثانى قدر ماله أن يوصى به و هو الثلث . و لم يخل حال ورثه الوصى من ثلاثه أوجه إما كانوا أغنياء أو فقراء أو متوسطين فإن كانوا أغنياء كانت الوصيه بالثلث أولى و إن كانوا فقراء فبالخمس و إن كانوا متوسطين فبالربع فإن أوصى بأكثر من الثلث ورضى الورثه بعد الموت بهانفذ و إن رضوا به فى حال حياته كان لهم الرجوع بعد وفاته وقيل لم يكن لهم ذلك . و لا يخلو من ثلاثه أوجه إما أوصى لواحد أو لجماعه دفعه أو لواحد بعدواحد. فإن أوصى لواحد

و لم يرجع عنها لم يخل إما يموت الموصى له قبل الموصى أوبقى بعده .فالأول يكون لورثه الموصى له و إن رجع بطل .
والثانى يكون لمن أوصى له ويستحقها بموته إذاخرج الموصى به من الثلث و إن لم يخرج استحق بقدر الثلث . و إن أوصى
لجماعه دفعه وخرج من الثلث استحقوه بالسويه ذكورا كانوا أوإناثا أوذكورا وإناثا فإن قال على كتاب الله كان للذكر مثل حظ
الأنثيين . و إن أوصى لواحد بعدواحد لم يخل من وجهين إما عطف التالى بحرف

[صفحه ٣٧٤]

العطف أوأوصى بكره لواحد وضحوه لآخر أوغدا.فالأول إن خرج الجميع من الثلث استحقوه و إن لم يخرج قدم الأول فالأول
حتى يستوفى الثلث فإن اشتبه أخرج بالقرعه. والثانى إن خرج من الثلث استحقوا الجميع و إن لم يخرج قدم الأخير. والإجازة
إمضاء عقد متقدم . و إن أوصى لحمل صح بشرطين بكونه مخلوقا حال الوصيه وخروجه حيا و إن أوصى به صح على كل حال
و إن أوصى بدرهم لحمل إن كان ذكرا وبأقل منه أوبأكثر إن كان أنثى وولدت توأمين لم يستحقا شيئا. و إن أوصى بناقه
أوجمل أوثوب أو غير ذلك و قال من نوقى أوجمالي أوثيابى و كان له ذلك لزم واحد مما كان له فإن لم يكن له شىء منه
بطل و إن أوصى من غيرنسبه إلى ماله وخرج من الثلث لزم سواء كان له ذلك أو لم يكن . و إن أوصى بشىء من نوع فيه ما
لايصح تملكه كانت الوصيه بما يصح تملكه مثل من أوصى بكلب فإنه يستحق كلب صيد أوزرع أوماشيه أوبطل فإنه يستحق
طبل حرب و إن أوصى بعود لم يصح و

إن أوصى بشىء من العود استحق مما يتنجز به وإن أوصى بقوس استحق قوسا عجميه أو عربيه أو قوس حسابان دون الجلاهق وقوس الندف إلا أن قال قوسا من قياسى ولم يكن له غير قوس الندف والجلاهق . و من أوصى بعبد له لغيره ولآخر بتمام الثلث صحت الوصيه وتعلق بها

[صفحه ٣٧٧]

سته مسائل أحدها أن يبقى العبد سليما إلى بعد وفاته فإن وافقت قيمه الثلث بطلت الثانيه. والثانيه أن تنقص قيمته عن الثلث ويستحق الثانى تمام الثلث . والثالث أن تزيد قيمته على الثلث ويستحق الأول بقدره وتبطل الثانيه. والرابع أن يموت العبد بعده قبل التسليم وتبطل الوصيه فى العبد دون الثانى ويقوم بقيمه يوم التلف ويحاسب عليه . والخامس أن يموت فى حياه الموصى وتبطل الوصيه به دون الثانى والسادس أن يعيب العبد ويستحقه معيبا ويقوم بقيمته صحيحا فإن زاد صحيحا على الثلث أو نقصت عنه أو وافقته كان الحكم فيه على ما ذكرنا. وإن أوصى بجاريه له حامل يولد مملوك لم يخل من خمسه أوجه فإن ولدت قبل وفاه الموصى كان الولد رقا له وإن ولدت بعد وفاته كان رقا للموصى له وإن رد الوصيه قبل وفاه الموصى لم يصح الرد وإن رد بعد وفاته قبل القبض صح وعادت رقا للورثه وإن رد بعد القبض لم يصح بحال . وإن أوصى بحجه الإسلام كان من أصل المال فإن أوصى بها من الثلث جاز وإن أوصى بحجه متطوع بها كان من الثلث . وإن أوصى بمال لفلان ولبنى فلان كان بين فلان وبنى فلان نصفين وإن أوصى لجماعه ورد بعضهم كان المردود راجعا إلى ورثته وإن أوصى بالأقرب الناس إليه

كان لمن يستحق ميراثه من ذوى الأنساب . فإن أوصى بشىء فيه متاع أو عليه حليه أو بحيوان حامل و لم يستثن كان الشىء بما فيه أو عليه له إذا خرج من الثلث فإن أقر بذلك و كان أمينا صح على ما ذكرنا و إن كان مبهما و لم يكن للمقر له بينه و لم يخرج من الثلث استحق

[صفحه ٣٧٨]

بمقدار الثلث . و إذا أوصى لأحد بشىء و لم يبين الوجه فيه كان الموصى له مخيرا بين أن يأخذ لنفسه و بين أن يصرفه فى وجوه البر و إن أوصى بجزء من ماله أو بسهم أو بشىء أو بكثير أو بحظ أو نصيب كان الأول وصيه بالسبع والثانى بالثمن والثالث بالسدس والرابع بثمانين والخامس والسادس يكون الأمر فيهما إلى رأى الورثة. وحكم الجيران والمسلم والمؤمن والعلويه والمنسوبين إلى أحد أو إلى شىء على ما ذكرناه فى فصل الوقف وتصرف الموصى فى الموصى به بالبيع أو الهبه أو الوقف والتغيير عن حاله رجوع عن الوصيه و له ذلك مادام حيا عاقلا. والعترة الذريه والذريه الولد وولد الولد و أهل البيت الأب و إن علا والولد و إن نزل وولد فلان ولده من الطب

فصل فى بيان الهبات

الهبه العطييه وتصح بخمسه شروط الإيجاب والقبول وجواز تصرف الواهب فيه وكونه ملكا له ومما يملك ويصح بهذه الشروط ويلزم بالإقباض أو قبض المتهب بإذنه و له الرجوع فيها قبل الإقباض فإن وهب من غيره أو باع أو أخرجه عن ملكه أو رهن قبل القبض كان جميع ذلك رجوعا. و إذا وهب لم يخل إما شرط عليه ثوبا أو لم يشرط فإن شرط ثوبا صح ولزم فإن أتاب سقط رجوعه عنها و إن لم يثب وكانت باقيه على ملكه بحالها كان مخيرا بين طلب الثواب والرجوع فيها و إن تلفت

كان له المطالبه بالثواب . و إن لم يشرط ثوابا لم يخل إما وهب من ذى قرابه أو أجنبى

[صفحه ٣٧٩]

فالأول لم يخل من ثلاثه أوجه إما وهب من الوالدين و إن علوا أو من الولد و إن نزلوا أو من غيرهم فإن وهب من الوالدين و إن علوا أو من الولد و إن نزلوا وأقبض لم يكن له الرجوع و إن كان الولد طفلا كان قبضه قبضا عنه و إن وهب من غيرهما من ذوى الرحم ففيه قولان أحدهما أن يكون حكمه حكم الوالد والولد والآخر أن يكون حكمه حكم الأجنبى و إن وهب من الأجنبى وأقبض لم يخل إما عوضه منها بقليل أو كثير و لا يكون له الرجوع أو لم يعوضه . و لم يخل إما تلفت و لا رجوع بالعوض عليه أو بقيت . و لم يخل إما خرجت عن ملكه أو لم تخرج فإن خرجت عن ملكه سقط رجوعه فيها و إن عادت إليه و إن لم تخرج عن ملكه و وهبها أو بيعت أو كانت عبدا فكاتبه مشروطا و بيع الرهن فى الدين و لم يعجز العبد عن الثمن وأدى سقط رجوعه فإن انفك الرهن أو عجز العبد كان له الرجوع فيهما إن بقى الرهن بحاله فإن لم تبق الهبه بحالها أو تصرف فيها المتهب بأن تكون شجرا فاتخذ منها بابا أو سريرا أو يكون ثوبا خاما فقصره أو أمه فوطئها لم يكن له الرجوع . و إن لم يتصرف فيها لم يخل إما كانت الهبه حيوانا فحمل أو شجرا فأثمر أو غير ذلك . فإن كان غير ذلك كان له الرجوع فيها و إن كان ذلك لم يخل إما كان الشجر مشمرا والحيوان حاملا حال الهبه أو لم يكونا فإن

كانا كان له الرجوع فى الأصل والنماء و إن لم يكونا كذلك كان له الرجوع فى الأصل دون النماء إلا إذا كان الحيوان لم يضع الحمل فإن له الرجوع فيهما. والزوجان يكره لكل واحد منها الرجوع على الآخر فى الهبه وكسب العبد لارجوع فيه

[صفحه ٣٨٠]

فصل فى بيان العمرى والرقيى والسكنى والحبيس

هذه أنواع من الهبات تحتاج فى صحتها إلى ماتحتاج إليه الهبه. والعمرى أن يجعل إنسان منفعه دار أوضيعه لغيره مدته حياه أحدهما. والرقيى أن يجعل رقبته لغيره مدته معلومه. والسكنى أن يجعل مسكنا لغيره مدته عمر أحدهما. والحبيس حبس الفرس فى سبيل الله والبعير فى معونه الحاج والزوار والعبد فى خدمه البيت الحرام أوخدمه تربه الرسول عليه أفضل الصلاه السلام فإن جعل المنافع له مدته عمره ومات المعمر لم يبطل و إن مات من جعل له بطل وإنما يبطل بموت من علق بموته فإذاعلق بموته رجع إلى المعمر إن كان حيا و إلى ورثته إن كان ميتا. والرقيى كذلك بعدانقضاء المدته المضروبه. والسكنى إن أوجبها وعلق بموت أحدهما كان حكمها حكم العمرى و إن لم يوجبها كان له متى شاء إرجاعها. والحبيس إذاعجز عن العمل أوالخدمه سقط عنه فإن عاد إلى الاستطاعه عاد العمل فإن أطلق الحبيس لزمه العمل مابقى حيا و إن عين مدته يعمل أويخدم فيها وفعل تلك المدته عاد إلى صاحبه إن كان حيا و إلى ورثته إن مات و على هذاالحديث المشهور قضى على ع برد الحبيس وإنفاذ الموارث وجميع هذه الأنواع لاتصح إلاالوجه الله تعالى

[صفحه ٣٨١]

كتاب الموارث

اشاره

التوارث يكون بأمرين نسب وسبب. فالنسب إنما يأخذ به الميراث الوالدان والولد و من يتقرب بهم والأقرب يمنع الأبعد إلا فى مسأله واحده والمتساويان فى الدرجه لايمنع أحدهما الآخر إلا إذا كان لأحدهما قربه إلى المورث بوجهين . والسبب نكاح وولاء والولاء ثلاثه أضرب ولاء عتق وولاء ضمان جريره وولاء إمامه وسبب النكاح ثابت مع كل نسب وسبب وسبب الولاء يثبت مع السبب دون النسب . والموانع عن الإرث ثلاثه كفر الوارث مع

إسلام الموارث ورقهما أورك أحدهما وقتل الوارث مورثه ظلما. والحجب ضربان حجب عن بعض ما يستحقه الوارث لغيره مثل حجب الإخوه والأخوات الأم عن الثلث إلى السدس للأب وحجب للغير و هو ضربان حجب من السهم الأعلى إلى الأدون مثل حجب الولد وولد الولد الأب والأم والزوج والزوجه عن بقيه المال من الثلث والنصف والربع إلى السدس والربع والثلث وحجب عن أصل الإرث مثل حجب الأقرب الأبعد وحجب الأبعد

[صفحه ٣٨٢]

الأقرب لاجتماع السببين فيه وحجب من له سببان من له سبب واحد مع التساوى فى الدرجه. ولا يحجب الولد والوالدين والزوجين عن أصل الإرث أحد والزوجان لاحظ لهما فى الحجب والولد وولد الولد لا يحجبهما أحد عن أصل الإرث ولا عن بعضه إلا الولد الولد فإنه يحجبه الولد عن أصل الإرث ويحجب الولد الوالدين والزوج والزوجه عن الأعلى إلى الأدون وكذلك ولد الولد ويحجب الولد وولد الولد من يتقرب به وبمثله و من يتقرب بالوالدين ولا يحجب الوالدان من يتقرب بالولد وإنما يحجبان من يتقرب بهما

فصل فى بيان السهام المفروضه

السهام المفروضه فى كتاب الله تعالى سته النصف والربع والثلث والثلثان والثلث والسدس. فالنصف سهم أربعة سهم الزوج مع عدم الولد وولد الولد وسهم البنت وسهم الأخت لأب وأم والأخت لأب ويصح معه اجتماع خمس سهم النصف والربع والثلث والثلث والسدس. والربع سهم اثنين سهم الزوج مع وجود الولد أو ولد الولد وإن سفل وسهم الزوجه مع عدم من ذكرناه ويصح معه اجتماع أربعة سهم الثلثين والثلث والسدس والنصف. والثلث سهم الزوجه والزوجات مع وجود الولد وولد الولد ويصح معه اجتماع أربعة سهم النصف والثلثين والثلث والسدس. والثلثان و هو سهم سته البنيتين والأختين لأب وأم والأختين لأب وحده

مع عدم الأختين لأب وأم ويصح معه اجتماع أربعة أسهم الثلث والسادس

[صفحه ٣٨٣]

والربع والثلث . والثلث سهم ثلاثة سهم الأبوين مع عدم الولد أو ولد الولد وسهم الأم مع عدم الولد وعدم من يحجبها مع وجود الأب من الإخوة والأخوات وسهم كلالتي الأم فصاعدا ويصح معه اجتماع أربعة أسهم الثلثين والنصف والربع والثلث . والسادس سهم أربعة سهم كل واحد من الأبوين مع وجود الولد أو ولد الولد وسهم الأم مع عدم الولد ووجود من يحجبها وسهم واحده من كلاله الأم ويصح معه اجتماع خمسة أسهم الثلثين والنصف والربع والسادس والثلث

فصل فى بيان من يرث بالفرض مره وبالقرابه أخرى

من يرث بالفرض مره وبالقرابه أخرى سته نفر الأبوان والبنت والأخت لأب وأم والأخت لأب وكلاله الأم . فأما الابن فلا يرث أبدا إلا بالقرابه وكذلك الإخوة . فالأب له ثلاثة أحوال أحدها يرث فيه بالقرابه وحدها وهو إدامات ولده ولم يكن له وارث سواه أو كانت معه الأم وتأخذ نصيبها بالفرض من الثلث أو السادس والباقي له بالقرابه أو كان معهما أحد الزوجين ويأخذ هو فرضه والأم فرضها والباقي له بالقرابه . وثانيها يرث فيه بالفرض وحده وهو إدامات ولده وخلف ابنا أو ابنا وبنتا ويرث هو السادس بالفرض والباقي لولد الميت أو خلف معه أما وبنتين أو أكثر و كان لبنتين أو البنات الثلثان بالفرض وللأم السادس و له السادس بالفرض .

[صفحه ٣٨٤]

وثالثها يرث فيه بالقرابه والفرض معا وهو إذا خلف ولده بنتا أو بنتين فصاعدا وإياه ويأخذ هو سدسه بالفرض والبنت نصفها بالفرض أو البناتان فصاعدا ثلثها بالفرض ويرد ما بقى عليهم بالحساب بسبب القرابه . و أما الأم فإنها لا تأخذ بالقرابه وحدها أبدا ولها حالتان أحدها يكون فيه لها الميراث بالفرض وحده والآخر تأخذ الميراث بالفرض والقرابه معا وتأخذ الميراث بالفرض وحده مع الابن أو مع الابن

والبنت أو مع الأب مع فقد الابن أو مع فقده ووجود الزوج مع وجود الأب أو مع الأب والبنتين وتأخذ بالفرض والقرايه فى موضع تستحق الرد فإنها تأخذ المسمى بالفرض و مايرد عليها بالقرايه. و أما البنت فلها ثلاثه أحوال إما تأخذ الميراث بالقرايه وحدها و هو إذا كان معها ابن فإن الميراث بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين بالقرايه أو يكون معها جد أو جده أو كلاهما وإما تأخذ بالفرض وحده و هو إذا كانت بنت أخرى وأبوا مورثها فإن للأبوين السدسين وللبنتين الثلثين بالفرض وإما تأخذ بالفرض والقرايه معا و هو إذا كان معها أحد الأبوين أو كلاهما وأخذ كل واحد فرضه رد عليهما أو عليهم الفاضل بالقرايه. و أما الأخت لأب وأم فلها أيضا ثلاثه أحوال أحدها تأخذ الميراث فيه بالفرض وحده و هو إذا كان معها زوج فإنها تأخذ النصف بالفرض والزوج النصف أو كانت معها أخت أخرى وكلاهما لأم أو أكثر أو تأخذ بالقرايه وحدها و هو إذا كان معها أخ لأب وأم أو تأخذ بالقرايه والفرض معا و هو إذا استحققت الرد مع الفرض و أما الأخت للأب وحده فهى تقوم مقامها مع عدمها وحكمها سواء. و أما كلاله الأم فحكمها حكم الأم فى الميراث وتأخذ بالفرض وحده مره أو

[صفحه ٣٨٥]

الفرض والقرايه معا أخرى و هو الحال الذى تستحق الرد فيه مع الفرض . و إذا اجتمع ذوو السهام فحالهم على ثلاثه أضرب أحدها تكون السهام وفقا للفرائض أو ناقصه عنها أوزائده عليها. فالأول فى ثلاثه مواضع و هو إذا خلف الميت بنتين وأبوين أو زوجا وأختا أو كلالتين فصاعدا من قبل الأب والأم أو من قبل الأب وحده ومثلها من قبل الأم وحدها. والثانى فى خمس عشر موضعا و هو إذا خلف الميت بنتا و أبا أو أما أو كليهما أو بنتين

فصاعدا أو أحد أبويه أو بنتا وزوجا أو زوجه أو بنتين فصاعدا وأحد الزوجين أو كلاله أب أو كلاله أم أو كلالتي أب فصاعدا وكلاله أم أو كلالتي أم فصاعدا أو كلاله أب أو كلاله أم وزوجه أو كلاله أم وزوجا أو كلالتي أم فصاعدا مع أحدهما. والثالث يكون النقصان داخلا- على البنات وكلاله الأب دون غيرهما وذلك في عشره مواضع وهو إذا خلف الميت أبا و أما أزوجا و بنتين أو خلف زوجا أو زوجه و بنتين وأبويه أو خلف أبويه وزوجا و بنتا أو خلف أختين فصاعدا وزوجا أو خلف كلالتي لأب ومثلهما لأم وزوجا أو زوجه أو خلف كلاله لأب وكلالتي لأم وزوجا

فصل فى بيان ميراث الأولاد

قربه الولد أقوى القربات و هو يمنع من يتقرب به وبمثله وبالأبوين عن أصل الإرث ذكرا كان أو أنثى ويجوز الميراث بأسره إن لم يكن معه من يقاسمه فإن كان ذكرا بالقربه و إن كانت أنثى بالفرض والرد. و لم يخل حال الولد من ضربين إما كان منفردا بالميراث أو كان معه غيره

[صفحه ٣٨٦]

من الوالدين والزوجين فإن كان منفردا بالميراث لم يخل إما كان الولد ذكرا أو أنثى أو ذكرا وأنثى فإن كان ذكرا و كان واحدا كان جميع المال له و إن كان أكثر من واحد كان المال بينهم بالسويه و إن كان الولد أنثى وكانت واحده كان جميع المال لها نصفه بالفرض ونصفه بالرد. و إن كانتا اثنتين فصاعدا كان ثلثا المال لهما أولهن بالفرض والباقي بالرد على سواء. و إن كان ذكرا وأنثى كان المال بينهما أو بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين و إن اجتمع مع الولد و كان ذكرا أو ذكرا وأنثى الأبوان أو أحدهما أخذ كل واحد منهما السدس والباقي للولد الذكر أو الذكر والأنثى و إن كان الولد بنتا ومعه أحد أبويه أخذت البنت

النصف وأحد الأبوين السدس والباقي يرد عليهما بالحساب و إن كان معه الأبوان معا كان للبنت النصف وللأبوين السدسان والباقي رد عليهم بالحساب . و إن كان الولد بنتين فصاعدا ومعهما الأبوان كان للبنتين فصاعدا الثلثان وللأبوين السدسان . و إن كان معهما أحد الأبوين كان له السدس ولهما أولهن الثلثان والباقي يرد عليهم بالحساب . و إن كان مع الولد أحد الزوجين أخذ الزوج سهمه الأدنى والباقي للولد بالقرايه إن كان ذكرا وبالفرض والرد إن كانت أنثى و إن اجتمع مع الولد أحد الأبوين أو كلاهما وأحد الزوجين كان لكل واحد منهم سهمه الأدنى والباقي للولد إلا إذا كانت بنتان وزوجه وأحد الأبوين أو بنت وزوجه أو زوج مع أحد الأبوين فإنه يأخذ من المال كل واحد منهم فرضه و مابقى يرد على البنت أو البنيتين وأحد الأبوين بالحساب .

[صفحه ٣٨٧]

و إن كان مكان الولد للصلب ولد الولد قام مقامه وقاسم من قاسمه ومنع من منعه وأخذ نصيب من يتقرب به ذكرا كان أو أنثى فابن البنت يأخذ نصيب البنت وبنت الابن تأخذ نصيب الابن وبنو البنت يأخذون نصيب بنت وبنت ابن تأخذ نصيب ابن و إن كان له عدة أولاد ولكل ولد عدة أولاد و لم يبق أولاده وبقى أولاد أولاده كان لولد كل ولد نصيب من يتقرب به ويقتسمون للذكر مثل حظ الأنثيين وولد الولد يمنع ولد ولد الولد و على هذا يمنع الأقرب الأبعد ويأخذ نصيب من يدلى به ويقاسم الأبوين والزوجين على حد مقاسمه من يتقرب به . ويأخذ الابن الكبير ثياب بدن الوالد وخاتمه الذي يلبسه وسيفه ومصحفه بخمسه شروط ثبات العقل وسداد الرأي وفقد آخر فى سنه وحصول تركه له سوى ما ذكرنا وقيامه بقضاء

فصل فى بيان ميراث الوالدين و من يرث معهما

لا يرث مع الوالدين ولا مع أحدهما غير الولد وولد الولد و إن سفل و غير الزوجين و قد ذكرنا حكمهما فى الميراث مع الولد فإن كان كل واحد من الأبوين منفردا بالميراث حاز جميع المال سواء كان أبا أو أما إلا أن الأب يأخذ جميع المال بالقرايه والأم تأخذ الثلث بالفرض والباقى بالرد. و إن اجتمع الوالدان معا و لم يكن للميت إخوان و لأخ و أختان و لأربع أخوات لأب و أم أحرار مسلمون يرثون من قبل الميت كان للأم ثلث المال والباقى للأب فإن كان له ذلك صارت الأم محجوبه من الثلث إلى السدس والباقى للأب و إن زاحمهما زوج أو زوجه أخذ كل واحد منهما سهمه الأعلى و كان النقصان داخلا على الأب دون الأم بسببهما و لم ينقص بسبب الزوج والزوجه عن سهمهما الأعلى والأدنى على ما ذكرنا شىء.

[صفحه ٣٨٨]

و إن كان مع الوالدين جدان أو جدتان من قبلهما و كان نصيب الأم الثلث و نصيب الأب يزيد على السدس استحق الجد أو الجداه سدس المال على ولده طعمه لاميراثا فإن كان من قبل كل واحد منهما جد و جداه كان السدس بينهما نصفين

فصل فى بيان ميراث الإخوه والأخوات

الإخوه والأخوات ثلاثه أضرب إخوه لأب و أم وإخوه لأب وإخوه لأم . فإذا اجتمعوا جميعا سقط كلاله الأب خاصه و إذا لم يكن كلاله الأب والأم قام كلاله الأب مقامه فى مقاسمه من قاسمه ومنع من منعه و لم يرث معه إلا الجد والجداه والزوجان كما أن الولد لا يرث إلا الوالدان والزوجان . و كما أن ولد الولد و إن سفل يقاسم الوالدين و لا يقاسم الجد والجداه ويقاسم الولد وولد الولد و إن سفل ويقاسم ولد الإخوه والأخوات و إن سفل الجد والجداه و لا يقاسم أبوالجد والجداه و لا ولده

من العمومه والعمات والخنوله والخالات الإخوه والأخوات و لأولادهم و إن سفلوا. والزوج والزوجه يرثان مع الإخوه والأخوات وأولادهم ويستحقان معهم السهم الأعلى و مافضل عن فريضه الزوج أو الزوجه يكون للكلاله بأسره إن لم يكن معهم جد و لاجده من قبل أب أو أم . وميراث كلاله الأب والأم أو كلاله الأب يقسم مثل ميراث الولد فإن كانوا ذكورا فإنهم يرثون بالقرايه بالسويه و إن كن إناثا يرثن بالفرض مثل البنات و إن كانوا ذكورا وإناثا يرثون بالفرض للذكر مثل حظ الأنثيين فإن كان الوارث أخوا واحدا حاز جميع الميراث بالقرايه و إن كان أكثر كان المال لهم بالسويه. و إن كان الوارث أختا كان لها جميع المال نصفه بالفرض والباقي بالرد و إن كانتا أختين من قبل الأب والأم أو من قبل الأب فحكمها حكم البنيتين .

[صفحه ٣٨٩]

فإن كان الوارث كلاله واحده للأم كان الجميع له سدسه بالفرض والباقي بالرد و إن كان أكثر من ذلك كان المال بينهم بالسويه ثلثه بالفرض والباقي بالرد. و إن اجتمع كلاله الأب والأم أو الأب وحده و كلاله الأم فإن كان كلاله الأب والأم واحدا ذكرا و كلاله الأم واحدا ذكرا كان أو أنثى كان السدس لكلاله الأم بالفرض والباقي لكلاله الأب والأم بالقرايه. و إن كان مكان كلاله الأب الذكر أنثى كان على ذلك إلا أنها تأخذ نصف المال بالفرض والباقي بالرد. و لايرد على كلاله الأم مع كلاله الأب والأم لا- مع كلاله الأب وحده إذا لم يكن كلاله الأب والأم لأنه يقوم مقامه إذا عدم و لايرث معه إذا وجد و إذا اجتمع كلاله الأب والأم وزاحمهم زوج أو زوجه كان النقصان داخلا على كلاله الأب كما على الأب نفسه و إذا اجتمع كلاله الأب

والجد والجده من قبله وكلاله الأم والجد والجده من قبلها كان لقرابه الأب نصيب الأب للذكر مثل حظ الأنثيين وحكم الجد حكم الأخ وحكم الجد حكم الأخت ولقرابه الأم نصيب الأم و كان بينهم بالسويه و إن كانوا ذكورا وإناثا سواء زاحمهم الزوج أو الزوجه أو لم يزاحمهم . وجمله أمرهم أن الكلالتين إذا اجتمعتا معا وكانت التركة وفقا لسهامهما أخذت كل واحده سهمها و إن كانت زائده عليها كانت الزيادة لتركه الأب و لا تكون التركة ناقصه عن السهام و إن كان معهم جدا وجده أو كلاهما كان كأحدهم إن كان من قبل الأب والأم أو الأم على ما ذكرنا. و إن زاحمهم زوج أو زوجه كان النقصان داخلا على قرابه الأب دون قرابه الأم على ما ذكرناه

[صفحه ٣٩٠]

فصل فى بيان ميراث أولاد الإخوه والأخوات

من يرث بالنسب ضربان إما يرث بنفسه أو بغيره فمن يرث بنفسه الولد والوالدان و من سواهم يرث بغيره ويرث نصيب من يدلى به ذكرا كان أو أنثى واحدا كان أو أكثر. وولد الإخوه والأخوات لا يرث مع من يتقرب به و لا مع من هو فى مثل درجته ويرث مع الجد والجده والزوج والزوجه على حد ما يرث المتقرب به معهم وولد الإخوه لأب لا يرث مع ولد الإخوه لأب وأم كما لا يرث الإخوه لأب مع الإخوه أو الأخوات لأب وأم وولد الإخوه للأم يرث مع ولد الإخوه لأب وأم أولأب إذا لم يكن للأب والأم كما يرث الإخوه للأم مع الإخوه للأب والأم والأقرب يمنع الأبعد أبدا. و إن كان الأقرب أنثى لأنثى ومتقربا بسبب واحد من جهه أب وأم أو كليهما والأبعد ذكرا للذكر ومتقربا بسببين على أى وجه و من يتقرب بسببين أو بسبب الأب وحده يقتسمون المال بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين و من يتقرب بالأم كان

الذكر والأنثى فى القسمة سواء وولد كل أخ أو أخت لأب أو أم أو كليهما إذا كان منفردا حاز جميع الميراث و إن كان معه غيره المال بينهما أو بينهم على حسب الاستحقاق . فإن خلف الميت ولد أخ له لأب وأم وولد أختين له لأب وأم وولد أخ لأم وولد أخوات لأم وولد إخوه لأب سقط ولد الإخوه لأب و كان ثلث المال لولد الأخ والأخوات لأم وقسم الثلث بالسوية على عدد الإخوه والأخوات لأم وقسم ولد كل أخ أو أخت نصيبه بينهم بالسوية و كان الثلثان نصفه بين ولد الأخ لأب وأم للذكر مثل حظ الأنثيين ونصف الثلث الباقي لولد إحدى الأختين

[صفحة ٣٩١]

والباقى لولد الأخرى من الأختين كذلك و على هذا حكم الباب

فصل فى بيان ميراث الأزواج والزوجات

الزوج والزوجه يتوارثان على كل حال ما لم يكن فيهما شىء من الموانع على وتيره واحده فى الحالين مع الولد وولد الولد و إن نزلوا و مع فقدهم وربع الزوجه أو ثمنها لواحدة أو اثنتين وثلاث وأربع على سواء فإن كانت الزوجه ذات ولد من زوجها المتوفى عنها لزم ميراثها فى جميع تركاته و إن لم تكن ذات ولد منه لم يكن لها حق فى الأرضين والقرى والمنازل والدور والرباع . وروى روايات مختلفات بخلاف ذلك و إذا كان لرجل أربع زوجات وطلق واحده طلاقا بائنا وتزوج بأخرى ومات واشتبهت المطلقة بغيرها كان للجديده ربع نصيب الأزواج وثلاثة أرباع نصيبهن بين الأربع بالسوية و إدامات المرأه وخلفت زوجها و لم تخلف وارثا سواه بوجه كان جميع المال للزوج نصفه بالفرض والنصف بالرد

فصل فى بيان ميراث الأجداد والجدا

الجد من قبل الأب بمنزله الأخ من قبله والجده من قبله بمنزله الأخت والجد والجده من قبل الأم بمنزله الأخ والأخت من قبلها إلا أن الجد أو الجدّه أو كلاهما يأخذ ثلث المال مع الجد أو الجدّه من قبل الأب أو كليهما و مع الأخ أو الأخت من قبله أو كليهما. و لا يأخذ واحد من الكلاله معهم غير السدس من المال و قد ذكرنا حكم الجد

[صفحة ٣٩٢]

والجدّه مع الإخوه والأخوات فى الميراث و مع أولادهم . و لا يرث مع الجد والجدّه و لا مع واحد منهما كان من قبل الأب أو من قبل الأم أحد من الجد الأعلى و لا من الجدّه العليا و لا من أولادهما من العمومه والخثوله والعمات والخالات و لا من أولادهم فإن انفرد أحدهم بالميراث حاز الجميع و إن كان معه سواه لم يخل من ثلاثه أوجه إما كانا لأب أو لأم أو كان أحدهما لأب والآخر لأم

فإن كانا لأم كان بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين و إن كان لأم اقتسما بالسويه و إن كان أحدهما لأب والآخر لأم كان الثلثان للجد أو الجده من قبل الأب أولهما على ما ذكرنا. والثلث للجد أو الجده من قبل الأم أولهما بالسويه فإن زاحمهم زوج أو زوجه كان النقصان داخلا على قرابه الأب والجد الأدنى والجد الدنيا يمنعان الأعلى والعليا. و إن خلف الميت جد أبيه وجدته من قبل أبيه ومثلهما من قبل أمه وجد أمه وجدتها من قبل أبيها ومثلهما من قبل أمها كان المال بينهم أثلاثا فالثلثان منها بين قرابه الأب ثلثا الثلثين للجد والجده من قبل الأب وثلثه للجد والجده من قبل الأم للذكر مثل حظ الأنثيين وقيل فى الجد والجده من قبل الأم بالسويه وثلث الأصل نصفه بين جد الأم وجدتها من قبل الأم بالسويه ونصفه بين جدها وجدتها من قبل الأب بالسويه و على ذلك يدور حكم الباب

فصل فى بيان ميراث ذوى القربات

ميراث العم والعمه من قبل الأب والأم أو من قبل الأب وحده مثل الميراث الإخوه والأخوات من قبله وميراث الخال والخاله مثل ميراث الإخوه والأخوات من قبل الأم وأولادهم مع عدمهم يقومون مقام آبائهم والأقرب يمنع الأبعد و إن

[صفحه ٣٩٣]

كان الأبعد يدلى بسببين والأقرب بسبب إلا فى مسأله واحده وهى إذامات الرجل وخلف عما لأب و ابن عم لأب وأم كان المال لأبن العم لأب وأم دون العم لأب و لا يتعدى عنه إلى غيره . والمنفرد بالميراث من العمومه والعمات والخنوله والخالات وأولادهم و إن سفلوا يحوز جميع المال و إن كان معه غيره و كان مثله كان المال بينهما و إن كان خلافه لم يخل من ثلاثه أوجه إما يكون أحدهما عما والآخر

عمه أوخاله- أوخاله فإن كان عمه وعمه على سواء كان المال بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين و إن كان عمه وخاله أوخاله كان نصيب الأب للعم والعمه فى أخته ونصيب الأم للخال أوخاله. و إن خلف عمومه وعمات من قبل الأب والأم ومثلهم من قبل الأب ومثلهم من قبل الأم وخئوله وخالات من قبل الأب أو الأم أو كليهما كان ثلث المال لقرابه الأب وثلثه لقرابه الأم. فما كان لقرابه الأب يكون ثلثاه للعمومه والعمات من قبل الأب والأم للذكر مثل حظ الأنثيين وثلثه للعمومه والعمات من قبل الأم بينهم بالسويه وتسقط العمومه والعمات من قبل الأب وحده . و مالقرابه الأم ثلثاه للخئوله والخالات من قبل الأب والأم وثلثه للخئوله والخالات من قبل الأم وتسقط الخئوله والخالات من قبل الأب فإذا عدم العمومه والعمات والخئوله والخالات من قبل الأب والأم قام من هو من قبل الأب خاصة مقامهم . وقرابه الأم واحدا كان أو أكثر ذكرا كان أو أنثى يتقرب بسبيين أو بسبب واحد يأخذ جميع نصيب الأم مع قرابه الأب و إن كانوا جماعه إذا كان فى درجتهم و إن كان على العكس من ذلك فكذلك .

[صفحه ٣٩٤]

وولد العمومه والعمات والخئوله والخالات يقومون مقام آبائهم وأمهاتهم ويقتسمون المال على ما ذكرنا مع التساوى فى الدرج والسبب . والذكر إذا دلى بأنثى يأخذ نصيبها والأنثى إذا دلت بذكر تأخذ نصيبه . و بنت عم و بنو عمه إذا اجتمعوا كان لها ثلثا المال ولهم ثلثه و على هذا و إن نزلوا فإن زاحمهم الزوج أو الزوجه كان النقصان داخلا على قرابه الأب و إن اتفق أن يكون العم خالا والعمه خاله و ابن العم أخا كان الميراث فى ابن العم بالإخوه و فى العم والعمه بالوجهين

فصل فى بيان توارث أهل ملتين

المسلم يرث الكافر و لا يرثه الكافر و الإسلام على اختلاف المذاهب و الآراء مله واحده يرث بعض أهله بعضا و الكفر على اختلافه فى حكم المله الواحد و إذامات مسلم و خلف وارثا مسلما فقد ذكرنا حكمه و إن لم يخلف وارثا مسلما أو خلف ذا رحم كافرا كان ماله لبيت المال فإن أسلم الكافر على ذلك و قد نقل التركة إلى بيت المال لم يستحق شيئا و إن لم تنقل استحق المال على ما ذكرنا. و إن خلف وارثا مسلما و ذا قرابه كافرا و أسلم على المال لم يخل من أربعه أوجه إما يكون الوارث المسلم واحدا أو أكثر و اقتسما جميع المال أو بعضه أو لم يقتسما. فالأول لم يستحق من أسلم. و الثانى كذلك.

[صفحه ٣٩٥]

و الثالث استحق حقه مما لم يقتسما. و الرابع لا يخلو إما يكون أحق بها من غيره أو يكون مثله فإن كان أحق بها حاز جميعها و إن كان مثله قاسمه على قدر الاستحقاق. و إن مات الكافر لم يخل من ثلاثه أوجه إما يكون وارثه كافرا أو مسلما أو كلاهما. فالأول يكون ميراثه للكافر. و الثانى يكون للمسلم. و الثالث كذلك. و إن كان الكافر أقرب من المسلم و إن كان مكان ذى القرابه مولى نعمه فكذلك و إن خلف ولدا طفلا من أم مسلمه كان ميراثه له لأن الولد يلحق بأشرف الأبوين فإذا بلغوا و أسلموا أخذوا المال و إن لم يسلموا قهروا عليه فإن أبوا قتلوا و كان ميراثهم لو ارثهم المسلم فإن لم يكن له وارث مسلم كان لبيت المال. و أما المرتد فضربان أحدهما يكون مولودا على فطره الإسلام فإذا ارتد قسم ماله على ورثته المسلمه و قتل إن ظفر به على كل حال فإن لحق بدار الحرب

وكسب مالا كان لوارثه المسلم بعد موته . والآخر لا يكون مولودا على فطره الإسلام فإن ظفر به وتاب كان ماله له و إن لم يتب قتل و كان ماله لورثته المسلمه أولييت المال إن لم يكن له وارث سواه

فصل فى بيان حكم ميراث القاتل

من قتل مورثه لم يخل من أربعة أوجه إما قتله عمدا وعدوانا أو عمدا

[صفحه ٣٩٦]

و لم يكن ظالما له بالقتل أو قتله خطأ أو شبيها بالخطأ. فالأول لا يستحق شيئا من ميراثه و كان ميراثه لغيره من الورثه و إن كان أبعد منه أو يتقرب به . والثانى لا يسقط حقه من الميراث بسبب قتله . والثالث يرثه من التركة دون الدية وقيل يرث الدية أيضا وقيل لم يرث من التركة أيضا و إذا لم يرث لم يحجب الأم عن الثلث وأحد الزوجين عن السهم الأعلى إلى الأدون ويستحق الدية خمسها الولد و من يتقرب به والوالدان و من يتقرب بالوالد والزوج

فصل فى بيان ميراث الحر من المملوك والمملوك من الحر

المملوك لا يرث ولا يورث فإن مات حر لم يخل الحال من ثلاثه أوجه إما يكون من يصلح لكونه وارثا له حرا أو مملوكا أو بعضهم حرا وبعضهم مملوكا. فإن كان حرا فقد ذكرنا حكمه . و إن كان مملوكا لم يخل من سته أوجه إما يكون ولدا واحدا أو أكثر أو يكون أحد الوالدين أو كليهما أو يكون الولد والوالدان معا أو يكون الولد وأحد الوالدين. فالأول إن وقت التركة بثمانه و جب إزالة رقه والثالث حكمه كذلك والثانى والرابع إن وقت التركة بأثمانهم جميعا و جب إزالة رقههم و إلا فلا فإن وقت وفضل شىء أعطوا الفاضل .

[صفحه ٣٩٧]

والخامس والسادس فالحكم فيهما أيضا على ما ذكرنا و روى فى الجد والجده والأخ والأخت وجميع ذوى الأرحام كذلك . و إن لم تف التركة بثمانه و حرر قبل نقل المال إلى بيت المال أو كان بعضهم حرا وبعضهم مملوكا وعتق و كان الوارث الحر واحدا أو كان أكثر واقتسموا المال كله أو بعضه أو لم يقتسموا فهو على ما قلنا فى المسلم إذا خلف ورثه كفارا أو مسلمين وكفارًا. والمكاتب المطلق إذا حرر

بعضه ورث وورث منه بقدر الحريه وكذا حكم من حرر بعضه ورق بعضه ولاحظ للمملوك فى حجب الأم و لا فى المنع من السهم الأعلى إلى الأدون

فصل فى بيان الميراث بالولاء

الولاء على ثلاثة أضرب ولاء عتق وضممان جريره وإمامه. فولاء العتق يحصل بأن يعتق إنسان عبدا تطوعا لوجه الله تعالى ولا يبرأ من جريته . وحكم المدبر و من عتق عليه إذا ملكه و من أعتقه عن غيره بغير إذنه كذلك . والمعنى رجل وامرأه فإن كان رجلا و له ولاء على عتيق ومات العتيق و لم يكن له وارث من جهة النسب و لا لزوج كان ميراثه لمولاه فإن مات مولاه كان ميراثه لولده الذكور دون الإناث ولوالده . والإخوة من قبل الأب والأم يقاسم الجد من قبل الأب والإخوة للأب يقوم مقام الإخوة للأب والأم مع عدمها على ترتيب سائر الموارث و لا نصيب للبنات و لا للأم و لا لمن يتقرب بها فى الميراث بالولاء نصيب فإن كان للعتيق وارث

[صفحه ٣٩٨]

نسبا كان الميراث له دون المولى و إن كان له زوج أخذ نصيبه و ما بقى فلمولاه . و إذامات العتيق و له عتيق و لم يكن لأحدهما وارث من النسب كان ميراثه إذامات لمولى المولى فإن لم يكن مولى المولى حيا أو مات بعده كان ميراثه لعصبته . و إن كان المعنى امرأه كان ولاؤه لها فإن ماتت كان ولاء العتيق لعصبته دون ولدها . و إذا زوج رجل أمته من عبد غيره ثم أعتقها لم يخل إما كانت حاملا

عند العتق أو غير حامل فإن كانت حاملا أو أعتقها وولدها بعد الولاده ثم أعتق العبد مولاه لم ينجر ولاء الولد إلى مولى العبد و إن لم تكن حاملا ثم حملت بعده فأعتق إنسان جد الولد من قبل الأب

انجر إليه ولاؤه فإن أعتق أباه مولاه انجر إليه ولاؤه . والولاء لا يباع ولا يوهب . فأما ولاء ضمان الجريه فيحصل بأحد أربعة أشياء بأن يسلم رجل على يد غيره فيواليه أو بأن يلتقطه فيواليه أو بأن يكون عتيقا سائبه فيوالي إنسانا أو بأن يكون إنسانا مجهول النسب فيوالي أحدا على أن يضمن جريته . فإذا مات الموالى و لم يخلف وارثا قريبا أو بعيدا أو زوجا كان ميراثه لمولاه فإن كان له وارث ذو قرابه كان ميراثه له و إن كان له زوج أخذ نصيبه والباقي لمولاه إذا لم يكن له وارث من جهة النسب وهذا الولاء يسرى إلى ولده الصغار دون الكبار فإن أراد الموالى إبطال الولاء كان له إذا لم يؤد المولى شيئا من جنايته فإن مات من له الولاء لم يرثه وارثه . و لاتجوز الموالاه بين المسلم والكافر بحال إلا الذمى فإنه يجوز له أن

[صفحه ٣٩٩]

يوالى مسلما . و أموالاء الإمامه فهو أن يموت إنسان و لاوارث له بوجه من الوجوه فإن ميراثه للإمام

فصل فى بيان ميراث الأسير والحميل والمفقود والجنين

الأسير فى بلاد الشرك من المسلمين إن عرف حياته ومات له موروث احتفظ بحقه من الميراث حتى يرجع فيأخذ أو يموت فيورث وارثه إن كان له وارث أو ينقل إلى بيت المال إن لم يكن له وارث أو يقسم على فقراء المسلمين إن لم يكن إيصاله إلى الإمام . و إن لم يعرف موته و لحياته فهو مفقود . والحميل المجلوب فى بلاد الشرك فإن تعارف نفسان منهم أو أكثر بنسب يوجب التوارث واعترفا بذلك و لم يشتهرا بغير ذلك النسب قبل منهما بلا بينه . و إذا أقر إنسان بوارث ذى رحم يرث بنفسه مثل الولد والوالدين فإن كان الولد صغيرا قبل منه بشرطين كون الصغير مجهول النسب غير منازع فى

نفسه و إن كان كبيرا قبل منه بأربعة شروط وتوارثا إمكان كونه ولدا له وتصديقه إياه وكونه غير منازع في نفسه وكونه مجهول النسب فإن أقر بأحد والديه قبل منه بشرطين وتوارثا إمكان ذلك وتصديقه إياه . و إن أقر بمن يرث بغيره و كان له ورثه مشهوره النسب لم يقبل منه بغير بينه و إن لم يكن له بينه و لا ورثه و كان المقر به طفلا- قبل منه وورثه الطفل و هو لم يرث الطفل بحال . و إن أقر به بالغا وصدقه قبل منه وتوارثا.

[صفحة ٤٠٠]

و إن أقر بوارث آخر معه وصدقه و لم يكن معه وارث سواه و كان المقر به مثله تقاسما و إن كان أولى به دفع جميع المال إليه و إن أقر بأكثر من واحد وصدقه دفعه فكذلك و إن أقر بواحد بعد واحد و قال هذا أولى بالميراث و دفع إليه المال ثم أقر بآخر و قال هذا أولى منه أو مساو له غرم للثاني ما يستحقه بإقراره و على ذلك بالغا ما بلغ سواء أقر بذى قرابه أو أحد الزوجين . و إن كان معه وارث سواه وصدقه في ذلك و كانا عدلين و كان المقر به غير مشهور بنسب آخر وصدقه قبل منهما على جميع الورثه و ألحق نسبه و إن لم يكونا عدلين لم يلحق نسبهما و لزمهما له مما في أيديهما نصيبه . و أما الجنين فإذا سقط حيا ورث وورث منه وعلامة كونه حيا الاستهلال . و إذامات رجل و خلف ولدا وامرأه حبلى عزل سهم ذكرين للحمل و قسم بقيه المال على بقيه الورثه فإن ولدت ذكرين توأمين فذاك و إن ولدت واحدا أو واحده أعطى نصيبه و قسم الباقي على قدر الاستحقاق . و أما المفقود فهو من غاب عن

وطنه و لم يعلم بحياته و لاموته و لا خبره فإذا كان كذلك لم يتعرض لماله حتى يصح موته أو تمضى عليه مده لا يعيش إليها مثله فإن ظهر موته قبل استحقاقه للميراث رد ما عزل له على مستحقه و إن مات بعد الاستحقاق للميراث قسم على ورثته أو نقل إلى بيت المال إن لم يكن له وارث

فصل فى بيان ميراث الغرقى والمهدوم عليهم دفعه

إذا غرق اثنان أو أكثر دفعه أو احترقوا أو هدم عليهم أو قتلوا لم يخل حالهم من ثلاثة أوجه إما يعلم موتهم فى حاله واحده أو تقدم موت بعضهم على بعض أو لا يعلم شىء من ذلك ويجوز تقديم موت كل واحد منهم على الآخر. فالأول لا يكون بينهما توارث مع القرابه الموجه للتوارث . والثانى يرث من تأخر موته من الذى تقدم موته على قدر استحقاقه منه .

[صفحه ٤٠١]

والثالث يورث كل واحد منهما من صاحبه من نفس تركته دون ماورثه منه وينقل منه إلى بقيه ورثته . ويقدم الأضعف فى الميراث على الأقوى مثاله ثمانية نفر فى سفينه فغرقت بهم أو فى بيت فانهدم عليهم وهم زوج وزوجه وأب كل واحد منهما و ابن وبنت فقدم توريث الزوجه على الزوج ويورث كل واحد من الوالدين على ولده من نفس التركة دون ماورثه من صاحبه فورثت الزوجه الثمن من الزوج ثم الزوج الربع منها ثم ورثت الزوجه الثلث والسدس من الابن والبنت ثم الزوج الباقي منهما إن لم يكن لهما وارث آخر لأنهما أبواهما. و إن كان لكل واحد منهما ولد أعطى السدس وورث أبوا كل واحد منهما السدسين وورث كل واحد منهما من أبويه ما يستحقه وورث الابن والبنت منهما ما يخصهما وورث هذا من ذاك من نفس تركته ومما ورثه من الآخر دون ماورثه منه ثم تنتقل منه بقيه تركته

مع ماورثه من غيره إلى بقيه ورثته أو إلى الإمام إن لم يكن له وارث . و إن مات شخصان كذلك و كان وارث كل واحد منهما واحدا و لم يكن لهما وارث سقط هذاالحكم لفقد الفائده و ذلك إذامات أب و ابن و لاوارث للأب سوى هذاالابن وللابن ولد أو لاوارث لهما أصلا

فصل فى بيان ميراث الخنثى

من كانت له آله الرجال والنساء معا فهو خنثى ولها ثلاثة أحوال إما يحكم عليه بالذكوره أو بالأنوثه أو يشكل أمره . ويعتبر حاله بالمبال فإن خرج البول من آله الرجال فهو رجل و إن خرج من آله النساء فهي امرأه و إن منهما معا اعتبر بآله سبق البول منها فإن خرج من

[صفحه ٤٠٢]

الآلتين اعتبر بما ينقطع منها أخيرا فإن خرج منهما دفعه وانقطع عنهما دفعه فهو مشكل أمره فإن بان ذكرا كان ميراثه ميراث الرجال و إن بان أنثى كان ميراثها ميراث النساء و إن أشكل أمره ورث نصف الميراث الرجل ونصف ميراث الأنثى . وقيل يفرض بنتا ونصف بنت مثاله مات رجل وخلف ابنا وبنتا وخنثى فإن فرض الخنثى بنتا كانت الفريضة من أربعة للابن اثنان وللبنات واحد وللخنثى واحد و إن فرض ابنا كان لكل واحد من الابن والخنثى اثنان وللبنات واحد فالفريضة من خمسة فتضرب أربعة فى خمسة فتحصل منها عشرون فتضرب عشرون فى حالتى الخنثى فتصير أربعين منها ثلاثة عشر للخنثى وثمانية عشر للابن وتسعه للبنات و إن عد الخنثى بنت ونصف كانت فريضتهم من تسعه فيكون للابن أربعة وللبنات اثنان وللخنثى ثلاثة و على ذلك يدور حساب الخنثى فى الميراث . و إن خلف مولودا لم يكن له ماللرجال و لا ماللنساء و له ثقب يخرج

منها البول فإن خرج منتحيا كان ذكرا و إن خرج البول غيرمنتح كان أنثى فإن اشتبهه فالحكم للقرعه. فإن خلف مولودا له رأسان على بدنين في حقو واحد فإن نام على أحدهما دون الآخر أو ناما معا ونبه أحدهما برفق و لم ينتبه الآخر كانا اثنين و إن خالف ذلك كانا واحدا و من تبرأ

عندالحاكم من جريره ابنه و من ميراثه ثم مات الولد لم يرثه و كان ميراثه لغيره من عصبته

فصل في بيان ميراث ولد الملاعنه وولد الزنى

ميراث ولد الملاعنه للأم أو من يتقرب بها إن ماتت الأم و هو يرثها ويرث

[صفحه ٤٠٣]

من يتقرب بها إليه و إن كان ممن اتنفى باللعان عنه لجهه الأمومه دون الأبوه والأب لا يرثه بحال و إن أقر به بعد و هو لا يرثه أيضا إلا إذا أقر به بعد ذلك . و أما ولد الزنى لا يرث أحدا إلا لزوجه وولده وولد ولده و لا يرثه أحد إلا من يرث هو منه و من مات منهما عن غيروارث كان ميراثه للإمام

فصل في بيان ميراث المجوس

روى أصحابنا رضى الله عنهم فى ميراث المجوس ثلاث روايات إحداها أنها ترث بكل نسب و سبب صحيحين أو فاسدين فى شرع الإسلام . والثانيه أنها ترث بكل نسب صحيح و فاسد و بكل سبب صحيح غير فاسد. والثالثه أنها ترث بنسب و سبب صحيحين غير فاسدين ونحن نقول بالقول الأول و لا يمكن فى نسبتها ما يستحق به الميراث بالفرض من وجهين ويمكن ذلك من جهه النسب والسبب معا. و إن خلف من يمكن أن يرث بوجهين و يمنع أحدهما الآخر لم يرث إلا بواحد مثل من يرث إماما هى أخت أوبنتا هى أخت من قبل الأم أو ابنا هو أخ أوبنتا هى بنت بنت أو ابنا هو ابن بنت و على هذا لأن الأقرب يمنع الأبعد و إن اتفق أن لا يمنع أحدهما الآخر ورث من وجهين كمن يكون عما خالا أو عمه خاله و إن اتفق مع كونه عما خالا كونه زوجا أو مع كونها عمه خاله كونها زوجة ورث بالأوجه الثلاثه

فصل فى بيان جمل يعرف بها استخراج سهام الموارث

السهام المسماه فى كتاب الله تعالى سته و قد ذكرناها ومخارجها على

[صفحه ٤٠٤]

الصحه خمس فمخرج الثلثين والثلث ثلاثه. ومخرج النصف اثنان . ومخرج الربع أربعة. ومخرج السدس سته. ومخرج الثمن ثمانيه. فإن اجتمع فى فريضه سهمان أو أكثر واختلف المخارج اعتبرنا بالمخرج الأعلى مثل النصف والثلث لبنت وزوجه أو الثلث والسدس والنصف للأم والأب والزوج أو الربع والثلثين للزوج والبنتين أو للزوجه والأختين وأمثالها. فإن خرج السهام من المخرج الأعلى فذاك مثل من مات وخلف زوجا وأبوين فإنه يكون للزوج النصف وللأم الثلث مع فقد من يحجبها والسدس مع وجوده

والسدس أوالثلث للأب فيكون الحساب في ستة وتنقسم على صحه. و إن خرجت منه وفضل شىء يحتاج إلى الرد على واحد
فقد صح أيضا مثل زوجه و بنت فتخرج السهام من ثمانية للبنت

أربعة وللزوجه سهم واحد وفضل ثلاثه فهى للبنت . و إن لم تخرج السهام من المخرج الأعلى لم يخل إما يحتاج إلى الرد أو لم يحتاج فإن احتاج لم يخل من ثلاثه أوجه إما لا يخرج منه سهام الأصل أو سهام الرد أو سهام الأصل والرد معا مثل زوجه وأختين لأب وأم أولأب أو كالتين لأم أو زوجه و بنتين أو أكثر فإن جميع ذلك لا ينقسم على سهام الأصل و لا الرد والوجه فى ذلك أن يضرب المخرج الأعلى فى الآخر فإن خرج منه سهام الأصل والرد فذاك و إن لم يخرج منه ضربت المحصول فى عدد من له الرد أو فى المخرج الثالث أو فى عدد من ينكسر عليه و قد صحت المسأله.

[صفحه ٤٠٥]

مثاله زوجه وأختان لأب وأم أولأب فللزوجه الربع و هو من أربعة وللأختين الثلثان و هو من ثلاثه فتضرب الثلاثه فى الأربعة فتحصل منها اثنا عشر فيكون للزوجه ثلاثه وللأختين ثمانيه فيبقى واحد لا ينقسم على الأختين على صحه فيضرب المبلغ فى عددهما فيصير أربعة وعشرون منها للزوجه ستة والأختين ستة عشر فيبقى اثنان لكل واحد منهما واحد بالرد. و إن كان مكان الأختين ثلاثه أو أكثر فعلى ما ذكرنا وكذلك إن كان مكان الأختين من الأب كالتان لأم فإنه لا يخرج من أربعة سهام الأصل و لا الرد والوجه فيه ما ذكرنا. و إن كانت زوجه و بنت كانت الفريضه من ثمانيه على ما ذكرنا فإن كانت مكان زوجه واحده ثلاث زوجات أو أكثر ومكان بنت واحده اثنتان أو ثلاث ضربت ثمانيه فى عدد الزوجات فصارت أربعة وعشرين منها ثلاث للزوجات لكل واحده واحد وللبنات بالفرض ستة عشر فيبقى ثلاثه فتقسم على ثلاث بنات و لا تنقسم على بنتين فيضرب المبلغ ثانيا فى عدد من يجب الرد عليه

ويحصل منه المطلوب . و إن خلفت المرأة زوجها وكلاهما لأم كان مخرج سهم الزوج اثنين ومخرج سهم الكلايتين ثلاثة لم يخرج من ثلاثة السهمان معا على صحة ضربت هذا في ذاك فحصل ستة فيخرج منها سهم الأصل دون الرد فتضرب المبلغ ثانيا في عدد من له الرد فيصير اثني عشر فتخرج منها سهم الأصل والرد وكذلك إن كان مكان الكلايتين ثلاثة أو أكثر. و إن خلفت زوجها وبنتا وأحد الوالدين كان الفريضة من ستة فيخرج منها سهم البنت و هو ثلاثة وسهم أحد الأبوين و هو واحد ولا يخرج سهم الزوج منها ولا سهم الرد فتضرب المبلغ في مخرج سهم الزوج فإن حصل المقصود

[صفحة ٤٠٦]

و إذا ضربت المبلغ الثاني في مخرج سهم الرد و قد صحت المسألة. فإن مات قبل القسمة أحد الورثة لم يخل من خمسة أوجه إما يكون وارثه وارث الميت الأول بعينه أو يكون بعض ورثة الأول يرثه أو بعض ورثة الأول يرث بعض ميراثه ويرث الباقي غيره أو يرثه غيره أو لا يكون له وارث. مثال الأول رجل مات وخلف بنتين أو بنتين وبنات لأم واحدة ثم مات بعده أحدهم و لم يكن له وارث سواهم فإنه لا يعتد في ذلك بموت الثاني والثاني لم يخل إما تصح فريضة ورثة الثاني من فريضة ورثة الأول أو لا تصح فإن صحت فذاك و إن لم تصح ضربت إحدى الفريضتين في الأخرى وصححتا معا. مثاله رجل مات وخلف ثلاثة بنين لأم وبنتين لأخرى ثم مات قبل القسمة أحد البنين أو إحدى البنيتين فإن فريضته من ثمانية فإن مات أحد البنين كان فرضه اثنان فيكون لكل أخ واحد و إن مات بعده أو مكانه إحدى البنات كان فرضها واحد فيكون للأخرى . و إن

مات وخلف ابنين وثلاث بنات لأم وبنتا أخرى لأم أخرى ثم ماتت بنت من البنات الثلاث قبل القسمه كانت فريضةهم أيضا من ثمانية و لم ينقسم نصيبها و هو واحد على ستة فضربت ثمانية في ستة فيكون لكل واحد من الابنين اثنا عشر ولكل واحد من البنات ستة فماتت إحداهن فيكون منها لكل واحد من إخوتها اثنان ولكل واحد من أختيها لأم واحد. والثالث إن صحت فريضة الأولى من الثانيه فذاك و إن لم تصح ضربت المسأله في عدد من ينكسر عليه .مثاله رجل مات وخلف أربع أخوات لأب وزوجه كان فريضة الزوجه من أربعة وفريضة الأخوات من ثلثه فضربت هذا في ذاك فحصل منها اثنا عشر

[صفحه ٤٠٧]

منها ثمانية للأخوات وثلثه للزوجه فيبقى واحد و لا ينقسم على أربعة فيضرب المبلغ في عدد من يحصل منها ثمانية وأربعون منها للزوجه اثنا عشر ولكل واحد من البنات تسعة فإذا مات واحد قبل القسمه وخلفت الأخوات الثلاث و ثلاث أخوات أخر لأم كان ثلث التسعه لهن و هو ثلثه لكل واحد واحد وثلثاها للأخوات من الأب لكل واحد اثنان . ومثال الثاني المسأله بعينها إلا أنه يكون مكان ثلاث أخوات للأم اثنتان أو أربع فتضرب المبلغ في عدد من ينكسر عليه و قد صحت المسأله. والرابع إن صحت المسأله الثانيه من الأولى قسمت منها.مثاله مات رجل وخلف أبا وابنين وبنتا فمات بعده قبل القسمه أحد الابنين وخلف ابنتين أو ابنين فتكون المسأله من ستة للأب منها واحد وللبنات أيضا واحد ولكل واحد من الابنين اثنان فمات أحدهما فيكون نصيبه لولديه لكل واحد منهما واحد و إن لم تصح منها ضربت إحدى الفريضة في الأخرى وصحت منه .مثاله المسأله المذكوره بعينها إلا أنه خلف الميت الثاني

مع الابنين بنتا ولا يمكن أن ينقسم اثنان على ابنين وبنت فتضرب سته في مخرج فريضتهم و هوخمسه فيحصل منها ثلاثون فينقسم عليهم جميعا على صحه. والخامس يكون نصيبه لبيت المال ولا يحتاج إلى بيان قسمه. مثاله امرأه ماتت وخلفت إخوه وأخوات وزوجا فمات الزوج قبل القسمه و لم يخلف وارثا فيكون ميراثه للإمام . ولا استخراج سهام المواريث والمقاسمات مسائل كثيره لا يحتملها كتابنا هذا فاقصرنا على القليل

[صفحه ٤٠٨]

كتاب الجنایات

اشاره

الجنایه ضربان جنایه على الغير و جنایه لا على الغير. فالجنایه على الغير أربعة أضرب جنایه على النفس أو على المال أو عليهما معا أو على العرض. فالجنایه على النفس ضربان جنایه على الإنسان و جنایه على الحيوان. فالجنایه على الإنسان ضربان جنایه بالقتل و جنایه بالجراح والجنایه على الحيوان كذلك. والجنایه على المال تكون بالسرقه أو بما هو في حكمه من نبش القبور وأخذ الكفن. والجنایه على النفس والمال جنایه المحارب و قد ذكرنا حكمها. والجنایه على العرض القذف والكلمه المؤذيه. والجنایه التي لا تتعلق بالغير ضربان شرب الأشربه المحظوره وعمل الخبائث. فالأشربه ثلاثه الخمر و كلما يسكر والفقاع والخبائث أربعة الزنى واللواط والسحق والقياده

[صفحه ٤٠٩]

فصل في بيان ماهيه الزنى و ما يثبت به و ما يلزم بسببه وأقسام الزناه

الزنى الموجب للحد وطء الرجل الكامل البالغ امرأه في فرجها حراما من غير عقد أو شبهه عقد أو شبهه نكاح و في الوطاء في دبر المرأه قولان أحدهما أن يكون زنى و هو الأثبت والثانى أن يكون لواطا. وشبهه العقد هي العقد على امرأه ممن يحرم عليه بالنسب أو الرضاع أو على امرأه ذات زوج مع فقد العلم بالحال و إن لم يعلم التحريم أو على امرأه في عده لزوج لها وسواء كانت عده وفاه أو عده طلاق بائن أو رجعي أو عقد على امرأه محرما أو تكون المرأه محرمة أو يكون كلاهما محرمين أو على امرأه تلوط بأبيها أو أخيها أو ابنتها فأوقب فإن عقد على إحدى هؤلاء غير عالم بالحال ووطئها اندرأ عنه الحد و إن كانت محرمة عليه فإن عرف الحال كان زانيا. وشبهه النكاح هي أن يجد الرجل امرأه على فراشه فظننها زوجته أو أمته فوطئها فإن علم أحدهما أو كلاهما كان العالم زانيا. وإنما يثبت بأحد شيئين بالبينه و بإقرار الفاعل على نفسه والبينه أربعة رجال من العدول وقيل ثلاثه رجال وامرأتان أو رجلان وأربع

نسوه ويلزم بشهاده رجلين وأربع نسوه الجلد دون الرجم . وإنما تقبل البيه مع ثبوت العداله بسته شروط قيامها فى مجلس واحد واعتبار المشاهده مثل الميل فى المكحله واتفاق معانى الشهادات فى الرؤيه والمكان والوقت والتقييد بالوطء فى الفرج الحرام فإن اختلفت الشهادات فى شىء سوى التقييد لم يثبت الزنى وتوجه الحد على الشهود و إن اختلفت فى

[صفحه ٤١٠]

التقييد لم يثبت الزنى و لم يتوجه الحد على الشهود و إن شهدوا على اجتماعهما فى ملاءه مع الملامسه والتصاق البشره و جب التعزير دون الحد. ويندرئ الحد عنهما أو عن المرأه بأحد خمسه أشياء بأن زاد بعض الشهود و قال أكرهها الرجل واندرأ الحد بذلك عن المرأه دون الرجل وبادعاء الزوجيه إذا لم يكن لها زوج ظاهر وبادعائها أنها بكر و قدشهدت لها أربع نسوه من المعتمدات و لم يلزم الشهود حد الفريه وبتوبتهما قبل قيام البيه و ب رجوع الشهود عن الشهاده أو بعضهم قبل إقامه الحد فإن كان زوجها أحد شهود البيه و لم يقذفها جاز فإن قذفها لم يجر و لزم الحد الثلاثه وأسقط الحد الزوج باللعان إن شاء. و أماثبوته بإقرار الفاعل فيصح بأربعة شروط بإقرار الفاعل أربع مرات فى مجالس متفرقات و كونه عاقلا كاملا مختارا فإن رجع قبل أن يتم أربعا سقط. ويستحب للحاكم التعريض إليه بالرجوع و إن رجع بعدالأربع لم يسقط إن كان موجه الجلد ويسقط إن كان موجه القتل ويجوز للإمام إقامه الحد إذاشاهد من غيرقيام بينه وإقرار من الفاعل و إن كان يتعلق بحقوق الناس لم يجر له ذلك إلا بعدمطالبه صاحب الحق باستيفاء حقه . و أما الزناه فضربان أحدهما يستوى فيه الإحصان وفقده والآخر لا يستويان .فما يستويان فيه يكون موجه القتل

و هو فى خمسة مواضع الزنى بزوجه الأب وبجاريته التى وطئها وقهر المرأة على فرجها ويسقط عنها الحد. وزنى الذمى بالمسلم ووطء كل ذات محرم مع العلم بأنها ذات محرم بعقد كان أو بابتىاع على اختلاف أحوال الواطئ . و ما لا يستويان فيه أربعة أضرب

[صفحة ٤١١]

أحدها موجه الجلد ثم الرجم و هو زنى الشيخ والشيخه بعد الإحصان . وثانيها موجه الرجم دون الجلد و هو زنى كل محصن سواهما. وثالثها موجه الجلد ثم النفى بعد جز الناصيه و هو من زنى بعد أن عقد على امرأه عقدا شرعيا دائما و لم يدخل بها. ورابعها موجه الجلد وحده و هو زنى غير محصن و لا مملوك . و ليس على النساء جز الناصيه و لا النفى و هو التغريب سنه عن البلد الذى هو به و إذا تكرر الزنى و لم يجلد بعد كل مره لم يلزم غير حد واحد فإن جلد بعد كل مره قتل فى الرابعه و حد المملوك على النصف من حد الحر ويقتل فى الثامنه و قيل فى التاسعه محصنا و غير محصن والمدبر والمكاتب المشروط عليه فى حكمه والمكاتب المطلق يحد حد الحر بقدر ما تحرر منه . و حد العبيد بقدر مارق فإن زنى فى مكان شريف عزر مع الحد و إن زنى فى وقت شريف غلظ عليه العقوبه. و من افتض بكرا حره بإصبعه لزمه مهر المثل وعزر من ثلاثين سوطا إلى تسعه وتسعين . و إن افتض أمه غيره بالإصبع لزمه عشر قيمتها والتعزير وحكم وطء المرأة فى الدبر مثل وطئها فى القبل . و أما الحد فى الزنى فعلى خمسة أضرب قتل و رجم و جلد ثم رجم و جلد وتعزير فمن وجب عليه القتل أمر بالاغتسال والتكفن و قتل بالسيف و إن رأى الإمام الرجم جاز و

إذا قتل صلى عليه ودفن وإن وجب عليه الرجم باعترافه و كان فى زمان معتدل فى غير حرم الله تعالى و حرم رسوله ع لم يحفر له حفيره و رجم . و يعتبر فى الرجم أربعة أشياء الرجم بصغار الأحجار و الرمى من خلفه

[صفحه ٤١٢]

و أن لا يضرب على رأسه و لا على وجهه فإن فر بعد مامسته الحجاره لم يرد. و إن وجب عليه الحد بالبينه حفر له حفيره و دفن فيها إلى حقويه إن كان رجلا- و إلى صدرها إن كانت امرأه و رجم فى حال الحر و البرد فإن فر رد على كل حال . و يعتبر وقت إقامه الحد أربعة أشياء إحضار طائفه من خيار الناس و أن لا يرمى من كان لله تعالى فى جنبه حد مثله و أن يرميه الإمام أولا إن ثبت بالاعتراف و الشهود إن ثبت بالبينه. و لا يجوز إقامه الحد على المرأه حتى تضع ما فى بطنها. و من يجب عليه الحد سبعة نفر رجل صحيح قوى و ضعيف نضو الخلق و مريض ثقل مرضه و خفيف المرض و امرأه حامل و حائل مستحاضه و غير مستحاضه. فإن وجب عليه القتل أو الرجم أقيم عليه على كل حال إلا فى أرض العدو أو فى الحرمين إذا التجأ إلى أحدهما بعد ما فعل فإن فعل فى الحرم أقيم عليه الحد فيه و إن وجب عليه الحد لم يقيم عليه فى حر شديد و لا برد شديد بل أقيم عليه فى الزمان المعتدل فإن كان صحيحا قويا أقيم عليه الحد كما وجد على هيئته عاريا كان أو كاسيا. و إن كان نضو الخلق ضعيفا معصوبا جلد بعذق فيه مائه شمراخ مره واحده أو بضعف فيه مائه من الخشب أو النبات و إن كان ثقیل المرض فكذلك و إن كان خفيف المرض آخر حتى

بيراً والحامل إذا وضعت حملها و كان حدها الرجم تركت حتى ترضع ولدها حولين كاملين و إن كان حدها الجلد وكانت ضعيفه أخرت حتى قويت و إن كانت قويه جلدت منفوسه و إن كانت مستحاضه أخر الحد إلى أن تطهر و غير المستحاضه لا تؤخر.

[صفحه ٤١٣]

والضرب يجب أن يكون أشد الضرب للقوى ويفرق على جميع جسده دون رأسه ووجهه وفرجه قائما للرجل وجالسه للمرأة مربوطا عليها ثيابها لئلا تهتك و فى بيتها إن كانت مخدره. و إذاوجب الجلد والرجم بدئ بالجلد و إن وجب القطع معهما بدئ بالجلد ثم القطع ثم الرجم و لا يوالى بين الحدود إذا اجتمعت فإذا أقيم واحد ترك حتى يبرأ ثم أقيم الآخر و لا يسقط الحد باختلاط العقل بعد الوجوب ويلزم التأديب بتقويل الأجنبي و لا يضمن الجلاد إن هلك المجلود إلا بالتفريط وحد المملوك تعزيز على النصف من حد الحر وتعزيزه

فصل فى بيان أحكام اللواط

اللوواط الفجور بالذكران و لم يخل إما تلوط بغيره على الإكراه أو مختارا. فالأول يغلظ فيه العقوبه. والثانى لم يخل إما أوقب أو لم يوقب. فإن أوقب و كان عاقلا- لزمه الحد كاملا- سواء تلوط بعقل أو مجنون أو صبى أو مملوك له أو غيره و إن تلوط مجنون فكذلك و إن تلوط صبى أدب و إن تلوط عبد بسيدته أو بغيره حد أيضا ويحد البالغ تاما إذا كان فاعلا والمفعول به إذا لم يكن مجنونا و لاصبيا فإن الصبى والمجنون يؤدبان إذا كانا مفعولا بهما ويحد المجنون ويؤدب الصبى فاعلين والعبد إذا تلوط به مولاه و ادعى الإكراه درئ عنه الحد. و إن لم يوقب لم يخل من ثلاثه أوجه إما كانا معا محصنين أو غير محصنين أو كان أحدهما محصنا والآخر غير محصن فإن كانا محصنين رجما و إن لم يكونا محصنين جلد كل واحد منهما

محصن رجم المحصن وجلد غير المحصن . و إن تلوط كافر بمسلم أقيم عليه حد الإسلام و إن تلوط كافر بكافر أو مسلم بكافر أقيم على المسلم حد الإسلام والحاكم بالخيار فى الكافر إن شاء أقام عليه حد الإسلام و إن شاء دفعه إلى أهل نحلته ليحكم فيه بحكمهم . و إن نام رجلا من أو رجل و غلام و هما مجردان فى إزار واحد من غير فعل عزر الرجل و أدب الغلام فإن عادا ثلاثا وعزرا بعد كل مره قتلا- فى الرابعه. والحر والعبد والمحصن و غير المحصن والعامل والمجنون إذا كان فاعلا- وأوقبوا سواء فى استحقاق الحد. واللواط يثبت بمثل ما يثبت به الزنى من البينه والإقرار على الوجوه المذكوره على سواء وحد المفعول به إذا كان عاقلا مثل حد الفاعل و من قبل غلاما عزر فإن كان الغلام محرما غلظ التعزير

فصل فى بيان أحكام السحق

إنما يثبت السحق بالبينه أو الإقرار على حد ثبوت الزنى واللواط بهما والحد فيه مثل الحد فى الزنى ويعتبر فيه الإحصان وفقده على حد اعتبارهما فى الزنى وحكم اختلاف المتساحقين من العقل والجنون والبلوغ والطفولة والحرية والأموه على حد اختلاف من تلوط بغيره فى لزوم الحد والتأديب

فصل فى بيان حد القيادة

القيادة الجمع بين الفاجرين للفجور والحد فيها ثلاثة أرباع حد الزانى فإن كان الجامع بينهما رجلا زيد له حلق الرأس والإشهار فى البلد فإن عاد ثانياه أعيد الحد عليه ونفى من بلده إلى آخر و ليس على النساء حلق ولانفى [صفحة ٤١٥]
ولا إشهار. ويثبت بشاهدين أو بإقراره و فى الرمى بها التعزير بما دون الحد فى الفريه

فصل فى بيان الحد على وطء الميت والبهيمة والاستمناء باليد

الموطوء ميتا امرأه و غلام والمرأه أجنبيه و غير أجنبيه فإن وطئ الرجل ميته أجنبيه لزمه حد الزنى مغلظا لانتهاكه حرمة الأموات و غير الأجنبيه إذا كانت زوجته أو أمته لزم فيه التعزير وحد العبد على النصف من حد الحر والحره والأمه والمسلمه والذميه سواء و إن وطئ غلاما ميتا كان بمنزله اللواط. ويثبت بشاهدين و بإقرار الفاعل مرتين و إن وطئ بهيمه له لم يؤكل لحمها أخرجت من البلد إلى آخر وبيعت فيها وتصدق بثمنها و إن كانت لغيره فكذلك إلا أن ثمنها لمالكها و إن كانت مأكوله اللحم فقد ذكرنا حكمها فى كتاب المباحات . و لا تقبل شهاده النساء فى ذلك ولزم فاعله التعزير إن كان عاقلا والتأديب إن كان صبيا أو مجنونا. و من استمنى بيده عزر بما دون التعزير فى الفجور أو ضربت يده بالدره حتى تحمر و إذا عزر فى ذلك ثلاث مرات قتل الرابعه

فصل فى بيان الحد على شرب الخمر وسائر المسكرات وشرب الفقاع و غير ذلك من الأشربه المحظوره

كلما يسكر كثيره فقليله وكثيره حرام . والمسكر خمر و غير خمر. فالخمر المتخذة من عصير العنب نيه كانت أو مطبوخه.

و غير الخمر جميع أنواع النبيذ. و كل طعام فيه خمر فهو حرام ويلزم بأكله الحد على حد شرب الخمر. و شارب الخمر ضربان مسلم و كافر. فالمسلم ضربان إما يشربها مستحلا لها أو غير مستحل فإن شربها مستحلا لها فقد ارتد ووجب قتله إلا أن يتوب و على الإمام أن يستتبه فإن شربها غير مستحل كان عليه الحد ثمانون جلده. و الحر و العبد و الرجل و المرأة فيها سواء فإن تكرر منه شربها تكرر فيه الحد إذا حد لكل مره و إن لم يحد لم يلزم غير حد واحد و إن ادعى شاربها فقد العلم بتحريمه و كان ممن يسمع منه ذلك نودى عليه فإن شهد أحد عليه بأنه عرفه بتحريمها أقيم عليه الحد. و يثبت

ذلك بشهادة عدلين أو بإقراره مرتين و إن شهد أحد بشرب الخمر وآخر بأنه قاءها وأمكن أن يكون القىء منها أو شهدا بأنه قاء أو بأنهما رأياه سكران أو أخذ سكران قبلت شهادتهما ويلزم على شاربها فى الثالثه القتل إذا حد مرتين وقتل فى الرابعه و إذا تاب من شربها كان حكمها حكم التوبه من الزنى فى سقوط الحد وغيره . والتعزير فيه بما دون الثمانين والصبى والمجنون يلزمهما التأديب و إذا حد عاريا مستور العوره إن كان رجلا و فرقت الجلادات على ظهره و كتفه فإن كان المحدود امرأه لم يخل إما كانت حاملا- أو حائلا- فإن كانت حاملا- تركت حتى تضع حملها وتطهر من النفاس و إن كانت حائلا غير مريضه حدث غير متكشفه. وتلزم إقامة الحد على البدار فإن شربها كافر وظهر بشربه للمسلمين حد و إن لم يظهر لم يحد و غير الخمر من المسكرات فإن شربه مستحلا لم يرتد و عزز على استحلاله و حد لشربه بعد استتابه الحاكم إياه فإن لم يتب كان فى حكم

[صفحه ٤١٧]

المرتد و إن شربه غير مستحل لزمه الحد. والتصرف فى المسكرات بالمشارت و علاجها واتخاذها واتخاذ الأدوية المعجونه بها لم يخل إما تصرف فيه مستحلا أو غير مستحل فالأول يستتاب فإن تاب و إلا قتل والثانى ينهى عنه فإن انتهى و إلا أدب فإن عاد و أدب ثلاث مرات قتل فى الرابعه. والفقاع فى حكم الخمر فى التحريم والنجاسه و وجوب الحد أو التعزير أو التأديب على شربه . و من يستحل شيئا من المحرمات و هو مولود على فطره الإسلام فقد ارتد فإن شرب أو أكل غير مستحل عزز فإن عاد غلظ عليه العقوبه فإن تكرر منه قتل عبره لغيره

فصل فى بيان السرقة وأحكامها و بيان إقامة الحد عليها

السارق من أخذ مال الغير من حرز مثله مستخفيا. وإنما يجب فيها القطع بتسعه شروط كونه كامل العقل غير مشتبته عليه بوجه

و أن يخرج المال من حرز مثله و أن يكون مقدار ربع دينار فصاعدا أو في قدر قيمته و أن يخرج دفعه واحده و أن يأخذ مستخفيا و أن لا يكون المال له و لا في حكمه و أن لا يكون ضيفا في دار من له المال إلا إذا كان البيت الذي فيه المال محرزا. والسارق أربعة أضرب حر بالغ عاقل و عبد كذلك و صبي و مجنون. فالحر البالغ العاقل إذا سرق من حرز مثله ما قيمته أو عينه ربع دينار و أخرجه دفعه واحده مستخفيا إلا إذا كان طعاما في عام المجاعة و لم يشتهه عليه و لم

[صفحة ٤١٨]

تكن السرقة عين ماله و لا في حكمه و لم يسرق من مال من هو في بيته ضيفا بإذنه من بيت محرز و شهد عليه عدلان أو أقر على نفسه بذلك طائعا مرتين و جب عليه القطع . و العبد لا تتوجه عليه السرقة إلا بالبينة دون إقراره فإذا ثبت عليه و جب عليه القطع . و الصبي و المجنون إذا سرق يلزمه التأديب فأما الصبي فله خمسة أحوال فإذا سرق أول مره عفى عنه فإن عاد ثانيا أدب فإن عاد ثالثا حكت أصابعه حتى تدمى فإن عاد رابعا قطعت أنامله فإن عاد خامسا قطع . و إقرار المجنون لا يثبت به شيء . و إن نبش قبراً و أخذ كفن الميت و كان قيمته نصابا لزم القطع و إن دفن فيه مالا و سرق لم يلزم به القطع لأن القبر حرز الكفن دون المال فإن كفن الميت بما لا يجوز التكفين به أو بما زاد على السنه و سرق الزائد لم يلزم به القطع . و الحرز كل موضع لا يجوز لغير مالكة الدخول فيه أو التصرف فيه بغير إذنه و كان مغلقا أو مقفلا. و إن سرق دفعه ما قيمته أقل من ربع دينار

حال السرقة لم يلزم القطع و إن توالى منه و إن نقب موضعا وأخذ المتاع ولفه ووضع داخل الحرز على ثقبه النقب ومد غيره يده إليه لم يلزمهما القطع و إن سرق عام المجاعة من الحرز ما قيمته نصاب أو أكثر من الطعام دون غيره لم يلزمه القطع و إن غصبه أحد مالا ووضع في حرزه فدخل المغصوب منه حرزه مستخفيا وأخرج عين ماله لم

[صفحة ٤١٩]

يلزمه شيء. و إن سرق الرجل مال ولده وولد ولده لم يلزمه شيء لأن مال ولده في حكم ماله و إن أخذ مالا غير مستحق كان سالبا أو غاصبا و لم يكن سارقا و إن طر جيب القميص الداخل وذهب بالمال كان سارقا و إن طر جيب القميص الخارج أو أخذ المال من الكم الخارج و لم يكن صاحب القميص اضطبعه لم يكن سارقا و إن اضطبعه كان سارقا. و إن أخذ الثمره من رأس الشجره لم يكن سارقا و إن قطفت ووضعت على الأرض وأحرزت بحرزه مثله وسرقها كان سارقا. و إن توالى منه السرقة وشهدت البيئه عليه بالجميع دفعه لم يجب عليه غير قطع اليد فإن شهدت عليه بسرقة واحده وسكت حتى قطعت ثم شهدت عليه بأخرى قطع ثانيا فإن تاب قبل قيام البيئه عليه أو بعده فحكمه في القطع على ما ذكرنا في باب الزنى في الحد فأما المال فيلزمه رده على كل حال قطع أو لم يقطع. والسرقة حق الله تعالى من وجه وحق الناس من وجه ويثبت من جهة القطع بشاهدين أو إقراره مرتين و من جهة الرد بشاهد وبيمين أو إقراره مره. و إن سرق اثنان معا نصابا قطعاً فإن كان كل واحد منهما تفرد بشيء آخر لم يقطع إذا لم يسرق مقدار

أحدها أن يكون السارق يده صحيحه وتقطع من أصول أصابعه من اليد اليمنى . وثانيها أن تكون يده شلاء و يقول أهل العلم بالطب أنها تندمل بعدالقطع وحكمها حكم اليد الصحيحه. وثالثها أن تكون يمينه شلاء و إن قطعت بقيت أفواه المجسه منفتحه وينتقل القطع إلى الرجل اليسرى . ورابعها أن تكون يمينه مقطوعه فإن قطعت قصاصا قطعت يساره و إن قطعت فى السرقة قطع رجله اليسرى . وخامسها أن يكون صحيح اليمين إذاسرق فذهبت بعد ذلك بآفه ويسقط عنه القطع . وسادسها أن يعود السارق ويسرق بعد أن قطع يمينه ويلزم قطع رجله اليسرى من الناتى فى ظهر القدم ويترك العقب . و إن عاد السارق ثالثا خلد فى السجن فإن سرق فى السجن قتل . وسنه القطع أن تعلق يده المقطوعه ساعه فى عنقه للاعتبار و إن سرى القطع إلى النفس لم يلزم شىء

فصل فى بيان الحد فى الفريه و مايجب التعزير من قذف غيره

لم يخل إما قذف زوجته و قدذكرنا ذلك فى اللعان أوقذف غيرها. و الذى قذف غيرزوجه خمسه أضرب حر مسلم بالغ و عبد و صبى و مجنون و كافر. فالحر المسلم البالغ العاقل لم يخل من خمسه أوجه إما قذف مثله أوقذف

عبدا أوصيبا أومجنونا أوكافرا. فإن قذف مثله لم يخل من ثمانية أضرب إما قذفه بما هوالمقذوف به أوغيره أوقذف جماعه بلفظه واحده أوقذف واحدا بلفظ واحد أوقذفه بأكثر من واحد أوتكرر منه لفظ القذف على التوالى أوتكرر منه اللفظ على التراخى أوقذفه منسوباً إلى الغير. فإن قذفه بلفظه القذف عارفا بها وبموضوعها وفائدتها و كان المقذوف بها من خاطبه و يكون محصنا لزمه الحد و كان للمقذوف المطالبه به والعفو عنه و إن

لم يطالب به و لم يعف عنه لم يقيم عليه الحد وبقى في ذمته . والمحصن من اجتمع فيه خمس خصال البلوغ والعقل والحريه والإسلام والعفه. و إن كان غيرمحصن عزر و لم يحد. و إن قذف بما المقذوف به غيره لم يخل إما كان الغير حيا أو ميتا فإن كان حيا كان إليه المطالبه والعفو و إن كان ميتا و كان المخاطب به وليه وحده والمقذوف قد كان محصنا حال حياته كان إليه المطالبه به والعفو و إن لم يكن محصنا كان له المطالبه بالتعزير والعفو عنه و إن كان معه غيره كان لكل واحد المطالبه والعفو فإن استوفى واحد سقط حق الآخر و إن عفا واحد لم يسقط حق الآخر من الاستيفاء. و إن كان المقذوف أحد الزوجين لم يكن للآخر فى الطلب والعفو حظ. و إن قذف جماعه بلفظه واحده وطالبوه دفعه واحده بعدإقامه اليينه لزمه حد واحد للجميع و إن طالبه واحد بعدواحد لزمه لكل واحد حد و إن قذفه بأكثر من قذف واحد لزمه حد لكل قذف . و إن قذف واحد امرأه بعدأخرى متواليا أو متراخيا لم يلزمه غيرحد واحد

[صفحه ٤٢٢]

إذا لم يحد للسابق و إن قذفه منسوبا إلى غيره لزم عليه حد للمقذوف وحد للمنسوب إليه إن كان كلاهما محصنا و إن لم يكونا محصنين لزم لكل واحد تعزير و إن قذف عبدا أو صبييا أو مجنونا من أهل الإسلام عزر. و إن قذف كافرا و كان ذميا عزر و إن كان حربيا لم يلزمه شىء. و إن قذف مكاتبا مطلقا حد حد من قذف حرا بالحساب وعزر بحساب الرق . و أما العبد فإن قذف محصنا حد و إن قذف غيرمحصن

أوصيبا أو مجنوناً أو ذمياً عزراً و إن قذف صبياً أو مجنوناً عزراً و إذ اتقاذف الصبيان والمجانين والعبيد عزروا. و إن قذف كافر مسلماً قتل و إن قذف مثله كان للحاكم الخيار بين إقامه حد الإسلام عليه و بين رده إلى أهل نحلته ليحكموا عليه . و إذ اتقاذف شخصان عزراً و إن قذف بالصریح راضياً أو غضبان لزمه الحد وكذلك حكم الكنايه المفيده لذلك إذا كان عارفاً بها وبفائدتها و إن عرض بالقذف لزمه التعزير و لا يختلف الحكم باختلاف اللغات . و من رمى غيره بكلام موحش لم يخل من أربعة أوجه إما يلزمه القتل أو الحد أو التعزير أو لا يلزمه شيء . فالأول من يسب النبي ص أو أحداً من الأئمة ع والكافر إذا سب مسلماً . والثاني كل مسلم بالغ عاقل قذف محصناً . والثالث سبعة نفر من قذف الصبيان والمجانين و أهل الذمه و غير المحصن والصبى إذا قذف واحداً من المسلمين أو من هو في حكمهم والمجنون . والرابع من قذف متظاهراً بالفسق أو كافراً و من قال كلمه مؤذيه غير مفيده للقذف لمسلم أو نيره بقلب يكرهه أو اغتابه و كان محصناً عزراً فإن كان

[صفحه ٤٢٣]

غير محصن لم يلزمه شيء و إن رماه موجهها بكلمه يحتمل السب وغيره أو غيره بشيء من بلاء الله أو أظهر عليه ما هو مستورا من بلاء الله عزراً و شرح ذلك كثير لا يحتمله كتابنا . والحد في القذف ثمانون وبالتوبه لا يسقط والتعزير ما بين العشره إلى العشرين ويجلد من فوق ثيابه و هو أهون من الجلد في الزنى وشرب الخمر

فصل في بيان أحكام المختلس والنباش والمحتمل والمفسد والخناق والمبنيج

المختلس من يستلب الشيء ظاهراً فإن أظهر السلاح فهو محارب و إن لم يظهر استحق العقوبه الرادعه دون القتل والقطع . والنباش من يشق القبور فإن نبش قبراً و لم يأخذ شيئاً عزراً أخرج الكفن إلى ظاهر القبر

أو لم يخرج فإن أخرج من القبر ما قيمته نصاب قطع فإن فعل ثلاث مرات وفات فإذا ظفر به بعد الثلاث كان الإمام فيه بالخيار بالعقوبه والقطع و إن عزر ثلاث مرات قتل فى الرابعه. والمحتال من يذهب بأموال الناس مكرًا وخداعًا وتزويرًا وشهاده بالزور وبالرساله الكاذبه يلزمه التأديب والعقوبه الرادعه والتغريم و أن يشهر بالعقوبه. والمدلس فى السلع والأموال فى حكمه . والمفسد المحارب والطارر وقد ذكرنا حكمهما. و من سرق الحر فباعه وجب عليه القطع .

[صفحه ٤٢٤]

والخناق من يأخذ بالمخنق أو يحبل أو غيره أو يضع مخده على فم غيره لم يخل من أربعة أوجه إما يموت المخنوق فى الحال أو بعده أو لا يموت أو يذهب بالمال فإن مات المخنوق فى الحال أقيد منه و إن ذهب بالمال من حرز مختفيا قطع ثم قتل فإن أشهر السلاح فهو محارب و إن لم يشهر السلاح و لم يمت فى الحال ثم مات بعدمده يموت فيها غالبا أقيد منه و إن لم يمت فيها غالبا لزم ديه عمد الخطيأ. و إن أرسله قبل أن يموت ثم مات قبل أن يبرأ وجب القصاص و إن برئ ثم مات عزر. والمبنج من يسقى غيره شيئًا مما يذهب بالعقل فهو ضامن لجنايه يده من نقصان العقل والحواس والجسم ويلزمه التعزير و إن أخذ شيئًا من الحرز مقدار نصاب مختفيا قطع بعد ما استرد منه

فصل فى بيان أحكام المرتد والساحر وغيرهما

المرتد عن الإسلام ضربان مولود على فطره الإسلام و غير مولود عليها. فالأول لا يقبل منه الإسلام ويقتل إذا ظفر به وتبين منه زوجته بنفس الارتداد وتلزمها العده إن دخلت ويصير ماله ميراثًا لورثته المسلمه. والثانى تقبل منه التوبه ويجب استتابته فإن تاب قبل منه وتبين منه زوجته التى لم يدخل بها فى الحال والتى دخل بها كان

نكاحه موقوفا فإن تاب قبل انقضاء العده فهو أحق بها و إن لم يتب بانت منه بانقضاء العده. و أما ماله فمراعى حتى يتوب أو يقتل أو يلحق بدار الحرب فإن تاب فهو له و إن قتل أو لحق بدار الحرب فهو لورثته ويتعلق بماله نفقه من تجب عليه نفقته قبل أن يصير لورثته و إن قتله إنسان قبل اللحق بدار الحرب عزز و أما ولده

[صفحه ٤٢٥]

فهو فى حكم المسلمين فإن بلغ و لم يصف الإسلام فهو عليه إن كان مولودا على الفطره فإن امتنع قتل و إن حملت امرأته به مسلمه فى حال كفره فكذلك و إن كانت كافره كان ولد كافر. و أما المرأه إذا ارتدت فلم يلزمها القتل بل حبست حتى تتوب و ضربت فى وقت كل صلاه فإن لحقت بدار الحرب وظفر بهاسبيت واسترقت . و أما الساحر فإن كان مسلما وقامت عليه به بينه قتل و إن كان كافرا عوقب عليه و من تنبأ حل دمه و من شكك بعد الإقرار فى صدق النبى ص أو قال ما أدرى أ هو صادق أم كاذب حل دمه و بمن أفطر يوما من شهر رمضان متعمدا من غير عذر عزز فإن أفطر ثلاثه أيام سئل هل عليه صومه فإن أنعم غلظ عليه العقوبه فإن ارتدع و إلا قتل و إن أنكر وجوب الصوم و لم يتب قتل . و من جامع زوجته فى نهار شهر رمضان فإن طاعته لزم مع الكفاره كل واحد منهما خمسه وعشرون سوطا فإن أكرهها وجب عليه جلد خمسين

فصل فى بيان من يفعل فعلا يهلك بسببه إنسان أو حيوان أو يتلف بسببه شىء

من حفر بئرا و وقع فيها إنسان أو حيوان لم يخل من سته أوجه إما حفر فى ملكه أو فى ملك غيره أو فى موات غير ملكك للتملك بالإحياء أو لانتفاع به أو فى طريق ضيق أو واسع . فالأول

إن دخل ملكه بغير إذنه ووقع فيها لم يضمن و إن دخل بإذنه وأعلمه مكانها إن كانت مغطاه وحذره إن كانت غير مغطاه و هويبصرها فكذلك إلا إذا كان الداخل أعمى و إن لم يعلمه مكانها و لم يبصرها ووقع فيه ضمن . و إن حفر في ملك غيره و كان مواتا بإذنه لم يضمننا و إن حفر بغير إذنه

[صفحه ٤٢٤]

وأبرأه المالك فكذلك و إن لم يبرئه ضمن . و إن حفر في غير ملكك للتملك و لم يتركها لم يضمن و إن تركها و لم يبصرها الماره ضمن . و إن حفرها للانتفاع كالبدوى إذانزل بموضع وحفر به بئرا لم يضمن . و إن حفر في طريق ضيق ضمن . و إن حفر في طريق واسع بغير إذن الإمام و لم يبصرها الماره ضمن على كل حال . و إن اضطره إليها أحد ضمن المضطر دون الحافر و إن وضع حجرا أو نصب سكيناً في الطريق ضمن ماتلف به . فإن بنى بناءً مستويا أو مائلا إلى ملكه فسقط دفعه لم يضمن و إن بنى مستويا ومال إلى ملك غيره وسقط قبل القدره على نقضه لم يضمن و إن سقط بعد القدره أو بنى بناءً مائلا إلى ملك غيره أو إلى الطريق أو أشرع جناحا إلى طريق المسلمين فوقع على إنسان أو حيوان أو غير ذلك ضمن . و إن نصب ميزابا جاز للمسلمين المنع فإن نصب ووقع على شيء أو بل طينا في الطريق أورشه أو طرح فيه ترابا أو قشر البطيخ أو بال دابته فيه أو أحدث فيه حدثا فتلف به حيوان أو إنسان أو غيره ضمن

فصل في بيان أحكام الجنايه على الحيوان وجنايه الحيوان على الغير

الحيوان صائل و غير صائل .

[صفحه ٤٢٧]

فالصائل الكلب العقور والبعير المغتلم والفرس العضوض والبغل الرامح وأشباهاها فإن جنى أحد

هذه وقد علم صاحبه بذلك لم يدخل إما جنى فى ملك صاحبه أو فى غير ملكه فإن جنى فى ملك صاحبه لم يدخل إما دخل المجنى عليه ملكه بإذنه أو بغير إذنه فإن دخل بإذنه وجنى الصائل عليه ضمن صاحبه فإن جنى المجنى عليه جنايه على الصائل و كان دافعا لم يضمن و إن كان مبتدئا ضمن . و إن دخله بغير إذنه لم يضمن صاحبه وضمن الداخلى أورش جنايته عليه دافعا و مبتدئا. و إن جنى فى غير ملك صاحبه ضمن المالك فإن قتله المجنى عليه أوجرحه دافعا أو مبتدئا فحكمه مثل حكم من دخل عليه بإذن صاحبه و إن لم يعلم صاحبه بذلك لم يضمن . والسنور المعروف بأكل الطيور فى حكم الكلب العقور فى ضمان صاحبه . و غير الصائل إذا جنى لم يدخل إما كانت يد صاحبه عليه أو لم تكن فإن كانت يد صاحبه عليه لم يدخل إما ساقه أو قاده أو ركبه فإن ساقه غير راكب ضمن ماجنى و إن قاده و كان واحدا ضمن ما أصابه بيده و فيه دون رجله إلا أن يضربه فإن ضربه ضمن جنايه رجله أيضا. و إن كان أكثر من واحد و قد قطر فكذلك و إن ركبه و لم ينفر به أحد و وقفه صاحبه ضمن ما أصاب بيده و رجله و إن ساقه و ضربه فكذلك و إن ضربه غير راكب ضمن الضارب و إن نفر به أحد مخافه أن يطأه أو يغشاه لم يضمن

[صفحه ٤٢٨]

الزاجر و لا الراكب و إن نفر به لغير خوف ضمن من نفر به . و إن كان الراكب أو القائد أو السائق أكثر من واحد و لزم الضمان كان عليهم بالسويه و إن انفلت من يده بعد الاحتياط فى حفظه وجنى لم يضمن صاحبه و إن لم

يحتط في حفظه ضمن . و إن جنى على حيوان آخر و قد دخل عليه مأمنه لزم الضمان و إن دخل المجنى عليه المأمّن لم يلزم . و إن أفسد زرعاً و يد صاحبه عليه ضمن و إن لم يكن يد صاحبه عليه و كان بالليل ضمن و إن كان بالنهار لم يضمن . و إن جنى على حيوان لم يخل إما تقع عليه الذكاه أو لا تقع . فإن وقعت و جنى عليه غير دافع و لم يمكن الانتفاع به لزمته قيمه يوم الإلتلاف و إن أمكن الانتفاع به كان بالخيار بين أن يأخذ أرش ما بين قيمته صحيحاً و معيباً و بين أن يدفع إليه المجنى عليه و يأخذ قيمته صحيحاً هذا إذا ذبحه فأما إن كسر يده أو رجله فليس له إلا الأرش فإن فقأ عينه ضمن ربع قيمته . و إن لم تقع عليه الذكاه و صح تملكه ضمن قيمته يوم الإلتلاف و ذلك مثل جوارح الطير و السباع و الكلب السلوقي و كلب الزرع و الماشيه . و ديه الكلب السلوقي أربعون درهما و ديه كلب الماشيه و الحائط عشرون و ديه كلب الزرع قفيز من طعام . و إن كسر عضواً من أعضائه لزمه الأرش و إن لم يصح تملكه في الشريعة لم يلزم بالجنايه عليه شيء

[صفحه ٤٢٩]

كتاب أحكام القتل والشجاج و ما يتعلق بذلك من القصاص والديات والقسامه و غير ذلك

فصل في بيان أقسام القتل

القتل ضربان أحدهما يلزم به القصاص أو الولديه والآخر لا يلزم به ذلك . فالأول ثلاثة أضرب عمد محض و خطأ محض و عمد الخطأ . فالعمد المحض ما اجتمع فيه خمس شروط أن يكون القاتل بالغاً كامل العقل قاصداً إلى القتل و إلى المقتول بما يمكن زهاق الروح بسببه غالباً أو نادراً سواء كان بآله قاطعه أو مثقله أو محرقه أو دافعه للتنفس أو بحبس عن الطعام و الشراب أو تغريق أو إخراج الدم على وجه يقتل أو علاج الطبيب بشيء لم تجر العاده بحصول نفع

فيه وموجب ذلك القود لا- غير. فإن عفى الولي فله ذلك و إن طلب الدية لم يكن له ذلك إلا- إذا أجابه القاتل إليه . والخطأ المحض كل قتل اجتمع فيه أربعة شروط أن يكون القاتل بالغاً عاقلاً مخطئاً في القصد و في الفعل .

[صفحة ٤٣٠]

وقتل المجنون والصبى فى حكمه عمداً كان أو خطأ. وصوره الخطأ أن يرمى إنسان قاصداً إلى صيد أو غيره فأصاب إنساناً فقتله أو ماشابه ذلك وموجه الدية على العاقله. وعمد الخطأ أن يجتمع فيه أربعة شروط أن يكون القاتل بالغاً كامل العقل عامداً فى الفعل مخطئاً فى القصد. وصورته أن يعمد إلى تأديب الغير أو تعليمه أو زجره بآله لا تقتل غالباً أو يعالج الطبيب بما قد جرت العاده بحصول النفع عنده وموجه الدية مغلظه فى مال القاتل . والثانى ضربان قتل بالاستحقاق و قتل لدفع الضرر. فما هولاستحقاق قتل بسبب الحد أو بتأديه الحد إليه و قتل بغير الحد. فما هو بالحد مثل رجم الزانى و قتل ناكح ذوات المحارم والمتلوط والساحر المسلم وغير ذلك مما ذكرناه . و ما يحصل بتأديته الحد إليه فهو مثل من قطع فى السرقة أو جلد أو عزر فى أمر يوجب ذلك من غير تعد فتلف بسببه . و أما القتل المستحق لغير الحد فثلاثة قتل الكافر والمرتد والباغى إذا لم يف . و ما هو لدفع الضرر فضربان أحدهما يكون له القصد إلى قتل المدفوع ابتداء و هو ما لا يمكن الدفع إلا بالقتل . والآخر لا يكون له القصد إلى القتل ابتداء بل قصد إلى الدفع بالمقال ثم بالفعال فإن ترامى إلى القتل لم يضمن

[صفحة ٤٣١]

فصل فى بيان أحكام قتل العمد المحض

القاتل عمداً ضربان كامل و ناقص . فالكامل من فيه خصلتان الحريه والإسلام أو حكمه والناقص من أحد أمرين الكفر أو حكمه والرق . والكامل ضربان أحدهما يجرى بينهما

القود على كل حال . والثانى يجرى القود من وجهه ولا يجرى من آخره. فالأول هو أن يقتل مسلم حر بالغ كامل العقل عمدا حرا مسلما أو صبيا من أهل الإسلام و لم يكن ولده ولا ولد ولده أو حره مسلمه بالغه عاقله مثلها أورا حرا مسلما كامل العقل أو صبيا. والثانى ضربان أحدهما يصح القود إذارد ولى المقتول الدم على ولى القاتل فضل ما بين ديتهما و هو إذا قتل حر مسلم عاقل حره مسلمه وطلب ولى الدم الاقتصاص منه فإن له ذلك إذارد ما ذكرناه . والآخر ضربان أحدهما إذا قتل أحدهما صاحبه قتل به والثانى إذا قتل صاحبه لم يقتل به . فالأول إذا قتل إنسان أباه أو جده أو صبيا من أهل الإسلام قتل به . والثانى إذا قتل إنسان ولده أو ولد ولده لم يقتل به ولزمه الدية فى ماله و إذا قتل صبى عاقلا- لم يقتل به وتكون الدية على عاقلته . ويقتل الكامل بالكامل والناقص بالناقص إذا كان النقصان من وجه واحد والناقص بالكامل ولا يقتل الكامل بالناقص إلا إذا اعتاد قتل أهل الذمه والعبيد فيقاد به بعد ما يؤخذ من ولىه فضل ما بين الديتين أو ولىه و قيمته .

[صفحه ٤٣٢]

و إذا قتل حر مسلم لم يخل من تسعه أضرب إما قتل مثله واحدا أو أكثر أو حره مسلمه أو أكثر أو كافرا أو عبدا أو أكثر أو مجنونا أو صبيا أو أكثر. فإن قتل واحدا مثله و كان المقتول محقونا دمه لزم القود و لم تثبت الدية إلا بالتراضى و لم يخل الحال من وجهين إما كان ولى الدم واحدا و كان إليه العفو والقصاص والصلح أو كان الولى أكثر من واحد و هو على ضربين إما اتفقوا على الاقتصاص أو اختلفوا. فإن اتفقوا وبادر أحدهم وقتله صح و إن اتفقوا على العفو وأخذ الدية ورضى

القاتل بالديه صحح و إن اختلفوا لم يخل إما طلب القود بعضهم وعفا الآخر أو أخذ الديه أو عفا البعض وطلب الديه البعض فإن عفا أحد أو أخذ الديه لم يسقط حق القصاص فى حق من يطلبه و كان له ذلك إذ ارد على ولى المقتص منه من ديته بقدر حق من عفا عنه أو أخذ الديه و إن عفا واحد وطالب الآخر الديه كان له ذلك . و إن قتل أكثر من واحد لم يكن لأولياء الدم غيرالقصاص فإن اقتص ولى أحد من قتلهم حق الباقي إلى غيرمال فإن اجتمع أولياء الدم

عندالحاكم وطلبوا جميعا القصاص قتل بمن قتله أولا وسقط حق الباقيين و إن طلبوا جميعا الديه ورضى به القاتل جاز و إن لم يرض لم يكن لهم ذلك و إن بذل القاتل لواحد أكثر من ديه واحده ورضى به ولى الدم صحح . و إن قتل حره مسلمه كان لوليها القصاص إذ ارد نصف الديه أو العفو فإن طلب الديه لم يكن له إلا برضى القاتل . فإن قتل حرتين كان لأوليائهما القصاص من غيررد شىء أو العفو فإن عفا

[صفحه ٤٣٣]

ولى أحد الدمين كان للآخر القصاص إذ ارد ما ذكرنا . و إن قتل حرائر فحكمه على ما ذكرنا . و إن قتل كافرا لم يخل إما كان الكافر حربيا أو ذميا . فالأول لم يلزمه به قصاص و لاديه . والثانى ضربان إما اعتاد قتل أهل الذمه أو لم يعتد . فإن اعتاد وطلب ولى الدم القصاص جاز للإمام أن يقتص إذا أخذ منه فضل ما بين ديتهما و إن لم يطلب القصاص جاز للإمام أن يأخذ للحر ديته أربعة آلاف درهم وللحره نصفها . و إن لم يعتد كان عليه الديه دون القصاص . و إن قتل عبدا لم يخل

إما قتل عبد نفسه أو عبد غيره فإن قتل عبد نفسه عاقبه السلطان وأخذ منه قيمته وتصدق بها على المسلمين و إن قتل عبد غيره لزمته قيمته ما لم يتجاوز ديه الحر فإن تجاوزت ردت إلى أقل من ديه الحر و لو بدینار. و إن قتل أمه لزمته قيمتها ما لم يتجاوز ديه الحر والمدبر والمكاتب المشروط عليه في حكم العبد والمدبره وأم الولد في حكم الأمه والمكاتب المطلق إن أدى بعض مال الكتابه لزم ديه الحر بقدر ماتحرر و قيمته بقدر الرق . و إن قتل مجنونا بحكم الإسلام لم يلزم القصاص و كان عليه ديته كامله إن قتله عمدا أو عمد الخطأ و على عاقلته إن قتله خطأ و إن قتل صبيا بحكم الإسلام كان حكمه حكم البالغ . و إن قتل حران مسلمان واحدا مثلهما كان لولى الدم قتلها معا إذ ارد إحدى الديتين وقتل أحدهما ورد الآخر على ورثته نصف الديه و إن تصالحا على ديته كان على كل واحد منهما نصفها و إن قتل حره مسلمه كان لوليها أن يقتص منها ويرد

[صفحه ۴۳۴]

ديه كامله ونصف ديه على ورثتهما و على ذلك حكم الجماعه. و إن قتلت حره مسلمه مثلها لزم القصاص و إن قتلت حرتين أو حرائر كان حكمها حكم حر قتل حرين أو أحرارا و إن قتلت حرا مسلما كان لولى القصاص أو العفو فإن بذلت الديه ورضى بها ولى الدم لزم ديه الحر و إن قتلت أحرارا فعلى مذكرنا و إن قتلت كافرا أو عبدا أو أمه أو مجنونا أو مجنونه لم يلزم القصاص و لزم الديه على مذكرنا. والصبي والصبيه بمنزله الرجل والمرأه فى القصاص والديه. و إن قتل عبد حرا لزم القصاص أوالديه و جاز العفو فإن قتل مولاه قتل به لا غير و

إن قتل غير مولاه وأراد ولى الدم القصاص لم يكن له غير ذلك فإن أراد الدية لزمته مولاه و هو بالخيار بين فديتها وتسليم العبد من ولى الدم فإن فدى فذاك و إن سلم العبد كان ولى الدم مخيرا بين استرقاقه و بين قتله فإن أراد قتله لم يكن له إلا بإذن الإمام . و إن اشترك جماعة من العبيد على قتل حر لم يخل إما كانوا لمولى واحد أو لموال . فالأول كان ولى الدم مخيرا بين العفو والاقتصاص وأخذ الدية فإن عفا فذاك و إن أراد الاقتصاص لم تخل قيمتهم من ثلاثه أوجه إما تكون وفقا لديته و يكون له قتلهم جميعا من غير رد أو تزيد قيمتهم على ديته و كان مخيرا إن شاء قتلهم جميعا ورد على مولاهم فاضل القيمة أو تنقص قيمتهم عن ديته و ليس له فى ذلك غير القصاص و إن أراد الدية كان مولاه مخيرا بين الفديه وتسليم العبيد بقدر الدية. و إن كانوا لموال جماعة فالحكم فيه على ما ذكرنا. و إن قتل كافر حرا مسلما أو كفارا أسلموا قبل الاقتصاص كان حكمهم حكم

[صفحه ٤٣٥]

المسلمين و إن لم يسلموا دفعوا برمتهم مع أولادهم وجميع ما يملكونه إلى ولى الدم إن شاء قتل القاتل واسترق الأولاد وتملك الأموال و إن شاء استرق القاتل أيضا. و إن قتل حر كافر عبدا مسلما قتل به و إن قتل عبدا مسلما ذميا لم يقتل به ولزم الدية على مولاه و ليس له تسليمه من ولى الدم لأن الكافر لا يملك المسلم فإن قتل عبدا لزم القود مع تفاوت القيمتين من غير تراد فإن كانا لسيدين واقتص سيد المقتول جاز و إن عفا فله و إن طلب الدية كان مولاه بالخيار بين الفديه والتسليم فإن

فدا لزمته قيمه و إن سلم للبيع لم يخل من ثلاثه أوجه إما يتتاع بمثل قيمه المقتول أو بأكثر أو بأقل . فالأول يكون ثمنه بأسره لسيد المقتول . والثانى إن أمكن أن يباع منه بقدر قيمه المقتول بيع والباقي رق لسيده و إن لم يمكن بيع بأسره ورد على سيده مافضل من ثمنه على قيمه المقتول . و إن نقص لم يكن له غير ذلك و إن قتل صبى أو مجنون واحدا أو أكثر من الحر المسلم أو الحره أو العبد أو الأمه أو الكافر لم يلزم القصاص بوجه و كان الدية على عاقلته . و إن قتل حران آخر و كان قتل أحدهما عمدا والآخر خطأ أو قتل عاقل و صبى أو مجنون حرا لم يلزم القصاص ولزم الدية و كان ما يصيب من الدية الحر العاقل العائد فى ماله مغلظا . ونصيب المخطئ أو الصبى أو المجنون على عاقلته وإنما يكون عمد المجنون خطأ إذا زال عقله بغير فعله فإن زال بفعله كان حكمه حكم العاقل . فإن اشترك جماعه على قتل واحد لم يخل من ثلاثه أوجه إما ضربه دفعه واحده وموجه القصاص على ما ذكرنا أو ضربه واحدا بعد واحد و لم يخل

[صفحه ٤٣٦]

إما جعله الأول فى حكم المذبوح ويلزمه القصاص وحده أو لم يجعله ومات من جميع الضربات ولزمهم القصاص أو أمسكه واحد وقتله آخر وربما لهما ثالث ويلزم القصاص على القاتل والتخليد فى الحبس على الممسك وسمل العينين على الرابى وجمله الأمر فى ذلك على خمسة عشر وجها وهى أن الكامل لا يقتل بالناقص ويقتل بالكامل إلا ما استثنياه من الأب والجد ويقتل الناقص بمثله مع اتفاق المله وبخلافه إذا كان الناقص المقتول مسلما ولا يقتل إذا كان كافرا ويقتل الناقص بالكامل ويدفع إليه مال الناقص وولده برمته إذا

كان النقصان بالكفر ويقتل العاقل بالصبي ولا يقتل بالمجنون ولا بالمجنون به ولا الصبي ويقتل الواحد بالجماعه من أمثاله والجماعه بواحد من مثلها إذارد الفاضل من دياتهم على ديته والحر بالحره والحره بالحر على ما ذكرنا

فصل فى بيان قتل الخطأ المحض

موجب قتل الخطأ المحض الدية و لم يخل هذا القتل إما ثبت باعتراف القاتل أو بالبينة فإن ثبت بالاعتراف أو بالمصالحة لزمّت الدية القاتل و إن ثبت بالبينة لزمّت العاقله. والعاقله من يضمن الدية. والعاقله أربعة فعاقله الحر إذا لم يوال إلى أحد ورثته إن كانت له ورثه والإمام إن لم يكن له ورثه. وعاقله المملوك والمعترق إذا لم يكن سائبه و لم يكن له وارث مولاه . وعاقله الذمى و من لا وارث له الإمام . وعاقله من والى إلى غيره من له الولاء ولا يلزم عاقله القاتل عمداً شيئاً

[صفحه ٤٣٧]

من الدية إلا- إذا هرب القاتل و لم يقدر عليه حتى مات و لم يخلف مالاً- والديه ضربان ديه نفس وديه جراحه. فديه النفس تستوفى فى ثلاث سنين وديه الجراحه ضربان إما لم تبلغ أرش الموضحة ويلزم فى مال الجانى أو بلغت وتكون على العاقله فإن بلغت مقدار الثلث من ديه النفس تستوفى فى مده سنه بعد انقضاءها و إن بلغت مقدار ثلثى ديه النفس يستوفى الثلث الباقي بعد انقضاء السنه الثانيه و إن زاد شيئاً يستوفى الثلثان بعد انقضاء السنه الثالثه. والقتل ضربان مجهز و ما يحصل بالسرايه. فالأول يبتدئ الحول من وقت القتل . والثانى من وقت الموت وابتداء حول الجراح من وقت الاندمال . والعاقله ثلاثه أضرب غنى ومتوسط وفقير والاعتبار بوقت الأداء دون الوجوب والفقير لا يلزمه شيئاً و إن مات الغنى قبل الأداء لزم فى ماله و من له سبب واحد يقدم عليه من له سببان ويقدم

الأقرب فالأقرب والقريب والبعيد والحاضر والغائب سواء إذا كانوا من أهل الأداء و لا يلزم الموالى مع العصبه شىء وإنما يلزم المولى من علا إذا فقد العصبه. والعاقله من يرث الديه سوى الوالدين والولد والزوج يرث الديه و لا يرث حق القصاص والذمى إذا قتل مسلماً خطأ أو عمد الخطأ لم يدفع برمته . و أما عمد الخطأ فتلزم فيه الديه فى ماله مغلظه وسيجىء لها بعد ذلك بيان إن شاء الله تعالى . و إذا أمر إنسان أحداً بقتل غيره لم يخل إما أمر حراً أو عبداً فإن أمر حراً لم يخل إما كان عاقلاً بالغاً أو طفلاً أو مجنوناً فإن أمر عاقلاً وقتل لزم

[صفحه ٤٣٨]

القود المباشر والمراهق فى حكم العاقل و إن أمر صبياً أو مجنوناً و لم يكرهه لزم الديه عاقلته و إن أكرهه كان نصف الديه على الأمر ونصفها على عاقله القاتل . و إن أمر عبداً صغيراً أو كبيراً غير مميز لزم الأمر القود و إن كان مميزاً كان القصاص على المباشر و إذا لزم القود المباشر خلد الأمر فى الحبس و إن لزم الأمر خلد المباشر فى الحبس إلا أن يكون صبياً أو مجنوناً. ويعتبر القصاص بحال الجنايه والأرش بحال الاستقرار و إذا أراد الولى القود وقدر على الاستيفاء استوفى بنفسه بسيف صارم و ليس له المثله بالمقتص منه و لا تعديبه و لا ضربه حتى يموت و إن فعل هوبصاحبه ذلك فإن ضربه ضربه عمداً على غير المقتل وقتله فى الحال عزز و إن تركه حتى برئ ثم أراد أن يستفيد منه لم يكن له ذلك إلا بعد أن يقتص منه فى الجرح إن كان مما يدخله القصاص أو يدفع إليه الأرش إن لم يدخله القصاص و إن جرحه وسرى إلى نفسه فقد استوفى و إن ضربه دهشاً

على غيرالمقتل وقتل فى الحال لم يلزمه شىء. والمرأه إذااقتص منها حائلا حكمه الرجل و إن كانت حاملا تركت حتى تضع حملها وترضعها اللباء فإذاوضعت وأرضعت وهناك من يقوم بأمر الولد جاز الاقتصاص منها و إن لم يكن لم يجز الاقتصاص منها حتى يستقل الولد. و إن وكل غيره فى الاستيفاء مع القدره عليه جاز و إن لم يقدر على الاستيفاء بنفسه وجب عليه التوكيل . والولى لم يخل من سبعة أوجه إما كان عاقلا-بالغا رشيدا أو غيررشيد أوطفلا أوغائبا أو كان جماعه حضورا بعضهم رشيد وبعضهم غيررشيد أوطفل أو كان بعضهم حاضرا وبعضهم غائبا.فالأول قدذكرنا حكمه .

[صفحه ٤٣٩]

والثانى إن كان لغير الرشيد ولى لم يكن له الاستيفاء فإن عفا على مال صح فإذارشد ولى الدم أوبلغ الطفل رشيدا رضى بذلك فقد صح و إن لم يرض وأراد القود كان له ذلك إذارد مأخذ ولىه و إن لم يعف الولى على مال حبس القاتل إلى وقت القصاص . و إن كان ولى الدم غائبا و كان واحدا حبس القاتل حتى يحضر و إن كان الأولياء جماعه حضورا رشيدا و غيررشيد أو كان بعضهم حاضرا وبعضهم غائبا كان للرشيد وللحاضر الاقتصاص وضمن نصيب غيرالرشيد أوالغائب بالديه فإذارشد هذا أوحضر ذاك لم يخل من ثلاثه أوجه إما رضى بالقصاص و قدوقع موقعه أوعفا ورد المقتص على ورثه المقتص منه من الديه بقدر ماعفا عنه أوطلب الديه ودفع إليه بقدر نصيبه من الديه. فإن كان أبوان ولهما ولدان فقتل أحدهما أباه والآخر أمه كان لقاتل الأب الاقتصاص من قاتل الأم وميراثها ولقاتل الأم الاقتصاص من قاتل الأب وميراثه

فصل فى بيان حكم القتل إذا لم يعرف قاتله

إذاوجد قاتل فى الزحام أو فى فلاه

أو فى سوق أو فى معسكر أو على باب دار قوم أوقريه أوقيله أو بين قريتين أوقيلتين على التساوى و لم يكونوا متهمين بذلك وأجابوا إلى القسامه و لم يعرف له قاتل و كان له ولى يطالب بدمه كان ديته فى بيت المال و إن كانوا متهمين بقتله و لم يجيبوا إلى القسامه لزمتهم الديه و إن لم يكن له ولى أو كان و لم يطالب بدمه لم يلزم شىء. و إن وجد صبي قتيلا فى دار قوم متهمين به لزمتهم الديه و إن لم يكونوا متهمين لم يلزمهم شىء و إن وجد قتيل قطعه قطعه فديته على من وجد عنده صدره إذا لم يكن غيره متهما به

[صفحه ٤٤٠]

فصل فى بيان أحكام الديات

الديه ضربان ديه النفس وديه الأعضاء. وديه النفس ضربان أحدهما تجب بنفس القتل والأخرى بدل القود.فما يجب بنفس القتل ضربان أحدهما يجب على العاقله وهى ديه قتل الخطأ المحض إذا ثبت بالبينه من غير مصالحه والآخر تجب على القاتل و هو ديه عمد الخطأ وديه الخطأ المحض إذا ثبت القتل باعتراف القاتل أوالديه بالمصالحه. و مايجب بدل القود فهو ديه قتل العمد المحض ويلزم القاتل إلا إذاهرب و لم يظفر به حتى يموت و لم يكن له مال كما ذكرنا. وديه العمد تنقسم قسمين إحداهما ديه القتل فى الحرم أو فى الأشهر الحرم والأخرى ديه القتل فى غير هذه المواضع والأوقات. فالأول ديته ديه كامله للقتل وثلث ديه لانتهاكه حرمه الحرم والأشهر الحرم . وأصول الديات سته إبل وبقر وغنم ودرهم ودينار وحله. فإن كان القاتل من أهل الإبل ولزمته الديه فى ماله وجب عليه مائه من الإبل و إن وجبت على العاقله فالاعتبار بحالها فإن كان من أهل البقر

فمئتان منها و إن كان من أهل الغنم فألف منها و إن كان من أهل الدراهم فعشره آلاف درهم و إن كان من أهل الذهب فألف دينار و إن كان من أهل الحله فمئتا حله والحله ثوبان إزار و رداء. وديه عمد المحض مغلظه بثلاثة أشياء على جميع الأحوال وبشيء آخر على بعض الوجوه. فالأول تغليظ بالسن والصفه والاستيفاء فأما السن فيلزمه المسان والصفه

[صفحه ٤٤١]

يلزمه السمان والاستيفاء يلزمه حاله والمغلظه على بعض الوجوه هو ما ذكرناه من لزوم ديه وثلث لوقوعه في الحرم أو الأشهر الحرم. وديه الخطأ مخففه من كل وجه إلا إذا وقع في الحرم أو في الأشهر الحرم فإنه يلزم التغليظ بالزيادة فأما التخفيف في السن فلزومها أرباعا من الجذاع والحقاق وبنات لبون وبنات مخاض وتخفيفها بالصفه أنه لا يطلب فيها شيء من الحوامل وتخفيفها بالاستيفاء هو أن يؤخذ في ثلاث سنين من العاقله. وديه عمد الخطأ مخففه من وجه مغلظه من آخر فالتغليظ كونها أثلاثا ثلاثه وثلاثون منها بنت لبون ومثلها حقه والباقي كلها خلفه طروقه الفحل وتستأدى في سنه إذا كان القاتل في غنى ويسار و في سنتين إذا لم يكن. و أما البقر أو الغنم فيجب أن يكون من المسان في ديه قتل العمدة وأرباعا في ديه قتل الخطأ وأثلاثا في ديه عمد الخطأ ولا يدخل التغليظ والتخفيف في الذهب والفضه والفضه والحله

فصل في بيان أحكام الشجاج والجراح وما يصح فيه القصاص وما لا يصح وكيفيه الاقتصاص وأحكام الديات وما يتعلق بذلك

القصاص فيما دون النفس في شيئين في جرح مشقوق وعضو مقطوع و كل عضو لا يكون منه التلف غالبا وينتهي إلى مفصل يدخله القصاص و قد يكون الاعتبار فيها بالمساحه طولاً وعرضاً لا بالمقادير من الصغر والكبر والنحافه والسمن. و كل شخصين يجرى بينهما القصاص في النفس يجرى في الأطراف بشرطين

أحدهما الاشتراك بالاسم مثل اليمين واليسار إذا كان له عضوان إلا ما استثني منه

[صفحة ٤٤٢]

والآخر التماثل في الصحة والفساد و لاقتصاص فيما يكون منه التلف غالبا مثل المأمومه والجائفه و ما لا تلحقه الآفه لا يعتبر بسلامته والاعتبار فيه بالتكافؤ في ثلاثه أشياء الحرية والإسلام والعبودية. ويلزم الاقتصاص بين الكاملين والناقصين ويقتص من الناقص للكامل دون العكس . وتلزم ديه النفس كامله في أحد سبعة وثلاثين عضوا العقل إذا ذهب به و لم يرجع وشعر رأس الرجل والمرأه إذا ذهب به و لم ينبت في ذهاب السمع كله من كلتا الأذنين و في قطعهما صحيحين من الأصل و في ذهاب البصر بأسره من كلتا العينين و في العينين البصيرتين و في الأهداب جميعا إذا ذهب بها و لم تنبت على روايه. و في الأنف إذا أوجب جدعا و في الشم و في الشفتين و في اللحيين و في الأسنان كلها و في إذهاب الكلام بأسره و في اللسان بأسره و في ذهاب الذوق و في اللحيه إذا ذهب بها و لم يعد و في العتق إذا جعله أصور و في الترقوه إذا كسرهما وانجبرت على عثم و في الصدر إذا كسرهما وانجبر على ثن فيه و في الكتفين معا و في قطع الحلمتين من ثديي المرأه و في الظهر إذا كسرهما وانجبر على عثم أو لم يمكنه القعود أو احدودب أو ذهب مشيه أصلا من غير شلل في الرجل أو جماعه من غير شلل في الذكر أو أصابه سلس البول و دام إلى الليل .

[صفحة ٤٤٣]

و في الأليتين إذا قطعتهما إلى العظم و في الورك إذا كسر نغضوضه أو عجاناه و لم يملك البول والغائط و في الذكر إذا أوعبه بالقطع أو قطع جميع الحشفه دفعه أو مع بعض القصبه و في الأنثيين و في قطع الإسكتين

وقطع الشفرين وقطع أصابع اليدين وقطع اليدين وقطع أصابع الرجلين وقطع الرجلين و كل ما يكون فى نفس الإنسان واحد فففيه ديه كامله إن كان من الرجل فففيه ديه الرجل و إن كان من المرأه فففيه ديه المرأه مثل اللسان واللحيه والذكر. و كل ما يكون فيه اثنان فففيهما ديه كامله و فى أحدهما نصف الديه إلا الشفه والخصيتين فإن فى الشفه السفلى ثلاثه أخماس الديه و فى العليا خمسها و فى الخصيه اليسرى ثلثا الديه و فى اليمنى ثلثها و ما ليس فيه ديه كامله فسيأتى شرحه إن شاء الله تعالى .فأما العقل فإن أذهبه بسقيه الأدويه المجننه أو يضربه شيئا على رأسه حتى طار قلبه ورعد وذهب عقله لم يخل من خمسه أوجه إما آب إليه عقله أو مات قبل أن يثوب أو لم يذهب عقله بأسره و ينتفع به وقتا دون وقت أو لم ينتفع به أصلا أو انتفع به غير مقتدر. فالأول عزر لسقيه الأدويه المجننه و لم يلزمه شىء و لزمه القصاص أو أورش الجنايه مع التعزير فى الضرب . والثانى لزمه الديه كامله. والثالث فيه الديه على قدر الإفاقه والمجنون إذا كان مقدرًا.

[صفحه ٤٤٤]

والرابع فيه الديه أيضا. والخامس موكولا إلى رأى الإمام .فأما شعر الرأس فلاقصاص فيه فإن كان رجلا و لم ينبت فففيه الديه و إن نبت بعضه أو كله فففيه الأرش على مايراه الإمام و إن كانت امرأه و لم يعد فففيه ديتها فإن عاد فففيه مهر نساؤها. و أما الرأس ففى بعض شجاجة الأرش دون القصاص و فى البعض القصاص أو الأرش وهى ثمانيه أولها الحارصه ثم الباضعه ثم المتلاحمه ثم السمحاق ثم الموضحه ثم الهاشمه ثم المنقله ثم المأمومه.فالحارصه الداميه وهى التى تشق الجلد دون اللحم

وفيهما القصاص أو الأرش و هو بغير والذكر والأنثى فيه سواء. والديه في العمد والخطأ في مال الجاني وأرش المملوك على قدر قيمته وأرش الذمي على قدر ديتته وأرش الحر والحره سواء إلى أن تبلغ ثلث الدينه فإذا بلغ كان أرش الحره على النصف من أرش الحر. والباضعه هي التي تقطع اللحم وفيها القصاص أو الدينه بغيران. والمتلاحمه هي التي تنفذ في اللحم وفيها القصاص أو الأرش ثلاثه أبعره. والسماق ما يبلغ القشره بين العظم واللحم وفيه القصاص أو الدينه أربعة أبعره. والموضحة ما يوضح العظم وفيه الدينه خمس أبعره أو القصاص إن كان عمداً وإن كان خطأ فالدينه على العاقله وإن كان عمداً فالدينه في مال الجاني ولاقصاص فيهما وإن سرى إلى ما فوقه ضمن. والهاشمه ما يهشم العظم ولا يحتاج إلى النقل وفيها القصاص إن كان عمداً أو الدينه وهي عشره أبعره وحكم الخطأ وعمده فيها وفيما على ما ذكرنا

[صفحه ٤٤٥]

في الموضحة. والمنقله ما يكسر العظم ويخرج إلى النقل من موضع إلى موضع ودينها خمس عشر بغيراً وفي عمدها القصاص أو الدينه. والمأمومه ما يبلغ أم الدماغ ويقال لها الدماغه أيضاً وفيها الدينه دون القصاص ودينها على الثلث من دينه النفس مغلظه في العمد ومخففه في الخطأ وبين بين في عمد الخطأ الوجه والجنايه على الوجه يكون بالجرح واللطم. فالجرح على سته أضرب إما جرح ولم يوضح ثم برئ وفي الخدين أثر وفيه عشره دنائير أو سقط منه فرعه لحم مع ما ذكرنا وفيه ثلاثه وثلاثون ديناراً أو حصل منه صدع وفيه ثلاثون ديناراً أو أوضح العظم ولم ينفذ إلى الجوف وفيه خمسون ديناراً وإن برئ الجوف دون الظاهر ففيه مائه دينار وحكم الجبهه

والجبين مثل حكم الرأس فى الموضحه وغيرها. و أما اللطمه فإن أسود أثر ففیه سته دنانير و إن أخضر ففیه نصفها و إن احمر ففیه ربعها. و أما الحاجب ففى ذهاب شعرهما نصف الديه و فى أحدهما ربع الديه و فى البعض بالحساب . و أما السمع فإن ذهب كله من الأذنين ففیه ديه كامله و إن ذهب من واحده ففیه نصف الديه و إن ذهب البعض من كليهما أو واحده فبالحساب و إذا أخذ الأرش ثم عاد لم يلزم رده و إن ذهب السمع من إحدى الأذنين بسبب من الله تعالى ففى الآخر الديه كامله و إن ذهب بسبب من الناس لم يتغير حكم الآخر الأذن والجنايه عليها بأحد ثلاثه أشياء بالقطع والخرم و غير ذلك . والقطع فيه القصاص مع التساوى فى الصحه أو الديه فإن استأصلهما كان

[صفحه ٤٤٤]

فيهما الديه كامله و فى الواحده نصف الديه و تقطع الكبيره والثخينه والسمينه والسمعيه و غير المثقوبه بأضدادها و لا يقطع الصحيحه بالمقطوع بعضها و لا بالمنخرمه و لا بالشلاء و فى الشلاء ثلث ديتها صحيحه و فى المقطوع بعضها كان فيها الأرش بالحساب و فى شحمه الأذن القصاص أو ثلث الديه و فى قطع بعضها كذلك . والخرم ديتها ثلث ديه الأذن إذا لم تبين و لم يلزم فيه القصاص إلا بعد أن يندمل و لم يتصل فإن اتصل سقط القصاص و فيه حكمه و إن سرى إلى السمع لم يدخل أرش الجنايه فى أرشه . و غير القطع والخرم و هو الثقب فيه حكمه البصر و فى ذهابه من العينين كمال الديه و من إحداهما نصفها أو القصاص مع التساوى أو نقصان ضوء المجنى عليه خلقه و فى نقصان الضوء بالحساب و فى قلع الحدقه بعد ذهاب البصر ثلث ديه العين

عين الإنسان لم تخل من سته أوجه إما كانت له عينان صحيحتان أو غمشاوان أو كان أعور خلقه أو غير خلقه أو أعمى قائم العين أو غير قائم العين فإذا جنى على عينه غيره و كان الجانى مثله كان فيه الأرش أو القصاص إن أمكن والصغر والكبر والملاحة والقباحه بمنزله. وديه الصحيحتين ديه النفس وديه الغمشاوين ثلث ديه النفس وديه الأعور خلقه ديه النفس وديته غير خلقه على النصف وديه العمياء قائمه إذا قلعتها أو خسف بها ثلث ديه الصحيحه فإن ذهب بصرها بجنايته كان فيه الديه فإن خسف بها قائمه بعد ذهاب البصر كان فيه ثلث الديه و إن بخقها دفعه كان فيه ديه واحده فإن سمل صحيح العينين صحيحه الأعور خلقه كان المجنى عليه بالخيار

[صفحہ ۴۴۷]

بين أخذ الديه و بين أن يسمل إحدى عينيه ويأخذ نصف الديه و إن سمل الأعور خلقه إحدى عيني البصير أو الأعور غير خلقه قلعتها. و إن اشترك جماعه فى سمل عين أو قطع أذن أو أنف أو غير ذلك وتميز فعل كل واحد منهم عن فعل الآخر لم يلزم فيه القصاص و على كل واحد أرش جنايته فإن لم يتميز كان المجنى عليه بالخيار بين العفو وأرش الديه والاقتصاص من واحد ويرد الباقيون عليه بالنصيب و بين الاقتصاص من الجميع ويرد الفاضل عليهم بالحساب. الجفن و فى الجفن الأعلى من كل عين ثلث ديتها و فى الأسفل نصف الديه و فى كل هدب ثلث ديه الجفن و فيه القصاص أيضا فإن اقتص و سرى إلى الضوء لم يلزم شيء. الأنف و هو مالان من المنخرين والحاجز إلى القصبه و فيه الديه كامله أو القصاص فإن جدع مع المارن شيئا من القصبه أو من اللحم الذى تحته إلى الشفه كان فى المارن ديه و فى القصبه

أواللحم حكومه و فى روثه الأنف القصاص أونصف الديه و فى بعضها بالحساب و فى الشم ديه كامله و فى قطع أحد المنخرين القصاص أونصف الديه. و إن كسره و لم ينجبر ففیه ديه و إن انجبر علم غير عثم و لاعيب ففیه مائه دينار و إن أعوج ففیه أيضا حكومه و إن جعله أشل ففیه ثلث الديه و إن شق ما بين المنخرين ففیه خمسون دينارا فإن بقى منفرجا ففیه زياده حكومه و إن شق الأنف كان حكمه حكم الديه والموضحة فى الرأس. الشفه و فيها القصاص أوالديه و قد ذكرنا مقدار الديه و إن قطع بعضها

[صفحه ٤٤٨]

كان الاعتبار بالمساحه فى الأرش والقصاص و إن شقهما حتى بدت الأسنان و لم تلتثما كان فيهما ثلث ديه النفس و إن التأمتا كان فيهما خمسا الديه و إن التأمت إحداهما فبالحساب. اللحيان وفيهما القصاص أوالديه كامله و فى أحدهما القصاص أونصف الديه فإن قلع و كان معه الأسنان و جب أرش السن أيضا و فى رضهما ثلث الديه و فى كسرهما أرش الهاشمه أو المنقله إن احتاج إلى النقل فإن انجبر على غير عثم و لاعيب ففیه أربعه أخماس ديه. كسره الأسنان لم تخل إما كانت زائده أو أصلية فإن كانت زائده وللجاني مثلها ففيها القصاص أوالديه و ديته ثلث ديه الأصلية و إن لم يكن له مثلها ففيه الأرش و إن كانت أصلية و كانت سن صغير و جب لكل سن بعير و إن قطع سن كبير كان فيها القصاص أو الأرش فإن اقتص و رجع كلاهما أو لم يرجعا لم يكن لأحدهما على الآخر سبيل و إن رجع سن الجاني كان للمجنى عليه قلعه و إن رجع من المجنى عليه لم يكن للجاني عليه سبيل . و

لا-تقلع الكامله بالناقصه فإن كسر بعض السن ففيه الديه بالحساب و فى اسودادها وانصداعها ثلث ديتها و فى قلع السوداء والمنصدعه ثلث ديتها و فى اصفرارها واخضرارها حكومه و إن نقضت بجنايه و قال أهل الخبره تسقط على كل حال ففيه الأرش فى الحال . و إذا قلع جميع الأسنان ففيها القصاص أوديه النفس و ما يقسم عليه الديه ثمانيه وعشرون و ما زاد عليه زائد و فى كل واحده من مقادير الأسنان وهى اثنتا عشره نصف عشر الديه و فى كل واحده من المؤاخير وهى ستة عشر ربع العشر و إن نقص منها شىء نقص من الأرش و إن زاد عليها شىء كان للزائد ثلث ديه ما يجنيه .

[صفحه ٤٤٩]

اللسان والجنايه عليه بأحد شيئين بالقطع أو ذهاب الكلام . والقطع ثلاثه أضرب قطع لسان من بلغ النطق ولسان من لم يبلغه ولسان الأخرس و من بلغ النطق لم يخل إما تكلم أو تأخر نطقه فإن تكلم لم يخل إما قطعه من الأصل أو قطع بعضه فإن قطع من الأصل ففيه ديه النفس أو القصاص و إن قطع بعضه اعتبر بالحروف ولزم من الديه بمقدار ما ذهب منها. و إن تأخر نطقه لعله ففيه ثلث الديه فإذا ترعرع وتكلم ببعض الحروف اعتبر به ولزم من الديه بمقدار ما ذهب فإن ذهب من الحروف بمقدار الثلث فقد استوفى حقه و إن ذهب أكثر من ذلك فعليه الإتمام و إن ذهب أقل من ذلك رد الزائد. و من لم يبلغ النطق و هو يحرك لسانه للبكاء أو غيره بما يعبر عنه باللسان فحكمه حكم الناطق . و فى قطع لسان الأخرس ثلث الديه و من ضرب ضربه على رأس غيره فذهب جميع كلامه فعليه ديه كامله و فى قطعه بعد

ذلك ثلث الديه و إن ذهب بعض حروفه لزمه بالحساب من الديه فيان ادعى ذهاب كلامه غرز لسانه بالإبره فيان خرج منه دم أسود صدق و إن خرج دم أحمر كذب . والذقن في حكم الوجه في الخدش والبضع والإيضاح والكسر وغيره . العتق فيان جنى عليه وجعله أصور ففيه الديه و إن جعله بحيث لا يقدر على ابتلاع الريق أو على الأزدراد و لم يمت ففيه حكومه و إن مات ففيه القود . الترقوه فيان كسرهما وانجبرت على عثم ففيه ديه النفس و إن انجبرت على غير عثم ففيه أربعون ديناراً و في صدعها أربعه أخماس ديه الكسر فيان أوضح ففيه خمس و عشرون ديناراً و إن كسرهما واحتاجت إلى النقل ففيه ستون ديناراً .

[صفحه ٤٥٠]

الصدر فيان بضع لحمه فديته نصف ديه الباضعه في الرأس فيان أوضحه ففيه خمس و عشرون ديناراً فيان رضه وتثنى كلا شقيه ففيه نصف الديه و في الواحد ربع الديه . و إذاتثنى الصدر والكتفان معا ففيه الديه كامله و إن لحقه صور لم يمكنه معه الالتفات ففيه نصف الديه و في جائفته ثلث الديه و في قطع حلمه الرجل ثمن الديه و في قطع الحلمتين من ثديي المرأه ديتها و في قطع ثدييها بعد ذلك حكومه . البطن في جائفته ثلث الديه و في باضعته وداميته نصف ما في الرأس و في دوسه حتى يحدث القصاص أو ثلث الديه . الضلع في كسر واحد من جانب القلب خمس و عشرون ديناراً و في صدعه نصف ذلك و ديه موضحته ونقبه ربع ديه كسره و في كسر واحد مما يلي العضدين عشره دنانير و في صدعه سبعة دنانير و في موضحته ربع ما في كسره في نقبه ديناران ونصف و في نقبه من الجانبين

برميه أوطعنه أربعمائته وثلاثه وثلاثون ديناراً وثلث دينار. الظهر في كسره إن انجبر على عثم ديه كامله و على غير عثم خمس
الديه و إن لم يمكنه القعود أو احدودب أو ذهب مشيه أصلاً من غير شلل في الرجل أو انقطع نخاعه أو أصابه سلس البول و دام إلى
الليل أو ذهب جماعه من غير شلل في الذكر ففيه أيضاً ديه و إن دام سلس البول إلى الظهر ففيه ثلثا الديه و إن دام إلى الضحوه
ففيه ثلث الديه و إن ذهب مشيه إلا على عكازه بيده ففيه حكومه الأليه في قطعها إلى العظم نصف الديه و في كليهما ديه كامله
و في البعض بالحساب .

[صفحه ٤٥١]

الورك في كسره إذا انجبر على غير عيب مائتا دينار و في صدعه مائه وستون ديناراً و في موضحته خمسون ديناراً و في ناقلته مائه
وخمسه وسبعون ديناراً و في قله ثلاثون ديناراً و في رضه إذا عثم ثلث الديه و في كسر نعضوضه أو عجانه و ملك البول والغائط
حكومه و إن لم يملك البول أو الغائط ديه كامله. الذكر فيه القصاص أو الديه و لا يقطع الصحيح بما به شلل أو عنه والباقي يقطع
هذا بذاك مع اختلاف الأحوال و يقطع ذكر الفحل بذكر المسلول. الخصيتين و يقطع ما به عنه أو شلل بالصحيح . و ديته إذا قطع
الجميع والحشفه بأسرها أو الحشفه مع بعض القصبه دفعه ديه النفس و إن قطع بعضه طولاً أو بعض الحشفه ففيه الديه بالحساب و
إن جعله أشل ففيه ثلثا الديه و إن ظهر به بجنايته دمل لا يبرأ أو برص أو جراح ففيه حكومه الأثيان وفيهما ديه كامله أو القصاص
كانتا لفحل أول من لا ذكر له و في اليسرى ثلثا الديه و في اليمنى ثلثها و لا تقطع إحداهما بالأخرى و في الأدره خمساً الديه و إن
صار أفحج بحيث لا يقدر على المشى أو

لا ينتفع به ففيه أربعة أخماس الديه.العانه إذا خرق صفاقها فصار أدر ففيها أربعة أخماس الديه. فرج النساء تكون الجنايه عليه بأحد سته أشياء بالقطع والإفضاء والشلل وارتفاع الحيض وإذهاب العذره وخرق المثانه. فإذا قطعت امرأه من أخرى إسكتيها أو شفريها ففيهما القصاص أو الديه وهى ديه نفسها و فى واحد نصف الديه و فى قطع الركب حكومه. و فى إفضائها إذا كانت دون تسع سنين ديتها سواء كان زوجها لها أو غير زوج

[صفحه ٤٥٢]

إذا جامعها لشبهه نكاح أو عقد. و فى شلل إسكتيها ثلثا الديه. و فى ارتفاع حيضها بعد الاستقامه إذا لم يرجع بعد سنه ثلث ديتها. و فى إذهاب العذره بالإصبع مهر نساؤها. و فى خرق المثانه إذا لم تستمسك البول ثلث ديتها. والخنثى لم تخل من أربعة أوجه إما بان كونه ذكرا أو أنثى أو مشكلا أمره أو لم بين . فإن بان ذكرا و قطع ذكره أو أنثيه كان فيه القصاص و إن جنى على فرجه ففيه حكومه. و إن بان أنثى و قطع إسكتيها أو شفريها أو ركبها لزم فيه الديه على ما ذكرنا قبل و إن قطع ذكرها أو خصيها ففيه حكومه و إن جنت عليها امرأه على آله النساء كان فيها القصاص أو الديه. و إن أشكل أمره كان فى الجنايه عليه الديه دون القصاص و إن لم بين أمره صبر حتى بان ليحكم فيه على ما ذكرنا فإن لم يصبر أعطى الديه على اليقين فإن بان على ما صالح عليه فذاك و إن بان بخلافه استوفى الباقي اليد تقع الجنايه عليها بأحد سته أشياء بالقطع والفك والكسر والرض والجرح والضرب . والقطع يكون من مفصل و من غير مفصل و فى القطع من المفصل القصاص أو الديه و فى قطع أنمله الإبهام القصاص أو نصف ديتها و ديتها ثلث ديه اليد و فى قطع

أنمله من سواها ثلث ديتها سدس ديه اليد و إن قطع اليدين من أصول الأصابع أو مع بعض الكف أو من الكوع ففيه القصاص
أوديه النفس و في إحداهما نصف الدية.

[صفحہ ۴۵۳]

و إن قطعها من عظم الذراع أو من عظم المرفق كان فيه ديه و حكمومه و الصحه و السقم و الشيخ فيها بمنزله و لا تقطع الكامله
بالناقصه و تقطع الناقصه بالكامله ما لم يخف منه التلف و لا تقطع اليمين باليسار و لا اليسار باليمين إلا إذا لم يكن له مثل ماقطعه
فإن قطع يميناً قطعت يمينه فإن لم يكن له يمين فيساره فإن لم يكن له يسار فرجله فإن لم يكن له رجل سقط القصاص . و
أما الفك فإذا فك كفا و تعطلت ففيها ثلثا ديه اليد فإن صلحت و التأمت ففيها أربعة أخماس ديه الفك . و في فك أنمله الإبهام
عشره دنانير و في فك المفصل الثاني منها نصف ديه فك الكف و في فك كل مفصل من غير الإبهام ثلاثه دنانير و ثلث و في
فك العضد أو المرفق أو المنكب ثلاثون ديناراً فإن تعطل العضو بالفك ففيه ثلثا ديه اليد فإن انجبر و التأم ففيه أربعة أخماس ديه
الفك . و أما الكسر فإن كسر العضد أو المنكب أو المرفق أو قصبه الساعد أو أحد الزندين أو الكفين ففيه خمس ديه اليد و في
كسر الأنمله من الإبهام ثلث ديه كسر الكف و في الثانيه نصف ديه كسر الكف و في كسر المفصل الثاني من الأصابع سوى
الإبهام أحد عشر ديناراً و ثلث في كسر الأول نصفه . و في صدع العضو أربعة أخماس ديه الكسر . و أما الرض فإن رض أحد
خمسه أعضاء المنكب و العضد و المرفق و الرسخ و الكف و انجبر على عثم ففيه مائه ثلث ديه اليد فإن انجبر على غير عثم ففيه

دينار وقيل مائه وثلاثه وثلاثون ديناراً وثلث . و أما الجرح فديته على النصف من ديه أمثالها في الرأس . و أما الضرب فإن ضربها حتى اسود أو اخضر أو احمر ففيه نصف ما في أمثالها في الوجه .

[صفحه ٤٥٤]

و أما الظفر فلم يخل إما عاد أو لم يعد فإن عاد أبيض ففي كل واحد خمسه دنانير و إن عاد أسود أو لم يعد أصلاً ففي كل واحد عشره دنانير. الرجل حكمها حكم اليد في وجوب القصاص وكميه الدية في الصحيحه والشلاء و في القطع من المفصل و غير المفصل و قطع أصابعها و أناملها. و في الفك والكسر والرض والجرح والضرب و غير ذلك و حكم الحر والحره سواء ما لم يبلغ ثلث الدية فإذا بلغت عاد أرش الحر إلى النصف من أرش الحر وسقط الاقتصاص إلا بعدد الفاضل

فصل في بيان ضمان النفوس والاشتراك في الجنايات وغيرها

من دعا غيره ليلاً - وأخرجه من منزله و لم يردّه إليه و لا يرجع هو و لم يعرف خبره حياً أو وجد ميتاً أو قتيلاً و لم يقم الداعي بينه على أنه مات حتف أنفه أو قتله غيره ضمن ديته في الموت ولزمه القصاص في القتل إذا لم يدع البراءه من قتله . و إذا سلم ولد من ظئر و أنامته بجانبها فانقلبت عليه فمات و قد طلبت الظئوره للفخر لزمته الدية و إن طلبتها للفقر لزمته عاقبتها. و إذا مر رجل بين الرماه و بين الغرض فأصابه سهم و قد حذره الرامي لم يضمن و إن لم يحذره و كان في ملكه و قد دخل عليه بغير إذنه فكذلك و إن دخل عليه بإذنه أو كان في غير ملكه و لم يحذره كانت ديته على عاقلته . و قضى على ع في أربعة نفر شربوا فسكروا و أخذوا السلاح فاقتتلوا فقتل منهم اثنان و جرح اثنان بأن

ديه القتلين على المجروحين ووضع أورش جراحهما عن الديه و إن مات أحد المجروحين لم يكن له على أولياء المقتولين شيء

[صفحه ٤٥٥]

وحد المجروحين حد الخمر. وقضى ع في أربعة نفر اطلعوا على زبيه الأسد فخر أحدهم فاستمسك بالثاني والثاني بالثالث والثالث بالرابع بأن الأول فريسه الأسد وغرم أهله ثلث الديه للثاني و أهل الثاني للثالث ثلثي الديه و أهل الثالث للرابع تمام الديه. و من اعتدى على المعتدى عليه لم يضمن

وسئل أبو عبد الله ع عن سارق دخل على امرأه ليسرق متاعها فلما جمع الثياب تابعتة نفسه فكابرها على نفسها فوقعها فتحرك ابنها فقام فقتله بفأس كان معه فلما فرغ حمل الثياب وذهب ليخرج حملت عليه بالفأس فقتلته فجاء أهله يطلبون بدمه فقال ع اقض هذا كما وصفت لك يضمن مواليه الذين يطلبون بدمه ديه الغلام ويضمن السارق فيما ترك أربعة آلاف درهم لمكابرتها على فرجها أنه زان و هو في ماله غرامه و ليس عليها شيء في قتلها إياه لأنه سارق

—روایت-١-٢-روایت-٣-٤٦٣

. و من ضرب ضربه على رأس غيره فسالت عيناه وضربه المضروب فقتله فإن ضربه دافعا لم يلزمه شيء و له الرجوع على تركه المقتول بديه عينه و إن ضربه مقتضا لم يلزمه القود لأنه أعمى كان ديه المقتول على عاقله الأعمى وديه عيني الأعمى في تركه الضارب فإن لم يكن له عاقله تقاصا

فصل في بيان ديه الجنين والميت

إذا ضرب إنسان بطن حامل فألقت الولد لم يخل من سبعة أوجه إما ألقتة

[صفحه ٤٥٦]

حيا ومات في الحال أو مات بدمه بعد ذلك أو ألقتة ميتا مخلقه و لم تلجه الروح أو غير مخلقه وظهر فيه العظم أو مضغه مثل قطعه لحم فيها مثل العروق أو علقه شبيهه المحجمه من الدم أو نطفه. فالأول تجب فيه ديه كامله

ويتعلق بذلك أربعه أحكام الدية والكفاره وانقضاء العده و أن تصير الأمه أم ولد. والثاني لم يخل من وجهين إما أمكن موته بسبب الجنايه أو لم يمكن فإن أمكن وكانت للمرأه بينه أن الولد لم يزل ضمن حتى مات قبل موتها و إن لم تكن لها بينه كان القول قول الجاني و إن لم يمكن موته بسبب ذلك لم يكن على الجاني شيء. والثالث يلزم فيه عشر الدية. والرابع فيه ثمانون ديناراً وفيما بين المخلقه وغيرها بالحساب . والخامس فيه ستون ديناراً وفيما بين المضغه والعظم بالحساب . والسادس فيه أربعون ديناراً وفيما بين العلقه والمضغه بالحساب ويتعلق بكل واحد ثلاثه أحكام الدية وانقضاء العده وصيروره الأمه أم ولد. والسابع فيه عشرون ديناراً وفيما بين النطفه والعلقه بالحساب ولا يتعلق بالنطفه حكم سوى وجوب الأرش و إن قتل حره مسلمه حاملاً متماً و لم ينفصل ولدها ومات في بطنها لزمه ديه الحره من جهه الأم ونصف ديه حر ونصف ديه حره من جهه الولد و إن انفصل حيا ومات و كان ذكراً لزمته ديه حر وديه حره و إن كانت أنثى لزمته ديه حرتين . و في عزل الرجل عن امرأته الحره بغير إذنها عشره دنانير لها و في إقراعه في حال الجماع حتى يعزل عشره دنانير أيضاً. و إذا ضرب بطن حامل متم فألقت جنيناً و فيه حياه مستقره وقتله آخر وجب

[صفحه ٤٥٧]

عليه القود و إن كانت فيه حياه غير مستقره كانت الدية على الضارب و على القاتل التعزير و إن ضرب بطنها وألقت يدا لم يخل من خمسه أوجه إما بقيت ضمنه حتى ألفت الجنين حيا أو ماتا أو عاشا أو ألقته ميتاً أو برئت من الضرب ثم

أقلت أو لم تسقط الجنين وماتت . فالأول تلزم فيه ديتان . والثانى يلزم فيه نصف ديه . والثالث تلزم فيه ديه الجنين . والرابع تلزم فيه ديه يد الجنين . والخامس تلزم ديه الأم وديه الجنين معا وعلى ذلك حكم جميع أعضاء الجنين . و أما الأمه فلم يخل إما يكون ولدها حرا أورقا فإن كان حرا فحكمه على ما ذكرنا وحكم الأم تجرى على قيمه و إن كان رقا فالاعتبار فيه أيضا بالقيمه . و إن ضربت بطن الذميه وأقلت ولدها فالاعتبار فى ذلك بالحساب إلى ديه أهل الذمه وهى ثمانمائه درهم للحر وأربعمائه للحره . و أماديه الميت فمثل ديه الجنين مائه دينار فى قطع رأسه وفى الأعضاء بحساب ذلك ويتصدق بديته

فصل فى بيان أحكام الشهاده على الجنائيات وأحكام القسامه

إذا ادعى إنسان على غيره بأنه جنى على ولى له لم يخل من ضربين إما تكون معه بينه أو لا تكون . فإن كانت معه بينه حكم له بها .

[صفحه ٤٥٨]

و إن لم تكن له بينه لم يخل من وجهين إما اعترف به المدعى عليه أو لم يعترف . فإن اعترف واجتمع فيه ثلاثه شروط وهى كمال العقل والحريه والطواعيه قبل منه وحكم للمدعى به . و إن لم يعترف لم يخل من وجهين إما يكون معه لوث أو لا يكون فإن كان معه لوث وأقام القسامه حكم له به و إن لم يقم القسامه أو لم يكن معه لوث كان حكمه حكم سائر الدعاوى وإنما يثبت القتل والجراح والشجاج بأحد ثلاثه أشياء بالإقرار و قد ذكرنا حكمه وبالبينه وبالقسامه . فأما البينه فشهاده عدلين فيما يوجب القصاص وأحد ثلاثه أشياء فيما يوجب المال وهى شهاده عدلين أو شهاده عدل وامرأتين أو شهاده عدل ويمين ويقبل شهاده الصبيان المميزين على

وجه في الشجاج وقد ذكرنا ذلك في باب أحكام الشهادات . فإذا قامت اليه على القتل لم يخل إما شهدا على الإطلاق أو على التقييد. فإن شهدا على الإطلاق واتفقا وقالوا- إن هذا قتل فلانا أو قتل فلان بن فلان بن فلان ثبت القتل فحسب فإن كذبهما المشهود عليه لم يقبل منه وألزم بيانه فإذا بين لم يخل إما بين بما يوجب القصاص أو بما يوجب المال فإن بين بما يوجب القصاص قبل منه صدقه أو كذبه وإن بين بما يوجب المال وصدقه الولي فذاك ولزم في ماله الديه كان القتل خطأ محضا أو عمد الخطأ وإن كذبه كان عليه القسامه. وإن شهدا على التقييد لم يخل إما اتفقا في الشهاده في خمسه أشياء أو اختلفا. فإن اتفقا في بيان نوع القتل من العمد وعمد الخطأ والخطأ والوقت

[صفحه ٤٥٩]

والمكان والرؤيه والآله التي قتل بها حكم بمقتضى الشهاده وإن اختلفا لم يخل إما اختلفا في نوع القتل أو في غيره فإن اختلفا في نوع القتل وشهد أحدهما بما يوجب القصاص والآخر بما يوجب المال لم يخل إما اختار ولي الدم ما يوجب القصاص أو ما يوجب المال فإن اختار ما يوجب القصاص أقام القسامه لأن الشاهد الواحد لو ثبت . وإن اختار ما يوجب المال كان له أن يقيم امرأتين لتشهدا له أو يحلف فإذا أقام أو حلف ثبت له مادعاؤه ولزم الديه في مال القاتل إن كان القتل خطأ محضا وعلى العاقله إن كان عمد الخطأ وإن اختلفا في غير ذلك من الوجوه الباقية كان على الولي القسامه. وإن شهد له شاهد واحد بالعمد المحض كان ذلك لوثا وتثبت بالقسامه وإن شهد بالخطأ المحض أو بعمد الخطأ كان مخيرا بين إقامه المرأتين

واليمين على ما ذكرنا. و أما القسامه فهى عبارته عن كثره اليمين أو عن تغليظ اليمين بالعدد و لا يكون لها حكم إلا مع اللوث .
واللوث أحد سته أشياء وهى الشاهد الواحد أو وجدان قتيل فى قريه قوم أو محلتهم أو بلدتهم الصغيره أو حلتهم التى لا يختلط بهم
فيها غيرهم و إن اختلط بهم غيرهم ليلا- أونهارا كان لوثا فى الوقت الذى لا يختلط بهم غيرهم هذا إذا كان بينهم و بين القتل
وأهله عداوه أو إجلاء قوم فى ندوه أو دعوه أو مشوره عن قتيل و إن لم يكن بينهم عداوه أو وجدان قتيل فى برية والدم جار
وبالقرب منه رجل فى يده سكين عليها دم أو على الرجل و لا يكون عنده سيع و لا رجل عن ولى القتل بيده سكين والدم
ترشش فى غير طريقه أو وجدان قتيل بين طائفه وقاتلها طائفه أخرى أو قاربته و ترامتا بحيث تصل سهام إحداهما

[صفحه ٤٤٠]

إلى الأخرى أو شهادته جماعه كثيره لا يصح عليهم التواطؤ ممن لا تقبل شهادتهم فى القتل . واللوث ما يقوى الظن بصدق المدعى
ويوقعه فى القلب فإذا كان معه لوث وادعى جنايه توجب القصاص وأقام القسامه ثبت مادعاه فإن كانت الجنايه على النفس
عمدا محضا كانت القسامه خمسين يمينا و إن كان معه شاهد واحد كان القسامه خمس و عشرين يمينا. و إن كانت الجنايه على
الطرف وأوجب ديه النفس كان فيهاست أيمان و إن أوجب نصف الديه ففيها ثلاث أيمان و إن أوجب سدس الديه ففيها
يمين واحد فإذا أوجب خمسين يمينا و كان لولى الدم خمسون رجلا يحلفون بالله تعالى إن المدعى عليه أو عليهم قتل صاحبهم
و إن كان له أقل من خمسين رجلا كرر عليهم الإيمان بالحساب فإن لم يكن له من يحلف كرر عليه خمسون يمينا و

إن كان من يحلف ثلثه حلف كل واحد سبعة عشر يمينا لأن اليمين لا تنقسم . و الرجل والمرأه فى اليمين سواء فإذا حلفوا ثبت لهم القود و إن رد الولي اليمين كان له ووجب على المدعى عليه إقامه القسمه على ما ذكرنا فإن أقام أسقط دعواه و إن نكل لزمه ما ادعى عليه المدعى و إن كانت الدعوى بما يوجب المال و كان لوثة غير الشاهد و أقام قسمه و عشرين يمينا ثبت له مادعا و إن كان اللوث شاهدا واحدا فقد ذكرنا حكمه . و لا تسمع الدعوى فى ذلك إلا محرره و إقامه القسمه فى الأطراف على ما ذكرنا و فى الكميه على حد القسمه فى النفس .

[صفحه ٤٦١]

والمتهم بقتل آخر لم يخل إما أنكر أو أقر فإن أنكر حبس ثلاثه أيام فإن قامت عليه بينه و إلاخلى سبيله و إن لم تقم واعترف طوعا لزمه و إن جاء آخر و أقر بأنه هو الذى قتله دون المتهم المقر لم يخل إما رجع الأول عن الإقرار أو ثبت عليه . فالأول سقط القود عنهما والديه معا و كانت الولي مخيرا بين قتلها معا و بين قتل أحدهما و بين العفو فإن قتلها رده و أحده على ورثتهما و إن قتل واحدا رد الآخر على ورثه المقتول نصف ديتة . و إذا قامت بينه على رجل بأنه قتل آخر عمدا و جاء آخر بأنه قتله كان الحكم فيه على ما ذكرنا إلا فى شىء واحد و هو أنه إذا قتل المقر لم يرد المشهود عليه شيئا على ورثته . هذا آخر الكتاب و الله الموفق للصواب . سهام الرد عليه و هو خمسة فصار الجميع ثلاثين منها للبننت خمسة عشر ولكل واحد من الأبوين خمسة فبقي خمسة

منها للبنت ثلاثه على قدر نصيبها ولكل واحد من الأبوين واحد فإن لم تستحق الأم الرد لكونها محجوبه رد الاثنان على الأب فإن كان مع النصف سدس كان الفريضة أيضا من سته وهما سهم البنت مع سهم أحد الأبوين أو سهم الأخت لأب وأم أولأب مع سهم

[صفحه ٤٦٢]

واحد من كلاله الأم أو سهم الزوج مع سهم واحد من كلاله الأم فإن انقسم عليهما بالفرض والرد على من يستحق الرد أخذ كل ذى سهم سهمه و من استحق الرد مابقى مثاله زوج وأحد كلاله الأم فإنه يأخذ الزوج ثلاثه بالفرض والكلاله ثلاثه واحدا بالفرض واثنين بالرد. و إن كانت كلاله لأب وكلاله لأم أخذ كلاله الأب خمس ثلثه بالفرض واثنين بالرد وكلاله الأم واحدا بالفرض لأن كلاله الأم لا تستحق الرد مع كلاله الأب . و إن كانت فى المسأله بنت وأحد الأبوين استحقا الرد معا و لم ينقسم مابقى من الفريضتين على الصحه عليهما ضربت مخرج الفريضة فى عددهما وتصح منه المسأله فإذا ضربت الستة فى اثنين حصل معك اثنا عشر منها للبنت سته ولأحد الأبوين اثنان فبقى أربعة منها للبنت ثلاثه ولأحد الأبوين واحد. فإن اجتمع مع النصف ثمن وهما سهم البنت مع سهم الزوجه أو الزوجات كان من ثمانية منها للزوجه واحد بالفرض وللبنت سبعة منها أربعة بالفرض وثلاثه بالرد. و إن كان مكان زوجه واحده اثنان أو ثلاث أو أربع ضرب أصل المسأله فى عددهن فما حصل منها انقسم على صحه. و إن اجتمع مع النصف ربع وهما سهم البنت مع سهم الزوج صحت المسأله مع أربعة مع الفرض والرد. و إن اجتمع ثلثان وثلث وهما سهم البنتين فصاعدا لأب وأم أولأب مع الأبوين وسهم كلالتين لأب فصاعدا

مع كالتين لأم فصاعدا كان أصل المسألة من ستة وتنقسم على صحه إن لم تزد الكلاله على اثنين و كان لكل واحد من

[صفحه ٤٦٣]

الأبوين أو كلاله الأم واحد ولكل واحده من البنيتين أو كلاله الأب اثنان فإن زادت الكلاله من أحد الطرفين أو كليهما على اثنين ضربت مخرج الفريضة في عدد الكلاله وحصل المقصود. مثاله ثلاث أخوات من قبل الأب وثلاث من قبل الأم ضربت الستة في ثلاث فخرج منه ثمانية عشر منها ستة لكلاله الأم لكل واحد اثنان واثنا عشر لكلاله الأب لكل واحد أربعة. فإن كان عدد الكلاله من جانب أكثر و لم ينقسم على الصحه ضربت المبلغ الحاصل من الضرب الأول في عدد الكلاله من الطرف الآخر و قد تم لك مرادك. مثاله خمس أخوات لأب وأربع لأم ضربت ثلاثه التي هي مخرج الثلث في خمسة التي هي عدد الأخوات للأب فحصل منه خمسة عشر منها عشره للأخوات من قبل الأب لكل واحد اثنان فبقى خمسة لاتنقسم على أربعة على الصحه ف ضربت خمسة عشر في أربع فحصل منها ستون منها للأخوات من الأب أربعون لكل واحد ثمانية وللأخوات أو الإخوه من الأم عشرون لكل واحد خمسة. و إن اجتمع ثلثان وثمان كان مخرج الثمن من ثمانية ومخرج الثلثين من ثلاثه ف ضربت هذا في ذلك فحصل منه أربعة وعشرون منها للبنيتين فصاعدا ستة عشر وللزوجه ثلاثه فبقى خمسة لاتنقسم على اثنين و لا على ثلاثه و لا على أربعة على الصحه وتنقسم على خمسة ولكن لاتنقسم ستة عشر على خمسة فلزم أن تضرب أربعة وعشرون في عدد من لاتنقسم عليه ليحصل لك مرادك. مثاله خمس بنات مع الزوجه فإذا ضربت أربعة وعشرين في خمسة حصل منه مائة وعشرون منها

خمسه عشر بالفرض فبقي خمسه وعشرون لكل واحده خمسه بالرد. و إن كانت مع الزوجه ثلاث بنات ضربت أربعة وعشرين في ثلاث فحصل منه اثنان وسبعون منها للزوجه تسعه بحق الثمن وللبنات ثمانية وأربعون بحق الثلثين لكل واحده ستة عشر فبقي خمسه عشر لكل واحده من البنات خمسه بحق الرد. و إن اجتمع في الفريضة ثمن وسدس وهما فرض أحد الوالدين وفرض الزوجه مع وجود الابن كان ذلك أيضا من أربعة وعشرين لأنها أقل عدد لها ثمن وسدس فكان منها للأب أو الأم أربعة وللزوجه ثلاثه و مابقي فللابن فإن كان الابن أكثر من واحد و لم تنقسم عليهم ضربت المبلغ في عددهم و قدتم ماتريد. و إن اجتمع ربع وثلث في الفريضة وهما سهم الزوجه مع الأم أو مع الكلايتين فصاعدا من قبلها ضربت مخرج الربع في مخرج الثلث فحصل منه اثنا عشر منها للزوجه ثلاثه بحق الرابع . وللکلايتين فصاعدا أربعة وللأم فإن كانت مع الزوجه أم أخذت الزوجه ثلاثه والأم أربعة ورد الباقي على الأم و إن كان مع الزوجه كلاله الأم و لم ينقسم المال على الصحه ضربت المبلغ في عدد من ينكسر عليه وخرج ماتروم على الصحه.مثاله زوجه وثلاثه من كلاله الأم فإن للزوجه ثلاثه ولكلاله الأم أربعة فبقي خمسه وتنكسر خمسه على ثلاثه ف ضربت اثنا عشر في ثلاثه فحصل منه ستة وثلاثون منها للزوجه تسعه بالفرض ولكل واحد من الكلاله أربعة بالفرض فبقي خمسه عشر لكل واحد من الكلاله خمسه بالرد. و إن اجتمع في الفريضة ربع وسدس وهما سهم الزوج مع أحد الأبوين

إذا كان معهما ابن وسهم الزوجه

مع أحد كلاله الأم و ذلك يخرج من اثني عشر لأنها أقل عدد له السدس والرابع و يكون منها للزوج ثلاثة ولأحد الأبوين اثنان وللزوجه ثلاثة ولأحد كلاله الأم اثنان والباقي للابن أو البنين ولكلاله الأم بالرد أولكلاله الأب إن كانت معهما فإن انكسر العدد على البنين ضربت المبلغ في عددهم وانقسم عليهم . و إن اجتمع في الفريضة مع الربع ثلثان وهما سهم الزوج مع البنيتين فصاعدا وسهم الزوجه مع الأختين لأب ضربت مخرج هذا في ذاك فحصل منها اثنا عشر منها للبنتين أو الأختين للأب ثمانية وللزوج أولللزوجه ثلاثة فبقي واحد لزم رده على البنتين أو الأختين و لم ينقسم فضربت المبلغ في عدد من ينكسر عليه و قدانقسم ومسائل الضرب كثيره لا يحتملها كتابنا هذا و قدانقسمنا على طرف منها فمن تأمل فيه تنبه به على الكثير

فصل في بيان ما يتعلق بذلك من استخراج المناسخات

المناسخه أن يموت إنسان ويترك مالا وورثه ويموت واحد من ورثته قبل قسمه الميراث و إدامات من ورثه الميت واحد قبل قسمه الميراث و كان ورثه الثاني بعينها هي ورثه الأول على حد واحد من غير أن يدخل عليهم وارث آخر من جهة ما لم يعتد بموت الثاني ينقسم المال بينهم .مثاله رجل مات وخلف بنتين أو بنين وبنات لأم واحده ثم مات بعد ذلك أحد البنين أو البنات كان المال بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين كان الميت الثاني لم يكن معهم مستحقا للميراث . و إن كان بعض ورثه الأول يرث الثاني دون بعض وتصح فريضة الثاني عن

[صفحه ٤٦٦]

فريضة الأول فذاك و إن لم يصح ضربت إحدى الفريضتين في الأخرى وصحت منه الفريضتان .مثاله رجل مات وخلف ثلاث بنين لأم وبنيتين لأخرى كان فريضتهم من ثمانية لكل واحد من

البنين اثنان ولكل واحد من البنين واحد فإذا مات أحد البنين أو إحدى البنين كان فرض الابن و هو اثنان واحد لأحد أخويه وواحد للآخر وفرض البنت و هو واحد للآخرى لأن الكلاله لأب لا يرث مع الكلاله لأب وأم . ومثال الثاني رجل مات وخلف ابنين وثلاث بنات لأم وبنتا أخرى لأم غيرها ثم ماتت من بنت البنات الثلاث و كان فريضتهم أيضا من ثمانية فإذا ماتت إحدى البنات لم تنقسم فريضتها وهي واحد على أخويه وأختيه على الصحة ضربت فريضتهم وهي ستة في الفريضة الأولى وهي ثمانية كان لكل واحد من الابنين اثنا عشر ولكل واحد من البنات ستة فإذا ماتت إحداها كان فرضها و هو ستة ينقسم على أخويها وأختيها لكل واحد من الأخوين اثنان ولكل واحد من الأختين واحد. و إن كان ورثه الميت الثاني غير ورثه الميت الأول وصحت مسأله ورثه الثاني من مسأله الأول فذاك . مثاله رجل مات وخلف أبا وابنين وبنيتين ثم مات أحد الابنين قبل القسمه وخلف ابنين أو بنيتين فإنه تكون الفريضة من ستة منها للأب واحد وللبنات واحد ولكل واحد من الابنين اثنان فإذا مات أحدهما وخلف قال الشيخ الإمام الكبير السعيد عماد الدين ركن الإسلام محمد بن علي بن حمزه بن محمد بن علي الطوسي قدس الله روحه ونور مضجعه في كتاب الواسطه

[صفحه ٤٤٧]

فصل في بيان جمل يعرف بها استخراج سهام الموارث

السهام المسماه في كتاب الله تعالى ستة النصف ونصفه ونصف نصف والثلاثان ونصفه ونصف نصفه ومخارج هذه الستة خمسة فمخرج الثلثين والثلث ثلاثة ومخرج النصف اثنان ومخرج الربع أربعة ومخرج السدس ستة ومخرج الثمن ثمانية. فإن اجتمع في الفريضة نصف ونصف وهما سهم الزوج من الأخت لأب وأم أولأب فاجعله من ابنين و إن اجتمع مع النصف ثلث و هو سهم

الزوج مع كلالتي الأم أو أكثر أو سهم الأخت لأب وأم أو لأب معهما أو سهم البنت مع سهم الوالدين خرج من سته فإن انقسم عليهم على الصّحة أعطى كل ذي حق حقه ورد الباقي على من يستحقه فإن لم ينقسم المردود على المستحق ضرب مخرج فريضه الأصل في مخرج سهام مستحقى الرد وقد صحت المسأله. مثال ذلك امرأه ماتت وخلفت زوجها واثنين من كلاله الأم كان للزوج ثلاثه من سته أول كلالتي الأم اثنان فبقى واحد لا ينقسم على صحه ضربت السته فى الاثنتين فصار اثنى عشر منها للزوج سته وللكالنتين أربعة فبقى اثنان لكل واحد منهما واحد فإن لم تنقسم السهام على من استحقه ضرب مخرج الفريضه فى عدد من لا ينقسم عليه وصح. مثاله المسأله المذكوره إذا كان مكان الاثنتين من الكلاله ثلاثه فإنه لا ينقسم اثنان على ثلاثه على الصّحة ضربت السته فى الثلاثه فحصل منه ثمانية عشر فأخذ منها الزوج تسعه والكالالات سته كل واحد اثنين وبقى ثلاثه يرد عليهم بالسويه.

[صفحه ٤٦٨]

و إن كان مكان الزوج أخت لأب استحققت هى الرد دونها لم يحتج إلى ذلك . و إن كان مكان الزوج أو الأخت لأب وكلاله الأم بنت وأبوان استحق كل واحد منهم الرد وضرب مخرج الفريضه فى مخرج ابنتين فإن نصيبه لهما لكل واحد واحد و إن لم تصح من مسأله الأول مسأله الثانى ضربت مخرج أحد الفريضتين فى الأخرى وصححت منه المسألتين. مثاله المسأله التى ذكرناها إلا- أن الميت الثانى خلف مع الابنين بنتا و لم ينقسم اثنان على ابنتين وبنت وإنما يخرج فريضتهم من خمسه فضربت خمسه فى سته فخرج منه ثلاثون فيكون منها للأب خمسه وللبنات خمسه ولكل واحد من الابنين عشره فإذا مات أحد الابنين

وخلف ابنين وبتنا كان نصيبه لهم لكل ابن أربعة وللبنت اثنان فإن ماتت البنت قبل القسمة كان نصيبها لأخويه لكل واحد واحد. وإن خلف مكانهما أخوين أوأختين فكذلك وإن مات الأَخ مكان الأَخْت وخلف ابنين أو بنتين أو ابنا و بنتين خرج فريضه الثالث من فريضه الأول وإن لم يترك ولدا أو خلف أخاه وأخته لم تنقسم أربعة عليهما ومخرج فريضتهما ثلاثه فضربتها في الثلاثين وصححت منها المسائل و كان للأب منها خمسة عشر وللبنت كذلك ولكل واحد من الابنين ثلاثون فإذا مات أحد الابنين وخلف أخاه وأخته كان لأخيه منها عشرون ولأخته عشرة فإن خلف معهما جدا أو جده من قبل الأم كان لهما من ثلاثين عشرة لكل واحد منهما خمسة فبقي عشرون و لم تنقسم على الأخ والأخت فضربت المبلغ في مخرج فريضتهما و هو ثلاثه فخرج من ذلك مائتان وسبعون يكون منها للأب خمسة وأربعون وللبنت مثلها ولكل واحد من الابنين تسعون فإذا مات أحدهما وخلف أخاه وأخته وجدا وجده من قبل الأم كانت فريضته لهما لكل واحد خمسة عشر فبقي ستون منها للأخ أربعون

[صفحة ٤٦٩]

وللأخت عشرون وشرح جميع ذلك يطول فذكرنا نبذا منه لينتبه المتأمل على الباقي إن شاء الله تعالى

فصل في بيان أشياء ما يتعلق بالكتاب

إذا كان الميت رجلا أو امرأة لازوج لها كان الكفن في ماله ويدئ بتجهيزه من ماله ثم بدينه ثم بوصاياه ثم بالميراث فإن كان ورثه الميت حضورا وجب عليهم تكفينه بالمفروض واستحب لهم الإتمام بالمستحب من الكفن وإن تشاحوا في ذلك لم يجبر الممتنع عليه وإن كان بعض الورثة غائبا وكفنه الحاضر بالواجب لم يكن للغائب عليه اعتراض وإن كفنه بالواجب والمستحب وأجازة الغائب صح وإن لم يجز حرم . و

إن لم يكن أحد من ورثته حاضرا أو كفته أجنبي بالمفروض مضي و إن كفته بالواجب والمستحب و لم يجزه الورثه غرم الزائد على الواجب و إن كفته بأجود من كفن مثله فكذلك . و إن كان للمرأة زوج كان كفتها عليه . و إن كان عليه دين و لم يخلف من المال إلاقدر مايكفن به كفن و لم يلزم منه قضاء الدين فإن تبرع أحد بتكفينه كان ماخلفه لمن له عليه دين و إن لم يخلف شيئا للدين و لالكفن وتبرع أحد بكفن له ثم آخر وآخر كان مافضل للورثه دون الديان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعةً إلكترونيةً من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدةً على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات
توسيع عام لفكرة المطالعة
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : www.ghaemiyeh.com

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة (sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آواده اي، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلي، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الإلكتروني : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزي ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب في طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز
الغمامة
اصبحان
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

WWW

للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩